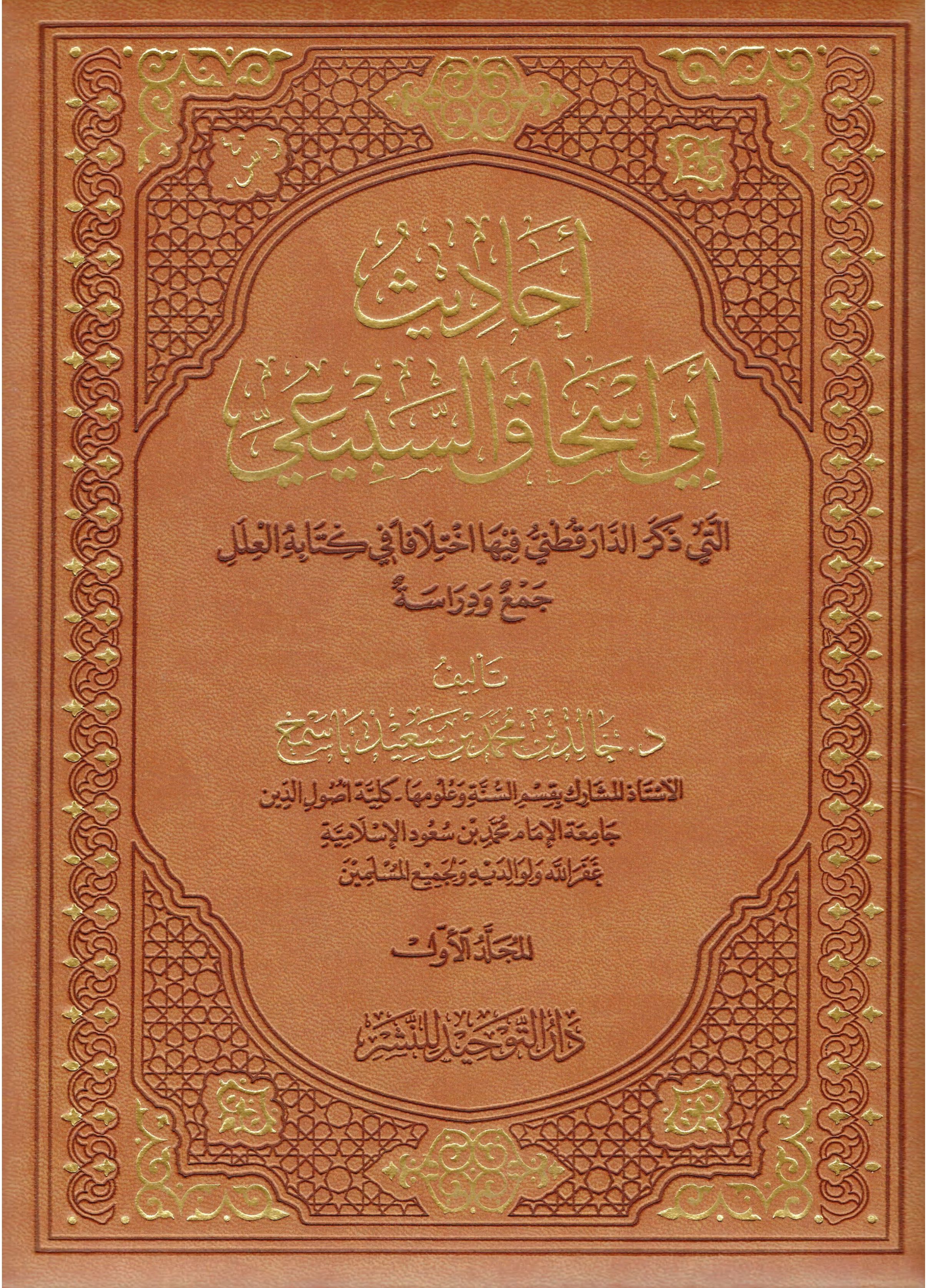
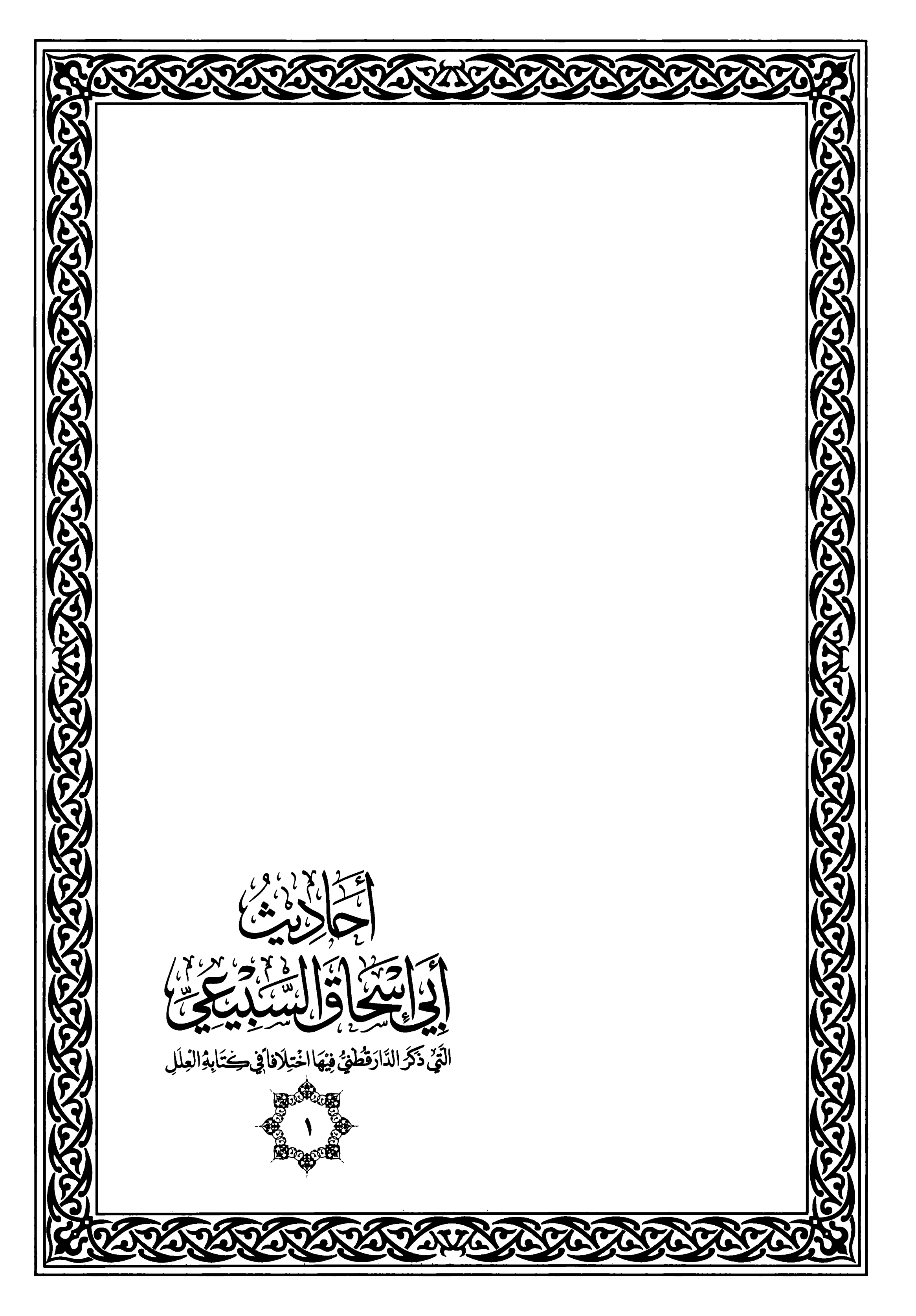
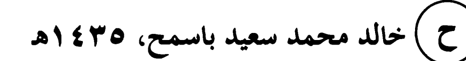

أحاديث
أبي إسحاق السبيعي
التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل
جمع ودراسة
تأليف
د. جمال الدين محمد بن سعيد باسمح
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
المجلد الأول
دار التوحيد للنشر



أحاديث أبي إسحاق السبيعي

التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل

١



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

باسمح، خالد محمد سعيد

أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها إختلافاً في كتابه العلل جمع ودراسة./خالد محمد باسمح-الرياض،١٤٣٥هـ

٣ مج

ردمك ٤-١-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

١-٢-٤٧٠٢-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- الحديث - علل   أ- العنوان

ديوي ٢٣١،٣   ١٤٣٥/٣١٣٢

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١٣٢

ردمك: ٤-١-٤٧٠١-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

١-٢-٤٧٠٢-٠١-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

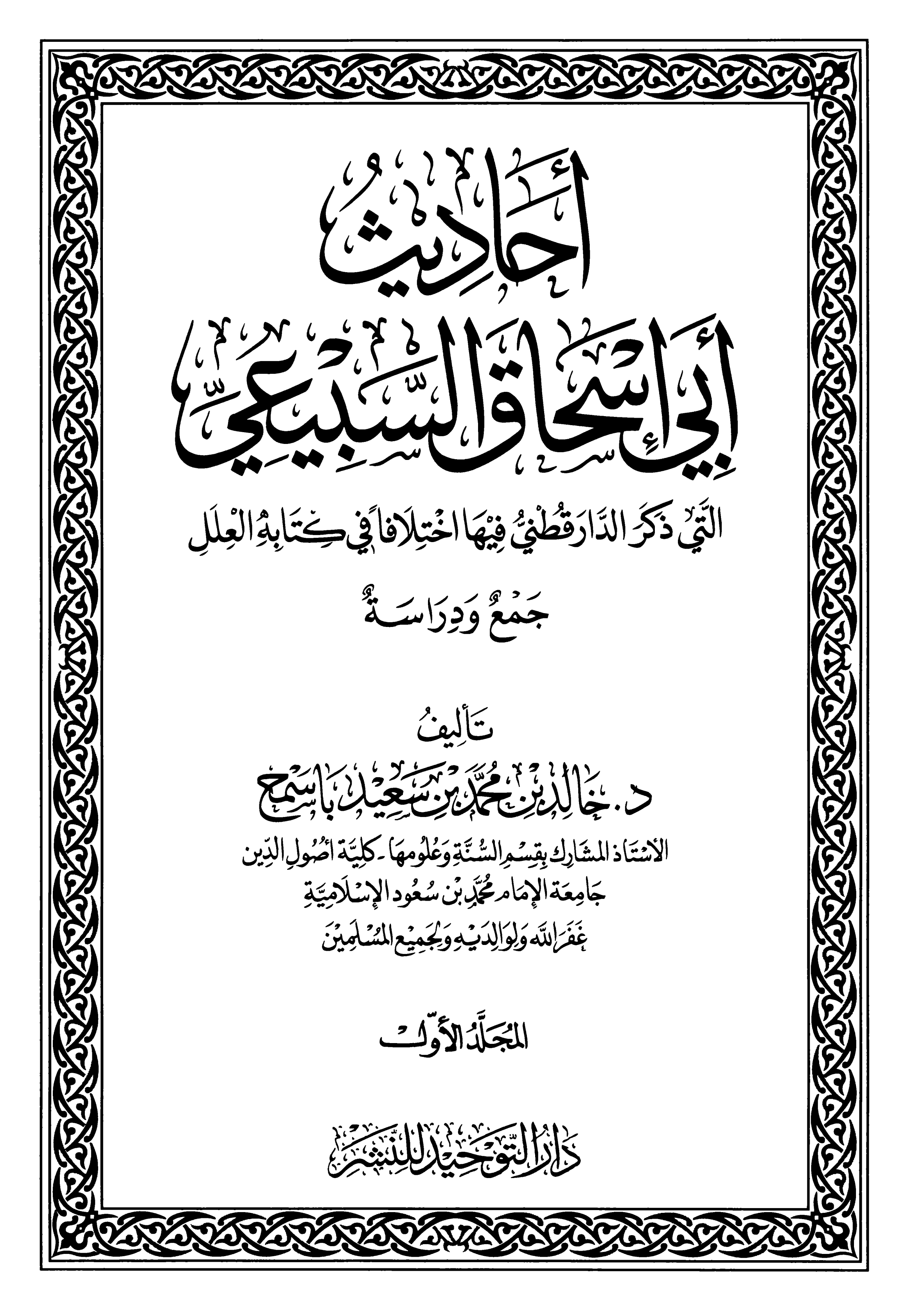
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



الرياض ـ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٦٧٨٨٧٨ فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٢٨٠٤٠٤

darattawheed@yahoo.com



أحاديث أبي إسحاق السبيعي

التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل

جمع ودراسة

تأليف

د. خالد بن محمد بن سعيد باسمح

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

غفر الله وله ولوالديه ولجميع المسلمين

المجلد الأول

دار التوحيد للنشر



أصل هذا الكتاب رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقد نوقشت الرسالة يوم الاثنين ١٤٢٣/٨/٨هـ، وأجيزت مع مرتبة الشرف الأولى، وكانت لجنة المناقشة مكونة من:

- فضيلة الأستاذ الدكتور/إبراهيم بن عبد الله اللاحم

مشرفاً

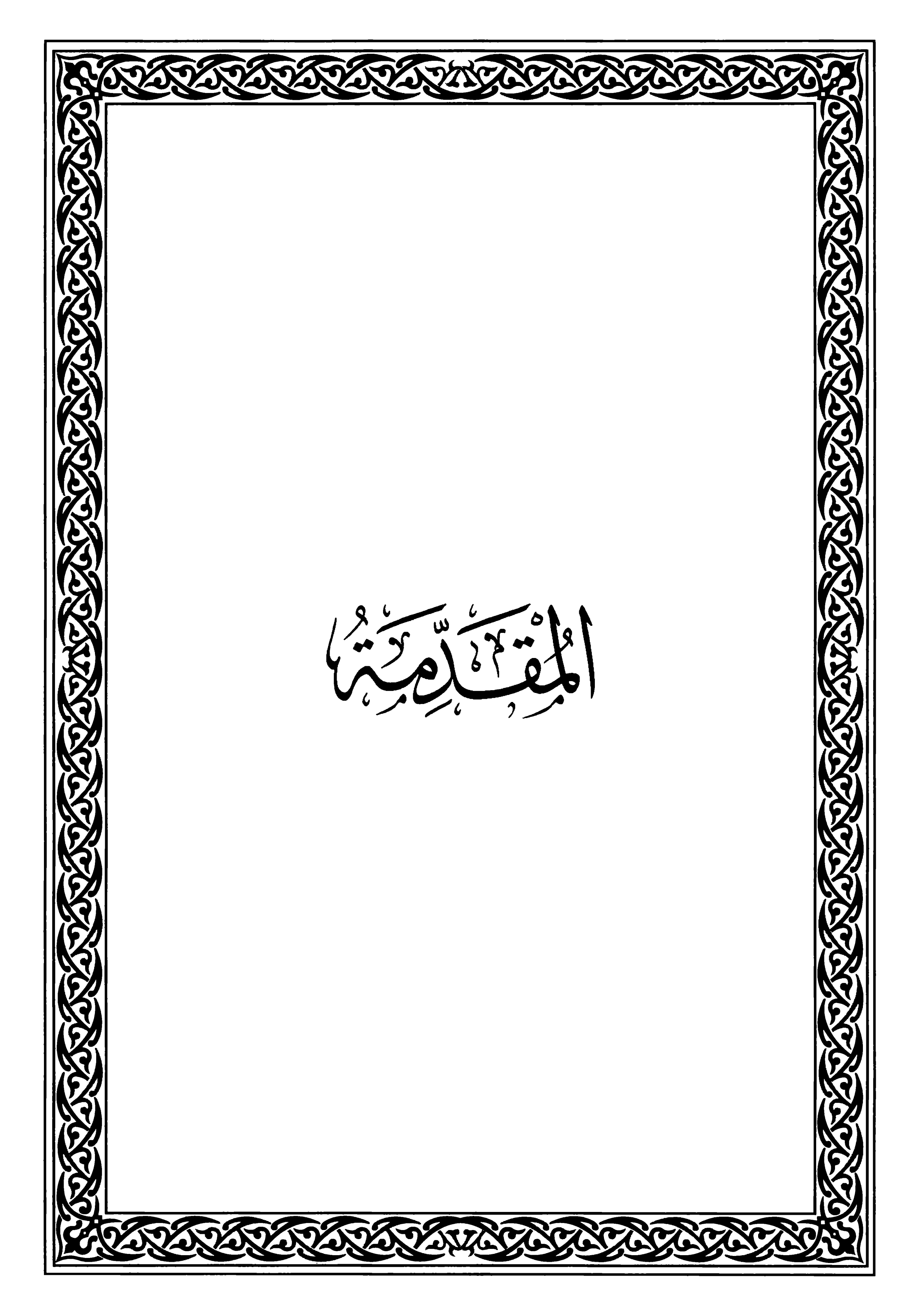
- فضيلة الأستاذ الدكتور/عبد الله بن مرحول السوالمة

عضواً

- فضيلة الأستاذ الدكتور/محروس حسين عبد الجواد

عضواً

***



المُقَدِّمَة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

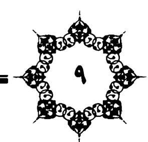
أما بعد:

فإن علم العلل من أشرف علوم الحديث وأدقها، ولم يتكلّم فيه إلا القليل من الأئمة الحفاظ، لاختصاصه بالحديث الجامع شروط الصحة ظاهراً، فيظن الناظر في إسناده أنه صحيح وهو مُعُلٌّ.

وإنما كان هذا العلم بهذه المثابة لأن التعليل لا يقع إلا بما لا مدخل للجرح فيه، فقد قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه؛ فيصير الحديث معلولاً، والحجة في التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[1].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١١٢-١١٣).



والذي أشار إليه الحاكم في كلامه يدخل تحته علومٌ عِدَّةٌ تُبيْنُ قدرَ العلم الذي تحلى به أئمة العلل، وعللوا اعتماداً عليه الروايات، وبينوا أغاليط الثقات.

وإذا عُلم أن ما يلابس حديث النبي ﷺ من الأوهام شيءٌ كثيرٌ، كَمّاً ونوعاً، كامتزاج حديث النبي ﷺ بحديث غيره، واختلاط المراسيل بالموصولات، والموقوفات والمقطوعات بالمرفوعات، أو وقوع الأوهام من جهة الاشتباه في رواة الحديث، أو احتمال تدليسهم، أو وقوعه، وما قد يؤثر في الرواية من الاختلاط أو تغير الحفظ، إلى آخر ما قد يلابس الروايات، من هنا تتبين أهمية التقصي والتفتيش في وجوه الحديث المروي، ويبرز ما أشار إليه الحاكم من أن الحجة في هذا العلم هي: الحفظ، والفهم، والمعرفة، وقد كان الأئمة يطيلون البحث والتقصي ولعله يستغرق السنين الطوال، يقول علي بن المديني رحمه الله: «ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[1]، وكان البحث في نَقْدِ ما سمعوه أحبَّ إليهم من السماع الجديد، يقول عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: «لأن أعرف علة حديث ـ هو عندي ـ أَحَبُّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»[2].

---

(١) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٥).

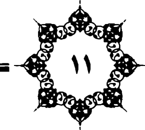
(٢) المصدر السابق.

ومع عناية المحدثين بهذا النوع من علوم الرواية، لإدراكهم أهميته، وعظيم فائدته، إلا أن من نالَ شرف التكلم فيه أفرادٌ قلائل من حفاظ الحديث، هم بالنسبة للمشتغلين بالحديث وطلبه ندرة، وعلى كلام هؤلاء عولت الأمة، ودار علم السنة بأسرها، فهم المتكلمون في الرواة، الحاكمين عليهم، فمن قبلوا روايته قبلته أمة محمد ﷺ، ومن ردوا روايته ردته الأمة، أقامهم الله شهداء على الناس، فإلى أقوالهم يتحاكمون، وبأحكامهم يتدينون.

ولم يكن كلام هؤلاء الأئمة ضرباً من المجازفة؛ إنما هو علم آتاهم الله إياه عرفوا به ما يصح، وما لا يصح عن رسولهم ﷺ، بل كان كلامهم مبنياً على قواعد تعارفوا عليها، وطرائق عرفوا بها علل الحديث، وما يقع فيه من الوهم والغلط، ومن أهم تلك الطرائق: وجود الاختلاف بين الرواة، فإن وجد الاختلاف بين رواة الحديث تطرَّق إلى الحديث إمكان ظهور العلة، ولذا قال الخطيب البغدادي رحمه الله ملخصاً تلك الطريقة: «السبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[1].

وبناء على هذا يتبين أن اختلاف الرواة أهم طرق معرفة علل الحديث، بل مدار التعليل في الحقيقة عليه، يقول ابن حجر رحمه الله: «.. فمدار التعليل في

(١) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٥).



الحقيقة على بيان الاختلاف»[1].

وقول الخطيب البغدادي السابق مستفاد من كلام أئمة الحديث المتقدمين كقول عبد الله بن المبارك رحمه الله: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[2].

وقال علي بن المديني رحمه الله: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[3].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «الحديث إذا لم تَجْمَعْ طُرُقَهُ لم تَفْهَمْهُ»[4].

ويقول ابن معين رحمه الله: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْناهُ»[5].

وهذا المنهج الذي ساروا عليه من استيعاب الطرق مكّنهم من معرفة الثقات والضعفاء من الرواة، ومعرفة طبقات أصحاب الراوي، ومكنهم من المفاضلة بين أصحاب شيخ معين.

وبناء على ما تقدم تظهر أهمية العناية بهذا النوع من الأحاديث، وأنه

---

(١) «النكت» (٢/٧١١).

(٢) «الجامع» للخطيب (٢/٢٩٦).

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح (٩١).

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/٢١٢).

(٥) المصدر السابق.

بابة معرفة علل الحديث، وقد مَنَّ الله ﷻ عليَّ بعد الانتهاء من أطروحة الماجستير بعنوان: «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير، من أول الجامع إلى آخر أبواب الزكاة، جمعاً ودراسة»[1]، وقد استفدت كثيراً ـ ولله الحمد ـ من فهم بعض طرائق الأئمة في التعليل من خلال دراسة منهج الإمام الترمذي رحمه الله في التعليل، فأحببت الاستزادة من الفهم لهذه الطرائق لما ينبني عليها من الحكم على الأحاديث سيراً على منهج الأئمة في التعليل.

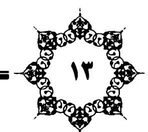
فاخترت التتلمذ في بحث مرحلة الدكتوراه على يدي الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله، من خلال كتابه: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، فالإمام رحمه الله: «.. انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث..»[2]، وكتابه: أجَلُّ كتاب وصل إلينا في فن العلل، واخترت مرويات أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيْعِيِّ رحمه الله مجالاً لهذه الدراسة للأسباب التالية:

١ـ رغبتي الشديدة في تقوية ما فهمته من طرائق الأئمة في التعليل والاستزادة منها.

---

(١) طبعت عام ١٤٣٢هـ عن دار التوحيد للنشر بالرياض، نفع الله بها كاتبها وقارئها.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٤).



٢ـ معرفة منهج الإمام الدارقطني رحمه الله في التعليل، وقرائن الترجيح التي بنى عليها أحكامه.

٣ـ لا أعلم أحداً قام بدراسة منهج الدارقطني رحمه الله في التعليل، وهذا أحد أهداف الرسالة[1].

وأما اختيار مرويات أبي إسحاق مجالاً للدراسة فلما يلي:

١ـ أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ أحد الأئمة الستة الذين يدور عليهم الإسناد كما ذكره أبو الحسن علي بن المديني[2].

---

(١) كان هذا وقت تسجيل الموضوع، ثم سجلت عدة رسائل مشابهة للموضوع في دراسة أحاديث أئمة آخرين من طبقة أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، والطبقة التالية لهم، واشتملت الرسائل على دراسة منهج الدارقطني في التعليل في ضوء أحاديث الدراسة، ثم سجلت بعد ذلك رسالتان متخصصتان في دراسة المنهج خاصة وهي:

١ـ منهج الإمام الدارقطني في دراسة علل الحديث، للباحث: الوردي زقادة، رسالة دكتوراه في قسم الكتاب والسنة، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، ونوقشت في العام الجامعي ٢٠٠٨ـ٢٠٠٩، وهي منشورة على شبكة المعلومات.

٢ـ منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل، للباحث يوسف بن جودة الداودي، وطبعتها دار المحدثين بالقاهرة عام ١٤٣٢هـ.

(٢) «العلل» لابن المديني (٣٦)، وللفائدة فإن الاسم الصحيح للكتاب هو: «معرفة من يدور عليه الإسناد»، انظر لذلك: «علم علل الحديث» لإبراهيم بن الصديق (١/ ٧٠) وما بعدها.

٢ـ اتساع أبي إسحاق في الرواية والسماع، وهذا يعطي مجالاً أكبر لكثرة اختلاف الرواة عليه.

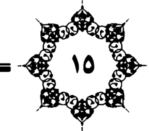
٣ـ تحقيق ما ينسب إلى أبي إسحاق من التدليس والإرسال وغير ذلك بناء على الدراسة التفصيلية لأحاديثه في «العلل» للدارقطني.

وأما مبررات الدراسة مع أن بعض أحاديثها كانت من جملة رسالة الدكتوراه للدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي رحمه الله في تحقيق كتاب «العلل» فهي:

١ـ الرسالة تمثل الأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب فقط، وبعدها استمر رحمه الله في إخراج الكتاب تباعاً، وفي هذه الأجزاء قام الشيخ بجهد مشكور في تخريج الأوجه، وجهده في هذه الأجزاء أكبر من الجهد المبذول فيما تلاه من الأجزاء، فقد اقتصر في الأجزاء الأخيرة على تخريج الأوجه تخريجاً إجمالياً، وهو معذور في ذلك لأن الكتاب ضخم، ولو استمر في تحقيقه على النحو الأول لطال جداً.

٢ـ عدم اعتناء الشيخ في جميع ما طبع من الكتاب بمناقشة الدارقطني رحمه الله فيما يذكره من التعليل للأحاديث، وفي الكتاب جملة أحكام وترجيحات فيها مباحثة.

٣ـ عدم استيفائه لجوانب مهمة في دراسة الكتاب ومنها:



أ ـ طريقة الدارقطني في التعليل والترجيح ومناقشتها.

ب ـ مدى الاعتماد على ما يعلقه الدارقطني من أوجه الخلاف ولا يوقف على إسنادها.

ج ـ لم يتطرق المحقق لقرائن الترجيح عند الدارقطني مطلقاً، لا في الدراسة، ولا في أثناء الأحاديث كتوجيه لكلام الدارقطني.

ومن أكبر أهداف الدراسة الوصول إلى فهم منهج الدارقطني في التعليل[1].

لهذه الأسباب عزمت بعد استخارة الله ﷻ على تسجيل موضوع رسالة الدكتوراه بعنوان:



---

(١) ويشاركه هذه الملحوظة عدة دراسات في العلل أساسها كتاب الدارقطني على تفاوت بينها في ذلك.

وستكون خطة البحث على النحو التالي:

يشتمل البحث على مقدمة، وبابين، وخاتمة.

* **المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.**

* **الباب الأول: التعريف بالإمامين أبي إسحاق والدارقطني، ودراسة منهج الدارقطني في التعليل من خلال أحاديث الدراسة،** وفيه ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول: ترجمة أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ**، وفيه عشرة مباحث:

  - المبحث الأول: اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، وفيه ثلاثة مطالب:

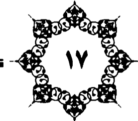
    - المطلب الأول: اسمه ونسبه.
    - المطلب الثاني: كنيته، ولقبه.
    - المطلب الثالث: نسبته.

  - المبحث الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته، وفيه مطلبان:

    - المطلب الأول: مولده.
    - المطلب الثاني: نشأته وأسرته.

  - المبحث الثالث: طلبه للعلم.

  - المبحث الرابع: رحلاته.



- المبحث الخامس : عبادته وأخلاقه ، وفيه مطلبان :
  - ♦ المطلب الأول : عبادته.
  - ♦ المطلب الثاني : أخلاقه.
- المبحث السادس : عقيدته.
- المبحث السابع : شيوخه.
- المبحث الثامن : تلاميذه.
- المبحث التاسع : منزلته العلمية ومناقشة جوانب القدح في روايته ، وفيه مطلبان :
  - ♦ المطلب الأول : منزلته العلمية.
  - ♦ المطلب الثاني : مناقشة جوانب القدح في روايته.
- المبحث العاشر : وفاته وعمره.

● **الفصل الثاني : ترجمة الإمام الدارقطني ، وفيه تمهيد ، وثلاثة مباحث :**

- المبحث الأول : حياة الإمام الدارقطني الشخصية ، وفيه مطلبان :
  - ♦ المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ونسبته.
  - ♦ المطلب الثاني : مولده ، ونشأته وأسرته ، وأخلاقه.

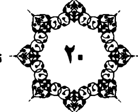
- المبحث الثاني: حياة الإمام الدارقطني العلمية، وفيه أربعة مطالب:
  - ♦ المطلب الأول: طلبه للعلم.
  - ♦ المطلب الثاني: رحلاته.
  - ♦ المطلب الثالث: أشهر شيوخه.
  - ♦ المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.
- المبحث الثالث: مكانته العلمية، وأعماله العلمية، ووفاته، وفيه سبعة مطالب:
  - ♦ المطلب الأول: ثناء أهل العلم عليه.
  - ♦ المطلب الثاني: حفظ الإمام الدارقطني.
  - ♦ المطلب الثالث: علومه.
  - ♦ المطلب الرابع: عقيدة الإمام الدارقطني.
  - ♦ المطلب الخامس: مناقشة ما قيل فيه.
  - ♦ المطلب السادس: أعماله العلمية.
  - ♦ المطلب السابع: وفاته.

- **الفصل الثالث: منهج الإمام الدارقطني في التعليل من خلال أحاديث الدراسة، وفيه خمسة مباحث:**
  - المبحث الأول: تعريف العلة وأقسامها.



- المبحث الثاني: طريقة الدارقطني في سوق الاختلاف، وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: صيغة عقد الاختلاف.
  - المطلب الثاني: مدار الاختلاف.
  - المطلب الثالث: رواة الاختلاف.
- المبحث الثالث: أوجه الاختلاف، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ما ذكره الدارقطني من أوجه الاختلاف.
  - المطلب الثاني: ما أغفله الدارقطني من أوجه الاختلاف.
- المبحث الرابع: طريقته في التعليل والترجيح ومناقشتها.
- المبحث الخامس: قرائن الترجيح عند الدارقطني، وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأبي إسحاق.
  - المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالرواة عنه.
  - المطلب الثالث: القرائن المتعلق بأوجه الاختلاف.

* **الباب الثاني: دراسة أحاديث أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً**، وفيه ستة فصول:
  - **الفصل الأول: أحاديث مسند الشيخين رضي الله عنهما.**



- **الفصل الثاني: أحاديث مسند عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.**
- **الفصل الثالث: أحاديث مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.**
- **الفصل الرابع: أحاديث مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.**
- **الفصل الخامس: أحاديث مسانيد باقي الصحابة من الرجال رضي الله عنهم.**
- **الفصل السادس: أحاديث مسانيد النساء من الصحابة رضي الله عنهن.**

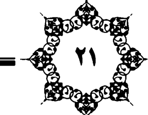
*** الخاتمة: وفيها نتائج البحث، ثم ذيلته بفهارس تيسر الاستفادة منه وهي:**

فهرس الآيات، فهرس الأحاديث على الأطراف، فهرس الأحاديث على المسانيد، فهرس المترجم لهم، فهرس المصادر والمراجع المخطوطة، فهرس المصادر والمراجع المطبوعة، ثم فهرس الموضوعات.

وسرت في البحث وفق المنهج التالي:

١ـ أذكر الحديث الذي عقد الدارقطني فيه الاختلاف على أبي إسحاق صراحة، أو ساق بعض إسناده ومداره على أبي إسحاق، أما ما كان ذكره فيه على سبيل الغلط فليس من شرط البحث.

٢ـ أذكر نص كلام الدارقطني في الاختلاف على أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ اعتماداً على طبعة الدكتور محفوظ الرحمن السلفي رحمه الله، وبعد انتهاء القدر



المطبوع من الكتاب اعتمدت على النسخة المصرية من كتاب «العلل» ومنها نسخة في مكتبة جامعة الإمام برقم ٤٧٥٦/خ، ثم لما صدرت طبعة الشيخ محمد بن صالح الدباسي ـ وفقه الله ـ عام ١٤٣٢هـ وأردت طباعة الرسالة اعتمدت على طبعته في ذلك القدر، وقابلت ما سبق عليها، واستفدت من تصويباته، وترتيبه للنص كثيراً، واستدركت حديثين على الدراسة[1]، فجزاه الله خيراً.

٣ـ تخريج الحديث، وسرت فيه كالتالي:

أـ أذكر تلخيصاً للأوجه التي ذكرها الدارقطني في الاختلاف.

ب ـ أضع ما وقفت عليه من الأوجه ولم يذكره الدارقطني تحت عنوان: ومما لم يذكره الدارقطني، ثم أذكر هذه الأوجه المستدركة في الاختلاف.

ج ـ أخرج الطرق مبتدأ بالوجه الذي خرجه صاحب أقدم مصدر وقفت عليه، ثم أرتب الطرق بهذه المثابة، معتمداً ترتيب مصادر التخريج حسب وفيات أصحابها، ما لم يكن الوجه في الصحيحين أو أحدهما فإني أقدمهما مطلقاً إلا إذا أسندا من طريق صاحب كتاب فإنه أقدمه عليهما.

---

(١) وهما: (١٢٦، ١٢٧)، وأنبه إلى أن الحديث الذي كان في أصل الرسالة برقم (٣٩) سقط فجعلته في آخرها برقم (١٢٨) حتى لا يشكل على إحالات الدراسة، والفهارس.

د - إذا وقع على أحد أصحاب أبي إسحاق اختلاف أو من دونهم فصلت الطرق إليه بحسب الحاجة إلى ذلك في دراسة الاختلاف.

٤- دراسة الاختلاف، وسرت فيه كالآتي:

أ - أبدأ بالاختلاف الواقع على أصحاب أبي إسحاق أو من دونهم، فأدرس الاختلاف فإذا انتهيت منه انتقلت إلى دراسة الاختلاف على أبي إسحاق نفسه.

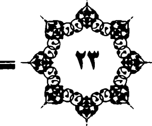
ب - أدرس الاختلاف على أبي إسحاق في ضوء الطرق التي وقفت عليها وسبق تخريجها.

ج - ترجمت لأصحاب أبي إسحاق في المبحث الثامن من ترجمة أبي إسحاق، فكل ما أذكره في أثناء الدراسة فهو تلخيص لما فصلته هناك.

د - درست الرواة وذكرت خلاصة ما انتهيت إليه في البحث، ولم أطول بنقل نصوص الأئمة في الترجمة من باب الاختصار.

هـ - أذكر ترجيح الدارقطني بتعليله إن وجد، وإلا اجتهدت في تلمس قرائن الترجيح لقوله، وأذكر من وافقه أو خالفه من أئمة العلل، ثم أذكر ما انتهيت إليه من الدراسة موافقة أو مخالفة مع التعليل.

٥- الحكم على الحديث في ضوء الوجه الراجح، وأسوق إسناد الوجه من باب التذكير به.



وفي ختام هذه المقدمة أشكر الله العظيم، رب العرش الكريم على عظيم نعمه، وتوالي فضله، فله الحمد أولاً وآخراً على تيسيره وإعانته، فله الحمد ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما شاء من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، وأسأله ﷻ بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل حجة لي لا علي، وأن يثيبني عليه من واسع فضله، وأن يغفر زللي، ويقيل عثرتي، ويمن عليّ بالعلم النافع، والعمل الصالح، إنه جواد كريم مجيب الدعاء.

والشكر بعد هذا موصول لأبوي الكريمين، فرحم الله والدي الكريم، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنة، وجزاه عني وسائر ولده خيرَ ما جزى والداً عن ولده.

ثم الشكر للوالدة الكريمة فجزاها الله خيراً، وأطال عمرها، وأحسن عملها، وختم بالصالحات أجلها، ووفقنا لبرها والإحسان إليها، ورزقنا رضاها.

ثم الشكر لفضيلة شيخي وأستاذي، الشيخ الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الأستاذ بجامعة القصيم، على ما بذل من جهد في قراءة هذه الرسالة، فأسأل الله ﷻ أن ينفع بعلمه، ويغفر ذنبه، ويرفع درجته، ويوفقه في دنياه وآخرته، ويزيده من فضله، فقد استفدت من كريم خلقه، ولين

جانبه، قبل استفادتي من واسع علمه، ورصانة رأيه.

ثم الشكر لزوجي وأولادي على تحملهما عناء هذا البحث معي، وصبرهم على الضيق والملل، فاللهم بارك لي في زوجي وذريتي، واجعلهم قرة عين لي في الدنيا والآخرة برحمتك يا أرحم الراحمين.

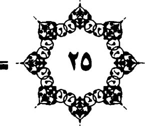
كما أشكر كل من تكرم علي بفائدة، أو دعا لي بخير، فجزى الله الجميع خيراً.

تنويه واعتذار:

وبعد فأراني محتاجاً للاعتذار بمثل ما اعتذرت به عند طباعة رسالة الترمذي رحمه الله، فجملة من إحالات البحث على مخطوطات أو رسائل جامعية طبعت ولم أُصلح إحالتها على المطبوع، والسبب ما ذكرته هناك من خشية إدراك الأجل، فلعل الله إن مدّ في العمر أعدت النظر فيها وأصلحتها، والقارئ الكريم إن عرف وجود الحديث في ذاك المخطوط أو تلك الرسالة راجع - مأجوراً - المطبوع منها.

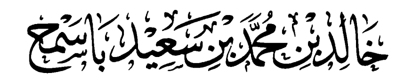
ولْيُعلم أن ما كان في أصل هذه الرسالة من شيء يخالف ما ذكرتُه هنا فقد رجعتُ عنه والله المستعان.

والله عز وجل المسؤول أن يتقبله، وينفع به راقمه وناظره، فقد بذلتُ فيه



غايـة الوسـع ، فـصوابُهُ فَـضْلُ الله الكـريم ، وَغَلَطُـهُ مـن نفـسي والـشيطان الرجيم ، فأستغفر الله العلي العظيم ، وأسأله حسن العاقبة في الحال والمآل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وآله وصحبه أجمعين.

وكتب



عصر يوم الجمعة ١٤/٤/١٤٣٥هـ
(ص.ب: ٨٧٤١١) ـ (الرمز البريدي: ١١٦٤٢)
البريد الإلكتروني: basamhk@hotmail.com





الباب الأول

التعريف بالإمامين أبي إسحاق والدارقطني، ودراسة منهج الدارقطني في التعليل من خلال أحاديث الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

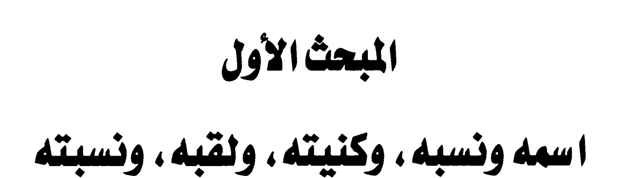
- **الفصل الأول: ترجمة أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ.**
- **الفصل الثاني: ترجمة الإمام الدارقطني.**
- **الفصل الثالث: منهج الإمام الدارقطني في التعليل من خلال أحاديث الدراسة.**

الفصل الأول

ترجمة أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ

وفيه عشرة مباحث:

- **المبحث الأول: اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته.**
- **المبحث الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته.**
- **المبحث الثالث: طلبه للعلم.**
- **المبحث الرابع: رحلاته.**
- **المبحث الخامس: عبادته وأخلاقه.**
- **المبحث السادس: عقيدته.**
- **المبحث السابع: شيوخه.**
- **المبحث الثامن: تلاميذه.**
- **المبحث التاسع: منزلته العلمية ومناقشة جوانب القدح في روايته.**
- **المبحث العاشر: وفاته وعمره.**



المبحث الأول

اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: اسمه ونسبه.**
- **المطلب الثاني: كنيته، ولقبه.**
- **المطلب الثالث: نسبته.**

المبحث الأول

اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

لم يختلف أن اسمه: عمرو بن عبد الله، وجاءت تسميته هكذا في جملة من مرويات تلاميذه عنه ومنهم: حفيده إسرائيل[1]، وزهير بن معاوية[2]، وحسين بن واقد[3]، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ[4]، وإسماعيل بن أبي خالد[5]، وربما دَخَلَ هذا احتمالُ أن تكون التسمية ممن دونهم، لكنها موافقة للاتفاق على هذا القدر من اسمه، وبعضهم لم يزد عليه كأبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ[6]، وابن معين[7]، وخليفة بن خياط[8]، وأبي بكر

(١) «تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود» (٩٣٥).

(٢) «المعرفة» للفسوي (٢/٦٢٣) وزاد تسمية جدّه: عبيداً، وانظر ما سيأتي: (ص٣٧).

(٣) «المستدرك» (١/٢٢٧)، وعنه البيهقي (٢/١٠٧).

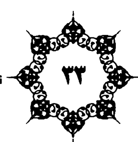
(٤) «المعجم الكبير» (٢/١٤٣/ح١٤٧١).

(٥) «المعجم الأوسط» (٢١٨٢).

(٦) مسند ابن الجعد (١/١٤١).

(٧) تاريخ الدوري (١٨٣٣)، الجزء الثاني من «الفوائد» (٢٠٩)، «الطيوريات» (٢٥٠/أ).

(٨) «الطبقات» (١٦٢).



ابن أبي شيبة[1]، والإمام أحمد بن حنبل[2]، والترمذي[3]، والدولابي[4]، وابن حبان[5]، والحسن بن أحمد الهَمْدَانِيُّ[6]، وأبو الشيخ الأصبهاني[7].

أما من رفع نَسَبَهُ فوق ذلك فقد اختلفوا على أقوال أربعة:

الأول: عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد بن ذي يَحْمَد[8] بن

---

(١) «المصنف» (٧٩/١٣) وسقط فيه اسم: عبد الله، والتصويب من طبعة عوامه (٣٧٥/١٨).

(٢) «الأسامي والكنى» (١٨٦).

(٣) «الجامع» (١٧).

(٤) «الكنى والأسماء» (٣٠٥/١).

(٥) (١٧٧/٥).

(٦) «الإكليل» (٧٠/١٠).

(٧) «الطبقات» (٣٣٦/١).

(٨) ضبط الدارقطني في «المؤتلف» (٢٣٤٣/٤) اسم: يُحْمِد بضم الياء وكسر الميم، ومن يُسمى به، وليس جَدُّ أبي إسحاق ممن ذكره تحت هذا الرسم، ولا استدركه أصحاب المؤتلف عليه كالأمير في «الإكمال» (٤٢٤/٧)، وذَيَّلَ الحافظُ أبو علي الجياني في «تقييد المهمل» (٤٩٨/٢-٤٩٩) على قول الدارقطني بقاعدة مفيدة فقال: «وكذلك كل ما يأتي في حمير من هذه الأسماء مثل: يُحْمد، ويُعْفر، ويُمْجد، ويُنْعم، فهو بضم الياءات، وما في الأزد وغيرهم من العرب من مثل هذه الأسماء فهو: يَحْمد، ويَعْفر، بفتح الياء»، وبناء عليه تعقب مغلطاي في «الإكمال» (٢٠٣/١٠) ضبط المهندس للاسم في «تهذيب الكمال» فقال: «وينبغي أن يتفطن لما ذكره الدارقطني من أن يُحْمد وشبهه في حمير بضم الياء، وفي غيرهما بفتح الياء، وهذا [يقصد: أبا إسحاق] في كهلان ليس من حمير، فعلى هذا يكون من ضَبَطَ بضم الياء غَلِطَ وهو: المهندس، عن الشيخ، ولله الحمد»، وعزوه للدارقطني=

السَّبِيْعِ، ذكره ابن الكلبي[1]، وعمران بن محمد الهَمْدَانِيُّ[2]، وابن سعد[3]، ومسلم بن الحجاج[4]، والخطيب البغدادي[5]، زاد ابن سعد: «وأكثر من سماه لم يتجاوز أباه»[6]، وذكره أبو أحمد الحاكم[7]، وابن منده[8] إلى: علي، وزاد الخطيب نَسَبَهُ من السَّبِيْعِ إلى همدان وسيأتي الكلام عليه، وقال

=لم أقف عليه، والذي وقفت عليه كما تقدم للجياني تنكيتاً على كلام الدارقطني، ولم يشر محقق «التهذيب» إلى كيفية ضبط الكلمة فيما اعتمد عليه من الأصول، أما مصورة المخطوط المنشورة (١٠٣٩/٢) فقد شُكِلَ الاسم فيها بضم الياء، وأما ضبط الميم في «يَحْمد» فلم أستطع الوقوف عليه.

(١) «نسب معد واليمن الكبير» (٥٢٠/٢).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٢٠٩/١٠) نقلاً عن كتاب «طبقات رجال همدان» لعمران، وقد أفاد منه مغلطاي في مواضع عديدة، وانظر: (ص٤٣) في الكلام على النسبة إلى همدان.

(٣) طبقات ابن سعد (٣١٣/٦)، ونقله عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣٩/١٣).

(٤) «المنفردات والوحدان» (٣١٦) لكن وقع فيه: «بن أبي يحمد» ولعله تصحيف من: «بن ذي يحمد».

(٥) «تاريخ بغداد» (١٥٢/١١).

(٦) هذه العبارة نقلها عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٩١/١٢٨)، «السير» (٣٩٥/٥)، وليست في «الطبقات».

(٧) «الأسامي والكنى» (٤٠٤/١) في ترجمة ابنه: أبي إسرائيل يونس، وفي مواضع أخرى متفرقة.

(٨) «فتح الباب» (٥٠٦)، ومثله حكاية المزي في «تهذيب الكمال» (١٠٢/٢٢).

الزبيدي[1]: «عمرو بن عبد الله بن علي بن هانئ»، ولم يرفعه أكثر، ولم أقف على ذكر «هانئ» عند غيره.

الثاني: عمرو بن عبد الله بن علي بن يوسف بن السَّبْعِ بن السَّبِيْعِ، ذكره سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري وزاد ذكر النسب إلى همدان[2]، ولم أقف على ذكر «يوسف» ولا «السَّبْعِ بن السَّبِيْعِ» عند غيره.

الثالث: عمرو بن عبد الله بن أبي شَعِيْرَةٍ[3]، ذكره ابن أبي حاتم[4]، زاد المزي: «.. ابن أبي شَعِيْرَةٍ واسمه: ذو يُحْمِدٍ»[5].

---

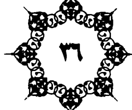
(١) «تاج العروس» (١٧٣/٢١).

(٢) «الأنساب» (٢٥٩).

(٣) هكذا ضبطه ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٤٢٥/٣)، وأما ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣٤٦/٥) فضبطه: شُعَيْرَة، واختلف: هل هو جدّه لأبيه أو لأمه، فسياق ابن أبي حاتم موافق للأول، وهو ظاهر قول ابن منده في «فتح الباب» (ص٤٢٦)، وذكر ابن ناصر أنه المعروف.
وذهب أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٢٢٥/أ ـ ب) إلى الثاني، وحكى ابن نقطة، والذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (٣٠٧/١)، وابن حجر في «تبصير المنتبه» (٧٨٥/٢) قولَه ولم يتعقبوه.
وقول أبي أحمد الحاكم أظهر ـ والله أعلم ـ فإن استدل برواية حسنة سأذكرها في الكلام على أسرته (ص٥٣).

(٤) انظر: «المراسيل» للرازي (١٢١).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٠٣/٢٢).



الرابع: عمرو بن عبد الله بن عبيد، جاءت هذه التسمية عن تلميذه زهير بن معاوية الجُعْفِيِّ[1]، والمزي[2]، وابن حجر[3]، والسيوطي[4] ولم يزيدوا بعد «عبيد» أحداً.

ويلاحظ اتفاقهم على تسميته: عمرو بن عبد الله، وإنما الاختلاف فيما بعده، والقول الأول ـ لتقدم طبقة أصحابه ـ أقرب، إلا أن هذا النسب وقع فيه اختصار، وقد ألمح الذهبي إلى عدم اتصال النسب، فقال: «لم أظفر له بنسب متصل إلى السَّبِيْعِ، وهو من ذرية سَبِيْعِ بن..»[5]، ويدل لوقوع الاختصار ما يلي:

١ـ قال زهير بن معاوية: «حدثنا أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد الهَمْدَانِيُّ السَّبِيْعِيُّ: أن جَدَّهُ الخِيَارَ مَرَّ على عثمان فقال: كم معك من

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة» (٦٢٣/٢) عن أحمد بن يونس اليَرْبُوعي، عن زهير في قصة جدّ أبي إسحاق الآتية، وأخرجه ابن سعد (٣١٣/٦) عن الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير فذكره دون التسمية، ويُشبه أن يكون ذكر النسب من أحمد اليَرْبُوعي، أو الفسوي.

(٢) «تهذيب الكمال» (١٠٢/٢٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» ابن حجر (٦٣/٨).

(٤) «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٥٠).

(٥) «السير» (٣٩٢/٥ـ٣٩٣).

عيالك يا شيخ؟ قال: إن معي ستين، فقال: أما أنت يا شيخ فقد فرضنا لك خمس عشرة، ولعيالك مئة مئة»[1].

فجَدُّه: الخِيَارُ المذكور في هذه القصة؛ ليس له ذكر في النسب السابق، ولعله جدُّ أبيه، وقوله: «معي ستين»، لعلهم بنوه وأبناؤهم حين انتقلوا من موطنهم باليمن إلى الكوفة، فلقوا أمير المؤمنين ﷺ بمكة أو بالمدينة.

٢ـ ذكر الحسن بن أحمد الهَمْدَانِيُّ أن السَّبِيْعَ جَدَّ أبي إسحاق ورهطِهِ وَلَدَ عَمْراً، وَوَلَدَ عَمْروٌ: عُبَيْداً، وسيفاً، وَوَلَدَ عُبَيْدٌ: سلمانَ وهو بطن، منهم: يَحْمد[2]، فهؤلاء الآباء الثلاثة: سلمانُ بن عُبَيْدِ بنِ عمروٍ، مما سقط من نسبه السابق.

٣ـ ذكر الحسن الهَمْدَانِيُّ أيضاً أن للسَّبِيْعِ أخٌ اسمه: حَوْث[3]، ومن ولده: الحارث بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ الأعور، وساق نسبه فقال: «فمن حَوْث: الحارث الأعور بن عبد الله بن كعب بن أسد بن يخلد بن يعمر بن

---

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة» (٢/٦٢٣) ـ وهذا لفظه ـ وابن سعد (٦/٣١٣).

(٢) «الإكليل» (١٠/٧٠)، ولعل قول المغيري في «المنتخب في ذكر أنساب قبائل العرب» (٣٢٩): «ومن بطون سبيع: بنو عمرو، بطن من سبيع، ومنهم أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ الفقيه المشهور..» مستفاد مما ذكره الهَمْدَانِيُّ.

(٣) بالثاء المثلثة، انظر: «الإكمال» (٢/٢٢٨، ٥٧٣) والتعليق عليه، «الاشتقاق» لابن دريد (٤٢٨)، «الإيناس» للمغربي (١٠٦) وفيه جواز ضم الحاء.

عمرو بن الحارث بن يخلد بن حوث، الفقيه صاحب علي وراويته»[1]، فبين الحارث وحَوْث ثمانية آباء، فيشبه أن يكون بين أبي إسحاق وجدّه السَّبِيْع تسعة آباء[2].

فالذي تحرر لي في اسمه ونسبه أنه: عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد، من بطن ذي يَحْمد، وذو يَحْمد من ولد سلمان بن عُبَيْد بن عمرو ابن السَّبِيْع، لكن بقي اتصال النسب بين أحمد ويَحْمد، وبين يَحْمد وسلمان، إلى جانب معرفة موضع جَدّه الخيار في سلسلة نسبه.



(١) «الإكليل» (١٠/ ٥٩).

(٢) وكذا لو قارنته بمن حفظت أنسابهم من طبقته ومنهم مثلاً: الأمير الكبير سعيد بن قيس بن زيد الهَمْدَانِيُّ، سيد هَمْدَانَ، وصاحب علي ﷺ وأمير ميمنته في صفين، وهو من أبناء عمومة أبي إسحاق، ينتهي نسبه إلى سيف بن عمرو بن السَّبِيْع كما ساقه ابن الكلبي في «نسب معد واليمن الكبير» (٢/ ٥٢٠)، وانظر أيضاً: «الإكليل» (١٠/ ٥٩-٦٣)، «جمهرة أنساب العرب» (٣٩٥).

المطلب الثاني: كنيته، ولقبه:

تكنيته بأبي إسحاق محل اتفاق، وهو أشهر بها من اسمه، بل لا يكاد يذكر إلا بها، ويندر ذكر اسمه في الروايات، بل لم أقف على تسميته إلا في روايات معدودة سبقت الإشارة إليها في أول الكلام على اسمه.

وأما اللقب: فالقارئ، ولم يشتهر ككنيته، يقول الأعمش: «كان أصحاب عبد الله ﷺ إذا رأوا أبا إسحاق قالوا: هذا عمرو القارئ، هذا عمرو الذي لا يلتفت»[1].



(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٤).

المطلب الثالث: نسبته:

يشتهر أبو إسحاق بنسبتين: السَّبِيْعِيُّ، والهَمْدَانِيُّ.

أما النسبة الأولى: السَّبِيْعِيُّ، بفتح السين المهملة المشددة، بعدها موحدة تحتية مكسورة، بعدها مثناة تحتية ساكنة، ثم عين مهملة مكسورة[1]، فهي نسبة إلى جدِّه: السَّبِيْع وهو: ابن السبع بن صعب[2] بن معاوية بن كثير ابن مالك[3] بن جشم بن حاشد بن جشم بن خيران[4] بن نوف بن همدان[5].

وأصل هذا البطن من همدان من اليمن قدموا الكوفة واستوطنوها

---

(١) «الأنساب» (٣٥/٧)، «اللباب» (١٠٢/٢)، «الإكمال» (٢٥٥/٤)، «توضيح المشتبه» (٤٩/٥)، «تبصير المنتبه» (٦٧٥/٢)، وأغرب أبو الخطاب ابن دحية في كتابه «المستوفي في أسماء المصطفى ﷺ» فيما نقله عنه مغلطاي في «الإكمال» (٢٠٣/١٠) إذ ضبطه بضم السين وفتح العين وسكون الياء.

(٢) سقط عند السمعاني (٣٥/٧).

(٣) سقط من سياق الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥٢/١١)، وعند الصحاري في «الأنساب» (٢٥٩): «كثير بن جشم بن مالك».

(٤) في «الإكليل» (٤٧/١٠)، «تاريخ بغداد» (١٥٢/١١)، جمهرة ابن حزم (٣٩٢): خيوان، وفي «الأنساب» للسمعاني (٣٥/٧): حيلوان، وكلاهما تصحيف، وانظر تعليق عبد السلام هارون على «الجمهرة» (٣٩٢)، وفي باقي المصادر كما أثبته في الأصل.

(٥) انظر: طبقات ابن سعد (٣١٣/٦)، «الطبقات» لخليفة بن خياط (١٦٢)، «النسب» لأبي عبيد (٣٣٤، ٣٣٦)، «نسب معد» (٥٠٩/٢، ٥١٤، ٥٢٠)، «الإكليل» (٤٧/١٠، ٥٨، ٥٩)، جمهرة ابن حزم (٣٩٢، ٣٩٥، ٤٧٥)، والمصادر السابقة.

ككثير من القبائل القحطانية التي ارتحلت من اليمن أيام الفتوح، ولما بنيت الكوفة نزلتها قبائل كثيرة منها: السَّبِيْعُ.

وعُرف الموضع الذي نزل فيه بطن السَّبِيْعِ بالكوفة باسمهم، فيقال له: مَحَلَّةُ السَّبِيْعِ[1]، وجَبَّانَة السَّبِيْعِ[2]، وكانت بها خِطَطٌ يقال لها: حَفَرُ السَّبِيْعِ[3]، منها: نسبة الحَفَرِيِّ[4]، وأفاد السمعاني أن المَحَلَّةَ كان بها موضع يقال له: قلعة الضِّبَاب، وبها مسجد أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، ولم يزل معروفاً إلى وقت السمعاني، فكان يقيم فيه إذا قدم الكوفة للسماع على شيوخها، وسمع من إمامه: عمر بن إبراهيم بن حمزة الحسيني، مسند الكوفة، وكان زيدياً[5]، وكذلك سمع عليه في المسجد نفسه ابنُ عساكر[6].

---

(١) «الأنساب» (٧/٣٥)، «معجم البلدان» (٣/١٨٧)، «تاج العروس» (٢١/١٧٣)، وأفاد ياقوت بأن الحجاج بن يوسف كان يسكن بها، أما ما نقله المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٣) عن يعقوب بن شيبة قال: «إنما نسبوا إلى السَّبِيْعِ لنزولهم فيه» فخلاف قول الجمهور، ولم أقف على من تابعه عليه.

(٢) «فتوح البلدان» للبلاذري (٢/٣٤٤)، «الاشتقاق» لابن دريد (٤٢٧)، والجَبَّانَةُ: الصحراءُ المستويةُ مع ارتفاع، وتطلق على المقبرة، انظر: «معجم البلدان» (٢/٩٩)، «تاج العروس» (٣٤/٣٤٥).

(٣) «معجم البلدان» (٢/٢٧٥).

(٤) طبقات ابن سعد (٦/٤٠٣)، «الأنساب» (٤/١٧٣).

(٥) «الأنساب» (٧/٣٥، ٨/١٣٧)، «اللباب» (٢/٢٥٩).

(٦) «معجم الشيوخ» (٩٦٨)، وقال في «الأربعين البلدانية» (٦١-٦٢): «أخبرنا الشريف=

واشتهر باسم هذه المَحَلَّةِ يوم يقال له: يوم جَبَّانَةِ السَّبِيْعِ، وكان للمختار ابن أبي عبيد الثَّقَفِيِّ، قتل فيه جماعة من أهل الكوفة ممن شَرَكَ في قَتْلِ الحسين ابن علي رضي الله عنهما، وكان لست ليال بقين من ذي الحجة سنة ست وستين[1].

وأما النسبة الثانية: الهَمْدَانِيُّ فهي نسبة إلى: همدان، الجد الأعلى للسَّبِيْعِ، وهو: أوسلة بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[2]، وعلى هذا القول فهمدانُ لقبٌ، وقيل: همدان بن أوسلة، أو: همدان بن خيار، ذكر الأخيرَيْنِ السمعانيُّ.

وهمدان قبيلة يمانية عظيمة من قبائل قحطان نزلت الكوفة، وفيها بطون كثيرة ترجع إلى حَاشِدٍ، وبَكِيْلٍ[3]، وصنف في طبقات النازلين منهم

=أبو البركات عمر بن إبراهيم.. بالكوفة بمحلة السَّبِيْعِ في مسجد أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ في ذي القعدة سنة إحدى وعشرين وخمس مئة بقراءتي عليه..»، وسمع عليه فيه «كتاب الدعاء» لابن فضيل كما تراه في إسناد الكتاب، والحسيني مترجم في «السير» (١٤٥/٢٠).

(١) «البداية والنهاية» (٢٧٣/٨).

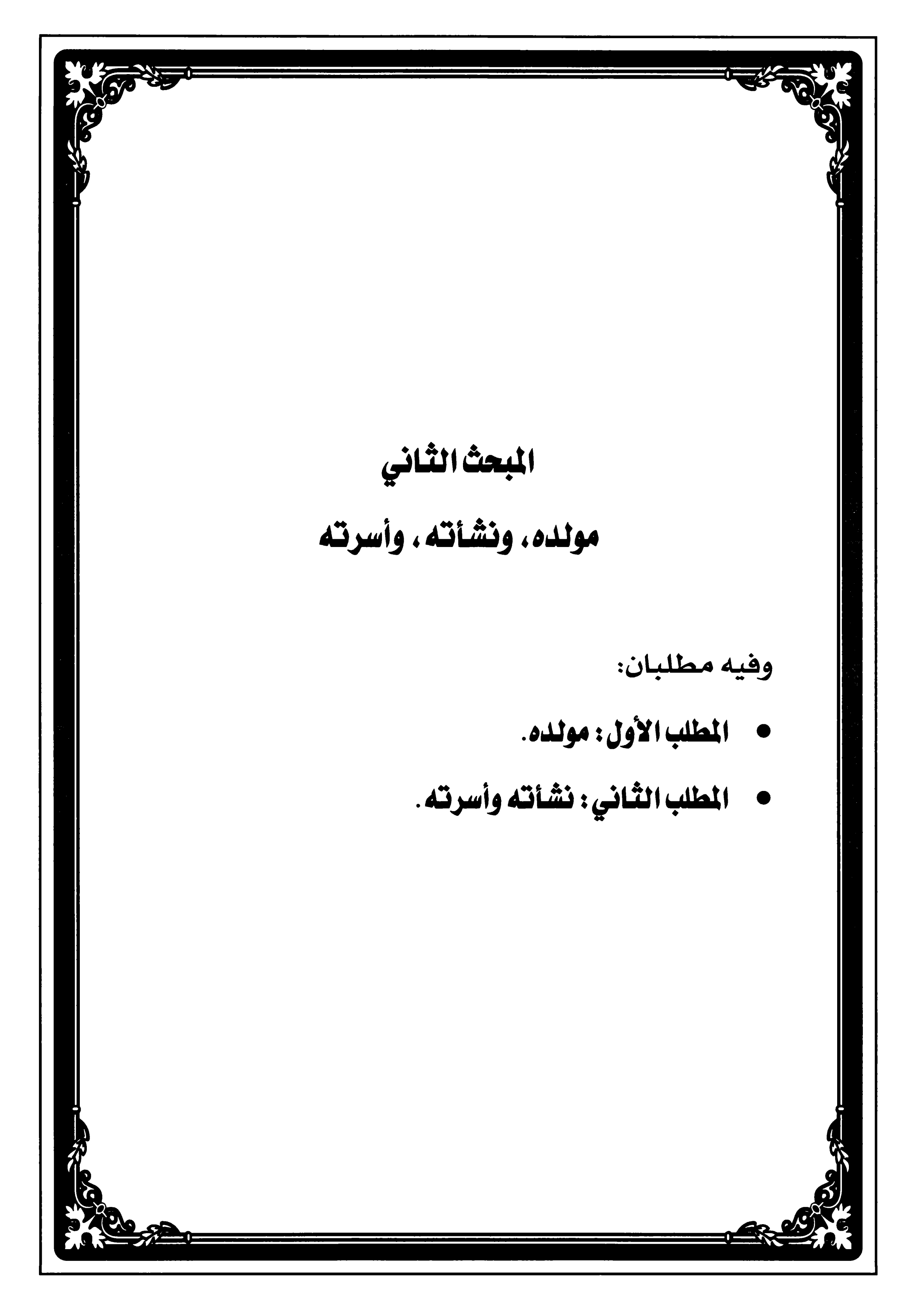
(٢) «النسب» لأبي عبيد (٣٣٤)، «نسب معد» (١٣٢/١)، «نسب عدنان وقحطان» للمبرد (٣٩، ٤٣)، «الإكليل» (٣٤/١٠)، جمهرة ابن حزم (٣٩٢)، «الأنساب» للسمعاني (٣٣٩/١٢ـ٣٤٠).

(٣) «جمهرة أنساب العرب» (٣٩٢).

بالكوفة: العلامة عمران بن محمد بن عمران الهَمْدَانِيُّ، ذكره مغلطاي وسماه: «طبقات رجال همدان»[1].



(١) «الإكمال» (٢٩٨/٣، ٣٦٧/٥، ٩٠/٧، ١٦/٩، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٧٨، ١٤٢/١٠، ١٧٩، ٢٠٩، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٦٥، ٣٧٤، ٧٢/١١، ١١٥، ١٢٤/١٢، ٢٤٦، ٢٥٥)، وربما اختصر اسمه في مواضع أو ذكره بالمعنى.



المبحث الثاني

مولده، ونشأته، وأسرته

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: مولده.**
- **المطلب الثاني: نشأته وأسرته.**

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، وأسرته

المطلب الأول: مولده:

اختلف في سنة مولد أبي إسحاق، والاختلاف عائد لثلاثة نقولٍ متعارضة:

أولها: مقارنة سن أبي إسحاق بسن عامر بن شراحيل الشَّعْبِيِّ.

وثانيها: مقارنة سنه بسن عبد الملك بن عمير بن سويد اللَّخْمِيِّ.

وثالثها: نقل عن أبي إسحاق وفيه إخبار بسنة ولادته.

فالنقل الأول عن شعبة قال: «سألت أبا إسحاق: أنت أكبر أو الشَّعْبِيُّ؟ قال: الشَّعْبِيُّ أكبر مني بسنة أو سنتين»[1].

ونقل ابن سعد، عن سفيان قال: «قال مشيختنا: اجتمع الشَّعْبِيُّ وأبو إسحاق فقال الشَّعْبِيُّ: أنت خير مني يا أبا إسحاق، قال: لا والله، ما أنا بخير منك، أنت خير مني، وأَسَنُّ مني»[2].

---

(١) تاريخ الدوري (٣/٣٩٥)، «التاريخ الصغير» للبخاري (٢/٨)، مسند ابن الجعد (١/١٤٣).

(٢) «الطبقات» (٦/٣١٤).

وهذان النصان يفيدان أن الشَّعْبِيَّ أَسَنُّ من أبي إسحاق بسنة أو سنتين، فإذا عُرِفَتْ سِنُّ الشَّعْبِيِّ عُرِفَ سِنُّ أبي إسحاق.

فأما ولادة الشَّعْبِيِّ فهي محل خلاف، وفيها أربعة أقوال رتبتها تاريخياً:

الأول: أن ولادته سنة معركة جلولاء، وكانت سنة سبع عشرة[1]، فيكون مولد أبي إسحاق إما سنة ثمان عشرة، أو تسع عشرة، وهذا القول نقله السَّرِيُّ بن إسماعيل، عن الشَّعْبِيِّ[2]، «وليس السَّرِي بمعتمد، قد اتهم» قاله الذهبي[3].

الثاني: أن ولادته لست سنين مضت من خلافة عمر رضي الله عنه[4]، وكانت بيعة عمر رضي الله عنه سنة ثلاث عشرة[5]، فتكون ولادة الشَّعْبِيِّ سنة تسع عشرة، ومولد أبي إسحاق إما سنة عشرين، أو إحدى وعشرين.

الثالث: أن ولادته سنة إحدى وعشرين[6]، وعليه فمولد أبي إسحاق إما سنة اثنتين وعشرين، أو ثلاث وعشرين.

---

(١) «السير» (٤/٢٩٥).

(٢) طبقات ابن سعد (٦/٢٤٨).

(٣) «السير» (٤/٢٩٥).

(٤) «السير» (٤/٢٩٥).

(٥) تاريخ خليفة (١٢٢).

(٦) تاريخ خليفة (١٤٩)، «السير» (٤/٢٩٥).

الرابع: أن ولادته كان سنة ثمان وعشرين، نقله الذهبي عن أحمد بن عبد الله بن يونس اليَرْبُوعِيِّ، وعليه فمولد أبي إسحاق سنة تسع وعشرين، أو ثلاثين، والذهبي كأنه مال إلى هذا القول في ولادة الشَّعْبِيِّ بعد حكايته قول اليَرْبُوعِيِّ، لأن ولادة أبي إسحاق عنده كانت بعد سنة اثنتين وثلاثين[1].

والنقل الثاني عن أبي بكر بن عياش ويتضمن مقارنة سن أبي إسحاق بسن عبد الملك بن عمير بن سويد اللَّخْمِيِّ، قال أبو بكر: «سمعت أبا إسحاق يقول: زعم عبد الملك أني أكبر منه بثلاث سنين، يعني: عبد الملك بن عمير»[2].

ومولد عبد الملك بن عمير لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان رضي الله عنه، ذكره بنفسه[3]، وكان استشهاده رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين[4]، فمولد عبد الملك إذاً سنة اثنتين وثلاثين، ومولد أبي إسحاق يكون سنة تسع وعشرين، وبه جزم ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»[5].

---

(١) «السير» (٤/٢٩٥).

(٢) مسند ابن الجعد (١/١٤٢).

(٣) طبقات ابن سعد (٦/٣١٥).

(٤) تاريخ خليفة (١٦٨).

(٥) (٨٤٧).

والنقل الثالث عن شريك النَّخَعِيِّ، عن أبي إسحاق قال: «ولدت في سنتين من إمارة عثمان»، كذا قال يحيى بن آدم، عن شريك[1].

وأما الأسود بن عامر فقال: «قال شريك: ولد أبو إسحاق في سلطان عثمان بن عفان، أحسب شريكاً قال: لثلاث سنين بقين منه»[2].

فإذا كان ابتداء ولاية عثمان رضي الله عنه سنة ثلاث وعشرين، فعلى رواية يحيى يكون أبو إسحاق قد ولد سنة خمس وعشرين إن كان أراد ابتداءها، وإن أراد لسنتين بقيتا من إمارته رضي الله عنه فيكون مولده سنة ثلاث وثلاثين، وهذا اختيار ابن زَبْرٍ فقال: «سنة ثلاث وثلاثين، فيها ولد أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيْعِيُّ، وفيه اختلاف»[3].

وأما على رواية الأسود فيكون مولده سنة اثنتين وثلاثين، والأسود أصح رواية عن شريك، فقوله مقدم.

وأقرب الأقوال ـ والله أعلم ـ أن مولد أبي إسحاق كان سنة تسع وعشرين لما يلي:

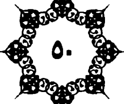
١ـ مقارنة سنه بسن عبد الملك بن عمير أضبط هذه الأقوال، وليس فيه

---

(١) «التاريخ الصغير» (٨/٢)، مسند ابن الجعد (١٤٠/١)، «السير» (٣٩٣/٥).

(٢) مسند ابن الجعد (١٤٠/١).

(٣) «مولد العلماء ووفياتهم» (١٢١/١).



ما وقع في غيره من الاختلاف كولادة الشَّعْبِيِّ، أو الاختلاف على شريك في الأمر الثالث.

٢ـ صحة رؤية أبي إسحاق لعلي ﷺ بالكوفة وهو يخطب، وهذا يدل على أنه كان لما ولي علي ﷺ الخلافة صبياً يعقل[1]، وأما على بعض الأقوال السابقة فمقتضاها إما أنه كان بالغاً كالقول الأول، أو القولين: الثاني والثالث في ولادة الشَّعْبِيِّ.

وإما أنه كان صغيراً لا يحضر مثله الجمعة كالقول بولادته سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين.



(١) انظر ما سيأتي: (ص٩١).

المطلب الثاني: نشأته، وأسرته:

نشأته:

نشأ أبو إسحاق بالكوفة، وكانت منزلاً لجملة من أصحاب النبي ﷺ، لكن المصادر لم تسعف بشيء يكشف جوانب تلك النشأة.

أسرته:

أسرة أبي إسحاق من جهة آبائه مما ضنت المصادر بأخبارها، فلم أعرف شيئاً عن أبيه أو من فوقه إلا خبراً وقع في حديث أخرجه الإمام أحمد (١٩٢١٧) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق قال: «كان جرير بن عبد الله رضي الله عنه في بَعْثٍ بأرمينية، قال: فأصابتهم مخمصة أو مجاعة، قال: فكتب جرير رضي الله عنه إلى معاوية رضي الله عنه: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لم يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل»، قال: فأرسل إليه فأتاه، فقال: آنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال: فَأَقْفَلَهُمْ وَمَتَّعَهُمْ، قال أبو إسحاق: وكان أبي في ذلك الجيش، فجاء بقطيفة مما مَتَّعَهُ معاوية»، وفي رواية الطيالسي (٦٩٧) عن شعبة: كنا مع جرير بن عبد الله في غزوة فأصابتنا مخمصة فكتب جرير.. فذكره مختصراً.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٢/٣٤٩/ح١٣٠٥٥) طرفاً منه من طريق

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبيه: أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى عبد الرحمن ابن خالد: أن احمل إليّ جريراً على البريد فحمله[١]، وأخرجه الإمام أحمد (١٩٢٦١) واقتصر على القدر المرفوع.

وأخبر أبو إسحاق أن عطاء أبيه كان ثلاث مئة[٢].

وأما أُمّ أبي إسحاق فلم أعرف عنها شيئاً، وجدّه لأمه هو: أبو شَعِيْرةٍ، ترجمه أبو أحمد الحاكم فقال: «أبو شَعِيْرَةٍ، جَدُّ أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ لأمه، تَحاكَمَ [إلى] شريح بن الحارث مع خصم له فقضى عليه، روى عنه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ عمرو بن عبد الله السَّبِيْعِيُّ».

أخبرنا أبو جعفر محمد بن الحسين الخَثْعَمي، ثنا أحمد - يعني: ابن عثمان بن حكيم الأَوْدِيَّ - حدثنا شريح - يعني: ابن مسلمة - حدثنا

---

(١) وعبد الرحمن هو: ابن الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه، وكان يلي حمص وغزو الروم لمعاوية رضي الله عنه، وشتّى بالجيش بأمر معاوية سنة أربع أو خمس وأربعين، فلعل الناس أصابتهم بسبب البرد مخمصة أو مجاعة، فذكر جرير الحديث، فلما بلغ معاوية كتب بحمله ليستثبت منه الحديث، ثم أمر بإقفال الجيش وتمتيعهم، وانظر ترجمة عبد الرحمن في: «تاريخ دمشق» (ط/٣٤/٣٢٤)، «تاريخ الإسلام» (وفيات سنة ٤٦/٧٦)، وتاريخ خليفة ابن خياط وغيره في حوادث السنتين المذكورتين.

(٢) مسند ابن الجعد (١/١٤١)، «العلل ومعرفة الرجال» (١٩٨٨)، وأفاد الذهبي في «تاريخ الإسلام» (سنة ١٢٨/١٩٠)، «السير» (٥/٣٩٤)، «الميزان» (٣/٢٧٠) بأن هذا العطاء في الشهر.

إبراهيم ـ يعني: ابن يوسف بن أبي إسحاق ـ عن أبيه، عن أبي إسحاق قال: حدثني: أن أبا شعيرة جَدَّ أبي إسحاق ـ أبو أمّه ـ أرسل غلاماً له يُقال له: مهران، بقطيفتين يبيعهما كل واحدة بِمِئَة درهم»[1].

فلعله وقعت خصومة في بيع القطيفتين فاحتكما إلى شريح فقضى على أبي شَعِيْرَةٍ، وإسناد القصة حسن.

وأما الإخوة والأخوات فلم أقف على تسمية أحد منهم، وقد ذكر الإمام أبو حاتم الرازي عدم معرفته أخاً لأبي إسحاق[2].

وأما أسرة أبي إسحاق نفسه، فالمعروف أنه تزوج امرأتين:

الأولى: العالية بن أيفع الهَمْدَانِيَّةُ، وهي أم أولاده، وكانت لها رواية، وخالها: هُبيرة بن يَرِيْم أحد شيوخه[3]، ولما أعرس بها عمل وليمة اجتمع فيها أصحاب علي وعبد الله ﵄، قال أبو إسحاق: «عَرَّست فدعوت أصحاب علي، وأصحاب عبد الله، من أصحاب علي: عمارة بن عَبْدٍ، وهُبيرة بن يَرِيْم، والحارث الأعور، ومن أصحاب عبد الله: علقمة بن

(١) (٢٢٥/أ ـ ب) وما بين المعقوفين زدته ليستقيم الكلام.

(٢) «العلل» (٦٦٠).

(٣) تاريخ الدوري (٤٢٦/٣، ٤٩٣)، «تهذيب الكمال» (١٥١/٣٠)، وانظر الكلام عنها في: دراسة الحديث (١١٧).

قيس، وعبد الرحمن بن يزيد، وعبد الله بن ذئب»[1].

ورزق منها فيما وقفت عليه: يونس، وإسحاق أبو يوسف.

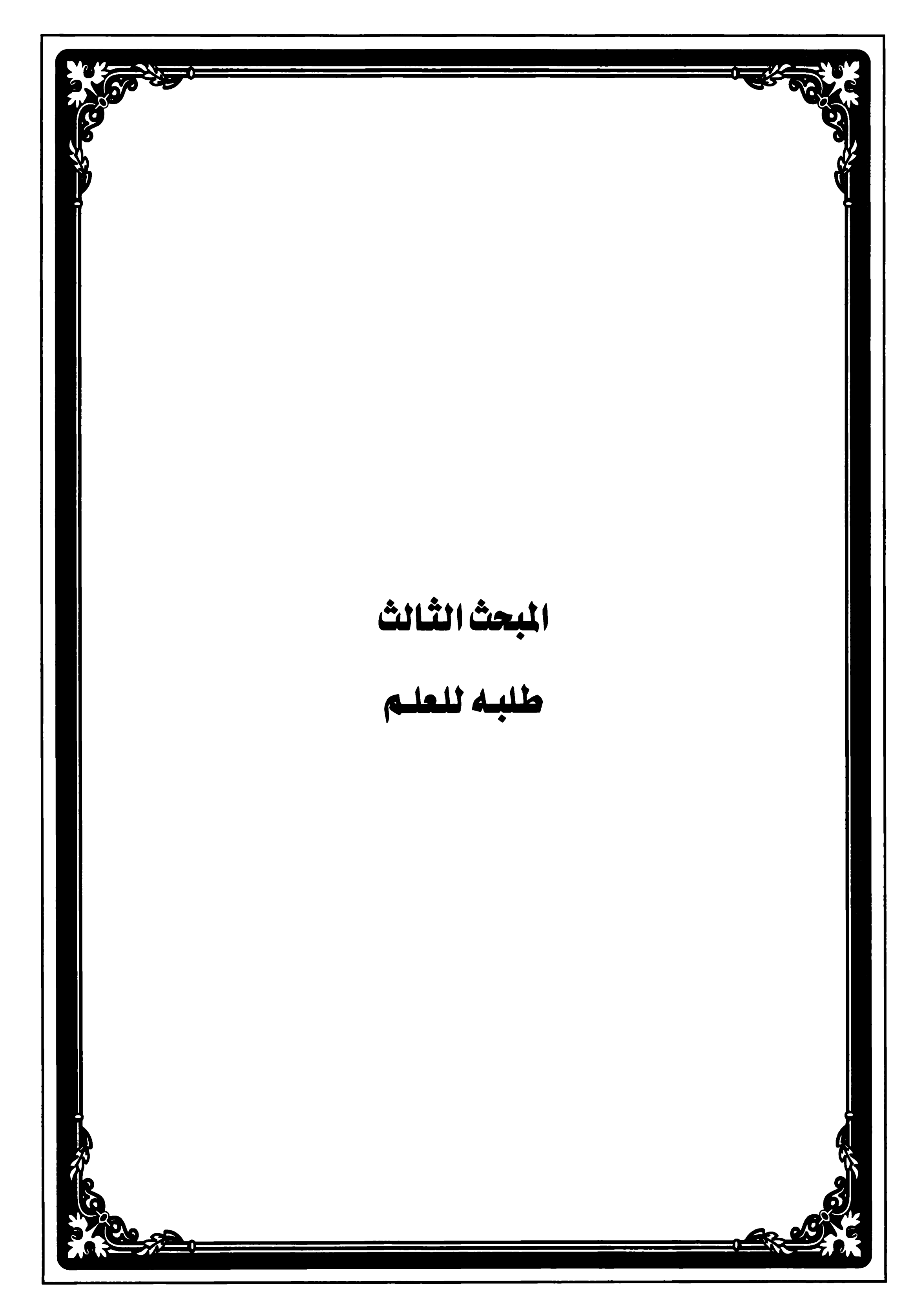
والثانية: امرأة الحارث الأعور، خلف عليها أبو إسحاق بعد وفاة الحارث كما ذكره الإمام أحمد[2]، ولم أقف على اسمها، أو أنه رُزق منها أحداً.



---

(١) «المعرفة» للفسوي (٢/٦٢٤).

(٢) انظر ما سيأتي في: دراسة الحديث (١٥).



المبحث الثالث

طلبه للعلم

المبحث الثالث

طلبه للعلم

اشتهر أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ بكثرة الطلب، قال الذهبي: «كان إماماً، طَلاَّبَةً للعلم»[(١)]، ويدل لذلك وفرة مشيخته، وقد بلغت عدتهم فيما ذكر ابن المديني نحواً من ثلاث مئة شيخ، أو أربع مئة، وذكر تفرده بالرواية عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره[(٢)]، ولهذا يُشَبَّهُ بمحمد ابن شهاب الزهري، قال أبو حاتم الرازي: «ويُشبه الزهري في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال»[(٣)]، وقد سرد المزي سبعة وأربعين ومئة شيخٍ مرتبين على حروف المعجم[(٤)].

وكان من مِنَنِ الله ﷻ عليه: استحضاره لرجاله أو مشيخته الذين روى عنهم، فقد كان الأعمش يعجب من حفظ أبي إسحاق لهم[(٥)].

واستظهر الذهبي ابتداء طلبه العلم في حياة عائشة، وأبي هريرة

(١) «تاريخ الإسلام» (سنة ١٢٨/١٩٠)، «السير» (٣٩٣/٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢/١١٠ـ١١١)، «تاريخ الإسلام» (سنة ١٢٨/١٩١)، «السير» (٣٩٤/٥).

(٣) «الجرح» (٦/٢٤٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٢/١٠٣ـ١٠٨).

(٥) مسند ابن الجعد (١/١٤٥).

رضي الله عنهما[1]، مستفيداً ذلك من قول أبي إسحاق رحمه الله - وذكر حديثاً عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ -: «سمعته منه منذ سبعين سنة»[2]؛ لكني لم أعرف ما يفيده تحديداً.

وكان أبو إسحاق رحمه الله مشهوراً بين أشياخه من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه فكانوا يُلقّبونه بالقارئ، قال الأعمش: «كان أصحاب عبد الله رضي الله عنه إذا رأوا أبا إسحاق قالوا: هذا عمرو القارئ، هذا عمرو الذي لا يلتفت»[3].

ومما يدل على حرصه على الطلب عَرْضُهُ على شيوخه ما سمعه من غيرهم، ومقارنته بين ألفاظ روايتهم كما تدل عليه قصته الأسود بن يزيد النَّخَعِيِّ في حديث التشهد والخطبة، ففي «مسند ابن الجعد» وغيره قال أبو إسحاق: «أتيت الأسود بن يزيد فقلت: إن أبا الأحوص زاد في خطبة الصلاة: المباركات، فقال: إيته فقل له: إن الأسود ينهى عن ذلك، وإن عبد الله رضي الله عنه علمها علقمة كما يعلم الرجل السورة من القرآن..»[4].

وكان رحمه الله صبوراً على العلم تعلماً وتعليماً، قال يونس بن أبي إسحاق: «كان الأعمش إذا جاء إلى أبي إسحاق رحمت أبا إسحاق من

---

(١) «السير» (٥/٣٩٦).

(٢) مسند ابن الجعد (١/١٤٢).

(٣) السابق (١/١٤٤).

(٤) السابق (ح٢٥٦٢).

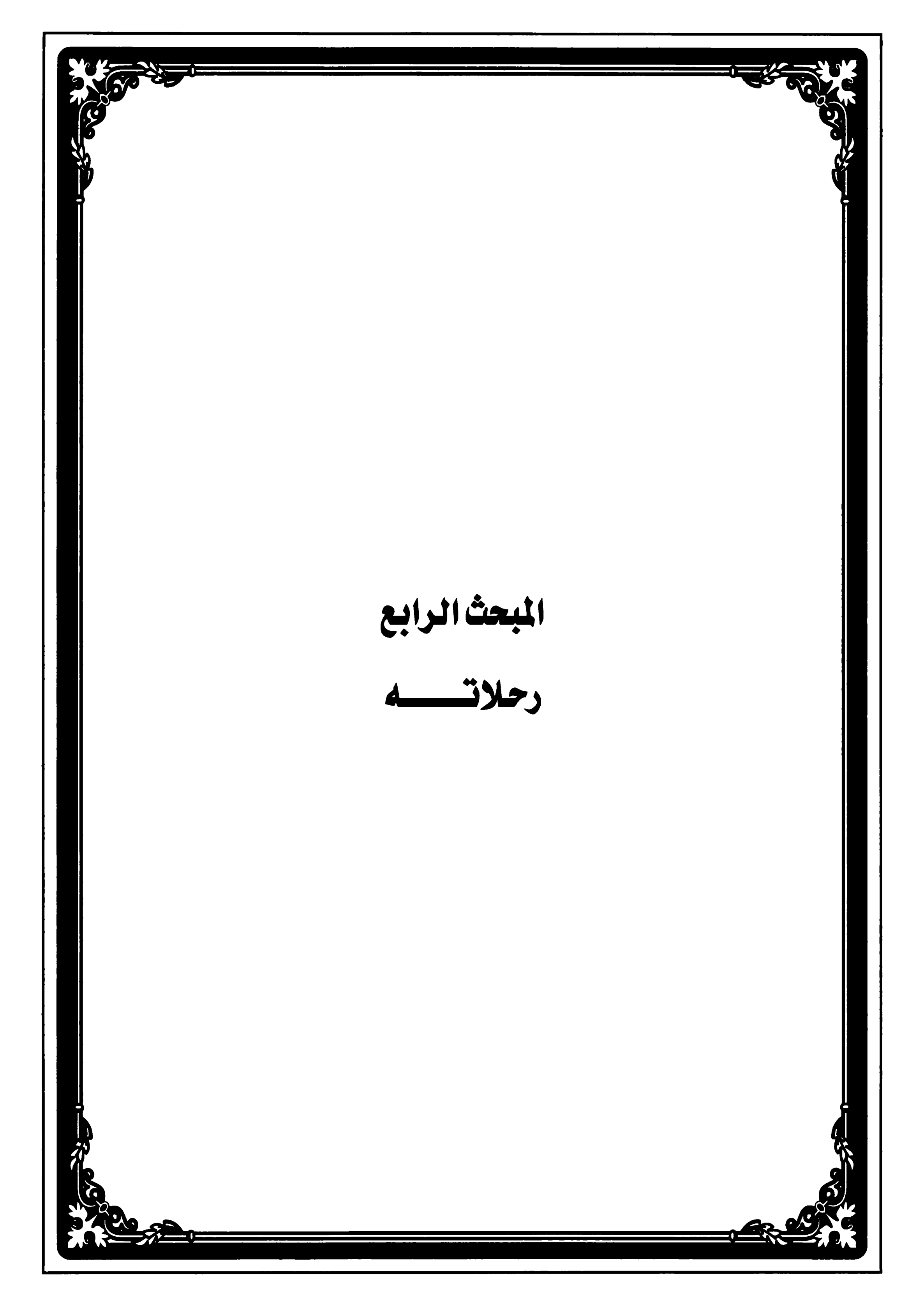
طول جلوسه معه»[1]، وقال رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ أحد تلاميذه: «ربما قال لي أبو إسحاق: يا رَقَبَةُ، حدِّثني»[2].



(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٥).

(٢) السابق (١/١٤٦).





المبحث الرابع

رحلاتـــــه

المبحث الرابع

رحلاته

رحل رحمه الله عدة رحلات، وسأذكر ما وقفت عليه من البلدان التي دخلها مرتبة على الحروف، ذاكراً التحديد المعاصر لموقعها إن أمكن[1]:

ـ أصبهان:

وتقع اليوم في إيران، وتبعد عن طهران (٣٣٠) كيلو متراً، دخلها أبو إسحاق في سفرته إلى خراسان، قاله أبو الشيخ[2]، وأبو نعيم الأصبهانيان[3]، وسمع بها الحديث.

ـ خراسان:

وهي إحدى المحافظات الإيرانية، ومركزها مدينة مَشْهَدَ، وتبعد عن طهران (٩٠٠) كيلو متراً، رحل إليها أبو إسحاق غازياً مراراً، ويدل لذلك قول أبي بكر بن عياش: «سألت أبا إسحاق ـ وذكر أشياء من أمر المختار[4] ـ

---

(١) استفدت التحديد المعاصر للموجود منها بالاتصال بسفارات الدول الواقعة فيها.

(٢) «طبقات المحدثين» (١/ ٣٣٦).

(٣) «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٢٦).

(٤) يعني: المختار بن أبي عبيد الثقفي.

فقلت: أين كنت؟ قال: كنت غائباً بخرسان»[1].

وقال أبو إسحاق أيضاً: «غزوت في زمن زياد[2] ست غزوات»[3]، وذكرته هنا لأن البعوث على أهل الكوفة كانت في الغالب إلى خراسان، وإلا فقد غزا رحمه الله الروم كما ذكره الذهبي وسيأتي، وخراسان إقليم فيه عدة مدن منها: كرمان، وتبعد عن طهران (٨٠٠) كيلو متراً، دخلها أبو إسحاق وبقي فيها حتى انجلت فتنة ابن الأشعث.

ـ دمشق:

عاصمة الجمهورية السورية، وقد ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[4]، وشرطه الترجمة لمن دخلها، وقد ذكر الذهبي أن أبا إسحاق رحمه الله قصد الروم للغزو[5]، وأصل ما ذكره مأخوذ مما خرجه ابن أبي شيبة (٢٥/٣) قال: حدثنا أبو أسامة، حدثنا زكريا، عن أبي إسحاق، قال: غزوت مع زياد بن النضر[6] أرض الروم قال: فأهللنا رمضان، فصام الناس

---

(١) مسند ابن الجعد (١٤٥/١).

(٢) يعني: زياد بن أبيه.

(٣) مسند ابن الجعد (١٤١/١)، «تاريخ الإسلام» (سنة ١٢٨/ ١٩٢).

(٤) (٥٣٩/١٣).

(٥) «السير» (٣٩٤/٥)، «العبر» (١٢٧/١).

(٦) زياد بن النضر الحَارِثِيُّ الكوفي، أدرك النبي ﷺ، وكان من قادة علي رضي الله عنه في صفين، =

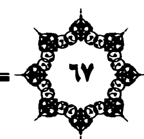
وفيهم أصحاب عبد الله: عامر بن سعد، وسميع، وأبو عبد الله، وأبو معمر، وأبو مسافع، فأفطر الناس يوماً والسماء مُغِيْمَةٌ، ونحن بين جبلين الحارث والحويرث[(١)]، ولم أفطر أنا حتى تبين الليل، ثم إن الشمس خرجت فأبصرناها على الجبل فقال زياد: «أما هذا اليوم فسوف نقضيه، ولم نتعمد فطره».

أما ابن عساكر فلم يذكر غزو أبي إسحاق للروم، والظاهر أنه اعتمد في ترجمته لأبي إسحاق في تاريخه على قصة سؤال معاوية ﷺ لأبي إسحاق عن عطاء أبيه، فأخرج البغوي من طريق يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش قال: «سمعت أبا إسحاق يقول: سألني معاوية: كم كان عطاء أبيك؟ قال: قلت: ثلاث مئة، قال: ففرض لي ثلاث مئة»[(٢)]، لكن هذه القصة لم تقع بدمشق، إنما كانت بالكوفة لما دخلها معاوية، ودليل هذا رواية الإمام أحمد فقال: «حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق قال: لما قدم معاوية عَرَضَ الناسَ على عطية آبائهم، حتى انتهى إليَّ فأعطاني ثلاث مئة

=وذكره سيف بن عمر فيمن خرج إلى عثمان ﷺ، وسيف تالف، انظر: «تاريخ دمشق» (٢٤٢/١٩)، «بغية الطلب» (٣٩٤٣/٩)، «الإصابة» (٦٤٣/٢).

(١) جبلان كبيران من جبال أرمينية، وهي هضبة كبيرة مرتفعة شرق تركيا تتصل بالبحر الأسود، وتشمل أجزاء من عدة دول ومنها جمهورية أرمينيا، انظر: معجم البلدان (١٥٩/٢، ٢٠٥)، موقع ويكيبيديا على شبكة المعلومات.

(٢) مسند ابن الجعد (١٤١/١).



درهم»[١]، لكني لم أقف على تاريخ هذه القَدْمة إلا أن تكون سنة إحدى وأربعين لما بايعه الناس بعد نزول الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الأمر.

فدخوله دمشق محل نظر، والله أعلم بالصواب.

ـ المدينة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام:

ويدل على دخوله المدينة قول أبي إسحاق: «أَمَّنا إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف ونحن في المدينة، فصليت وراءه يوم الجمعة الغداةَ فقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ (السجدة: ١ـ٢)، و﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ (الإنسان: ١)»[٢].

ـ مكة، بلد الله عز وجل الحرام:

ودخوله مكة لا شك فيه، وأَقَلُّهُ أن يكون دخلها مرة في حَجِّهِ وعُمْرَتِهِ، ووقفت على توقيت إحدى حجاته إذ ذكر رؤيته لنساء النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن يحججن زمن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه[٣]، يعني: زمن ولاية المغيرة رضي الله عنه على الكوفة، وكان رضي الله عنه أميراً عليها من قبل معاوية رضي الله عنه حتى مات سنة خمسين[٤].

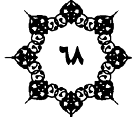
---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (١٩٨٨).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢/١٤١).

(٣) «العلل» لأحمد (١/٢٠٢).

(٤) «السير» (٣/٣٢).



ومما حفظه أبو إسحاق رحمه الله في بعض رحلاته للحج من العلم قوله: «سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول ـ بين الصفا والمروة ـ: رب اغفر وارحم، إنك الأعز الأكرم»[1]، وهذا لا يعارض قول أبي حاتم رحمه الله: «لم يسمع أبو إسحاق من ابن عمر، إنما رآه رؤية»[2] فهو محمول على أنه لم يسمع منه شيئاً رواية.

وقال أبو إسحاق رحمه الله أيضاً: «رأيت ابن عباس رضي الله عنهما طويل الشعر بعد أيام النحر [مُتَرَّبَهُ] إذا سجد[3]، وعليه إزار أصفر فيه بعض الأشياء»[4].

وقال أيضاً: «مر ابن الزبير رضي الله عنهما ونحن بمكة نتغدى، فقلنا له: الغداء، فقال: بارك الله فيكم»[5]، وكان يقول: «ما رأيت أحداً أعظم سجدة بين عينيه من عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما»[6]، ولما أعاد ابن الزبير رضي الله عنهما بناء الكعبة

---

(١) «المعرفة» للفسوي (٢/٦٢٣).

(٢) «المراسيل» (٥٢٦)، «العلل» (١٤٦٦).

(٣) يعني: أن شعره طويل إذا سجد أصاب الترابُ شعرَهُ، وما بين المعقوفين مصوب من طبعة «العلل» التركية (١٩١).

(٤) «العلل» لأحمد (١٩٨).

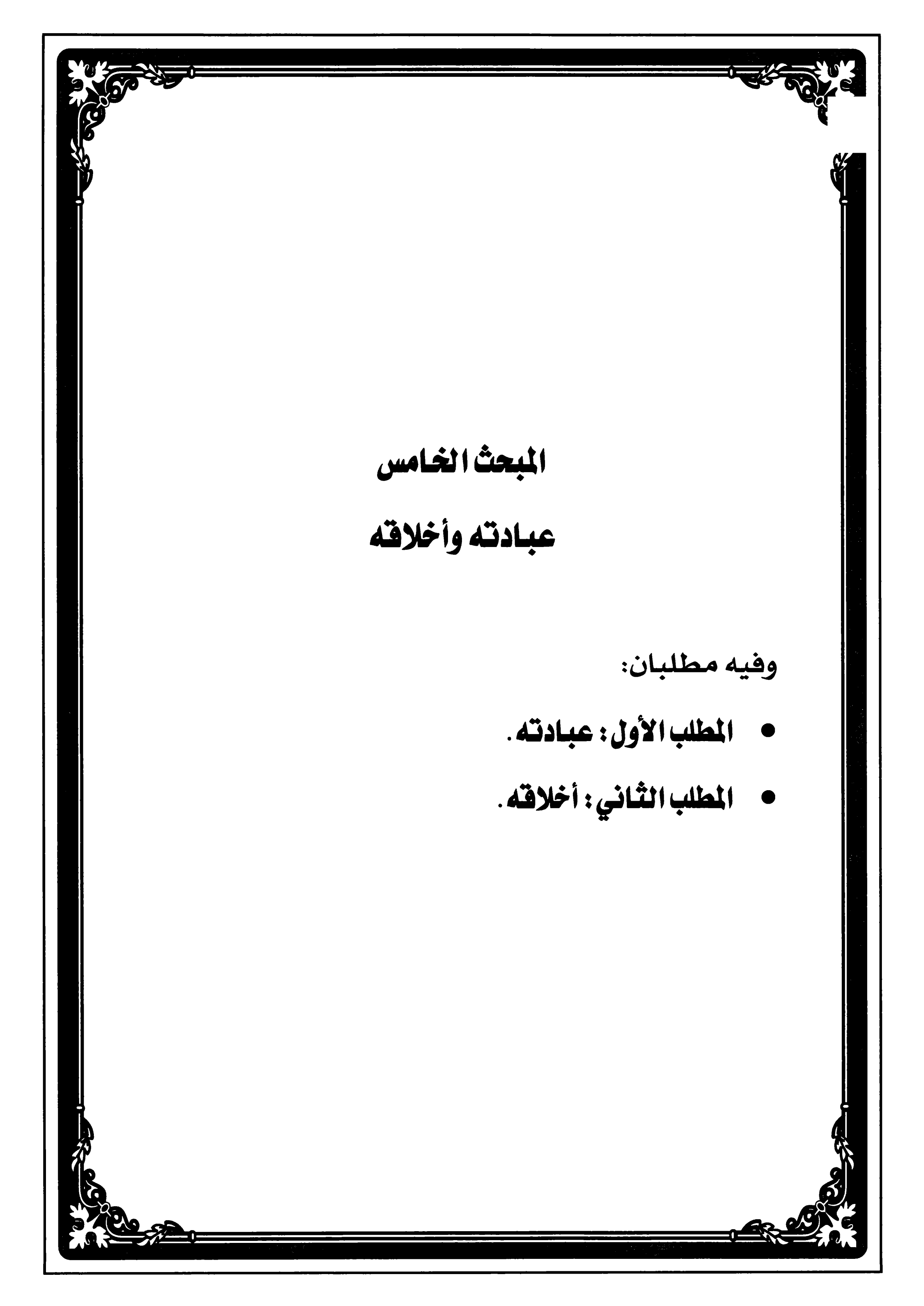
(٥) «التعديل والتجريح» للباجي (٣/٩٧٧) نقلاً عن تاريخ أحمد بن علي بن مسلم الأبار البغدادي.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٣/٣٨٨/ح١٦٦٧٦)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٠٨٤)، «أخبار مكة» للفاكهي (٢/٣١٨).

وجعل لها بابين أخبر أبو إسحاق بأنه رآها كذلك[1].



(١) «المسند» (٢٤٧٥٣).



المبحث الخامس

عبادته وأخلاقه

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: عبادته.
- المطلب الثاني: أخلاقه.

المبحث الخامس

عبادته وأخلاقه

المطلب الأول: عبادته:

اشتهر أبو إسحاق ﷺ بكثرة العبادة، فعرف بكثرة التلاوة، وطول الصلاة، وكثرة الصيام، والجهاد، فكانت رؤيته تذكر الناس بسلفهم الأول، يقول المغيرة بن مقسم الضَّبِّيُّ: «كنت إذا رأيت أبا إسحاق ذكرتُ به الضَّرْبَ الأَوَّلَ»[1].

فلعلي أقف مع شيء من الأخبار عن عبادته وأقسمها إلى الأنواع التالية:

أ ـ الجهاد:

كان أبو إسحاق كثير الخروج للغزو، يقول ﷺ: «غزوت في زمن زياد[2] ست غزوات أو سبع غزوات»[3].

وقال: «كنا زمن معاوية بخراسان لا نُجَمِّعُ»[4].

---

(١) «الحلية» (٣٣٨/٤).

(٢) يعني: زياد بن أبيه.

(٣) مسند ابن الجعد (١٤١/١).

(٤) طبقات ابن سعد (٣١٤/٦).

وخرج إلى الروم غازياً في زمن معاوية فيما ذكر الذهبي، وكان غازياً بخراسان أيام المختار بن أبي عبيد[1]، ولما خرج ابن الأشعث على الحجاج كان أبو إسحاق غازياً بخراسان[2].

ب ـ تلاوة القرآن والتهجد:

كان عامة السلف معروفين بلزوم القيام، وصف القدمين للرحمن، يديمون مناجاته، ويتلذذون بكلامه، وكان أبو إسحاق من ذلك الصدر المبارك، فكان يقول: «ما أَقَلَّتْ عَيْنِي غَمْضاً منذ أربعين سنة»[3]، ويقول: «إذا استيقظت من الليل لم أُقِلَّ عيني»[4].

ويقول: «يا معشر الشباب اغتنموا ـ يعني شبابكم وقوتكم ـ قَلَّ ما مرت بي ليلة إلا وأنا أقرأ فيها ألف أية، وإني لأقرأ البقرة في ركعة، وإني لأصوم الأشهرَ الحُرُمَ، وثلاثةَ أيام من كل شهر، والاثنين والخميس»[5]، وكان أبو إسحاق يقرأ القرآن في ثلاث ليال[6].

---

(١) تقدم ذكر مصادر ذلك.

(٢) سيأتي الكلام عنها بنوع تفصيل (ص٨٧).

(٣) مسند ابن الجعد (١/١٤٣).

(٤) السابق (١/١٤٣).

(٥) السابق (١/١٤٤).

(٦) «السير» (٥/٣٩٤).

وقال يونس بن أبي إسحاق: «كان أبو إسحاق يقرأ كل ليلة ألف آية، يقرأ سُبْعَهُ، ويقرأ الصافات، والواقعة، وما قَصُرَ من الآي، حتى يستكمل ألف آية»[١].

ولم يزل هذا دأبه حتى كَبِرَ، ولانت قناته، وضعف جسمه، لكن لم يزل حب الصلاة الذي شَغَفَ قلبه يحمله على تطويلها، فكان يقول: «ذهبت الصلاة مني وضعفت، وإني لأصلي فما أقرأ وأنا قائم إلا البقرة وآل عمران»[٢].

وقال العلاء بن سالم العَبْدِيُّ: «ضعف أبو إسحاق قبل موته بسنتين، فما كان يقدر أن يقوم حتى يقام، فكان إذا استتم قائماً قرأ وهو قائم ألف آية»[٣].

وقال سفيان بن عيينة: «قال عون بن عبد الله لأبي إسحاق: ما بقي منك؟ قال: أصلي البقرة في ركعة، قال: ذهبَ شَرُّكَ، وبقيَ خَيْرُكَ»[٤].

ج - الورع:

الورع سمة الصالحين، وكم من العلماء من خشي أن يكون علمه وبالاً

---

(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٤).

(٢) السابق (١/١٤٥).

(٣) السابق (١/١٤٥).

(٤) السابق (١/١٤٢).



عليه، فتمنوا النجاة كفافاً لا لهم، ولا عليهم، وكان أبو إسحاق من أولئك فكان يقول: «وددتُ أني أنجو من عِلْمي كفافاً»[1].

ومن مظاهر ورعه قوله رحمه الله: «أيشتري الرجل طيلساناً ولم يحج؟!»[2]، يريد أن الأولى به أن ينفق قيمة الطيلسان على فريضته.

---

(١) «السير» (٥/٣٩٩)، «المعرفة والتاريخ» (٢/٤١٢) وفيه: «من عملي».

(٢) مسند ابن الجعد (١/١٤٣).

المطلب الثاني: أخلاقه:

وأما **أخلاقه** فقد كان ﵀ على جانب عظيم من التواضع، ولين الجانب، وكريم الخلق، يقول فضيل بن غزوان: «أتيت أبا إسحاق السَّبِيْعِيَّ بعد ما كُف بصره قلت: تعرفني؟ قال: فضيل؟ قلت: نعم، قال: إني ـ والله ـ أحبك، لولا الحياء منك لقبلتك، فضمه إلى صدره، وقال لي: حدثني أبو الأحوص، عن عبد الله: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ (الأنفال: ٦٣)، قال: نزلت في المتحابين»[(١)].

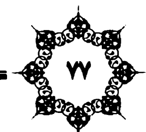
وكان يعرف لأهل الفضل فضلهم، يقول سفيان بن عيينة: «اجتمع الشَّعْبِيُّ وأبو إسحاق، فقال الشَّعْبِيُّ: أنت خير مني يا أبا إسحاق، قال: لا والله، ما أنا بخير منك، بل أنت خير مني، وأسن مني»[(٢)].

وما استنكف ﵀ ـ مع سِنِّه وعلمه ـ عن السماع من تلاميذه، قال رَقَبَةُ ابنُ مَصْقَلَةَ: «ربما قال لي أبو إسحاق: يا رقبة، حدِّثِني»[(٣)]، بل لعل السماع من تلاميذه ومن في طبقتهم كان كثيراً حتى كان شعبة يحتاجُ إلى سؤاله: هل من حدّث عنه يَكْبُرُهُ أو يَصْغُرُهُ، قال شعبة: «كان أبو إسحاق إذا حدثني عن

(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٤).

(٢) السابق (١/١٤٥).

(٣) السابق (١/١٤٦).



الشيخ لا أعرفه قلت: يا أبا إسحاق، أنت أكبر أو هو؟ فإن قال: هو أكبر مني، عرفت أنه قد أدرك، وإن قال: هو أصغر مني، تركته»[1].

ويشير إلى لِيْنِ جانبه، وحسن خلقه قول شريك النَّخَعِيِّ: «رأيت أبا بكر - يعني: ابن عياش - عند أبي إسحاق يأمر وينهى كأنه رب البيت»[2].

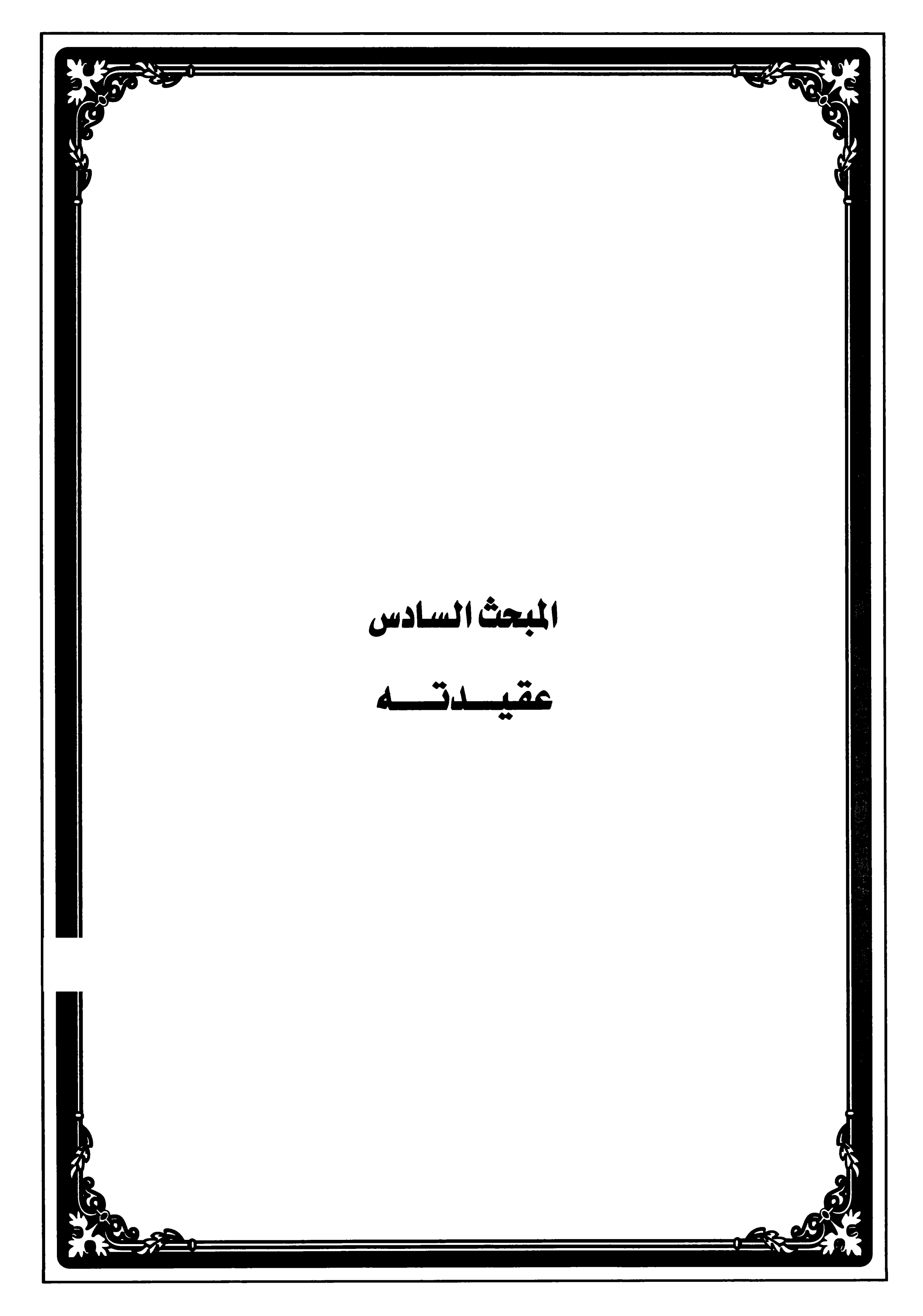
ومن كريم خلقه اصطباره لطلبة العلم، وعدم تضجره منهم، يقول يونس بن أبي إسحاق: «كان الأعمش إذا جاء إلى أبي إسحاق، رحمت أبا إسحاق من طول جلوسه معه»[3].



(١) «تاريخ دمشق» (١٣/٥٤٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١٢/٣٦).

(٣) مسند ابن الجعد (١/١٤٥).



المبحث السادس

عقيــدتــه

المبحث السادس

عقيدته

ولد أبو إسحاق ونشأ في فترة ادلهمت فيها خطوب، وبدأت فرق الضلالة بالظهور، وكانت الكوفة منبع السبأية الفاجرة، ومهد التشيع الذي بدأ صغيراً فلم يلبث إلا قليلاً حتى صار غالياً فَرَفْضَاً بغيضاً، ثم ظهر الإرجاء بعقيدته المُفسدة، فأقعدَ فئاماً من الناس عن العمل، وجرهم إلى المعاصي، فأين كان أبو إسحاق من هذا؟

الناظر في جملة ما كتب عن أبي إسحاق يجد أنه لم يُلمز إلا بالتشيع، فهلم نُباحِث قائله، وهل نخلص بعده إلى الحكم بتشيع أبي إسحاق أم لا؟

فأما المتهم له بذلك فهو: أبو إسحاق الجُوْزَجَاني، ويعقوب الفسوي[1].

---

(١) وهذه واقعة طريفة لا ينبني عليها شيء، أذكرها للاطلاع، أخرج ابن الأعرابي في «المعجم» (٤١٩) عن ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوي أبي مالك الكوفي قال: «عزمت على شيطان فقال: خَلِّ سبيلي فإني شيعي، قلت: من تعرف من الشيعة؟ فذكر رجلين من أهل الكوفة»، وأخرجها أبو الشيخ في «العظمة» (١١٤٣) وفيها: «الأعمش، ويزيد بن أبي يزيد» كذا، ولعله: يزيد بن أبي زياد، وأخرجها الخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٢٧٠) وفيها: «الأعمش، وأبا إسحاق»، وأحسنها إسناداً رواية ابن الأعرابي وأما غيرها ففيها من لا تعرف حاله أو ترجمته.

قال الجُوْزَجَاني: «وكان قوم من أهل الكوفة لا يَحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق عمرو بن عبد الله..»[1]، قال ابن حجر: «لا تُحمد مذاهبهم، يعني: التشيع»[2].

وقال يعقوب الفسوي: «وأبو إسحاق والأعمش مائلان إلى التشيع»[3]، وأشار إليه ابن حبان[4].

وفي قبول هذا منهم بحث، فأقول مستعيناً بالله:

١ـ لم يذكر الجُوْزَجَاني، ولا الفسوي دليلاً على رمي أبي إسحاق بالتشيع، ولا ذكرا من سبقهما إلى رميه بالتشيع، ومعلوم أنهما لم يعاصراه، فرميهما له بالتشيع لابد أن يكون عن شيء وقفا عليه من حاله، أو نقلٍ عنه أو عمن أخذ عنه ونحو ذلك، ولم يذكرا شيئاً يُستند عليه، بل هو قول مرسل.

٢ـ إن كان رميهما له بالتشيع لكوفيته، فليس دليلاً بإطلاق، نعم كان الغالب على أهل الكوفة التشيع، لكن قد نشأ فيهم من لم يكن كذلك، فهذا

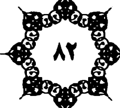
---

(١) «الشجرة في أحوال الرجال» (١٢٣ـ١٢٤).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٨/٦٦).

(٣) «المعرفة» (٢/٦٣٧).

(٤) «الإحسان» (١/١٦٠).



أبو وائل شقيق بن سلمة[1]، وعاصم بن أبي النَّجُود[2]، وأبو حصين عثمان ابن عاصم الأَسَدِيُّ[3]، والمغيرة بن مقسم الضَّبِّيُّ[4]؛ كانوا كوفيين عثمانيين.

وكان خالد بن سلمة بن العاص المَخْزُومِيُّ الكوفي ناصبياً، وهو كما ذكر الذهبي من عجائب الزمان[5].

٣ـ لا يعرف عن أبي إسحاق تعرض للشيخين رضي الله عنهما، ولا حَفِظَ عنه أَحَدٌ حَطٌّ عليهما، وكذلك الأمر في عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٤ـ كان أبو إسحاق يروي فضائل الجميع، فروى حديث علي رضي الله عنه في خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ[6]، وروى حديثاً طويلاً في مناقب عثمان رضي الله عنه[7]، وكان سليم الصدر للصحابة رضي الله عنهم، يقول أبو بكر بن عياش: «ما سمعت أبا إسحاق يعيب أحداً، وإذا ذكر رجلاً من الصحابة فكأنه أفضلهم عنده»[8].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٥٣)، «السير» (٤/١٦٨).

(٢) «السير» (٥/٢٥٨).

(٣) السابق (٥/٤١٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٠١).

(٥) «السير» (٥/٣٧٤).

(٦) انظر: دراسة الحديث (١٣).

(٧) انظر: دراسة الحديث (١٢).

(٨) «السير» (٥/٣٩٩).

٥ـ لما روى أبو إسحاق حديث: «خير هذه الأمة..»، قيل له: إنهم يقولون: إنك تقول أفضل في الشر؟ فقال أبو إسحاق: «أحروري»[(١)]؟!.

وفي هذه القصة دليل على أن الناس لم يظنوا بأبي إسحاق التشيعَ، ولا أنه يرى تفضيل علي رضي الله عنه على غيره من الصحابة رضي الله عنهم، بل ظنوا به عكس ذلك من الحط على علي رضي الله عنه، ويرى أن الأفضلية المشار إليها في الحديث هي الأفضلية في الشر، ولذا أجاب أبو إسحاق بقوله: «أحروري»؟ يريد: أحروري أنا حتى أقول بهذا القول وفيه حط على علي رضي الله عنه، وقد عُلم أن الحرورية تبرأت من علي رضي الله عنه، وكانت تتولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقال أبو إسحاق رحمه الله: «خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر، وعمر، وتَقْدِيْمِهِمَا، وقَدِمْتُ الآن وهم يقولون، ويقولون، ولا والله، ما أدري ما يقولون»[(٢)].

ومثل هذا قوله: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله، أيَّ علم أفسدوا»[(٣)].

---

(١) «المسند» (١٠٦٠).

(٢) «منهاج السنة» (١٣٦/٦).

(٣) صحيح مسلم (١٣/١)، وانظر الآثار التي قبله ففيها إنكار ابن عباس رضي الله عنهما وغيره أشياء تنسب إلى علي رضي الله عنه في القضاء.

ومن عجيب ما يدل لما سبق ما خرجه اللالكائي من طريق عمرو بن أبي المقدام ـ وهو رافضي ـ عن أبي إسحاق رحمه الله قال: «شَتْمُ أبي بكر، وعمر من الكبائر التي قال الله عز وجل: إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً»[1].

وكان رحمه الله لا يرى الصلاة خلف شاتِمِ الشيخين رضي الله عنهما، قال حمزة الزيات: «سألت أبا إسحاق السَّبِيْعِيَّ: فما ترى في الصلاة خلف من يسبُّ أبا بكر، وعمر؟ قال: أَلستَ تَجِدُ غَيْرَهُمْ؟ قلت: بلى، قال: لا تُصَلِّ خَلْفَهُمْ»[2].

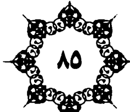
وكان له رأي في التفضيل، قال أبو بكر بن عياش: «كان أبو حصين، وعاصم بن أبي النَّجُود يقولان: أبو بكر، وعمر، وعثمان، ويَقِفَانِ، وكان أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، والأعمش يقولان: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي»[3].

٦ـ كان أبو إسحاق يثني على معاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنه وعَصْرِهِ فيقول: «كان معاوية، وكان، وكان، وما رأينا بعدَهُ مثلَهُ»، قال أبو بكر بن

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٨٨).

(٢) السابق (٢٨١٤).

(٣) السابق (٢٦٦٠).



عياش: «ما ذَكَرَ عمرَ بنَ عبد العزيز»[1]، وقد عَلِمَ كُلُّ أحدٍ ما معاويةُ رضي الله عنه عند الشيعة.

٧ـ كان أبو إسحاق يثني على زيادٍ المعروف بابن أبيه، ويثني على ولايتِهِ العراقَ من قبل معاوية رضي الله عنه فكان يقول: «.. وما رأيتُ قطُّ خيراً من زياد، فقال له رجل: ولا عمر بن عبد العزيز؟ قال: ما كان زمن زياد إلا عرساً»[2].

وزياد كان من كبار أصحاب علي رضي الله عنه، ثم لما استشهد أمير المؤمنين رضي الله عنه انقلب فصار ناصبياً والعياذ بالله، لكنه كان حسن الولاية فلهذا أثنى أبو إسحاق على زمنه، وكان بين زياد وبين شيعة علي رضي الله عنه أهوال[3]، ولو كان أبو إسحاق شيعياً لم تره إلا حاطّاً عليه.

وبعد فلم أقف على شيء يدل على تشيع أبي إسحاق، بل ما تقدم ذكره يدل على براءته من التشيع، وسلامة صدره للصحابة رضي الله عنهم جميعاً، فبالله كيف يكون شيعياً من يُثْنِي على الشيخين رضي الله عنهما، ويُثلّث في الفضل بعثمان رضي الله عنه، ويُربع فيه بعلي رضي الله عنه ـ وتقديم عثمانَ على عليٍّ أَوَّلُ عَقْدٍ يُحَلُّ

(١) طبقات ابن سعد ـ القسم المتمم بتحقيق عبد العزيز السلومي ـ (١/١٢٢/رقم ٤٧).

(٢) مسند ابن الجعد (١/١٤١)، «السير» (٥/٣٩٥).

(٣) انظر ترجمة زياد في: «أنساب الأشراف» (٥/٢٠٤١)، «السير» (٣/٤٩٤).

في الرفض كما قال الإمام الدارقطني رحمه الله[1] - ويَسْلَمُ صدرُهُ للجميع، ويثني على معاوية رضي الله عنه؟!.

ومما يؤكد سلامة معتقده، وأن الرجل رحمه الله كان صاحب سنة واتباع: أن الإرجاء لما أطل أنكره أئمة التابعين، وبينوا أنه قول محدث، ومما استعملوه من الطرق في بيان حدوثه قول بعضهم: «أنا أكبر من الإرجاء»، ومن أولئك: أبو إسحاق[2]، وكان يذمّهم، قال معمر: «كنا نخرج من عند حماد فندخل على أبي إسحاق فيقول: من أين جئتم؟ فنقول: من عند حماد، فيقول: صاحبُ المرجئةِ؟ فنقول: نعم..»[3].

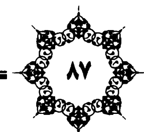
ويدل على لزومه السنةَ؛ انكفافُهُ رحمه الله عن الدماء، وتركُ الخروج على الأمراء، ومن أعظم ما وقع في حياته خروج عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكِنْدِيِّ على الحجاج بن يوسف سنة ثمانين، وكان أبو إسحاق إذ ذاك معلوم المكان والمنزلة، حتى إن ابن الأشعث سأل عنه ليَدْخُلَ في أمره، ويُناصِرَهُ عليه، وكَتَبَهُ في ديوان أصحابه، وذكر أنه من أخواله، فقيل

---

(١) انظر: (ص٣٣٠).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (١/٣٤٤)، وانظر قريباً من هذا عن غيره من السلف: «السنة» لعبد الله (١/٣١٨، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٧، ٢/٤١٨)، الشرح للالكائي (٤/٧٤٦، ٧٤٩)، «تهذيب الكمال» (٦/٣٢١).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٣/٥٥٢).

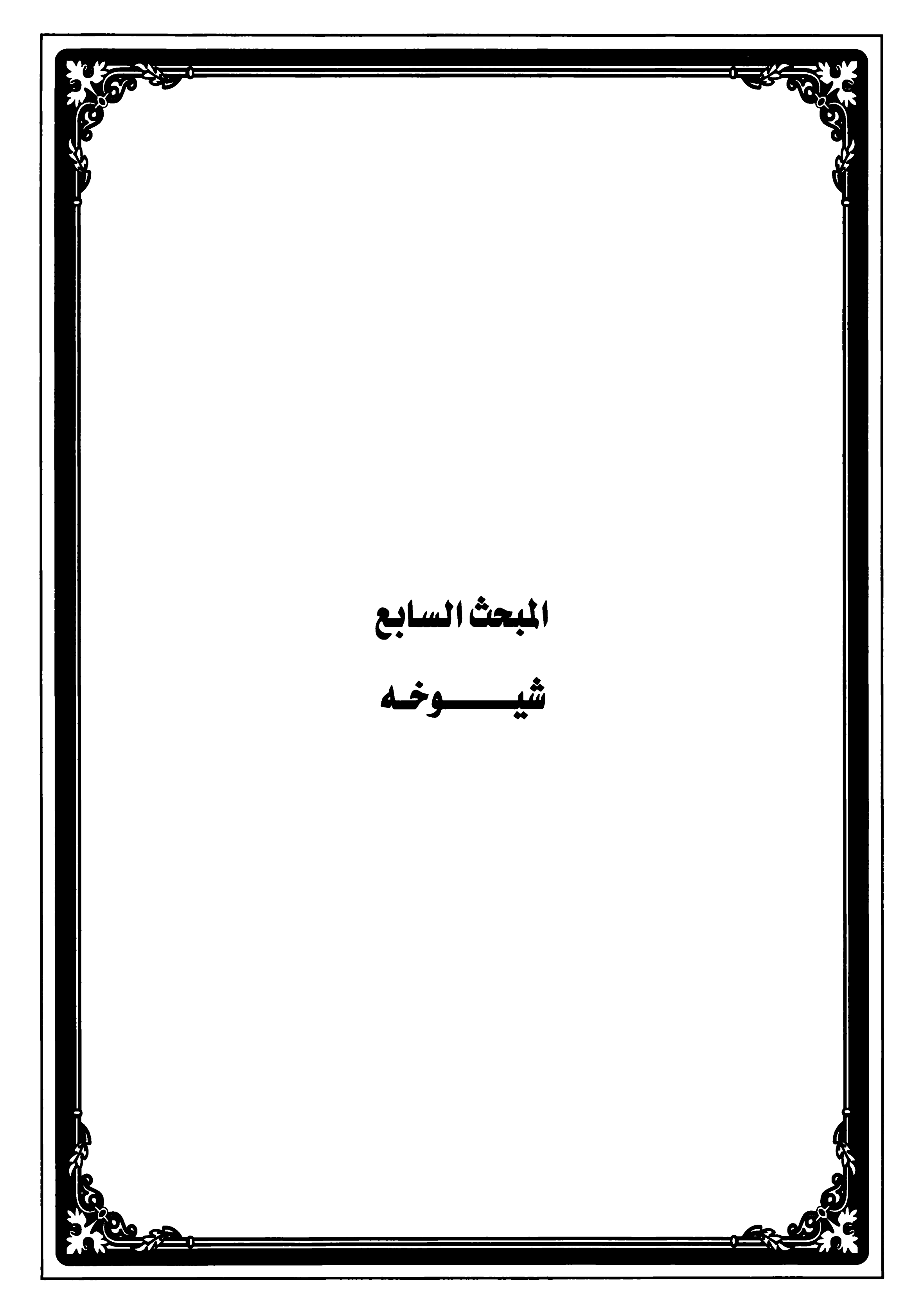


لأبـي إسـحاق: ألا تأتيـه فقـد سـأل عنـك؟ فكـره أبـو إسـحاق الـدخول في أمره[1]، ولما رجع عسكر ابن الأشعث وَمَرَّ بكرمان لزمها أبو إسحاق حتى انتهت معركة الجماجم سنة ثلاث وثمانين، وصار أمر ابن الأشعث بعدها إلى إدبار حتى مات سنة خمس وثمانين[2].



(١) تاريخ الطبري (٦/ ٣٣٧).

(٢) انظر: السابق (٦/ ٣٣٤-٣٨٩)، «السير» (٤/ ١٨٣).



المبحث السابع

شيـــــوخه

المبحث السابع
شيوخه

تقدم أن أبا إسحاق كان واسع الرواية، وقد بلغت مشيخته ثلاث مئة أو أربع مئة، وهذا الجم من الشيوخ يدل على حرص عظيم على العلم والسماع.

فأعلى شيوخه: أصحاب النبي ﷺ، فسمع من البراء بن عازب، وحارثة ابن وهب الخُزَاعِيِّ، وحُبْشِيِّ بنِ جُنَادَةَ، وزيد بن أرقم، وسليمان بن صُرَدٍ الخُزَاعِيِّ، وعمرو بن الحارث المُصْطَلِقِيِّ، ووهب بن عبد الله السَّوائِيِّ رضي الله عنهم.

ورآى عدداً من الصحابة، ولا يُحفظ له عنهم رواية من وجه صحيح، وربما سمع من بعضهم شيئاً لا على وجه الرواية، والذين رآهم من الصحابة رضي الله عنهم هم:

١ـ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فرآه يَخطُبُ، قال رحمه الله: «قال أبي: قم فانظر إلى أمير المؤمنين، فإذا هو على المنبر، شيخ أبيض الرأس واللحية، أَجْلَحُ، ضخم البطن، رَبْعَةٌ، عليه إزار ورداء، وليس عليه قميص، ولم يرفع يديه، فقال رجل: يا أبا إسحاق، أَقَنَتَ؟ قال: لا»[1]، وجاء أنه رضي الله عنه

(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٢)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٦٦٩).

ضربه بالدرة عند المِيْضَأةِ، لكنه لا يصح[١].

وتقدم ترجيح أن ولادة أبي إسحاق كانت سنة تسع وعشرين، فلما ولي علي رضي الله عنه الخلافة كان عُمُرُ أبي إسحاق ست سنوات، فرؤيته لعلي رضي الله عنه وهو صبي يعقل، وحفظه لصفة علي رضي الله عنه تدل على يقظته وحدة ذهنه مع صغر السن، لكن الأئمة متفقين على أنه ليس له سماع من علي رضي الله عنه، فحديثه عنه مرسل[٢].

٢ـ نساء النبي ﷺ ورضي عنهن، رآهن يحججن زمن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه[٣]، ولا يُحفظ له دخول عليهن، ولا سماعٌ منهن.

٣ـ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال: «سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول ـ بين الصفا والمروة ـ: رب اغفر وارحم، إنك الأعز الأكرم»[٤].

٤ـ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال أبو إسحاق رحمه الله: «رأيت ابن عباس رضي الله عنهما طويل الشعر بعد أيام النحر [مُتَرَّبَهُ] إذا سجد، وعليه إزار أصفر فيه بعض

---

(١) أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (٣٩٥) وفيه موسى بن عثمان الحضرمي منكر الحديث سيأتي ترجمته (ص١٧٠).

(٢) ولا يُقضى في مثل هذا إلا بالسماع الصحيح أما الضعيف والمنكر فلا عبرة به، وانظر: دراسة الحديث (١٣).

(٣) تقدم (ص٦٨).

(٤) تقدم (ص٦٩).



الأشياء»[١].

٥ـ عبد الله بن الزبير ﭭ، قال ﭬ: «مر ابنَ الزبير ﭭ ونحن بمكة نتغدى، فقلنا له: الغداء، فقال: بارك الله فيكم»، وكان يقول: «ما رأيت أحداً أعظم سجدة بين عينيه من عبد الله ابن الزبير ﭭ»[٢].

٦ـ أسامة بن زيد ﭭ، وحكى أنه رآه، وابنَ عمر، وزيدَ بنَ أرقم، والبراءَ بنَ عازب ﭫ، يتزرون على أنصاف سوقهم[٣].

وروى أبو إسحاق عن كبار التابعين من أصحاب علي ﭬ، وعبد الله ابن مسعود ﭬ، وحذيفة بن اليمان ﭭ وغيرهم.

وينزل في الرواية إلى أقرانه كعبد الله بن مرة الخارِفي، وعمن دونه في السّنِّ كمجاهد بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس ﭭ وغيرهم.

وسرد المزي من مشيخة أبي إسحاق ﭬ سبعة وأربعين ومئة شيخٍ مرتبين على حروف المعجم[٤]، ومعلوم أن وقوع الرواية لا يستلزم السماع، فممن ذكرهم المزي من لا يصح لأبي إسحاق سماع منه، وسأذكر مشيخته

(١) تقدم (ص٦٩).

(٢) تقدم (ص٦٩).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (١٩٩٠)، «حلية الأولياء» (٤/ ٣٤١).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٠٣ـ١٠٨).



الـذين روى عـنهم ممـن اشـتملت علـيهم أحاديـث الدراسـة مـرتبين علـى الحروف، وبينتُ في دراسات الأحاديث سماعه منهم أو عدمه بحسب ما وقفت عليه من روايته عنهم:

١ـ الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعِيُّ الكوفي(١).

٢ـ الأغر أبو مسلم المديني، نزيل الكوفة(٢).

٣ـ البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي المدني، نزيل الكوفة رضي الله عنه(٣).

٤ـ بُريد بن أبي مريم السَّلُولِيُّ البصري(٤).

٥ـ جَبْرُ بن نَوْفٍ الهَمْدَانِيُّ، أبو الوَدَّاك الكوفي(٥).

٦ـ جُرَيُّ بن كُلَيْبٍ النَّهْدِيُّ الكوفي(٦).

٧ـ الحارث بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ الكوفي الأعور(٧).

٨ـ حارثة بن مُضَرِّبٍ العَبْدِيُّ الكوفي(٨).

---

(١) انظر: (ح٥٦، ٥٨، ٧٤، ٧٨، ٩٤، ١١٣).

(٢) انظر: (ح٩٦، ٩٨).

(٣) انظر: (ح١٩، ٤٠، ٨٥).

(٤) انظر: (ح٩٣، ١٠٠).

(٥) انظر: (ح٩٩).

(٦) انظر: (ح١٠٩).

(٧) انظر: (ح١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٣٧).

(٨) انظر: (ح٢٥، ١٠٦).

٩ـ زيد بن يُثَيْعٍ الهَمْدَانِيُّ الكوفي[١].

١٠ـ سعيد بن ذي حُدَّان الكوفي[٢].

١١ـ سعيد بن جبير الأَسَدِيُّ الوالبي مولاهم الكوفي[٣].

١٢ـ سعيد بن عمرو بن أَشْوَعَ الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٤].

١٣ـ سعيد بن أبي كَرِبٍ الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٥].

١٤ـ سعيد بن وهب الهَمْدَانِيُّ الخَيْوَانِيُّ الكوفي[٦].

١٥ـ سلمة بن صهيب الهَمْدَانِيُّ، أبو حذيفة الأَرْحَبِيُّ[٧].

١٦ـ سليمان بن صُرَدٍ الخُزَاعِيُّ الكوفي رضي الله عنه[٨].

١٧ـ شَريك بن حنبل العَبْسِيُّ الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح٤، ٢٦، ٢٧).

(٢) انظر: (ح٢٨).

(٣) انظر: (ح١٠١، ١٠٣).

(٤) انظر: (ح٣١).

(٥) انظر: (ح١١٠).

(٦) انظر: (ح٢٧).

(٧) انظر: (ح٤٨).

(٨) انظر: (ح١٠٧).

(٩) انظر: (ح٣٢).

١٨ـ صِلَةُ بنُ زُفَرٍ العَبْسِيُّ الكوفي[١].

١٩ـ طلحة بن مُصَرِّفٍ الهَمْدَانِيُّ اليامي الكوفي[٢].

٢٠ـ عاصم بن ضَمْرَةَ السَّلُولِيُّ الكوفي[٣].

٢١ـ عاصم بن عمرو البَجَلِيُّ الكوفي[٤].

٢٢ـ عامر بن سعد البَجَلِيُّ الكوفي[٥].

٢٣ـ عامر بن شراحيل الهَمْدَانِيُّ الشَّعْبِيُّ الكوفي[٦].

٢٤ـ عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ الكوفي[٧].

٢٥ـ عبد الرحمن بن ثَرْوان الأَوْدِيُّ الكوفي[٨].

٢٦ـ عبد الرحمن بن عابس النَّخَعِيُّ الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح٢٠، ٥٩).

(٢) انظر: (ح٧).

(٣) انظر: (ح١٦، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢).

(٤) انظر: (ح٩).

(٥) انظر: (ح٣، ٥، ٩٠).

(٦) انظر: (ح٩١، ١٠٨، ١١١).

(٧) انظر: (ح٥٦، ٥٧، ١١٨).

(٨) انظر: (ح٢٩).

(٩) انظر: (ح١١٩).

٢٧ـ عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ الهَمْدَانِيُّ الكوفي[١].

٢٨ـ عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي الكوفي[٢].

٢٩ـ عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النَّخَعِيُّ الكوفي[٣].

٣٠ـ عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ الكوفي[٤].

٣١ـ عبد الله بن حَلاَّم العَبْسِيُّ الكوفي[٥].

٣٢ـ عبد الله بن مالك بن الحارث الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٦].

٣٣ـ عبد الله بن مرة الهَمْدَانِيُّ الخارِفِيُّ الكوفي[٧].

٣٤ـ عبد الله بن يزيد الأنصاري الأوسي الخَطْمي[٨].

٣٥ـ عبد خير بن يزيد الهَمْدَانِيُّ الخَيْوَانِيُّ الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح٦٠).

(٢) انظر: (ح٣٣).

(٣) انظر: (ح٥٦، ٧٨، ١١٢).

(٤) انظر: (ح١٢، ٦٢).

(٥) انظر: (ح٦٢).

(٦) انظر: (ح١٠٣).

(٧) انظر: (ح٢١).

(٨) انظر: (ح١٩).

(٩) انظر: (ح١٣، ٣٤، ٤٩).

٣٦ـ عَبِيْدَةُ بن عمرو المرادي السلماني الكوفي[١].

٣٧ـ عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما[٢].

٣٨ـ علي بن ربيعة بن نَضْلَةَ الأَسَدِيُّ الوالِبِيُّ الكوفي[٣].

٣٩ـ علقمة بن قيس بن عبد الله النَّخَعِيُّ الكوفي[٤].

٤٠ـ عمارة بن عَبْدٍ الكوفي[٥].

٤١ـ عمرو بن الحارث الخُزَاعِيُّ المُصْطَلِقِيُّ رضي الله عنه[٦].

٤٢ـ عمرو ذو مر الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٧].

٤٣ـ عمرو بن شُرَحْبيل الهَمْدَانِيُّ، أبو مَيْسَرَةَ الكوفي[٨].

٤٤ـ عمرو بن غالب الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح٥٦، ٧٨).

(٢) انظر: (ح٢).

(٣) انظر: (ح٣٥).

(٤) انظر: (ح٦١).

(٥) انظر: (ح٤٥).

(٦) انظر: (ح١٢٤).

(٧) انظر: (ح٢٧، ٤٩).

(٨) انظر: (ح٦، ١١٥).

(٩) انظر: (ح١١٦).

٤٥- عمرو بن مرة بن عبد الله المرادي الجَمَليُّ الكوفي[١].

٤٦- عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ الكوفي[٢].

٤٧- عمير بن قُمَيْمٍ التغلبي[٣].

٤٨- عوف بن مالك الجُشَمِيُّ، أبو الأحوص الأَشْجَعِيُّ الكوفي[٤].

٤٩- العَيْزارُ بنُ حُرَيْثٍ العَبْدِيُّ الكوفي[٥]، وكان إماماً لمسجد أبي إسحاق[٦].

٥٠- القاسم بن مُخَيْمِرَةَ الهَمْدَانِيُّ الكوفي نزيل دمشق[٧].

٥١- كُميل بن زياد النَّخَعِيُّ الكوفي[٨].

٥٢- مالك بن مالك ضيف مسروق بن الأجدع[٩].

٥٣- مجاهد بن جبر المَخْزُومِيُّ مولاهم المكي[١٠].

---

(١) انظر: (ح٣٣).

(٢) انظر: (ح٨، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٨٧).

(٣) انظر: (ح٣٢).

(٤) انظر: (ح٥٣، ٥٥، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٢٧).

(٥) انظر: (ح٥٢، ١٢٥).

(٦) ذكره أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ كما في «المعرفة» للفسوي (٢/٦٥٠).

(٧) انظر: (ح٣٠).

(٨) انظر: (ح٩٥).

(٩) انظر: (ح١٢٣).

(١٠) انظر: (ح٩٧، ١٢٠).

٥٤ـ محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المدني نزيل الكوفة[١].

٥٥ـ مسروق بن الأجدع بن مالك الهَمْدَانِيُّ الوَادِعِيُّ الكوفي[٢].

٥٦ـ مسلم بن عمران البَطِيْنُ الكوفي[٣].

٥٧ـ مسلم بن نذير السعدي[٤].

٥٨ـ المسيب بن رافع الأَسَدِيُّ الكَاهِلِي الكوفي[٥].

٥٩ـ مصعب بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري المدني[٦].

٦٠ـ مِغْراء العَبْدِيُّ أو العَيْذِيُّ، أبو المُخارق الكوفي[٧].

٦١ـ موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي المدني نزيل الكوفة[٨].

٦٢ـ ناجِيَةُ بن كعب الأَسَدِيُّ الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح٥٤).

(٢) انظر: (ح٥٦، ٦٦، ٧٨، ١١٣، ١٢٦).

(٣) انظر: (ح٨٤).

(٤) انظر: (ح٥، ٨٦).

(٥) انظر: (ح١٢٢).

(٦) انظر: (ح١٠، ٥٠).

(٧) انظر: (ح١٠٢).

(٨) انظر: (ح٨٨).

(٩) انظر: (ح٤٣، ٤٤).

٦٣ـ نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المدني[١].

٦٤ـ هانئ بن هانئ الهَمْدَانِيُّ الكوفي[٢].

٦٥ـ هُبيرة بن يَرِيْم الشِّبَامِيُّ أو الخارِفِيُّ الكوفي[٣].

٦٦ـ وهب بن عبد الله السُّوَائِيُّ، أبو جحيفة الكوفي رضي الله عنه[٤].

٦٧ـ يحيى بن الحصين الأَحْمَسِيُّ البَجَلِيُّ[٥].

٦٨ـ يحيى بن وَثّاب الأَسَدِيُّ مولاهم الكوفي[٦].

٦٩ـ يسار بن نُمير المدني، مولى عمر رضي الله عنه وخازنه، نزيل الكوفة[٧].

٧٠ـ يونس بن خباب الأسيدي مولاهم الكوفي[٨].

٧١ـ أبو بردة بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي[٩].

---

(١) انظر: (ح١٠٤).

(٢) انظر: (ح٤٥، ٤٦، ٤٧).

(٣) انظر: (ح١٧، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٦٧).

(٤) انظر: (ح١٣، ١٤).

(٥) انظر: (ح١٢٥).

(٦) انظر: (ح١٠٤).

(٧) انظر: (ح١١).

(٨) انظر: (ح٣٥).

(٩) انظر: (ح٩٢).

٧٢ـ أبو حية بن قيس الهَمْدَانِيُّ الوَادِعِيُّ[(١)].

٧٣ـ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني[(٢)].

٧٤ـ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي الكوفي[(٣)].

٧٥ـ رجل، عن حَنَش بن المعتمر الكِنَاني الكوفي[(٤)].

٧٦ـ رجل من أهل نجران، عن ابن عمر رضي الله عنهما[(٥)].

٧٧ـ العاليةُ بنتُ أيْفَعِ الهَمْدَانِيَّةُ الكوفيةُ، زوج أبي إسحاق[(٦)].

---

(١) انظر: (ح٤٩).

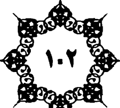
(٢) انظر: (ح١٢، ١١٤).

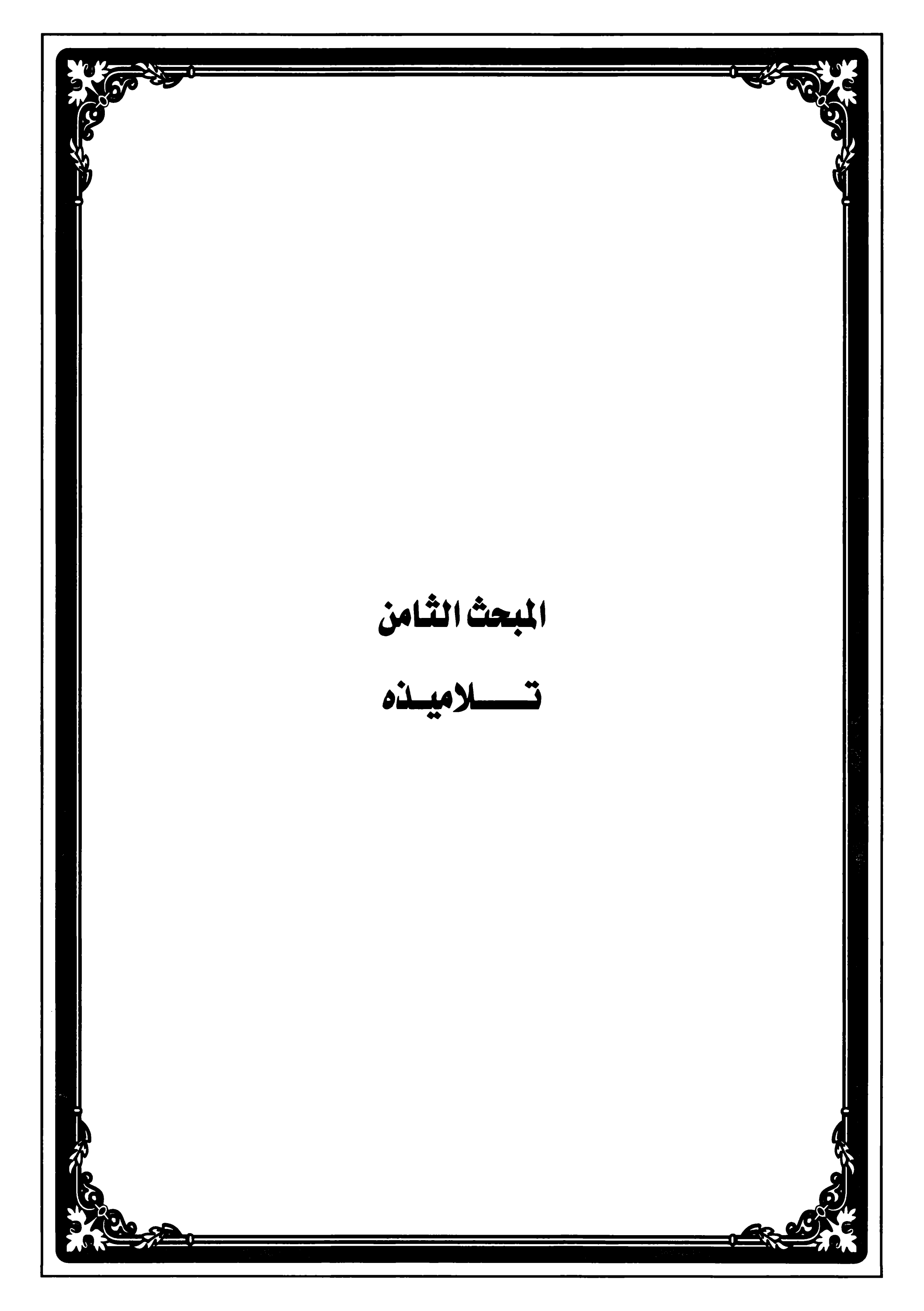
(٣) انظر: (ح١٩، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨٣).

(٤) انظر: (ح٨٩).

(٥) انظر: (ح١٠٥).

(٦) انظر: (ح١١٧).





المبحث الثامن

تــــــلاميــذه

المبحث الثامن

تلاميذه

أذكر ـ بعون الله ـ في هذا المبحث تلاميذه الذين رووا عنه ممن جاءت له رواية عنه في الدراسة، مرتباً لهم على الحروف، ذاكراً كلام الأئمة ـ إن وقفت عليه ـ في حال حديثهم عن أبي إسحاق، مبيناً الحكم على كل واحدٍ ومنزلته في الرواية عنه في ضوء دراستي للرواية والاختلاف، والله الموفق:

١ـ أبان بن تغلب الرَّبَعِيُّ الكوفي، ثقة شيعي(١)، له روايتان وافقتا الراجح وفي إسنادهما إليه نظر(٢)، وروي عنه وجه مرجوح وإسناده لا يصح عنه(٣).

٢ـ إبراهيم بن طَهْمَان الخراساني، ثقة يغرب(٤)، وجاءت الرواية عنه موافقة للراجح في تسعة أحاديث(٥)، وله حديث سقط من إسناده شيخ أبي إسحاق، وقد توبع عليه، فالأقرب أن الإسقاط من أبي إسحاق(٦)،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٦/ت١٣٥).

(٢) انظر: (ح٤٠، ٤٢).

(٣) انظر: (ح٤٢/و٢)، والاختصار بحرف (و) أعني به: الوجه.

(٤) «تهذيب الكمال» (٢/١٠٨/ت١٨٦).

(٥) انظر: (ح١٥، ١٦، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٦٧، ٦٨، ٧٢).

(٦) انظر: (ح١٠٠/و١).

وحديث يترجح أنه لم يحفظ إسناده فأسقط منه عبد الرحمن بن الأسود[1].

٣ـ إبراهيم بن عثمان أبو شيبة العَبْسِيُّ، ضعيف باتفاق لكثرة ما يأتي به من مناكير[2]، وجاءت روايته في حديثين، أحدهما: اضطرب فيه فتارة وافق الجماعة، وتارة خالفهم[3]، وثانيهما: وافقت روايته المحفوظ، وفي إسنادها إليه نظر[4].

٤ـ إبراهيم بن ميمون الصائغ، ثقة، ويظهر من طبقته أنه قديم السماع[5]، وروايته لم تقع إلا في حديث واحد وافقت المحفوظ وفي الإسناد إليه نظر[6].

٥ـ الأجلح بن عبد الله الكِنْدِيُّ، صدوق[7]، وروايته جاءت موافقة للمحفوظ في ثلاثة أحاديث[8]، واختلفت عنه في رابعٍ، فتارة وافق الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق، وتارة خالفهم مع احتمال أن يكون الغلط من

---

(١) انظر: (ح٥٥/و٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢/١٤٧/ت٢١٢).

(٣) انظر: (ح٣٨/و٢، و٥).

(٤) انظر: (ح٥٧/و٣).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢/٢٢٣/ت٢٥٦).

(٦) انظر: (ح٥٧/و٣).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢/٢٧٥/ت٢٨٢).

(٨) انظر: (ح٢٢، ٢٧، ١٢٧).

الراوي عنه[1]، واختلفت أيضاً في خامسٍ، إلا أن إسناد الرواية المرجوحة لا يصح إليه[2].

٦- إدريس بن يزيد الأَوْدِيُّ، ثقة[3]، وحديثه عن أبي إسحاق قليل، وله في الدراسة حديثان غلط فيهما، فواحد لم يُميز فيه القدر المرفوع من الموقوف[4]، والثاني غَلِطَ في رفع الحديث[5].

٧- إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِيُّ، أبو يعقوب الكوفي، من رجال الشيعة[6]، وقال الدارقطني عنه هنا: «شيخ كوفي، من الشيعة»، وروي عنه وجه في حديث واحد ولا يثبت عنه[7].

٨- إسرائيل[8] بن يونس بن أبي إسحاق الهَمْدَانِيُّ السَّبِيْعِيُّ، أبو يوسف

---

(١) انظر: (ح٣٥/و١، و٢).

(٢) انظر: (ح٢٢/و١، و٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢/٢٩٩/ت٢٩٣).

(٤) انظر: (ح٨٠/و١).

(٥) انظر: (ح٨١/و١).

(٦) «اللسان» (٢/٣٧).

(٧) انظر: (ح١٢٣/و١).

(٨) استفدت في مواضع من الدراسة التحليلية لترجمة إسرائيل لفضيلة الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف ﷺ، والصادرة عام ١٤٢٦هـ، وأحلت إلى ذلك اختصاراً هكذا: «إسرائيل».

الكوفي، ثقة متقن لحديث جدّه، وكان الإمام أحمد يَعْجَبُ من حفظه، ونقل أبو بكر ابن أبي شيبة، عن ابن مهدي قال: «كان إسرائيل في الحديث لصاً»، قال ابن أبي شيبة: «لم يُرِدْ أن يَذُمَّهُ»[1]، وقال ابن أبي حاتم: «يعني: أنه يَتَلَقَّفُ العلمَ تَلَقُّفاً»[2]، فدل على كثرة سماعه وروايته، وقال عبد الله بن أحمد معقباً على كلمة ابن مهدي: «كان الثَّوْري يُحدث عن الرجل عشرة أو نحوها، ويحدث [عنه] إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان إسرائيل صاحب كتاب، والثَّوْري يحفظ»[3]، ومن أقدم الدلالة على أن العبارة محمولة على الثناء قول جَدِّهِ: «ما ترك لنا إسرائيل كوة ولا سَفْطاً إلا دَحَسَها كتباً».

وأما الكلام فيه: فقد غمزه الثَّوْري، وتكلم فيه يحيى القطان، والإمام أحمد بسبب روايته عن أبي يحيى القتات[4] أحاديث مناكير، وكان القطان لا يروي عنه، وتكلم الإمام أحمد في روايته عن أبي إسحاق لأن سماعه عنده بأَخَرَةٍ، وذكر ابن معين أن إسرائيل كان لا يحفظ ثم حفظ بعد، ولينه يعقوب

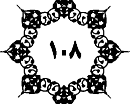
---

(١) «العلل» لأحمد (٥٦٠٩).

(٢) «الجرح» (٢/٣٣٠)، ومنه تعلم أن تفسير عثمان بن أبي شيبة اللصوصية بسرقة الحديث كما في «التهذيب» (١/٢٦٣) لا اعتبار له.

(٣) «العلل» (٥٦١٠)، وما بين المعقوفين استفدت تصويبه من الدكتور العبد اللطيف ﷺ في «إسرائيل» (٢٨٣)، وأشار في (٣٠٩) إلى اشتماله على الإشارة إلى تسامح إسرائيل.

(٤) لين الحديث كما في «التقريب» (٨٥١٢).



ابن شيبة، وضعفه ابن المديني، وسأناقش وجوه الكلام فيه فيما يأتي وبالله التوفيق:

أما غمز سفيان الثَّوْري فسببه أن إسرائيل خالف الثَّوْري في رفع حديث فلما ذُكر له ذلك قال: «صبيان.. صبيان»، وفي رواية قال: «صبيان» ومدَّ بها صوتَهُ، ويُروى أن إسرائيل لما حدّثَ قال سفيان: «قد نَبَعَتْ عَيْنٌ في السَّبِيعِ إلا أنها مَالِحَةٌ» وفي سند الرواية نظر.

أما قوله: «صبيان»، فالأقرب ـ والله أعلم ـ أنه ليس له أثر من جهة أن العتب في الرفع على شيخهما: عبد الأعلى بن عامر الثَّعْلَبِيِّ، فقد قال فيه أبو زرعة: «ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث، وربما وقفه»، وقد جاء بسند فيه نظر أيضاً أن الثَّوْري قال عن إسرائيل: «صدوق أحمق»[1].

أما كلام يحيى القطان فقد وقع في بعض المصادر مختصراً[2]، فاختلف كلام أهل العلم في توجيهه، والنص بتمامه نقله ابن عدي عن ابن المديني أنه قيل ليحيى: «إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مئة، وعن القتات ثلاث مئة، قال: لم يُؤت منه، أُتي منهما جميعاً»[3]، قال ابن حجر

(١) باختصار من كلام الدكتور العبد اللطيف رحمه الله (٢٧٨ـ٢٨٠)، وانظر ما سيأتي: (ص١١٢).

(٢) «الجرح» (٢/٣٣٠)، «تهذيب الكمال» (٣٤/٤٠٢ـ٤٠٣).

(٣) «الكامل» (١/٤٢١).

معلقاً: «فقد لاح لك أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل بخلاف ما ساقه المزي»[1]، يشير إلى الرواية الناقصة.

وتلتحق بهذا الحكايةُ عن الإمام أحمد فهي مختصرة أيضاً، وتمامها اشتمل على اعتذار الإمام لإسرائيل، قال الأثرم عن الإمام أحمد: «روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات أحاديث مناكير جداً، كثيرةً، وأما حديث سفيان عنه فمقارب، فقلت لأحمد: فهذا من قبيل إسرائيل؟ قال: أي شيء أقدر أقول لإسرائيل، مسكينٌ، من أين يجيء بهذه هو، وحديثه عن غيره، أي: أنه قد روى عن غير أبي يحيى فلم يجئ بمناكير»، والتفسير في آخر العبارة من كلام الأثرم، وقال الذهبي عقبها: «أي: هذا من قِبَلِ أبي يحيى»[2]، ولعدم تعلق النكارة بإسرائيل لم يذكر ابن عدي شيئاً من روايته عنه[3].

فتبين بما سبق أن الحَمْلَ على أبي يحيى وليس في كلام القطان، وأحمد حَمْلٌ على إسرائيل، ولعل تضعيف ابن المديني لأجل هذا السبب إذ هو الناقل لكلام القطان في هذا، لا أنه تضعيف مطلق.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١٢/٢٧٨)، وقد وهم ابن حجر في «التهذيب» (١/٢٦٣)، وفي «الهدي» (٣٩٠) فنسبَ المقولةَ إلى ابن معين، وأنها رد على مقولة القطان.

(٢) «الميزان» (٤/٥٨٦)، وانظر: «التهذيب» (١٢/٢٧٨).

(٣) انظر: «إسرائيل» (٣٠١).



وأما امتناع يحيى القطان عن الرواية عن إسرائيل فسببه الأرجح وقوع المناكير في روايته عن أبي يحيى كما سبق، وعبارة الإمام أحمد مشعرة بهذا، فنقل عنه أبو داود قال: «إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء»(١)، على أن عبارة ابن معين قد يفهم منها انتقاده امتناع القطان من التحديث عنه مع روايته عمّن دونه، فنقل الدوري عنه قال: «كان يحيى ابن سعيد القطان لا يروي عن إسرائيل، ولا شريك، وكان يستضعف عاصماً الأحول.. وكان يروي عمن دونه: مجالدٌ»(٢)، ويؤكد مفهوم الانتقاد فيما سبق ما نقله الدوري في موضع آخر عن يحيى قال: «إسرائيل، وشريك، أحبُّ إليَّ من مجالد»(٣)، وقال الذهبي: «ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئا في تَرْكِهِ الروايةَ عنه وروايَتِهِ عن مجالد»(٤).

وذكر الإمام أحمد في سبب امتناع القطان عن الرواية عن إسرائيل احتمالاً آخر، فقال محمد بن موسى بن مشيش: «.. وما روى يحيى عن

---

(١) سؤالات أبي داود (٤٠٥و).

(٢) الدوري (٢٤٤٥).

(٣) السابق (٣٠٥٦).

(٤) «السير» (٣٥٨/٧).

إسرائيل شيئاً، فقيل: لم؟ فقال: لا أدري أُخْبِرُكَ، إلا أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه خلط»، لكن هذا ذكره الإمام احتمالاً بسبب ما سمعه من آخرين في شأن اختلاط أبي إسحاق، لكن يَرِدُ على هذا ـ في نظري ـ أن القطان لم يمتنع من الرواية عن زهير، وسماعه متأخر، فالأقرب هو كثرة المناكير التي رواها إسرائيل، وهو دال على تَسَمُّحِهِ في الرواية، فلهذا امتنع عنه، وسبق ذكر الانتقاد للقطان في هذا.

وأما كلام الإمام أحمد في تأخر سماعه من جدّه أبي إسحاق، فقد خالفه فيه أبو حاتم الرازي فقال: «وإسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم»[1]، وقول أبي حاتم ـ في نظري ـ أرجح لأربعة أمور:

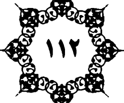
الأول: ولادة إسرائيل سنة مئة فيما ذكره وكيع[2]؛ وعليه فقد أدرك من حياة جده نحواً من سبع وعشرين سنة، والثَّوْري أكبر منه بثلاث سنوات[3]، والثَّوْري معدود ممن سمع من أبي إسحاق قديماً، فلا يظهر

---

(١) «العلل» (٢٧٩).

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/٥٦)، ويستأنس أيضاً في مثل هذا بقول دُبَيْسِ بن حُميد المُلائي ـ على ضعفه، وضعف الإسناد إليه لكن دُبَيْساً له عناية بالمواليد والوفيات ـ وهو موافق لقول وكيع، أخرجه الخطيب (٧/٢٤)، ونقله المزي (٢/٥٢٤) وغيره، ولم يتعقبه أحدٌ فيما وقفت عليه.

(٣) «تهذيب الكمال» (١١/١٦٩).



بينهما فارق كبير في السن؟! هذا مع ما لإسرائيل من القرابة والملازمة، ويقويه أن أحداً لم يفرق بين شعبة والثَّوْري في السماع، مع أن شعبة أكبر من الثَّوْري بخمس عشرة سنة[1]، وسمع من أبي إسحاق قبله[2]، وما أدركه إسرائيل من حياة جده فيها سنون قبل الاختلاط لما روى عبيد الله بن عمرو الأَسَدِيُّ قال: «جئت محمد بن سوقه معي شفيعاً عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ، فقال: صلى بنا الشيخ البارحة فاختلط..»[3]، وأحسب أن هذه القصة كالنص في محل النزاع.

ولا يَرِدُ على الذي ذكرته ما سيأتي من حال زهير بن معاوية، فإنه وإن كان ولد سنة مئة وسماعه متأخر، إلا أن بينهما فرقاً وهو القرابة والملازمة، فهذا كما يقول الذهبي: «كان عُكَّازَ جَدِّهِ»[4]، وعدم سماع الراوي من بعض شيوخ بلده أمر معلوم في التراجم، فلا يستغرب إذاً من تأخر سماع زهير من أبي إسحاق.

الثاني: شدة ملازمة إسرائيل لجدّه[5] حتى صار قائده بعد ما عمي دون

(١) ولد سنة ٨٢ كما في المصدر السابق (١٢/٤٩٥).

(٢) «العلل» لأحمد (١٥٨٠).

(٣) تاريخ أبي زرعة (١/٤٦٩).

(٤) «السير» (٧/٣٥٩).

(٥) قال الذهبي في المصدر السابق (٧/٣٥٨): «لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام»، والتحديد=

أبنائه، وإملاء أبي إسحاق حديثه عليه، فهذا لا يكون إلا لمن تأهل للكتابة، بحيث يعقل ما يملى، وإكثاره من ذلك حتى قال أبو إسحاق: «ما ترك لنا إسرائيل كوة ولا سَفْطاً إلا دَحَسَها كتباً»، فكان حافظاً لحديث جدّه ويقول: «كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»، ولهذا قدمه ابن مهدي على شعبة وسفيان، بل فوت ابن مهدي على نفسه سماع حديث الثَّوْري عن أبي إسحاق لاعتماده فيه على إسرائيل، بل قال شعبة وسئل عن

=بالعشر لم أعرف مستنده، فعلى قوله يكون ابتداء سماعه من جدّه سنة (١١٧) ولإسرائيل سبع عشرة سنة، ويكون لجدّه ثمان وثمانون سنه على ما سبق في مبحث ولادته (ص٥٠)، فلعل الذهبي بناه على أنه لم يسمع حتى وصل حد البلوغ، وأظن أن مثل هذا يحتاج إلى نقلٍ، لاسيما في مثل حال إسرائيل لقرابته من أبي إسحاق، وهذه تتمة في جدول، قارنت فيها بين ولادات خمسة من الرواة، وتواريخ بلوغهم على اعتبار أنه خمس عشرة سنة تغليباً، وسن أبي إسحاق وقتها، ويتبين منه أن الجميع ـ وأقدمهم شعبة ـ قد سمعوا من أبي إسحاق وقد شاخ لكن شعبة أدرك أولها، والباقون متقاربون فقد أدركوا السماع منه وقد تقدمت شيخوخته.

اسم الراوي	تاريخ ولادته	تاريخ البلوغ	سن أبي إسحاق
شعبة بن الحجاج	٨٢	٩٧	٦٨
شريك النَّخَعِيُّ	٩٥	١١٠	٨١
سفيان الثَّوْري	٩٧	١١٢	٨٣
إسرائيل بن يونس	١٠٠	١١٥	٨٦
زهير بن معاوية	١٠٠	١١٥	٨٦

حديث أبي إسحاق: «سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني».

ولهذا الاختصاص والملازمة احتمل ابن عدي له بعض أفراده عن جدّه، فقد ساق له جملة أحاديث عنه وعن غيره، ذكر أنها مِنْ أنكر ما روى، ثم بين أنه لم ينفرد بها، وبعضها محتملة لمثله[1]، وسيأتي أن الدارقطني رأى قوله غير مدفوع في بعض الأحاديث مع أن الأرجح عنده قول غيرِهِ.

الثالث: اعتماد الشيخين عليه في تخريج حديث أبي إسحاق[2].

الرابع: استقامة حديثه عن أبي إسحاق خاصة، وندرة ما يحتمل أن يكون الغلط من جهته كما سيأتي في الكلام على نتيجة دراسة أحاديثه.

فمجموع ما سبق - في نظري - يقوي تقدّم سماعه من جدّه.

وأما الكلام على أنه حفظ بَعْدُ فذكره الدوري قال: «سئل يحيى عن إسرائيل، فقال: قال يحيى بن آدم: كنا نكتب عنده من حفظه، قال يحيى:

---

(١) «الكامل» (١/٤٢١).

(٢) اعتمد عليه البخاري في تخريج حديث وفد أهل نجران بطوله، انظر: (ح٥٩)، وفي تخريج حديث أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها في الطيب عند الإحرام، انظر: (ح١١٨)، ومثله اعتمادهم على روايته في تصحيح الوصل في حديث: «لا نكاح إلا بولي» انظر: (ح٩٢)، وانظر ما سيأتي: (ص٢٠٥) وما بعدها في حصر أحاديث أبي إسحاق عند الشيخين.

كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بَعْدُ»[1]، وهذا النص يدل على أن إسرائيل كان يعتمد على كتابه، ثم حفظ بعد ذلك، ولهذا قال الذهبي معلقاً: «يعني: أنه درس كتابه»[2]، وليس لهذا أثر على توثيقه فابن معين نفسه وثقه مطلقاً، وقال الإمام أحمد رحمه الله: «إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه»، فهو إن حدث من كتابه فكتابه لا مغمز فيه، وإن كان حفظ بعد ذلك من كتابه فقد حفظ من أصل صحيح[3].

وأما تليين يعقوب بن شيبة فلعله لأجل حال أبي يحيى، ومع هذا فقد وثقه في موضع آخر وقال: «ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط»، وآخر عبارته معارض بتوثيق الجمهور له، أو لعله بالنسبة لبعض أقرانه ممن هم أوسع منه رواية، وأكثر انتقاءً.

مفاضلته بأقرانه:

عدّه أبو حاتم من أوثق أصحاب أبي إسحاق، وقدمه ابن مهدي على

---

(١) الدوري (٣١٧١).

(٢) «السير» (٣٥٧/٧).

(٣) وقد جاءت رواية يحيى بن آدم، عن إسرائيل في جملة من أحاديث الدراسة فكانت دالّة على إتقان إسرائيل لحفظه، وأنه كان حفظاً من أصل صحيح، ففي (ح٣٣) ميّز في روايته بين المرفوع والموقوف من المتن، وميّز الفرق بين إسناديهما، وفي (ح٤٠) ميّز القدر غير المسموع لأبي إسحاق من البراء رضي الله عنه، لكن جاءت رواية في (ح١٠٣) توجه لي فيها تحميل يحيى بن آدم الوهم فراجعه.

الثَّوْري، وشعبة، وذكر الترمذي أنه ثبت فيه، وقدمه الإمام أحمد على أبيه يونس، وقدمه يحيى القطان على أبي بكر بن عياش.

وإذا حدث إسرائيل من كتابه قُدم عند الإمام أحمد على شريك النَّخَعِيِّ لأن في حديث شريك اختلافاً[1]، ويُحدث على التوهم[2]، وأما ابن معين، وأبو حاتم فقدما إسرائيل مطلقاً عليه، وذكر العجلي أن شريكاً أقدم سماعاً من أبي إسحاق، وساواه ابن معين بإسرائيل في رواية[3] ولم يقدم أحمد مرة شريكاً عليه في أبي إسحاق.

وقدمه ابن معين على شيبان بن عبد الرحمن، ومرة قدم شيبان[4].

وساواه ابن معين، والعجلي بزهير بن معاوية، وقدم ابن معين مرة، وأبو داود، وأبو حاتم[5] زهيراً مطلقاً، واستثنى أبو حاتم حديث أبي إسحاق.

وقدم الإمام أحمد زكريا بن أبي زائدة عليه ثم قال: «ما أقربهما»[6]،

---

(١) سؤالات أبي داود (ت٤٠٥/هـ).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (١٦٨/٢).

(٣) الدقاق (ت١١٠)، ابن محرز (٥٦٨)، «تاريخ بغداد» (٤٦٣/١٣).

(٤) «الجرح» (٥٨٩/٣).

(٥) سؤالات الآجري (٢٥٣)، «الجرح» (٥٨٩/٣).

(٦) «الجرح» (٥٩٤/٣).

ونحوه ذكر العجلي[١]، أما أبو حاتم فإن إسرائيل أحب إليه من زكريا لأجل تدليس زكريا[٢].

وقدمه أبو نعيم على أبي عوانة الوضاح اليَشْكُرِيِّ، وأما ابن معين فساواه به.

وقدمه ابن معين على أخيه عيسى بن يونس[٣].

وأما الدارقطني فإنه رجح قوله في مقابل قول الثَّوْري في بعض الأحاديث[٤]، ورجح قول غيره في بعض الأحاديث ورأى قوله غير مدفوع[٥] مما يدل على منزلته عنده في حديث أبي إسحاق.

---

(١) «ترتيب الثقات» (١/٣٧٠).

(٢) «الجرح» (٣/٥٩٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢/٥١٥/ت٤٠٢)، «التهذيب» (١/٢٦١).

(٤) انظر: (ح٥) فرأى المحفوظ قول إسرائيل ومن تابعه، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر ﷺ، في مقابل رواية الثَّوْري عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد قوله، وكذلك لم يرَ إرسال شعبة، والثَّوْري لحديث: «لا نكاح إلا بولي» علة لرواية إسرائيل بالوصل، انظر: (ح٩٢)، ورأى صحة رفع حديثه عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة ﷺ، وأبي سعيد ﷺ مرفوعاً، وقد وقفه الثَّوْري وغيره، وصححه مسلم قبله، انظر: (ح٩٨).

(٥) انظر: (ح٣٣) رجح قول الجماعة على الوجه الثاني، ورأى قوله على الوجه الأول غير مدفوع.

ومن خلال دراستي لحديثه عن جدّه تبينت لي استقامته مع كثرة روايته[1]، وربما دلّس[2]، وليس يقاربه أحد من أصحاب أبي إسحاق في الكثرة إلا سفيان الثَّوْري، وأكثر ما توجهت لي مرجوحيته من الأوجه المروية من طريقه لا يصح إسناده[3]، وبعضه يحتمل أن يكون الغلط من الرواة عنه[4]، أو من وَهَم جَدِّهِ أو تدليسه[5]، ونادراً ما يتوجه القول

---

(١) انظر: (ح٢، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨).

(٢) أخرج النسائي في «السنن الكبرى» (٨٥٨٦) من طريق يحيى بن آدم، وابن الأعرابي (٨٩) من طريق الأسود بن عامر، كلاهما عن إسرائيل قال: حدثني ابن عمي يوسف (ابن إسحاق بن أبي إسحاق)، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه قال: «كان سيمانا يوم بدر الصوف الأبيض» لفظ الأسود، ورواه ابن أبي شيبة (١٢/٢٦١، ١٤/٣٥٨)، وابن أبي حاتم (٤١٠٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٧٤٨) من طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق فأسقط ابن عمه.

(٣) انظر: (ح٤/و٢، ٦/و١، و٣، ٣٣/و٦، ٤٦/و٥، ٨٧/و٧، ٩٠/و٤).

(٤) انظر: (٤٣/و١، ٤٦/و٣، ٥٥/و٢، ٣، ٥٧/و٥، ٥٨/و٣، ٥٩/و٢، ٦٢/و٣، ٦٤/و٣، ٧٣/و١، و٤، ١٠٣/و٢، ١٠٧/و٢، ١٢٢/و٥، و٧، ١٢٣/و١، ١٢٤/و١).

(٥) انظر: (ح٢٩/و١) الأقرب أن إسقاط أبي قيس الأودي تدليس من أبي إسحاق، =

بغلطه[1]، وربما تردد في شيءٍ يسيرٍ من رواياته[2].

٩ـ إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي، صدوق له غرائب[3]، ووقعت له روايتان أغرب فيهما[4].

١٠ـ إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسِيُّ الكوفي، وهو ثبت حجة، وكان أعلم الناس بالشَّعْبِيِّ، ولم يذكر له اختصاص بأبي إسحاق[5]، ولم تقع روايته محفوظة عن أبي إسحاق إلا في حديثين[6]، وروايتان في إسنادهما نظر[7].

=(ح٩٦/و٣) الوهم في رفع الحديث من أبي إسحاق فقد رواه عنه عَدَدٌ.

(١) انظر: (٦٢/و١) حمله على حديث أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ورفعه، (٨٧/و٣) انقلب عليه الإسناد، (٩٣/و١) وهم في إسناده ولعله بسبب انتقال ذهنه إلى حديث آخر.

(٢) انظر: (ح١٠٨/و٣).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣/٦٦/ت٤٣٨).

(٤) انظر: (ح٧٤/و١٣) فقد أغرب في آخره بزيادة: «قال أبو عبيدة: وسمعت من أبي موسى ﵁ يقول، فذكر الحديث في خطبة الحاجة، وفي (ح٨٠/و٣) تفرد برواية الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﵁، والجماعة يروونه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﵁.

(٥) «تهذيب الكمال» (٣/٦٩/ت٤٣٩).

(٦) انظر: (ح١٠٣، ١٢٧).

(٧) انظر: (٤٠) ففي الإسناد إليه نظر، (ح١١٦/و٢) علقه الدارقطني عن إسماعيل الغَنَوي، عن ابن أبي خالد، ولا يصح عنه لمكان الغَنَوي فهو متروك إجماعاً.

١١ـ إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري، ضعيف جداً[١]، وله ثلاثة أحاديث، اثنان لا يصحان عنه[٢]، والثالث أخطأ فيه[٣].

١٢ـ أشعث بن سعيد البصري، أبو الربيع السَّمَّان، متفق على ضعفه لروايته المناكير[٤]، وقد جاءت روايته في حديث واحد أخطأ فيه[٥].

١٣ـ أشعث بن سَوَّار الكِنْدِيُّ، حكى شعبة أنه اختلط وأنه سمع منه قبل ذلك[٦]، فمن قواه محمول على حديثه قبل الاختلاط، وقول الجمهور في تضعيفه على ما بعده، ونص ابن عدي أنه يخلط ويخالف في الأسانيد، فحديثه ما لم يأت من رواية القدماء فهو ضعيف[٧]، وروايته قليلة، وجاءت موافقة للراجح في ثلاثة أحاديث[٨]، ورابعٍ لعله لم يتقنه فأبهم اسم شيخ

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/١٩٨/ت٤٨٣).

(٢) انظر: (ح٤٤/و٢ في موت أبي طالب ودَفْنه، ٦٨).

(٣) انظر: (ح٤٤/و٥) في موت أبي طالب ودَفْنه فرواه عن أبي إسحاق مرسلاً، والجماعة يروونه عن أبي إسحاق، عن ناجِيَةَ بن كعب، عن علي رضي الله عنه.

(٤) «تهذيب الكمال» (٣/٢٦١/ت٥٢٣).

(٥) انظر: (ح٥/و٢) فرواه عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه، والمحفوظ عنه دون ذكر ابن نِمْران.

(٦) «المعرفة» (٢/١٠٤).

(٧) تهذيب (٣/٢٦٤/ت٥٢٤).

(٨) انظر: (ح٥٣، ٧٤، ١٢٧).

أبي إسحاق[1].

١٤ـ أيوب بن جابر الحَنَفِيُّ الكوفي، ضعيف[2]، وقد وافق عدداً من الثقات في وجه مرجوح عن أبي إسحاق إلا أن التبعة فيه على شيخهم لتدليسه[3]، وأخطأ أيوبٌ في حديث آخر[4].

١٥ـ بُهلول بن عبيد الكِنْدِيُّ، منكر الحديث[5]، وقد وافق الثقات في حديث واحد[6].

١٦ـ ثابت بن أبي صفية، أبو حمزة الثُّمَالِيُّ، متفق على ضعفه[7]، وانفرد بوجه في حديث واحد[8].

١٧ـ جابر بن الحر النَّخَعِيُّ، سكت عنه ابن أبي حاتم[9]، وقال

---

(١) انظر: (ح٤٩/و٨) فرواه عن أبي إسحاق، عمّن سمعه، عن علي رضي الله عنه، وأمره قريب، وقد أتقن غيره الواسطة.

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/٤٦٤/ت٦٠٩).

(٣) انظر: (١١٨/و٢) حيث دلسه أبو إسحاق فأسقط منه عبد الرحمن بن الأسود.

(٤) انظر: (ح٤١/و١) فرفع الحديث، أما (ح٩١/و٢) فعلقه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً فإن صح عنه فقد أخطأ بإسقاط الشَّعْبِيِّ من الإسناد.

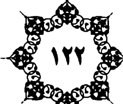
(٥) «اللسان» (٢/٢٦٠).

(٦) انظر: (ح٦٨).

(٧) «تهذيب الكمال» (٤/٣٥٧/ت٨١٩).

(٨) انظر: (ح١٤/و٣)، أما في (و١) فقد وافقَ يونسَ بنَ أبي إسحاق وغيرُهُ في روايته.

(٩) «الجرح» (٢/٥٠١).



الأَزْدِيُّ: «يتكلمون فيه»[1]، وذكره الحاكم في جملة الثقات الذين يجمع حديثهم[2]، وهذا ليس بعمدة في توثيقه؛ فقد ذكر في هذا الفصل جملة من الضعفاء، وله حديثٍ واحد وافقت روايته الوجه المحفوظ[3].

١٨ـ الجراح بن الضحاك الكِنْدِيُّ الكوفي، قال البخاري: «مقارب الحديث»[4]، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا بأس به، هو بابة عمرو بن قيس»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[5]، ويظهر أنه لا بأس به، وروايته موافقة للمحفوظ عن أبي إسحاق[6] إلا في حديث واحد[7].

١٩ـ الجراح بن مليح الرُّؤاسِيُّ، أبو وكيع، صدوق ربما وهم[8]،

---

(١) «اللسان» (٢/٢٨٥).

(٢) «المعرفة» (٢٤٦).

(٣) انظر: (ح٢٧/و٩).

(٤) جامع الترمذي (٤/٢٣١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٤/٥١٤/ت٩٠٨).

(٦) انظر: (ح٣١، ٦٨، ٨٥).

(٧) انظر: (ح٩٧/و١) فقد رواه عن أبي إسحاق، عن الزبير بن عدي، عن مجاهد، عن أبي هريرة ﷺ، ورجحه الإمام الدارقطني ﷺ على قول زهير وغيره إذ رووه بإسقاط الزبير، وذكرت في الدراسة أن الثاني هو الأرجح وذكرت سببه.

(٨) «العلل الكبير» للترمذي (٢/٩٧٧)، «تهذيب الكمال» (٤/٥١٧/ت٩١٠)، «التقريب» (٩١٦).

وكذلك حاله في الرواية عن أبي إسحاق[1].

٢٠ـ جرير بن حازم الأَزْدِيُّ ثقة، تُكلم في حديثه عن قتادة[2]، وخرج البخاري من طريقه عن أبي إسحاق حديثاً واحداً[3]، وروايته عن أبي إسحاق ليست متقنه بل فيها أوهام[4].

٢١ـ حُبَيِّبُ بن حَبيب الزيات، واهي الحديث، يأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه[5]، وحاله في أبي إسحاق كذلك[6].

---

(١) وافق الراجح في ثلاثة أحاديث: (ح٧٠، ١٢٧)، وكذلك (٨٦/و٢) لكنه زاد ألفاظاً في متنه، ووقعت له أوهام في بعض حديثه وهي: (ح٣١) اضطرب فيه فرواه على الوجهين الثالث والرابع، وفي (ح٣٢) تردد بين رفع الحديث ووقفه، وخالفه الثَّوْري، وبعض الرواية لا تثبت عنه كـ: (ح٦/و١)، أو فيها لين مثل: (ح٤٩/و٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/٥٢٤/ت٩١٣).

(٣) انظر ما سيأتي: (ص٢٠٥) في حصر أحاديث أبي إسحاق عند الشيخين.

(٤) وافق المحفوظ في حديث واحد (٦٧)، وفي (١٠٩/و١) وافقه في الإسناد لكنه انفرد بلفظ: «والإيمان نصف الصبر»، ورواية الجماعة: «والصوم نصف الصبر»، وانفرد في (ح٣١) بـ: (و٥) وهو منكر، وفي (ح١١٧) خالف الجماعة فأرسل الحديث، وفي (١٢٧/و١) لم يصح الإسناد إليه.

(٥) «اللسان» (٢/٣٨٥).

(٦) انظر: (ح٢٠/و١، ٢٧/و١٣، ٤٥/و٤) تفرد بها، وفي (ح٧٥/و١) أخطأ في رفع الحديث، وأما الرواية عنه الموافقة للمحفوظ في (ح٤٠) ففي الإسناد إليه نظر.

٢٢ـ حبيب بن الشهيد الأَزْدِيُّ البصري، ثقة ثبت[١]، له حديث واحد عن أبي إسحاق وافق فيه الحفاظ[٢].

٢٣ـ حجاج بن أرطاة النَّخَعِيُّ، صدوق إن صرح بالسماع، وإن لم يصرح فحديثه ضعيف، ولا يحتج بما ينفرد به[٣]، وحديثه تارة يوافق المحفوظ[٤]، وتارة يخطئ فيه[٥].

٢٤ـ حُدَيْج بن معاوية الجُعْفِيُّ، أخو زهير، ضعيف[٦]، وحديثه عن أبي إسحاق لا يَسلم من الغلط أو التفرد[٧].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/٣٧٨/ت١٠٩٠).

(٢) (ح٤٠).

(٣) «تهذيب الكمال» (٥/٤٢٠/ت١١١٢).

(٤) انظر: (ح١٦، ١٧، ٤١، ٧٤)، وأما (ح٥٣) فوافقت الرواية من طريقه المحفوظ لكن الإسناد إليه فيه نظر.

(٥) انظر: (ح٣٠) روى الوجهين الرابع، والخامس وأخطأ في كليهما، وفي (ح٥٢/و٦) أرسل الحديث عن أبي إسحاق فكأنه لم يحفظ إسناده، وفي (ح١١١/و٥) أسقط شيخ أبي إسحاق فلعله لم يحفظه كذلك.

(٦) «اللسان» (٥/٤٨٨/ت١١٤٣).

(٧) وافقت روايته المحفوظ في ثلاثة أحاديث لكنه يزيد في المتن ألفاظاً مثل (ح٩٥/و١، ١٢٧/و١)، أو يغلط فيه مثل (١٠٤/و١)، وله أخطاء مثل: (ح٤٨/و١، ٨٧/و٣)، وأما (٥٧/و٧) فلا يثبت الإسناد إليه.

٢٥ـ الحسن بن صالح بن حي الهَمْدَانِيُّ، ثقة متقن، قدمه الإمام أحمد على شريك[(١)]، وليس مكثراً عن أبي إسحاق، وأكثر حديثه عنه مستقيم[(٢)]، وربما تفرد[(٣)]، أو وَهِمَ[(٤)].

٢٦ـ الحسن بن عُمَارة البَجَلِيُّ، متفق على ضعفه[(٥)]، وحديثه عن أبي إسحاق تارة يوافق المحفوظ[(٦)]، وتارة يخطئ فيه وينفرد[(٧)].

٢٧ـ الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيُّ التميمي الكوفي، ثقة ثبت[(٨)]، وروايته جاءت في حديث واحد ولم تثبت عنه[(٩)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/١٧٧/ت١٢٣٨).

(٢) انظر: (ح٣٠، ٣٩، ٤٩، ١٠١).

(٣) انظر: (ح٥٥/و١) فوافق المحفوظ، وانفرد بذكر سماع أبي إسحاق من أبي الأحوص.

(٤) انظر: (ح١١٥/و١) فلعله سبق إلى ذهنه عمرو بن ميمون بدل عمرو بن شُرَحْبيل لاتفاقهما في الاسم الأول، وأما (٣٩/و٣) فالشك في زيادة الحارث الأقرب أنها من تغير حفظ أبي إسحاق.

(٥) «تهذيب الكمال» (٦/٢٦٥/ت١٢٥٢).

(٦) انظر: (ح١٦، ١٧، ٣٩).

(٧) انظر: (ح١٧/و٥) انفرد به، (ح٤١/و١) أخطأ في رفع الحديث، (١٠٧/و٣) علقه الدارقطني ولم أقف عليه، وغايته أنه قصر به.

(٨) «تهذيب الكمال» (٦/٢٨٣/ت١٢٥٦).

(٩) انظر: (ح٨٩/و١).



٢٨ـ حسين بن واقد المروزي، صدوق ربما وهم[١]، وحديثه قليل، وقد وافق المحفوظ في واحد وله فيه زيادات تفرد بها في الإسناد والسماع[٢]، وانفرد بحديثٍ ثانٍ[٣].

٢٩ـ حفص بن عمر الكِنْدِيُّ، يقال له: قاضي حلب، منكر الحديث[٤]، وله حديث تفرد به، وخالف الحفاظ[٥].

٣٠ـ الحكم بن عبد الله النَّصْرِيُّ، فيه جهالة[٦]، وله رواية واحدة تابعه على إسنادها يونس وبعض الضعفاء، لكنه أغرب بزيادة في متنها[٧].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/٤٩١/ت١٣٤٦).

(٢) انظر: (ح٥٥) فوافق الجماعة في الوجه الأول، أما في الوجه الرابع فوهم في موضعين: الأول: جمعه شيوخ أبي إسحاق الثلاثة: أبا الأحوص، والأسود، وعلقمة، وتفرد بذكر السماع منهم جميعاً، ولا يُحفظ إلا من طريقه، والثاني: أن روايته عن الأسود وعلقمة مخالفة للمحفوظ عن أبي إسحاق، فهو يرويه عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة، فلم يُحكم حفظ عبد الرحمن.

(٣) انظر: (ح٣٣/و٥).

(٤) «اللسان» (٣/١٥٦).

(٥) انظر: (ح١٠٢/و٤).

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٣٣٧)، «تهذيب الكمال» (٧/١٠٦/ت١٤٣٣)، «المغني» (١/٢٧١)، «التقريب» (١٤٥٧).

(٧) انظر: (ح١٤/و١).

٣١ـ حماد بن شعيب الحِمَّانِيُّ الكوفي، ضعيف باتفاق(١)، وله رواية واحدة مرجوحة رفع فيها الحديث(٢).

٣٢ـ حماد بن يحيى الأَبَحُّ، أبو بكر البصري، صدوق ربما أخطأ(٣)، وله رواية واحدة وافقت المحفوظ(٤).

٣٣ـ حمزة بن حبيب بن عُمارة الزيات، وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، والفسوي(٥)، وابن حبان، وقال ابن سعد: «كان صدوقاً..»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، ولم يذكره بسوء الحفظ إلا الساجي، والأَزْدِيُّ، والراجح أنه ثقة لعدم الدليل على تليينه(٦)، وحديثه قليل عن أبي إسحاق، وعامة الروايات التي وقعت في الدراسة مرجوحة ولم يثبت إسنادها إليه(٧)، وبعض رواياته لا تثبت مع موافقتها الراجح(٨)، وأما الثابت

---

(١) «اللسان» (٣/١٧٩).

(٢) انظر: (ح٣٠/و١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٧/٢٩٢/ت١٤٩٢).

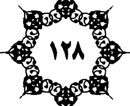
(٤) انظر: (ح١٠٩/و١).

(٥) «المعرفة» (٣/١٨٠).

(٦) «تهذيب الكمال» (٧/٣١٤/ت١٥٠١)، «التهذيب» (٣/٢٧/ت٣٧).

(٧) انظر: (٦/و٢، ٨٤/و٤، ١٢٣/و٦).

(٨) انظر: (ح٩٩/و١، ١٠٤/و٣).



عنـه فروايـة محفوظـة وافقـت الـراجح[1]، وروايتـان مرجوحتـان عـن أبي إسحاق[2].

٣٤ـ خالد بن أبي خالد طهمان السَّلُولِيُّ، صدوق اختلط[3]، وله حديث واحد وافق المحفوظ[4].

٣٥ـ خالد بن كثير الهَمْدَانِيُّ، لا بأس به[5]، وله ثلاثة أحاديث وافق فيها المحفوظ[6].

٣٦ـ خالد بن ميمون الخراساني، لا بأس به[7]، وله رواية واحدة وافقت المرجوح وفي إسنادها إليه نظر[8].

٣٧ـ خلف بن حَوْشب الكوفي، وثقه العجلي[9]، وذكره ابن حبان في

---

(١) انظر: (ح١٢٨).

(٢) انظر: (ح٩٦/و٣) فيحتمل أن يكون الوهم في الرفع من أبي إسحاق، (ح٩٨/و٢) صححه مسلم، ورجحه الدارقطني وذكرت في الدراسة البحث فيه.

(٣) «تهذيب الكمال» (٨/٩٤/ت١٦٢٢).

(٤) انظر: (ح١٦).

(٥) «تهذيب الكمال» (٨/١٥٤/ت١٦٤٦).

(٦) انظر: (ح١٥، ٢٢، ٢٤).

(٧) «الجرح» (٣/٣٥٢).

(٨) انظر: (ح٥٥/و٩).

(٩) «تهذيب التهذيب» (٣/١٥٠).

«الثقات»، وقال النسائي: «ليس به بأس»[١]، وله رواية واحدة تفرد بها، وخالف الجماعة في لفظ المتن[٢].

٣٨ـ الخليل بن مرة الضُّبَعِيُّ البصري، ضعيف[٣]، له رواية واحدة تابعه عليها يونس وبعض الضعفاء، والراوي عنه لم أقف على ترجمته[٤].

٣٩ـ داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم، مقارب الحديث[٥]، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[٦].

٤٠ـ الرُّحَيْلُ بن معاوية الجُعْفِيُّ الكوفي، أخو زهير، صدوق، وقدم أبو حاتم زهيراً عليه[٧]، وله رواية واحدة وافقت المحفوظ[٨].

٤١ـ رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ العَبْدِيُّ، ثقة مأمون[٩]، والظاهر من طبقته أنه قديم السماع من أبي إسحاق، وروايته قليلة وافقت المحفوظ[١٠].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٨/٢٧٩/ت١٧٠٣).

(٢) انظر: (ح١٣/و٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٨/٣٤٢/ت١٧٣٢).

(٤) انظر: (ح١٤/و١).

(٥) «العلل الكبير» (٢/٩٧٨)، «تهذيب الكمال» (٨/٤١٢/ت١٧٧٠).

(٦) انظر: (ح٧٤).

(٧) «تهذيب الكمال» (٩/١٧٢/ت١٨٩٩).

(٨) انظر: (ح١١٤).

(٩) «تهذيب الكمال» (٩/٢١٩/ت١٩٢٣).

(١٠) انظر: (ح٧٤، ٩٢)، وفي (١٠٧/و١) وافقت المحفوظ لكن في الإسناد إليه نظر يسير.



٤٢ـ رَوْحُ بنُ مُسَافِرٍ البصري، منكر الحديث[١]، والرواية عنه جاءت موافقة للمحفوظ مع قلتها[٢].

٤٣ـ زائدة بن قدامة الثَّقَفِيُّ، ثقة ثبت، تكلم أبو داود الطيالسي في حديثه عن أبي إسحاق فقال: «نا زهير، ولم يكن زائدة بالأستاذ في حديث أبي إسحاق»[٣]، فلعله قال ذلك بالنسبة لزهير من جهة كثرة الرواية عن أبي إسحاق، لا بسبب تأخر السماع فإنهما سواء في ذلك، وقد قال الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة، وزهير، فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما، إلا حديث أبي إسحاق»[٤]، وروايته عن أبي إسحاق ليست كثيرة، وما وقع من حديثه في الدراسة جاء موافقاً للمحفوظ، ولم تأت له رواية مرجوحة[٥].

٤٤ـ زكريا بن أبي زائدة خالد الهَمْدَانِيُّ، متفق على توثيقه إنما نقموا عليه التدليس لا سيما في حديث الشَّعْبِيِّ؛ فقد كان يدلسه عن الضعفاء، وسماعه من أبي إسحاق بأَخَرَةٍ[٦]، وتقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل،

---

(١) «اللسان» (٣/٣١٣).

(٢) انظر: (ح١٩، ٥٤)، وفي (٩٩/و١) وافقت المحفوظ لكن إسنادها إليه لا يثبت.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/٦١٣).

(٤) «العلل الكبير» (١/٢٩)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣/ت١٩٥٠).

(٥) انظر: (ح٥٥، ٦٥، ٧٤، ١٠٤، ١٠٧).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٩/ت١٩٩٢)، «التهذيب» (٣/٣٢٩/ت٦١٦).

وستأتي مفاضلته بزهير بن معاوية، وعامة حديثه عن أبي إسحاق في الدراسة موافق للمحفوظ[1]، وله أخطاء وأفراد[2]، وبعض ذلك من خطأ الرواة عنه[3]، أو من أبي إسحاق لتغير حفظه[4]، أو تدليسه[5].

٤٥ـ زهير بن معاوية بن حُدَيْجٍ الجُعْفِيُّ، أبو خيثمة الكوفي، ولد سنة مئة[6]، وهو ثقة ثبت باتفاق، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بعد اختلاطه، ولذا لَيَّنَ الأئمةُ حديثه عنه، لكنه ليس باللِّيْنِ الذي يُسقط الرواية، فقد احتج به الشيخان في أبي إسحاق، لاسيما البخاري[7]، وذكر أبو داود أنه تغير

---

(١) انظر: (ح٥، ٦/و١ على وجه الإرسال، ١٦، ١٧، ٢٨، ٣١، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٧٤، ٨٥، ٩٤، ١٠٧، ١١٠، ١١٥).

(٢) انظر: (ح٢/و٥) فخالف الثقات في اسم شيخ أبي إسحاق فقال: عمرو بن شُرَحْبيل بدل: عكرمة، (ح٧) اضطرب في روايته على أوجه، (ح٤٢) رفع جملة: «إن الله وتر..» مقتصراً في الرواية عليها وهو وهم شديد، (ح٦١/و١) تفرد به فزاد ذكر الشعبي ورفع الحديث.

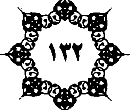
(٣) انظر: (ح٢/و١) فروي عنه هذا الوجه موصولاً ومرسلاً، والموصول مرجوح عن زكريا، (ح٥٧/و٥، ٦، ٧) خلاف المحفوظ عنه.

(٤) انظر: (ح٨/و٣) أبدل إسناده، (٦٠/و٢) زيادة راوٍ ورجح قوله الدارقطني وفيه بحث ذكرته في الدراسة.

(٥) انظر: (١١٨/و٢).

(٦) «التقريب» (٢٠٦٢).

(٧) انظر: (ص٢٠٥) في أحاديث أبي إسحاق في الصحيحين، و(ص٢٦٠) في مبحث الكلام على اختلاط أبي إسحاق.



وذكر قصة ليست صريحة في ذلك[١].

مفاضلته بأقرانه:

ذكر أبو حاتم أنه أتقن من زائدة بن قدامة، وأحفظ من أبي عوانة، ومقدم عليه إذا حَدَّثا من حفظِهِمَا، أما إذا حَدَّثا من كتابَيْهِمَا فيتوازيان، وقدمه على جرير بن عبد الحميد، وخالد الواسطي، وقدمه الدارقطني في أبي إسحاق على زكريا بن أبي زائدة[٢]، وقدم الإمام أحمد الثَّوْري عليه في السَّبِيْعِيِّ[٣]، ومرة قدم زهيراً عليه في غيره[٤]، تقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل[٥].

وأما حديثه عن أبي إسحاق فالدراسة بينت استقامته[٦]، وربما زاد في روايته ألفاظاً في الإسناد أو المتن[٧]، وما توجه لي مرجوحيته من الوجوه

---

(١) سؤالات الآجري (٥٩٥).

(٢) «العلل» (١/١٨٦).

(٣) «المعرفة» (٢/١٧٢).

(٤) سؤالات أبي داود (ت٤٠٤/أ).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» (٩/٤٢٠/ت٢٠١٩)، «التهذيب» (٣/٣٥١/ت٦٤٨).

(٦) انظر: (ح٢، ٣، ٧، ١٠، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٣٠، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٤(و١، ٣)، ٧٦، ٧٧، ٨٥، ٩٠، ٩٣، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧)، وأما (ح٤٠/و٢، ٥٤/و١، ٦٨/و١، ٨٨/و١، ٩٢/و١، ١٢٨/و١) فوافقت الرواية من طريقه الوجه المحفوظ لكن في الإسناد إليه نظر.

(٧) انظر: (ح٣١) فزاد ذكر العوراء وتابعه عليها زياد بن خيثمة، (ح٥٠) زاد ألفاظاً في متنه=

المروية من طريقه فأكثرها إما أن يكون الغلط من الرواة عنه[1]، أو من أبي إسحاق نفسه[2]، ونادراً ما يتوجه القول بغلط زهير[3].

٤٦ـ زياد بن خيثمة الجُعْفِيُّ، ثقة[4]، وله حديثان وافقا المحفوظ[5].

٤٧ـ زيد بن أبي أُنَيْسَةَ زيد الجَزَرِيُّ، ثقة ربما تفرد، وسماعه من أبي إسحاق قديم لأنه أسن من الثَّوْري بخمس سنوات، كما أن ترجيح الدارقطني لقوله في حديث سؤال النفر لعمر ﷺ عن الصلاة في البيوت مع مخالفته لقول إسرائيل يدل على ذلك، وكان زيد كوفياً ثم انتقل عنها إلى الرُّها[6]،

=تفرد بها، وتابعه آخرون على غيرها، (ح١٠٤/و١) زاد ذكر السماع من نافع.

(١) انظر: (ح٣٩/و٤) الشك في رفع الحديث الأقرب أنه من أبي بدر السَّكُوني، أو علي بن إشكاب، (ح٧٤/و١٢) قصر به الراوي عنه: خلف بن تميم، (١٢٢/و٥) لعل التردد في الرفع من أبي نعيم، (١٢٤/و١) لعل زيادة ذكر جويرية في الإسناد من أبي النضر هاشم بن القاسم.

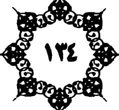
(٢) انظر: (ح٨/و٤، ٩/و٢، ٢٥/و٤، ٣٩/و٤، ١٠٣/و٥).

(٣) انظر: (ح٤١/و١) رفع الحديث مع الشك، وَوَهِمَ في زيادة الحارث في إسناده، والحفاظ يقفونه، ويروونه عن عاصم وحْده، (٥٥/و١٤) الأقرب أن يكون الوهم منه، (٦٠/و٣) قصر بإسناده، (٨٧/و٣) انقلب عليه الإسناد، (٩٧/و٢) رفع الحديث مرجوح.

(٤) «تهذيب الكمال» (٩/٤٥٧/ت١٠٣٩).

(٥) انظر: (ح٣٠، ٣١ وزاد في متنه: «ولا عوراء»، وقد تابعه عليها زهير).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٠/١٨/ت٢٠٨٩).



وحديثه عن أبي إسحاق مستقيم في الجملة[1]، وربما خالف[2]، وتفرد[3]، وبعض ذلك لا يصح عنه[4].

٤٨- سعيد بن بيان أبو حنيفة، قال حجر: «شيخ»[5]، وله رواية واحدة تفرد بها عن أبي إسحاق[6].

٤٩- سعيد بن سنان، أبو سنان الشَّيْبَانِيُّ، ثقة ربما أغرب، وفي حديثه عن الضحاك بن مزاحم وهم[7]، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[8]، واثنتان لا تصحان عنه[9]، ورواية الأقرب أنه وَهِمَ فيها[10].

---

(١) انظر: (١٢، ٨٠، ٩٩، ١٠٤).

(٢) انظر: (ح٢٣/و١) خالف برفع الحديث، (ح٦٩/و٢) خالف أكثر الرواة في الإسناد.

(٣) انظر: (ح٩/و١، ٧٤/و٦، ٨٥/و٤، ٩٥/و٣).

(٤) انظر: (ح٤٠/و٢، ٤٩/و١ وفي متنه زيادة منكرة، ٥٣/و٣، ٧٠/و١، ٧٥/و٤، ٧٨/و١، ٨٧/و٦) فالإسناد في جميعها لا يصح عنه.

(٥) «نزهة الألباب» (١/٣٥٥).

(٦) انظر: (ح٢٧/و١٦).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٠/٤٩٢/ت٢٢٩٤)، «الكامل» (٣/٣٦٢).

(٨) انظر: (ح٥٧/و٤).

(٩) انظر: (٣١/و٦، ٥٧/و١٠).

(١٠) (ح٥٢/و٢)، ويحتمل أن يكون الإسقاط من الإسناد تدليساً من أبي إسحاق لكن احتمال الغلط عليه أقرب كما ذكرته في الدراسة.

٥٠ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري، متفق على إمامته واتقانه[١].

مفاضلته بأقرانه:

قدمه ابن معين[٢]، وأبو زرعة[٣]، وأبو حاتم، والبَرْدِيجي[٤] على شعبة في أبي إسحاق، ومرة ساواه ابن معين[٥] ومعاذ بن معاذ[٦]، والترمذي، والنسائي[٧] بشعبة، وعن ابن مهدي[٨]، وأحمد[٩] تقديم شعبة، وذكر أحمد أن شعبة سمع من الأعمش وأبي إسحاق قبل الثَّوْري[١٠].

وقدمه ابن معين على شريك في أبي إسحاق[١١]، وأما قول عبد الله بن المبارك: «شريك أعلم بحديث الكوفة من سفيان»[١٢]، ونحوه قول

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٥٤/ت٢٤٠٧).

(٢) الدارمي (٨٤)

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/٢٢٥).

(٤) «شرح العلل» (٢/٧١٠).

(٥) الدقاق (١١٠).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤/٢٢٤، ٢٢٥)، «تاريخ بغداد» (٩/١٦٦).

(٧) «شرح العلل» (٢/٦٢٠، ٧٠٩).

(٨) الدارمي (٤١٤).

(٩) «بحر الدم» (٢٠٣)، «شرح العلل» (٢/٧١٠).

(١٠) علل أحمد (١٥٨٠).

(١١) الدقاق (١١٠).

(١٢) «الجرح والتعديل» (٤/٣٦٦)، «الكامل» (٤/٩ـ٨)، «الجامع» (١/٣٧٤).



وكيع[1]، فهذا القول وجهه ابن معين بأن المراد أنه أروى وأكثر كتابة عن بعض الكوفيين من الثَّوْري[2].

وقدمه أحمد، وأبو زرعة الرازي على زائدة في أبي إسحاق[3].

تقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل، وزهير، وستأتي المفاضلة بأبي بكر ابن عياش.

وأما حديثه عن أبي إسحاق فهو مُتْقَنٌ مع كثرته[4]، والمرجوح من الوجوه المروية من طريقه إما من غلط الرواة عليه، أو فيها غرابة شديدة عنه[5]، ونادراً

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٣٦٦).

(٢) الدقاق (ت٣٢٢، ٣٢)، «تاريخ بغداد» (٩/٢٨٢).

(٣) «المعرفة» (٢/١٧٢)، «شرح العلل» (٢/٧١٠).

(٤) انظر: (ح٣، ٤، ١٠، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨).

(٥) انظر: (ح٤/و٣، ٦/و٣، ٢٣/و١، ٢٦/و٣، ٢٨/و١، ٣٠/و(١، ٣)، ٣٣/و١، ٤١/و١، ٤٢/و٢، ٤٣/و١، ٤٨/و٧، ٥٧/و٤، ٦٠/و٤، ٦٢/و١، ٦٧/و٤، ٧٢/و١، ٧٣/و٣، ٧٤/و(٥، ٩، ١٣)، ٧٩/و٢، ٨٤/و٤، ٩٢/و١، ٩٣/و١، ٩٨/و٢، ١٠٧/و٢، ١١١/و(١، ٢، ٣)، ١١٧/و(١، ٢، ٣)، ١٢٢/و٥، ١٢٣/و(١، ٣، ٥)، أما ١١٨/و١ فالرواية موافقة للمحفوظ لكنها لا تصح عنه).

ما يتوجه القول بغلطه[1].

٥١ـ سفيان بن عيينة الهلالي، متفق على ثقته وإتقانه، سمع من أبي إسحاق بعد اشتداد تغير حفظه، وربما تُرك يخلو به لذلك[2]، وذكر الإمام أحمد أن سفيان بن عيينة يغلط كثيراً في حديث الكوفيين[3]، ولعل ذلك بسبب تحمله صغيراً قبل انتقاله من الكوفة[4].

وحديثه عن أبي إسحاق ليس بأجود ما يكون، فتارة يستقيم في الجملة[5]، وتارة لا؛ فيتغير الإسناد في روايته[6]، أو يزيدُ ألفاظاً في المتن[7]، وقد يتوجه الحَمْلُ في بعض ذلك على اختلاط أبي إسحاق، وبعض الروايات مرجوحة عنه[8].

---

(١) انظر: (ح٥/و٣، ٧٤/و١٤) قصّر بإسنادهما، (ح٤١) ذكر الاستئناف في فريضة الصدقة.

(٢) ابن محرز (١/ت٨٩٥)، «المعرفة» (٣/٧٥).

(٣) «المعرفة» (٢/١٦٣).

(٤) السابق (٢/١٥٨)، وانظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٧٧/ت٢٤١٣).

(٥) انظر: (ح٣، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٢، ٤٢، ٨٥).

(٦) انظر: (٣/و٣) فأسقط واسطة، وأبهم أخرى، (٤٢/و١) رفع جملة: «إن الله وتر..» والحفاظ يَقِفُونَها.

(٧) (ح٤٠/و٢) زاد إعادة البراءِ ﷺ الدعاء عند النوم على النبي ﷺ، (٨٦/و٢) زاد ألفاظاً في المتن.

(٨) انظر: (ح٤٩/و١، ٥٧/و٥).



٥٢ـ سلمة بن صالح الأحمر الواسطي، واهي الحديث، وأما ما نقله حنبل بن إسحاق، عن الإمام أحمد قال: «حدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح» فلعل أبا عبد الله رجع عنه فإنه قال فيه أيضاً: «ليس بشيء»[١]، وعلق الدارقطني عنه مواضع لم أقف عليها مسندة لتتبين لي صحتها[٢].

٥٣ـ سلام بن سليم الحَنَفِيُّ مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، متفق على توثيقه.

مفاضلته بأقرانه:

قدمه ابن مهدي على شريك، واختلف قول ابن معين في مفاضلته بأبي بكر بن عياش فمرة قدمه، ومرة رآهما متقاربين، وقدم أبو حاتم زائدة وزهيراً عليه، وكذا قدم شريكاً، وأبا عوانة، وجرير بن عبد الحميد، وذكر أنه قريب من أبي بكر بن عياش، وقدمه أحمد في شعبة على ابن مهدي[٣].

وأما حديثه عن أبي إسحاق فالدراسة بينت استقامته[٤]، وما توجه لي

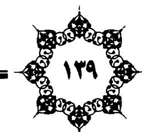
---

(١) «اللسان» (٤/٧٢).

(٢) انظر: (ح٤١، ٤٢، ٧٤، ٩٣).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٢٨٢/ت٢٦٥٥)، «التهذيب» (٤/٢٨٢/ت٤٨٦).

(٤) انظر: (ح٢، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٦٧، ٧٠، ٧٤، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٥).



مرجوحيته من الوجوه المروية من طريقه فأكثرها إما أن يكون الغلط من الرواة عنه[1]، أو من أبي إسحاق نفسه[2]، ونادراً ما يتوجه القول بغلط أبي الأحوص[3].

٥٤ـ سليمان بن قَرْم الضَّبِّيُّ، شيعي سيء الحفظ[4]، ورواياته قليلة، فتارة توافق رواية الثقات[5]، وتارة فيها خطأ[6].

٥٥ـ سليمان بن مهران الأَسَدِيُّ الأعمش، ثقة حافظ[7]، وفي روايته عن أبي إسحاق كلام، فقد ذكر ابن المديني أن الأعمش كثير الوهم في

---

(١) انظر: ح٧٠/و(١، ٥)، (٩٠/و٥).

(٢) انظر: (ح٥/و١) إبهام شيخ أبي إسحاق محتمل أنه من تغير حفظه، (ح٢١/و٤) حذف عبد الله بن مرة من الإسناد، (ح١١٨/و٢) الإسقاط في الإسناد تدليس من أبي إسحاق.

(٣) انظر: (ح٥/و١) إبهام شيخ أبي إسحاق محتمل أن أبا الأحوص لم يضبطه، ومثله (٧٧/و٣)، وفي (ح١١/و١) جمع بين حديثين عن أبي إسحاق وخولف في كليهما، (٣٠/و١) رفع الحديث خلاف الأكثر، (ح٦٩/و٢) خالف الأكثر في الإسناد، (ح١٠١/و٢) وافق الحفاظ في الوقف لكن خالفهم في لفظ المتن ويحتمل أنه ممن دونه، (١٢٧/و٢) قصر بالحديث فأرسله.

(٤) «تهذيب الكمال» (١٢/٥١/ت٢٥٥٥)، «الكامل» (٣/٢٥٥).

(٥) انظر: (ح١٢٥/و٢)، أما في (ح٥٧/و٣، ٦٤/و١، ٩٣/و٣) فوافق الثقات في الرواية لكن الإسناد لا يصح إليه.

(٦) انظر: (ح٢٧/و١٢، ٥٥/و٧).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٢/٧٦/ت٢٥٧٠).



حديث السَّبِيْعِيِّ مضطربٌ فيه[1]، وقال أبو داود: «الأعمش يخطئ على أبي إسحاق في أحاديث»[2]، ورواياته في الدراسة ليست كثيرة، إلا أن بعضها مستقيم[3]، ومنها ما فيه أوهام[4]، أو تفردات[5]، وبعضها لا يصح عنه[6].

٥٦ـ سهيل بن أبي صالح المدني، صدوق[7]، له رواية واحدة لم تَسلم من الخطأ، ومحتمل أن يكون من الراوي عنه[8].

٥٧ـ سَوَّار بن مصعب الهَمْدَانِيُّ، منكر الحديث[9]، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[10].

٥٨ـ السيد بن عيسى الكوفي، سكت عنه ابن أبي حاتم[11]، وذكره

---

(١) «الجرح» (١/٢٣٧)، «شرح العلل» (٢/٨٠٠).

(٢) «الجامع» (١/٣٤٦).

(٣) انظر: (ح١٦، ٣٤، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٥، ١١٠/و٣ وافق المحفوظ وفي سنده نظر).

(٤) انظر: (١٠/و٢) إن صح عنه فلم يضبط إسناده فأبهم شيخ أبي إسحاق، (ح٤٤) لم يتقن اسم شيخ أبي إسحاق، فمرة سماه (و٣)، ومرة أبهمه (و٤).

(٥) انظر: (ح٢٧/و١) زاداً ألفاظاً في المتن فيها نظر.

(٦) انظر: (ح٣٤/و١، ٥٢/و٤، ٧٠/و١، ٧٧/و٤، ٨٩/و١، ١١٠/و١، و٢، و٤).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٢/٢٢٣/ت٢٦٢٩).

(٨) انظر: (ح١٢٢/و٥، و٧).

(٩) «اللسان» (٤/١٣١).

(١٠) انظر: (ح١٦).

(١١) «الجرح والتعديل» (٤/٣٢٤/ت١٤١٩).

ابن حبان في «الثقات»، وقال الأَزْدِيُّ: «ليس بذاك»، فالرجل فيه ضعف[1]، وله روايتان وافقت المحفوظ[2].

٥٩ـ شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، حديثه قبل ولايته القضاء[3]؛ وخاصة من رواية أبي نعيم، وإسحاق الأزرق ـ وهو أرواهم عنه[4] ـ وعباد ابن العوام، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجراح، وحجاج بن محمد المِصِّيْصِيِّ، وأسود بن عامر[5]، أو كان السماع من كتابه فهو حسنٌ إن شاء الله، وأما بعد ولايته القضاء فحديثه ضعيفٌ لسوء حفظه وهو صالح للمتابعة[6].

تقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل، وأبي الأحوص، والثَّوْري.

وشريك أحد المكثرين عن أبي إسحاق، ويؤثر في استقامة حديثه زمانُ السماع منه على ما ذكرته قبل قليل، فما جاء من رواية قدماء أصحابه فالغالب عليه الاستقامة[7]، وما كان من رواية متأخري أصحابه فغالبه

---

(١) «اللسان» (٤/١٣٤).

(٢) انظر: (ح١٦، ٦٧).

(٣) «شرح العلل» (٢/٧٥٩، ٧٦٠)، «الفتح» (٤/٤٢٢).

(٤) «الثقات» للعجلي (٢/٤٥٣).

(٥) سؤالات أبي داود (ت٤٣٩)، «الثقات» (٦/٤٤٤)، «شرح العلل» (٢/٧٦٠)، «السير» (٨/٢٠٤).

(٦) انظر: «الكامل» (٤/٢٢)، «تهذيب الكمال» (١٢/٤٦٢/ت٢٧٣٦).

(٧) انظر: (ح١٣، ١٦، ٢٧/(و١، ٢، ٩)، ٢٨، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٥، =

يخالِفُ فيه الحفاظَ من أصحاب السَّبِيْعِيِّ، لاسيما إذا اجتمعت الرواية عن كليهما بان فضلُ رواية القدماء على المتأخرين(١)، وبعض الوجوه المرجوحة غلط من بعض الرواة عنه(٢)، أو لا يصح إسنادها إليه(٣).

٦٠ـ شعبة بن الحجاج العَتَكي، متفق على إمامته، والجمهور على أنه والثَّوْريَّ أحفظُ أصحاب أبي إسحاق(٤).

تقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل، والثَّوْري.

وأما حديثه عن أبي إسحاق فهو مُتْقَنٌ مع كثرته(٥)، وربما وقف

=٥٦، ٥٧، ٦٧، ٦٩، ٧٤، ٨٠، ٨٤، ٩٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨ (و١، و٣، تردد فيه)، ١١٢، ١١٤، ١١٨/و٢ دلسه أبو إسحاق، ولشريك فيه زيادة في متنه لم يتابع عليها، ١٢١/و٤، ١٢٧/و١ وله فيه زيادة).

وأما ما وقع له فيه أوهام مع أنه من رواية القدماء عنه فينظر: (ح٣/و٢) أسقط راوياً من الإسناد، (١٠٦/و٢) يحتمل أن الغلط فيه من شريك، (١١٤/و٥) لعل التقصير منه.

(١) انظر: (ح٥/و٤، ٢٧/و٥، ٥٥/و١٧، ٦٥/و١، ١٢١/و٣).

(٢) انظر: (ح٦١/و٤) غلط عليه أبو أحمد الزُّبَيْري، (ح١٠٦/و١، و٢) يحتمل أن الغلط من الراوِيَيْن عنه.

(٣) انظر: (ح٤٤/و١، ٥٧/(و١، و٧)، ٥٨/و٢، ٧٣/(و١، و٣)، ١٠٧/و١، ١١٢/و١، ١٢٢/و٩).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٤٧٩/ت٢٧٣٩)، «التهذيب» (٤/٣٣٨/ت٥٨٠).

(٥) انظر: (ح١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ٥٩، ٦٧، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٩٠،=



الحديث، أو قصر بالسند عمداً[1]، والمرجوح من الوجوه المروية من طريقه إما من غلط الرواة عليه، أو فيها غرابة شديدة، أو لا يصح إسنادها إليه[2].

٦١ـ شعيب بن راشد الكوفي، ذكره البخاري وسكت عنه[3]، وقال أبو حاتم[4]: «مجهول»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[5]، ووثقه الدارقطني ثم قال[6]: «لا بأس به»، وعلى هذا فهو ـ إن شاء الله ـ صدوق، وعامة الراويات التي من طريقه لا تصح عنه[7]، وله رواية واحدة علقها الدارقطني ورجحها ولم أقف عليها مسندة[8]، ورواية أخرى تابعه عليها

=٩٢، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٧).

(١) انظر: (ح٥/و٣) قصر به، (ح٦٥/و٨) يحتمل أن يكون الوقف منه، (٩٤/و٥) شك فيه فحذف شيخ أبي إسحاق وأرسل الحديث، (١٢٨/و٢) محتمل أن يكون منه.

(٢) انظر: (ح٤٨/و٢، ٤٩/و١، ٥٣/و٣، ٥٧/و٣، ٥٨/و٣، ٦٩/و١، ٧٠/و(١، ٢)، ٧٤/و١٠، ١٧)، ٧٥/و(١، ٣)، ٧٩/و١، ٨١/و(١، ٣)، ٨٣/و٢، ٨٤/و(٣، ٨)، ٩٠/و٤، ٩٢/و١، ٩٦/و١، ١٠٤/و١، ١١٢/و(٢، ٦)، ١٢٨/و٢).

(٣) (٤/٢٢٢).

(٤) «الجرح» (٤/٣٤٦).

(٥) (٦/٤٣٩).

(٦) «العلل» (٥/٣٢٧).

(٧) انظر: (ح٢٣/و١، ٢٥/و١، ٢٧/و٩، ٣٥/و١، ٤٩/و٧).

(٨) انظر: (ح٨٢/و٢).

الثَّوْري[1].

٦٢ـ شعيب بن صفوان الثَّقَفِيُّ الكوفي، ضعيف، عامة ما يرويه لا يتابع عليه[2]، وله رواية واحد تفرد بها[3].

٦٣ـ شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النَّحْوِيُّ، أبو معاوية البصري، متفق على توثيقه في كل مشايخه خلافاً للساجي، وكان صاحب كتاب.

تقدم أن إسرائيل أوثق منه في أبي إسحاق[4]، ولشيبان رواية واحدة سلك فيها الجادة بالوصل، والحفاظ يروونها مرسلة[5].

٦٤ـ صباح بن يحيى المُزَنِيُّ، قال أبو حاتم: «شيخ»[6]، وقال البخاري: «فيه نظر»[7]، بل قال الذهبي: «متهم»[8]، وله ثلاث روايات، اثنتان لم تثبتا

---

(١) انظر: (ح٩٨/و٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٢٨/ت٢٧٥٣).

(٣) انظر: (ح٨٥/و٣).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٢/ت٢٧٨٤)، «التهذيب» (٤/٣٧٣/ت٦٢٨).

(٥) انظر: (ح٢/و١).

(٦) «الجرح» (٤/٤٤٢).

(٧) «التاريخ» (٤/٣١٤).

(٨) انظر: «اللسان» (٤/١٨٢).

عنه[١]، وثالثة لم أقف عليها مسندة ويخالفُهُ فيها إسرائيل[٢].

٦٥ـ الصبي بن الأشعث السَّلُولِيُّ، قال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: «له مناكير، وفيه ضعف يحتمل»[٣]، ولعله ـ إن شاء الله ـ ممن لا بأس بروايته ما لم يخالف أو ينفرد، وله روايتان: إحداهما وافقت المحفوظ[٤]، وأخرى جاء فيها بوجه منكر واضطرب في رفعه ووقفه، وذكر ابن عدي أنه لم يتابع عليه[٥].

٦٦ـ صفوان بن سليم المدني، ثقة ثبت[٦]، وله رواية لم تثبت عنه[٧].

٦٧ـ عبد الجبار بن العباس الشِّبَامِيُّ، صدوق[٨]، وله رواية يحتمل أن الوهم فيها من أبي إسحاق نفسه، أما هو فلم يميز بين القدر المسموع جيداً لأبي إسحاق، من الأغر، وما سمعه أبو إسحاق من أبي جعفر الفراء، عن الأغر[٩].

---

(١) انظر: (ح٥٧/و٣، ٨٩/و٣).

(٢) انظر: (١٨/و٢).

(٣) انظر: الثقات (٦/٤٧٧)، «الميزان» (٢/٣٠٨).

(٤) انظر: (ح١٣).

(٥) انظر: (ح٣٠/و٦)، «الكامل» (٤/٩٠).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٣/١٨٤/ت٢٨٨٢).

(٧) انظر: (ح٥٠/و٢).

(٨) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٨٤/ت٣٦٩٤).

(٩) انظر: (ح٩٦/و٣).

٦٨ـ عبد الحميد بن الحسن الهلالي، لا بأس به ما لم ينفرد أو يخالف[١]، وله ثلاث روايات وافقت المحفوظ ويتفرد بزيادة ألفاظ في المتن[٢].

٦٩ـ عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ، ثقة[٣]، وحديثه عن أبي إسحاق قليل مستقيم غالباً[٤]، وربما تردد في الرواية[٥].

٧٠ـ عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعُودِيُّ، ثقة قبل اختلاطه، وأما حديثه بعد الاختلاط فضعيف، وضابط ذلك أن من سمع منه بالكوفة والبصرة فقبل الاختلاط، وما كان ببغداد بعد سنة ١٦٠ فبعد الاختلاط[٦]، وله أربعة أحاديث عن أبي إسحاق، اثنان مستقيمان[٧]، وثالث وافق المحفوظ في الإسناد وأغرب بزيادة في المتن[٨]، والرابع أبدل إسناده فلعله حدث به بعد اختلاطه[٩].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٤٢٥/ت٣٧١١).

(٢) انظر: (ح٣٨) وفيه ألفاظ تفرد بها، (ح٩٢، ١٢٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٧/٧٢/ت٣٨٠٤).

(٤) انظر: (ح٣٥، ٤٩، ١١٥)، وفي (ح٩٧/و٢) رفع الحديث، والأرجح ـ كما رواه شعبة ـ وقفه.

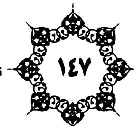
(٥) انظر: (ح١٠٨/و١).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٩/ت٣٨٧٢).

(٧) انظر: (ح٧٤، ٨٠).

(٨) انظر: (ح١٢٧/و١).

(٩) انظر: (ح٢٠/و٤).



٧١ـ عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِيُّ، ثقة[١]، ولم يفاضل ابن معين بينه وبين الأعمش[٢]، وله حديثان مستقيمان[٣].

٧٢ـ عبد الغفار بن قاسم أبو مريم الأنصاري، متروك[٤]، وله أربع روايات، ثلاث لم تثبت عنه[٥]، والرابعة لم يتابع عليها[٦].

٧٣ـ عبد الكبير بن دينار المروزي، أبو عبد الرحيم الصائغ، ترجمه ابن حبان في «الثقات»[٧]، وذكر الحاكم له نسخة ينفرد بها عن أبي إسحاق[٨]، له حديث مستقيم[٩]، وآخران خالف فيهما الثقات إن صح السند إليه[١٠].

٧٤ـ عبد الكريم بن عبد الرحمن البَجَلِيُّ الخَرَّازُ، ذكره ابن حبان وقال: «مستقيم الحديث»، وقال أبو الفتح الأَزْدِيُّ: «واهي الحديث جداً»،

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٢٠٢/ت٣٤٧٣).

(٢) الدارمي (ت٦٦٧).

(٣) انظر: (ح٦٧، ٦٨).

(٤) «اللسان» (٥/٤٦).

(٥) انظر: (ح٣٨/و٤، ٩٨/و٢، ١٢٣/و٤).

(٦) انظر: (ح١٢١/و٦).

(٧) (٧/١٣٩).

(٨) «معرفة علوم الحديث» (١٦٥).

(٩) انظر: (ح٥٧).

(١٠) انظر: (ح٦٤/و٢، ٨٦/و١).

وقال ابن حجر: «مقبول»، وساق له في «اللسان» حديثاً استنكره، والذي يظهر أنه ممن لا يحتج بحديثه لما في حديثه من مناكير[1]، وله حديث واحد لكن الاضطراب فيه من الراوي عنه: جُبَارَةُ بنُ المُغَلِّسِ الحِمَّانِيُّ[2].

٧٥ـ عبد الله بن بشر الرَّقِّيُّ، له مناكير عن الحفاظ كالزهري، والأعمش ونحوهم تدل على أنه يهم كثيراً[3]، وله حديث خالف فيه الحفاظ فأبدل الإسناد[4].

٧٦ـ عبد الله بن شَوْذَبٍ الخراساني، ثقة[5]، علق له الدارقطني رواية لم أقف عليها، فإن صحت عنه فقد خالف الجماعة بإسقاط شيخ أبي إسحاق[6].

٧٧ـ عبد الله بن علي، أبو أيوب الإفريقي، في حديثه لين[7]، وله حديثان وافقا المحفوظ[8]، وثالثٌ الرفع فيه مرجوح، والأقرب أنه من قِبَلِ

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٢٥١/ت٣٥٠٣)، «اللسان» (٥/٥٧)، «التقريب» (٤١٨١).

(٢) انظر: (ح٢/و٩، ١٠، ١١).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٤/٣٣٦/ت٣١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (٥/١٦٠).

(٤) انظر: (ح٧٢/و٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٥/٩٤/ت٣٣٣٥).

(٦) انظر: (ح١٠٩/و٢).

(٧) «تهذيب الكمال» (١٥/٣٢٤/ت٣٤٣٧).

(٨) انظر: (ح٣٣، ٧٤).



أبي إسحاق[١].

٧٨ـ عبد الله بن المختار البصري، ثقة[٢]، وله حديث واحد وافق المحفوظ[٣].

٧٩ـ عبد الملك بن حسين النَّخَعِيُّ، أبو مالك الواسطي، منكر الحديث[٤]، له حديث واحد خالف فيه الجماعة وخلّط في إسناده[٥].

٨٠ـ عبد الملك بن حميد بن أبي غَنِيَّةَ الخُزَاعِيُّ، ثقة[٦]، له حديث واحد مستقيم[٧].

٨١ـ عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أبو عُمَيْسٍ، ثقة، وذكر الفسوي أنه تغير بأَخَرَةٍ[٨]، وله حديث واحد وافق المحفوظ لكن الإسناد إليه ضعيف[٩].

---

(١) انظر: (٧٠/و١).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٦/١١١/ت٣٥٥٦).

(٣) انظر: (ح٤٠).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٤٧/ت٧٥٩٩).

(٥) انظر: (ح٥٥/و٨).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٨/٣٠٢/ت٣٥٢٤).

(٧) انظر: (ح٨٥).

(٨) «تهذيب الكمال» (١٩/٣٠٩/ح٣٧٧٦).

(٩) انظر: (ح٢٤/و٢).

٨٢ـ عثمان بن مُقْسِمٍ أبو سلمة الكِنْدِيُّ، العمل عند الأئمة على ضعفه وترك حديثه، وكان شيبان يكنيه بأبي سلمة الكِنْدِيِّ لضعفه ولا يسميه[١]، وله حديث واحد وافق المحفوظ[٢].

٨٣ـ عطاء بن أبي رباح المكي، له رواية واحدة وقع فيها خطأ بإسقاط شيخ أبي إسحاق، ولم يتبين لي ممن هو[٣].

٨٤ـ عطاء بن السائب الثَّقَفِيُّ الكوفي، له رواية واحدة في إسنادها إليه نظر[٤].

٨٥ـ عقبة بن أبي ثُبَيْتٍ سُريج الرَّاسِبِيُّ البصري، ثقة[٥]، علق عنه الدارقطني رواية واحدة، فإن صحت فقد خالف الحفاظ وأسقط منها شيخ أبي إسحاق[٦].

٨٦ـ علي بن سليمان الكسائي الدمشقي، صدوق يغرب[٧]، وله حديث

---

(١) «اللسان» (١٥٦/٥).

(٢) انظر: (ح٣٠).

(٣) انظر: (ح٦٥/و٧).

(٤) انظر: (ح٤٠/و٢).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٩١/٢٠/ت٣٩٧٢).

(٦) انظر: (ح١١٦/و٢).

(٧) «الجرح» (١٨٨/٦)، «الثقات» (٢١٣/٧)، «تاريخ دمشق» (١٠٧/١٢)، «اللسان»=

واحد وافق المحفوظ لكن تفرد في لفظه بزيادات غريبة[١].

٨٧ـ علي بن صالح بن صالح بن حي الهَمْدَانِيُّ، ثقة[٢]، لم أجد نصاً يدل على زمن سماعه من أبي إسحاق، وقد ولد سنة مئة كإسرائيل[٣] وليس ذا بكاف في الجزم بقدم السماع، فقد ولد زهير في السنة عينها وسماعه بعد الاختلاط، إلا أن الدارقطني رجح قوله على قول إسرائيل في حديثٍ[٤]، فلعل هذا قرينة على تقدمه في حديث أبي إسحاق، وحديثه عنه في الجملة مستقيم[٥]، ويندر خلافه للجماعة[٦]، وبعض ذلك لا يصح عنه[٧].

٨٨ـ علي بن عابس الأَسَدِيُّ، ضعيف لأنه يأتي بمناكير عن الثقات[٨]،

=(٥/٢٣٠).

(١) انظر: (ح٣٥/و١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٦٤/ت٤٠٨٤)، «التهذيب» (٧/٣٣٢/ت٥٦٠).

(٣) «مولد العلماء» لابن زَبْرٍ (١/٢٣٧).

(٤) انظر: (ح٣٣/و٢).

(٥) انظر: (ح٤١، ٣١، ٤٢، ٥٥)

(٦) انظر: (ح٢/و٤) خالف الثقات فروى الحديث من مسند أبي جُحَيْفَةَ ﷺ، ويحتمل أن الوهم من الراوي عنه.

(٧) انظر: (ح٥٧/و٧، ٦٨/و١) في الإسناد إليه نظر.

(٨) «تهذيب الكمال» (٢٠/٥٠٢/ت٤٠٩٣).

وكذلك حاله في حديث أبي إسحاق[١] إلا في حديث واحد وافق المحفوظ[٢].

٨٩ـ عمار بن رُزيق الضَّبِّيُّ الكوفي، وهو ثقة عند الجمهور، وقول أبي حاتم: «لا بأس به»، ونحوه قول النسائي، فلعله من تشددهما[٣]، وسماعه من أبي إسحاق متأخر، نص عليه أبو حاتم الرازي[٤]، وحديثه عن أبي إسحاق مستقيم[٥]، إلا أنه قد ينفرد[٦]، وربما كان الحمل في بعضه على تغير أبي إسحاق[٧].

٩٠ـ عمار بن معاوية البَجَلِيُّ الدُّهْنِيُّ، ثقة، ويظهر أن سماعه من أبي إسحاق قديم فإنه يعد من أقرانه، فوفاته سنة (١٣٣)[٨]، وله حديث

---

(١) انظر: (٤٠/و١) رفع الحديث، وخالفه إسرائيل فوقفه، (ح٨٢/و١) رفع الحديث، والمحفوظ وقفه، (ح١٢٠/و١) صيغة روايته خلاف الأصح والحديث مرسل على كل حال.

(٢) انظر: (ح١٩).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/١٨٩/ت٤١٥٩)، «التهذيب» (٧/٤٠٠/ت٦٤٧).

(٤) «العلل» (١٩٨٩).

(٥) انظر: (ح١٦، ٣٩، ٩٣، ٩٥، ١١٩)، وفي إسناد (ح٥٧) إليه نظر، (ح٨٢/و٢) علقه الدارقطني ورجحه ولم أقف عليه.

(٦) انظر: (ح١٧/و٦).

(٧) انظر: (ح٧٠/و١).

(٨) «تهذيب الكمال» (٢١/٢٠٨/ت٤١٧١).

واحد وافق المحفوظ[1].

٩١ـ عمر بن أبي زائدة، صدوق قدري، وقدم أبو داود أخاه زكريا عليه[2]، له ثلاثة أحاديث، وافق المحفوظ في اثنين[3]، وأخطأ في ثالث[4].

٩٢ـ عمر بن عامر السُّلَمِيُّ، صدوق[5]، له حديث واحد وافق المحفوظ[6].

٩٣ـ عمر بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ، ثقة[7]، وله أربعة أحاديث مستقيمة[8].

٩٤ـ عمر بن المثنى الأَشْجَعِيُّ، مجهول الحال[9]، وله حديث واحد روي على وجهين، أحدهما علقه الدارقطني ولم أقف عليه، والثاني لا يصح عنه[10].

---

(١) انظر: (ح٨٥/و٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢١/٣٤٨/ت٤٢٣٤).

(٣) انظر: (ح٨٧، ١٠٩).

(٤) انظر: (ح٢٥/و٣) أبدل حارثة بن مُضَرِّبٍ بالحارث الأعور.

(٥) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٠٣/ت٤٢٦٣).

(٦) انظر: (ح١٦).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٥٤/ت٤٢٨٢).

(٨) انظر: (ح١٣، ٥٥، ٩٩، ١٠٤).

(٩) «تهذيب الكمال» (٢١/٤٩٤/ت٤٣٠٠).

(١٠) انظر: (ح١٢١/و١، و٥).

٩٥ـ عمر بن مُجاشِع المَدائِني، قال ابن معين: «لا بأس به»[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]، وله حديثان، أحدهما وافق المحفوظ[٣]، والآخر لا يثبت عنه[٤].

٩٦ـ عمر بن يزيد الأَزْدِيُّ، أبو حفص المَدائِني قاضيها، ويلقب: الفَأْفَأُ[٥]، قال ابن عدي عنه: «منكر الحديث»[٦]، وله حديث غير محفوظ[٧].

٩٧ـ عمرو بن ثابت بن هُرمز البكري الكوفي، رافضي متفق على ضعفه، والجمهور تركوا حديثه[٨]، له حديثان وافقا المحفوظ، وزاد في متن أحدهما ألفاظاً[٩]، وحديثان أخطأ فيهما[١٠].

---

(١) ابن الجنيد (ت٦٠).

(٢) (١٨٤/٧)، وانظر: «اللسان» (٣١٤/٥).

(٣) انظر: (ح١٣).

(٤) انظر: (ح٣٤) لفظ المتن على الوجه الأول.

(٥) «نزهة الألباب» (٦٥/٢/ت٢١٢٧)، وانظر ضبطه في: «الأنساب» للسمعاني (٢٣١/٩).

(٦) «الكامل» (٢٩/٥)، وانظر: «تاريخ بغداد» (١٨٤/١١)، «اللسان» (٣٢٩/٥).

(٧) انظر: (ح١/و٣).

(٨) «تهذيب الكمال» (٥٥٣/٢١/ت٤٣٣٣).

(٩) انظر: (ح٥٤)، وفي (٤٩/و١) زاد في متنه.

(١٠) انظر: (ح٢/و١٢) خالف في إسناده، على أن في سنده إليه نظر، (ح٨٩/و١) لم يضبط إسناده.

٩٨ـ عمرو بن قيس المُلائي، ثقة حافظ[١]، ويظهر من طبقته أنه قديم السماع من أبي إسحاق، فهو من شيوخ الثَّوْري وهذه الطبقة، وله ثلاثة أحاديث وافقت المحفوظ[٢]، وثلاثة لا تصح عنه[٣].

٩٩ـ عَنْبَسَةُ بنُ الأَزهر الشَّيْبَانِيُّ، لا بأس به ما لم يخالف[٤]، وله حديث واحد خالف الجماعة في إسناده، وربما كان الوهم من الراوي عنه[٥].

١٠٠ـ عَنْبَسَةُ بنُ سعيد الأَسَدِيُّ، ثقة، وقدم الترمذي الثَّوْري عليه[٦]، له ثلاثة أحاديث وافقت المحفوظ[٧].

١٠١ـ العوام بن حَوْشب الشَّيْبَانِيُّ الواسطي، ثقة ثبت[٨]، له حديث واحد الغلط فيه إما منه أو من الراوي عنه[٩].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٠٠/ت٤٤٣٦).

(٢) انظر: (ح٦٧/و٢، ٧٤)، أما (ح٤٠) فوافق المحفوظ لكن في الإسناد إليه نظر.

(٣) انظر: (ح٤٩/و٦، ٦٧/و١، ٨٤/و١).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٠٢/ت٤٥٢٨).

(٥) انظر: (ح٣٨/و٣).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٠٦/ت٤٥٣٠).

(٧) انظر: (ح١٥، ١٦، ٢٢).

(٨) «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٢٧/ت٤٥٤١).

(٩) انظر: (ح٥٥/و١٦).

١٠٢ـ العلاء بن المسيب الأَسَدِيُّ، ثقة[١]، وله حديث وافق المحفوظ[٢]، وآخر خالف فيه الأحفظ منه في أبي إسحاق فَرَفَعَ ما وقفُوهُ[٣].

١٠٣ـ عيسى بن إبراهيم أبو إسحاق العَبْدِيُّ، قال ابن عدي: «ليس له كثير حديث، وليس هو بالمعروف»[٤]، وله حديث واحد وافق المحفوظ ولم يصح عنه[٥].

١٠٤ـ عيسى بن سليمان، أبو طيبة الجُرْجاني، ضعيف لكثرة خطئه ووهمه[٦]، له رواية علقها الدارقطني ووهمه فيها ولم أقف عليها[٧].

١٠٥ـ عيسى بن عبد الرحمن السُّلَمِيُّ البَجَلِيُّ، ثقة[٨]، وبالنظر إلى طبقته يظهر أنه قديم السماع، وله حديث لا يصح عنه[٩]، وآخر علقه

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/٥٤١/ت٤٥٨٨).

(٢) انظر: (ح٣٠).

(٣) انظر: (ح٧٢/و١).

(٤) «الكامل» (٥/٢٤٩).

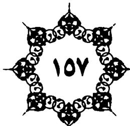
(٥) انظر: (ح٤٤).

(٦) «الثقات» (٧/٢٣٤)، «الكامل» (٥/٢٥٨)، «اللسان» (٤/٣٨٥).

(٧) انظر: (ح٦٥/و٢).

(٨) «تهذيب الكمال» (٢٢/٦٣٠/ت٤٦٣٩).

(٩) انظر: (ح٢٧/و٩).



الدارقطني ولم أقف عليه، وقد قصر بإسناده إن صح عنه[1].

١٠٦ـ غَيْلان بن جامع المُحَارِبِيُّ الكوفي، ثقة[2]، له رواية واحدة لم تتبين لي تراجم بعض رواتها[3].

١٠٧ـ فضيل بن مرزوق الرُّؤاسِيُّ، صدوق ربما وهم[4]، وله حديث واحد أخطأ برفعه، ولعله حمله على حديث آخر[5].

١٠٨ـ فطر بن خليفة المَخْزُومِيُّ، ثقة تكلم فيه للتشيع[6]، توفي سنة (١٥٥) أو (١٥٦) فهو أقدم وفاة من الثَّوْري، فالأغلب أن سماعه من أبي إسحاق قديم، وحديثه عنه مستقيم، وربما انفرد في بعضها بزيادة في اللفظ[7]، وجاءت عنه رواية مرجوحة لا تثبت عنه[8].

١٠٩ـ قيس بن الربيع الأَسَدِيُّ، حديثه حسن إن كان من رواية القدماء

---

(١) انظر: (ح١٠٧/و٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٣/١٢٨/ت٤٦٩٩).

(٣) انظر: (ح١٠٤/و٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٠٥/ت٤٧٦٩).

(٥) انظر: (ح٦٣/و١).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٣/٣١٢/ت٤٧٧٣).

(٧) انظر: (ح١٣، ٢٧، ٧٤، ٨٥، ١٠٩، ١٢٧)، وفي (ح٤٠) تفرد في متنه بذكر الوضوء.

(٨) انظر: (ح٤٠/و٤).

كشعبة، والثَّوْري، وأما إذا روى عنه المتأخرون، أو حدث من كتابه فحديثه ضعيف لتغير حفظه وقبوله التلقين فحدث بما ليس من حديثه، وأما كتابه فأفسده ابنه[1]، وحديثه عن أبي إسحاق منه ما هو مستقيم[2]، ومنه ما هو غلط منه[3]، أو لا يثبت عنه[4].

١١٠ـ ليث بن أبي سليم، أما حديثه من رواية القدماء كشعبة والثَّوْري فهذا قبل اختلاطه فلا بأس به، وأما بعد الاختلاط ـ وكان في آخر عمره ـ وممن سمع منه في الاختلاط: جرير بن عبد الحميد، وطبقة عيسى بن يونس السَّبِيْعِيِّ، أما قول ابن حجر: إن حديثه لم يتميز[5]، فمحل نظر، فقد قال في «تغليق التعليق» في كلامه على حديث اختلف فيه على ليث: «والصواب فيه عن ليث ما قاله الثَّوْري، لأن ليثاً ـ وهو ابن أبي سليم ـ اختلط في آخر عمره ونسب إلى الضعف، فأما ما سُمع منه قبل الاختلاط فسماعه

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٥/ت٤٩٠٣)، «التهذيب» (٨/٣٩١/ت٦٩٦).

(٢) انظر: (ح٥/و(١، ٥)، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤٦، ٩٢).

(٣) انظر: (ح٥/و٢) زاد راوياً في الإسناد، (ح٦/و٣) لم أقف عليه، ولو صح عنه فهو مرجوح، (ح٣٢) اختلف في لفظه، فالوجه الثالث من روايات اللفظ الأول خالفَ فيه الثَّوْريَّ، وأما الوجه الأول من اللفظ الثاني فخالف فيه شعبةَ، (ح٧٠/و١) خالف الحفاظ فرفعَ الحديثَ.

(٤) انظر: (ح٦/و١).

(٥) «التقريب» (٥٧٢١).



صحيح»[1]، ويقوي هذا أن عبد الرحمن بن مهدي رأى ليثاً أحسن حالاً من عطاء بن السائب، والعمل في حديث عطاء على قبول روايته قبل الاختلاط، وأبعد من هذا أن البخاري قال: «ليث بن أبي سليم صدوق، وربما وهم في الشيء»، وقال الدارقطني: «إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاووس، ومجاهد حسب»[2]، أما حديثه عن أبي إسحاق فله رواية واحدة خالف فيها الجماعة[3].

١١١ـ مالك بن مِغْوَلٍ البَجَلِيُّ الكوفي، ثقة ثبت، وهو من طبقة الثَّوْري وإسرائيل، ولم أجد كلاماً في روايته عن أبي إسحاق، بل ذكر الخطيب أن السَّبِيْعِيَّ روى عنه[4]، وله ثلاث روايات وافقت المحفوظ، إحداها لا يثبت سندها[5]، ورابعة مرجوحة لا يثبت إسنادها إليه[6].

١١٢ـ محمد بن أبان بن صالح الجُعْفِيُّ الكوفي، ضعيف[7]، وله روايتان

---

(١) (٢/٣٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٧٩/ت٥٠١٧).

(٣) انظر: (ح٤٠/و٥).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٧/١٥٨/ت٥٧٥٣).

(٥) انظر: (ح١٣، ٨٥)، و(ح٥٣/و٢) لا يثبت سنده.

(٦) انظر: (ح٥٧/و٧).

(٧) «اللسان» (٦/١٠٩).



وافقتا المحفوظ، إحداها لا يثبت سندها[1]، وثالثة خالف الجماعة في الإسناد[2].

١١٣ـ محمد بن إسحاق بن يسار، وهو صدوق حسن الحديث إن صرح بالسماع ولم يخالف[3]، وله ثلاث روايات غلط في اثنتين[4]، والثالثة الغلط من أبي إسحاق[5].

١١٤ـ محمد بن جابر بن سيار السُّحَيْمِيُّ، ضعيف لقبوله التلقين، وكان يلحق في كتابه ما ليس من حديثه[6]، وله ثلاث روايات وافقت المحفوظ[7].

١١٥ـ محمد بن جُحادة الأَوْدِيُّ، ثقة، وسماعه من أبي إسحاق لعله قديم فوفاته سنة ١٣١[8]، وله رواية واحدة وقع وهم في رفعها، ومحتمل أنه من أبي إسحاق[9].

---

(١) انظر: (ح٨٥)، و(ح٦٨/و٣) لا يثبت سنده.

(٢) انظر: (ح٥٣/و١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥/ت٥٠٥٧).

(٤) انظر: (ح١٥/و١) خالف فرفع الحديث وغلط في فهم قول الحارث: سألتُ، فظن المسؤول النبيَّ ﷺ، ومثله (ح٢٢/و٢).

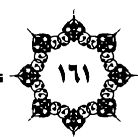
(٥) انظر: (ح٢١/و٣، و٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٦٤/ت٥١١٠).

(٧) انظر: (ح٥، ٦٨، ١٠٤).

(٨) «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٧٥/ت٥١١٤).

(٩) انظر: (ح٩٦/و٣).



١١٦ـ محمد بن سالم الهَمْدَانِيُّ، أبو سهل الكوفي، متروك الحديث لشدة ضعفه، ونكارة حديثه[١]، وله رواية واحدة انفرد فيها برفع الحديث[٢].

١١٧ـ محمد بن سلمة النَّصِيْبِيُّ ويقال له: السّامي، والنباتي، قال ابن حبان: «شيخ يروي عن الأعمش ما ليس من حديثه، لا يحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال»[٣]، ثم ساق من طريقه عن الأعمش حديثاً يدل على نكارة حديثه، وكذلك ذكر له الخطيب[٤] حديثاً منكراً عن الأعمش، ولعل أبا حاتم لم يطلع على ما عنده من مناكير فقال عنه: «شيخ لا أعرفه، وليس حديثه بمنكر»[٥]، فالظاهر أنه منكر الحديث، وله رواية واحدة عن أبي إسحاق منكرة[٦].

١١٨ـ محمد بن عبد الله بن عُلاثة الحَرَّانِيُّ القاضي، وهو ـ ما لم ينفرد ـ لا بأس به[٧]، وله رواية واحدة تفرد بها[٨].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٣٨/ت٥٢٣١).

(٢) انظر: (ح٣٩/و١).

(٣) «المجروحين» (٢/٢٦٣).

(٤) «تالي التلخيص» (٢/٥٢٨/ح٣٢٢).

(٥) «الجرح» (٧/٢٧٦)، وانظر: «اللسان» (٦/٢٥١).

(٦) انظر: (ح٢/و٧).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٢٤/ت٥٣٦٦).

(٨) انظر: (ح٤٦/و٤).

١١٩ـ محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ، ضعيف جداً باتفاق، وبعض الأئمة ترك حديثه[١]، وله حديثان وافقا المحفوظ إلا أن واحداً لا يصح سنده إليه[٢].

١٢٠ـ محمد بن عجلان المدني، ثقة تكلموا في حديثه عن سعيد المَقْبُرِيِّ، ونافع فقط، أما حديثه عن أبي إسحاق فلم أقف فيه على شيء، وهو مقل جداً عن أبي إسحاق، فروايته من جنس روايات الشيوخ، وله حديث واحد فيه ثلاثة وجوه، اثنان لا يثبتان عنه[٣]، وواحد خالف الحفاظ فيه، فأبدل الإسناد، ورفع الحديث[٤].

١٢١ـ محمد بن عياش العَامِرِيُّ الكوفي، سكت عنه البخاري[٥]، وذكره ابن حبان[٦]، وقال أبو حاتم بعد ذكره حديثاً خولف فيه: «شيخ كوفي، ولا أعلم روى عنه غير عبيد الله الحَنَفِيِّ[٧]، وأبوه معروف»[٨]، وقال

(١) «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١/ت٥٤٣٤).

(٢) انظر: (ح١٣)، (٥٣/و٢) وسنده لا يصح.

(٣) انظر: (ح١٢٢/و٣، و٨).

(٤) انظر: (ح١٢٢/و١).

(٥) «التاريخ» (١/٢٠٢).

(٦) (٧/٤١٢، ٤٢٠).

(٧) يعني: عبيد الله بن عبد المجيد الحَنَفِيَّ، أبا علي البصري.

(٨) «العلل» (١/١٤٥).



الدارقطني: «صالح، عزيز الحديث»[1]، وله حديث واحد وصله، وخالفه أحفظ منه فأرسله[2].

١٢٢ـ محمد بن الفرات التميمي، ضعيف جداً باتفاق، ورماه الإمام أحمد وغيره بالكذب، ونص أبو حاتم على أنه يروي المناكير عن أبي إسحاق[3]، وله حديث واحد خالف الحفاظ في إسناده[4].

١٢٣ـ مِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ الهلالي العَامِرِيُّ، متفق على ثقته وإتقانه.

قدمه أبو نعيم، وأبو حاتم على الثَّوْري، وقدمه أبو حاتم على حماد بن زيد[5]، لكن ليس في كلامهم مفاضلة بخصوص الرواية عن أبي إسحاق.

أما حديثه عن أبي إسحاق فروايته قليلة، وأكثرها فيها غرابة أو لِيْنٌ[6]، ورواية واحدة موافقة للمحفوظ[7].

١٢٤ـ مسعود بن سعد الجُعْفِيُّ، أبو سعد الكوفي، ثقة[8]، له حديث

(١) سؤالات البَرْقَانِي (ت٤٤٧).

(٢) انظر: (ح٨٤/و١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٦٩/ت٥٥٤٠).

(٤) انظر: (ح١٣/و٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٦١/ت٥٩٠٦).

(٦) انظر: (ح٨٥/و٢، ١٠٤/و٣، ١١٣/و١، ١٢٢/و٥).

(٧) انظر: (ح١٩).

(٨) انظر: «المعرفة» (٣/٢٤١)، «العلل» للدارقطني (٢/٧٥)، «تهذيب الكمال»=

واحد وافق المحفوظ[1].

١٢٥ـ مُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الحَارِثِيُّ الكوفي، متفق على ثقته، وسماعه من أبي إسحاق يظهر أنه قديم بالنظر إلى طبقته، فهو أحد شيوخ الثَّوْري، وتوفي سنة ١٤٣ في أكثر الأقوال، فوفاته قبل الثَّوْري بنحو ثماني عشرة سنة[2]، وحديثه عن أبي إسحاق مستقيم[3] إلا رواية لا تصح عنه[4]، وحديثان لعل ما فيهما من الراوي عنه[5].

١٢٦ـ المُطَّلِبُ بنُ زيادٍ الثَّقَفِيُّ الكوفي، صدوق يهم[6]، وله رواية واحدة علقها الدارقطني ولم أقف عليها وهي خلاف المحفوظ[7].

١٢٧ـ المُعَلَّى بنُ هلالٍ الكوفي الطحان متفق على تكذيبه[8]، وله

=(٢٧/٤٧٣/ت٥٩١٠)، «التهذيب» (١٠/١١٧/ت٢١٣).

(١) انظر: (ح٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٨/٦٢/ت٦٠٠٠).

(٣) انظر: (ح١٠، ٣٦، ٨٥، ٩٩).

(٤) انظر: (ح٩٢/و١).

(٥) انظر: (ح٣٦/و١) أبهم شيخ أبي إسحاق، ولعله من الراوي عنه: هشيم، (ح٨٦/و٢) وافق المحفوظ في الإسناد، وزاد ألفاظاً في المتن لعلها من الراوي عنه: عمرو بن أبي قيس.

(٦) «تهذيب للكمال» (٢٨/٧٨/ت٦٠٠٥).

(٧) انظر: (ح١٢٢/و٥) إن صحت عنه فقد قصر بالحديث جداً، فقول من ضبط الإسناد مقدم.

(٨) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٩٧/ت٦١٠٢).

حديثان، أحدهما وافق المحفوظ[1]، والآخر خالف الحفاظ فرفعَهُ[2].

١٢٨ـ معمر بن راشد الأَزْدِيُّ الحُدَانِيُّ، متفق على ثـقته إلا ما وقع لـه من المناكير عن شيوخه من البصريين والكوفيين، قال ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عَمِلَ في حديث الأعمش شيئاً»، وقال الدارقطني: «سيء الحفظ لحديث قتادة، والأعمش»، ونحوه ذكر الأثرم، وأحمد بن الحسن السُّكَّري الحافظ[3]، فهذا يدل على أنه ليس بالقوي في حديث العراقيين، ولعل عدم ضبطه لحديث هؤلاء لتحمله الحديث وهو صغير، وقد تكلموا في روايته عن عاصم بن أبي النَّجُود، وثابت البُناني، وقتادة، والأعمش، وزيد بن أسلم، وهشام بن عروة وكلهم قدماء، وأقدمهم قتادة، وعاصم، وثابت، وهؤلاء خاصة من أقران أبي إسحاق الذين توفوا في نفس السنة أو قبلها[4]، والمقصود مما سبق أن تحمله من أبي إسحاق حاله كحال تحمله من هذه الطبقة.

---

(١) انظر: (ح١٦).

(٢) انظر: (ح٤١/و١).

(٣) «شرح العلل» (٢/٧٢٠)، «الجامع في الجرح والتعديل» (٣/١٥٤).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٠٣/ت٦١٠٤).



وحديثه في الدراسة يدل على أنه ليس بالمتقن، نعم له جملة روايات يوافق الحفاظ من أصحاب السَّبِيْعِي[1]، لكنه قد يخالفهم في الأسانيد[2]، وفي المتون[3]، ويضطرب أحياناً[4]، وربما تفرد[5].

١٢٩ـ مغيرة بن مسلم أبو سلمة القَسْمَلِيُّ السراج، صدوق[6]، وعامة حديثه في الدراسة موافق للمحفوظ[7]، إلا أن واحداً فيه غرابة[8]، وآخر

---

(١) انظر: (ح٤، ٩، ٢٠، ٢١، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٥، ١٠٩، ١١٢، ١١٧، ١٢٧).

(٢) انظر: (ح٢/و١٤) لم يضبط من فوق أبي إسحاق فأرسله، (ح١٦/و٢) قصّر بوقف الحديث، (ح٣٥) تفرد بذكر سماع أبي إسحاق من علي بن ربيعة، (ح٥٤/و٢) خالف الجماعة فأبدل الإسناد، (ح٦٣/و٢) يحتمل وهمه في إبدال الإسناد إلا إن ثبتت متابعة الثَّوْري، وإسرائيل، (ح٧٤/و١٤) قصّر به فوقفه.

(٣) انظر: (ح٢٠/و٥) فيه زيادة في لفظ المتن لم يتابع عليها، (ح٥٧) تفرد في المتن بألفاظ، وأشار ابن حجر إلى متابعة عمار بن رُزيق له، ولم أقف عليها، فإن صحت رجع الأمر إلى تغير حفظ أبي إسحاق.

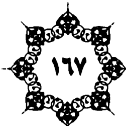
(٤) انظر: (ح٤٤) اضطرب على ثلاثة أوجه: عن ناجية، بالقصة مرسلة، وعن حذيفة ﷺ مرفوعاً، وعن الحارث، عن علي ﷺ موقوفاً، (ح٧٥/و١، و٢) اضطرب في إسناده فرواه على الوجهين، لكن الثاني تابعه عليه شعبة، (ح١٠٢/و٣، و٥) اضطرب فرواه على الوجهين.

(٥) انظر: (ح٤/و٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٩٥/ت٦١٤٢).

(٧) انظر: (ح١٧، ٤٢، ٦٨).

(٨) انظر: (ح٥٣/و٢) في الإسناد إليه غرابة.



وهّمه فيه الدارقطني ولم أقف عليه مسنداً[1]، وثالث محتمل أن يكون من أبي إسحاق[2].

١٣٠ـ مُفَضَّلُ بن صالح الأَسَدِيُّ، أبو جميلة الكوفي، منكر الحديث[3]، وله حديث واحد لم يضبط إسناده[4].

١٣١ـ مُفَضَّلُ بن صدقة، أبو حماد الحَنَفِيُّ، ضعيف يتفرد[5]، وله رواية واحدة وافقت المحفوظ لكن إسنادها إليه غريب جداً[6].

١٣٢ـ مقاتل بن سليمان وهو: ضعيف جداً، متروك الرواية[7]، وله روايتان، احداهما لا تصح عنه[8]، والأخرى خالف الجماعة فرفعَ ما وقفُوهُ[9].

١٣٣ـ منصور بن دينار الضَّبِّيُّ الكوفي البصري، قال العجلي[10]،

---

(١) انظر: (ح١١٤/و٢).

(٢) انظر: (ح١٠٠/و١) ربما كان حذف الواسطة من أبي إسحاق.

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٠٩/ت٦١٤٧).

(٤) انظر: (ح٨٩/و١).

(٥) «الجرح» (٨/٣١٥)، «المجروحين» (٢/٣٥٥)، «اللسان» (٧/١٤٠).

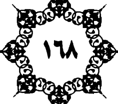
(٦) انظر: (ح٥٧).

(٧) «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٣٤/ت٦١٦١).

(٨) انظر: (ح١٣/و٤).

(٩) انظر: (ح١٥/و١).

(١٠) «اللسان» (٧/١٥٥).



وأبو حاتم[١]: «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة[٢]: «صالح»، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣].

وقال البخاري: «في حديثه نظر»[٤]، وضعفه ابن معين[٥]، وأبو زرعة[٦]، وابن عدي[٧]، وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٨].

ولعل الراجح فيه أنه لا بأس به، فتضعيفه بالنسبة لمن هو أوثق منه، وابن عدي نص على قلة حديثه ولم يسق له حديثاً واحداً، وليس له عن أبي إسحاق إلا حديث واحد وافق المحفوظ[٩].

١٣٤ـ منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، ثقة ثبت[١٠]، لكن روايته عن أبي إسحاق من جنس الرواية عن الشيوخ، فإنه ليس من أصحابه

---

(١) «الجرح» (٨/١٧١).

(٢) السابق.

(٣) (٧/٤٧٧).

(٤) «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٣٣٩).

(٥) الدوري (٢/٥٨٧).

(٦) «أبو زرعة» (٢/٤٣٥).

(٧) «الكامل» (٦/٣٩٢).

(٨) «الضعفاء والمتروكين» (٦٠٥).

(٩) انظر: (ح١٣).

(١٠) «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٤٦/ت٦٢٠١).

المختصين به، قال الإمام أحمد رحمه الله: «منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب؛ إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل..»[١]، وحديثه عن أبي إسحاق قليل، فتارة يوافق أصحاب السَّبِيْعِيِّ[٢]، وتارة يرويه على أوجه أخرى يدل على أنه لم يتقن حفظه[٣].

١٣٥ـ موسى بن عثمان الحضرمي، شيعي منكر الحديث[٤]، له حديث واحد تفرد به[٥].

١٣٦ـ موسى بن عقبة المدني، ثقة لا يصح تليين ابن معين له[٦]، وحديثه عن أبي إسحاق قليل ربما وافق الحفاظ[٧]، وربما تفرد أو خالف الثقات من أصحاب أبي إسحاق[٨]، ويحتمل أن يكون ذلك مما سمعه من

---

(١) انظر: مسائل صالح (٣/١٥٣)، «شرح العلل» (٢/٨٠١)، كتابي في أحاديث الترمذي (٢/٨٦٧).

(٢) انظر: (ح٣٥، ٤٢، ٩٩)، (ح١٠٢/و٢) وافق الثَّوْرِيَّ فيه، أما (و١) فمرجوح عنه.

(٣) انظر: (ح٣٧) فالوجه الأول تفرد به، والوجه الثالث وافق فيه الحفاظ، وعلق عنه الدارقطني الوجه الثاني في الاختلاف لكن لم أقف عليه، (ح٤٢) روى عنه على وجهين، وفي المتن اقتصر فيه على جملة: «إن الله وتر..» ورفعها، وهو وهم شديد.

(٤) «العلل الكبير» (١/٤٥٨)، أبو زرعة (٢/٤٢٩)، «الكامل» (٦/٣٤٩)، «اللسان» (٧/١٨٦).

(٥) انظر: (ح٢٧/و١٥).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٥/ت٦٢٨٢).

(٧) انظر: (ح١٦، ٦٨، ٨٤، ٨٥).

(٨) انظر: (ح٨٠/و١) لم يميز بين الموقوف والمرفوع، (ح٨١/و١، ١٠١/و١) غلط فيهما=

رجل اسمه: عبد الله بن علي؛ وهو مجهول[١] فيدلسه موسى عنه[٢].

١٣٧ـ موسى بن عُمير الكوفي، ثقة[٣]، وطبقته متقدمة يروي عن الشَّعْبِيِّ ونحوه، وله رواية واحدة فيها غرابة شديدة عنه توجب اطراحها[٤].

١٣٨ـ نصير بن أبي الأشعث القُرَادِيُّ، ثقة[٥]، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[٦].

١٣٩ـ النعمان بن ثابت التيمي مولاهم، أبو حنيفة الكوفي، ضعيف[٧]، وله رواية واحدة لم يضبط إسنادها[٨].

١٤٠ـ النعمان بن راشد الجَزَرِيُّ، صدوق وفي حفظه سوء[٩]، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[١٠].

=برفع الحديث.

(١) علل الرازي (١٠٥٦).

(٢) انظر: (ح٦٦/و١).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٩/١٢٦/ت٦٢٨٦).

(٤) انظر: (ح٧٥/و٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٦٨/ت٦٤١٢).

(٦) انظر: (ح٣٣).

(٧) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٦٨)، «الكامل» (٧/٥).

(٨) انظر: (ح١١٧/و٢).

(٩) السابق (٢٩/٤٤٥/ت٦٤٤٠).

(١٠) انظر: (ح١٧).

١٤١ـ هشام بن حسان الأَزْدِيُّ البصري، ثقة[١]، وروايته عن أبي إسحاق لعلها قديمة لأنه في طبقة شيوخ شعبة، له رواية واحدة وافقت المحفوظ[٢].

١٤٢ـ وَرْقاء بن عمر اليَشْكُرِيُّ، ثقة في حديثه عن ابن أبي نَجِيح، صدوق في غيره، وحديثه عن منصور بن المعتمر فيه لين[٣]، أما حديثه عن أبي إسحاق فليس بالكثير، فله أربعة أحاديث وافقت المحفوظ، لكن اثنان منها غريبة عنه، وواحد في سنده إليه نظر[٤].

١٤٣ـ الوَضَّاح عبد الله اليَشْكُرِيُّ مولاهم، أبو عوانة الواسطي، ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط[٥]، وحديثه عن أبي إسحاق قوي جداً حتى ساواه ابن معين بزهير، وإسرائيل، وشريك في أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، ولم يفاضل تارة بينه وبين زهير، وكذا قدمه أحمد على شريك إذا حدث من كتابه[٦].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨١/ت٦٥٧٢).

(٢) انظر: (ح٧٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٣٣/ت٦٦٨٤)، «الكامل» (٧/٩٢)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٨٥).

(٤) انظر: (ح١٠٧)، (ح٥٣، ١١٤) فيهما غرابة عنه، (ح٥٧) في سنده إليه نظر.

(٥) «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٤١/ت٦٦٨٨).

(٦) الدقاق (ت١١٠)، ابن محرز (١/ت٥٦٨)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٦٣).

وحديثه عن أبي إسحاق مستقيم[1]، ونادراً ما يغلط[2]، وذكر عفان ابن مسلم أنه ربما دلّس أحاديث سمعها من إسرائيل[3].

١٤٤ـ يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزار كذاب منكر الحديث[4]، له حديث واحد على وجه مرجوح لم يصح إسناده إليه[5].

١٤٥ـ يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيُّ، لَيِّنُ الحديث[6]، وتغلب المخالفة على حديثه[7].

١٤٦ـ يزيد بن معاوية النَّخَعِيُّ، أبو شيبة الكوفي، ضعيف[8]، وله

---

(١) انظر: (ح١٦، ٤٢، ٨٠)، (ح٦٨) وافق المحفوظ لكن لا يصح عنه.

(٢) انظر: (ح٤٢/و١) رفع جملة: «إن الله وتر..» والحفاظ يَقِفُونَها.

(٣) انظر: «المسند» (٨٩٦٢)، ومنه في الدراسة (ح٩٢/و١).

(٤) «اللسان» (٧/٣٣٨).

(٥) انظر: (ح٤٩/و١٠).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١١/٣٥٠).

(٧) انظر: (ح٢٠/و٣) خالف برفع الحديث والحفاظ يقفُونَهُ، (ح٥٠/و١) وافق المحفوظ في الإسناد لكن زاد ألفاظاً في المتن، (ح٧١/و١) مثلَهُ وأدرج في متنه لفظ حديثٍ آخر، (ح٥٢/و٢) أسقط راوياً من الإسناد، (ح٥٧/و٢) خالف الحفاظ في الإسناد، (ح٩٥/و٢) علقه الدارقطني ولم أقف عليه وخالف فيه بزيادة راو في الإسناد، أما (ح٤٤) فجاء موافقاً للمحفوظ، (ح٥١/و٢) لم يصح الإسناد إليه.

(٨) «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٤٧/ت٧٠٥١)، «التهذيب» (١١/٣٦٠/ت٦٩٧).

رواية واحدة لم تصح إليه[١].

١٤٧ـ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقد ينسب إلى جدّه، ثقة، وبعض الأئمة يقول: هو أحفظ ولد أبي إسحاق[٢]، وحديثه عنه متقن[٣]، وربما قدّم الدارقطني قوله على قول إسرائيل في بعض الأوجه[٤]، وبعض المرجوح من روايته غريب أو لا يصح إسناده إليه[٥]، وفي موضع واحد يتوجه القول بغلطه[٦].

١٤٨ـ يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهَمْدَانِيُّ السَّبِيْعِيُّ، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق إلا أن حديثه عن أبيه ليس بالقوي؛ وذكر يحيى القطان أنه كان يذكر السماع بين أبيه وشيوخه سجية، وقد نص الأئمة على

---

(١) انظر: (ح٢/و١١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤١١/ت٧١٢٧).

(٣) انظر: (ح١٩، ٢٩، ٣٣، ٥٧، ٥٩، ٦٩، ٧٤، ٩٤، ١١٨، ١٢٧).

(٤) انظر: (ح٢٩، ٣٣).

(٥) انظر: (ح٥٥/و١٠) كأنه حديث آخر ليس هو حديث الجماعة، وفي إسناده غرابة إليه، (ح٨٣/و١) فيه مخالفة لشعبة في الإسناد والرفع لكن الرواية غريبة عنه، (ح١٠٠/و٢)، زاد واسطة في الإسناد، ورجحه الدارقطني والإسناد إليه غريب، (ح٢٣/و١، ٥٧/و٧) لا يصح إسنادهما إليه.

(٦) انظر: (ح٨٧/و٥).

عدم الاعتداد بمثل ذلك[1]، وقال الإمام أحمد: «حديثه فيه زيادة على حديث الناس»، فقيل له: يقولون إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظاً، ويونس ابنه سمع من الكتب فهي أتم، قال: «من أين؟! قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق وكتب ـ وهو وحده ـ فلم تكن فيه زيادة مثل يونس»[2] ولأجل هذه الزيادات التي ينفرد بها ضعف الإمام أحمد حديثه وقال مرة: «حديثه مضطرب»[3].

تقدمت المفاضلة بينه وبين ابنه إسرائيل.

وحديثه في الدراسة عن أبيه لا يكاد يستقيم منه إلا القليل[4]، وقد يوافق الحفاظ وينفرد مع هذا بزيادات في الأسانيد، والمتون[5]، وربما اضطرب

(١) انظر: «العلل» لأحمد (٣٩٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/٤٦٥).

(٢) «المعرفة» (٢/١٧٣ـ١٧٤).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٨٨/ت٧١٧٠)، «التهذيب» (١١/٤٣٣/ت٨٤٣).

(٤) انظر: (ح٢، ٤، ٥، ١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٣٤، ٦٣، ٧٤، ٩٢، ١٠٤، ١١٣، ١٢٤)، أما (ح١٤/و١) فهو أمثل الطرق في الحديث لكنه ليس بالقوي ليحكم بقوله في حفظ الحديث عن أبيه، (ح١٩/و٥) موافق للمحفوظ وانفرد بذكر السماع، (ح٤٠) موافق للمحفوظ لكن في الإسناد إليه نظر، (ح١١٨/و٢) الأقرب أن الإسقاط تدليسٌ من أبي إسحاق.

(٥) انظر: (ح٤٤) لفظة القَسَمِ فيه غريبة، (ح٥٠) زاد ألفاظاً في المتن، وانفرد بذكر سماع أبي إسحاق من مصعب بن سعد، (ح١١٦/و١) تفرد بذكر حضور عمرو بن غالب القصةَ عند عائشة رضي الله عنها.

في الرواية وخالف[1]، وقد لا تصح الرواية عنه[2].

١٤٩ـ أبو بكر بن عياش بن سالم الأَسَدِيُّ مولاهم الكوفي، وثقه جمع من الأئمة وذكروا أنه يخطيء كثيراً، إلا أن هذا الخطأ بسبب تحديثه من حفظه، أما كتابه فلم يكن فيه خطأ، نص على ذلك الإمام أحمد، ومن تكلم فيه من أهل العلم بأنه يخطيء، أو يضطرب، أو بالتضعيف فمحمول على تحديثه من حفظه، فعليه فهو ضعيف إن حدث من حفظه، أما إذا حدث من كتابه فثقة.

وذكر أبو حاتم أن سماعه من أبي إسحاق ليس بالقوي[3]، وقدم الإمام أحمد[4] الثَّوْري، وزهيراً، وزائدة عليه، وكذلك أبو حاتم قدم زائدة عليه[5]، ولم يفاضل أبو حاتم بينه وبين شريك في الحفظ لكن ذكر أن كتاب

---

(١) انظر: (ح٢) فوافق الحفاظ تارة على الإرسال (و٢)، وتارة سلك الجادة فوصله (و١)، أما (و٨) فلا يصح عنه، (ح٥٥/و٣) لم يحفظ زيادة عبد الرحمن فخالف إسرائيل، وزهيراً، (ح٨٥/و٥) تفرد به وأبدل الإسناد، (ح٩٥/و٤) تفرد به وخالف الجماعة، (ح١١٤/ و٣، و٤) اضطرب فيهما ولم يتابع عليهما.

(٢) انظر: (ح٥١/و١)، (ح٥٧/و٤، ٨، ٩).

(٣) «العلل» (٦٩).

(٤) «المعرفة» للفسوي (١٧٢/٢).

(٥) «الجرح» (٦١٣/٣)، إلا أن تقديم زائدة إنما هو في غير حديث أبي إسحاق.

أبي بكر أصح، وأما أبو داود فقدم شريكاً عليه[1]، وقدمه أبو حاتم على عبد الله بن بشر الرَّقِّيِّ، ولم يفاضل يحيى بينه وبين أخيه الحسن.

تقدمت المفاضلة بينه وبين إسرائيل، وأبي الأحوص[2].

وحديثه في الدراسة منه ما هو مستقيم يشبه أنه حدّث به من كتابه، وقد يتفرد في بعضه بألفاظ في الإسناد أو المتن[3]، ومنه ما فيه مخالفة للحفاظ، أو اضطراب[4].

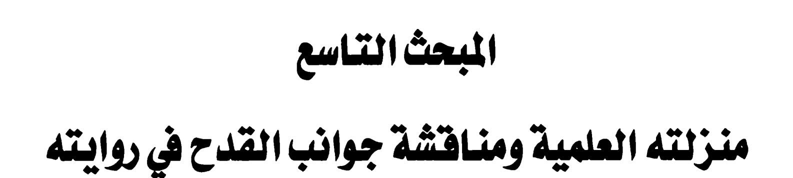


(١) سؤالات الآجري (٩٣).

(٢) انظر: سؤالات الآجري (٤٧٥)، «العلل» للرازي (٢٢٣٣، ٢٥٠٩)، «المعرفة» (١٧٢/٢)، جامع الترمذي (٢٥٦٧)، «تهذيب الكمال» (١٢٩/٣٣/ت٧٢٥٢)، «التهذيب» (٣٤/١٢/ت١٥١).

(٣) انظر: (ح٢، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٦٧، ٧٤، ٩٣، ١٠٤، ١٢٧)، (ح٣١/و١) زاد فيه لفظة تفرد بها، (ح٣٨/و٢) تفرد فيه بألفاظ، (ح٣٩/و٢، ١٢٥/و٣) تفرد بذكر السماع.

(٤) انظر: (ح٢٤/و١) خالف برفع الحديث، (٤٢/و١) رفع جملة: «إن الله وتر..» والحفاظ يَقِفُونَها، (ح٤٩/و٧) خالف الجماعة فأبدل الإسناد، (ح٥٢) اضطرب فيه، (ح٥٥/و٧) لم يحفظ زيادة عبد الرحمن في الإسناد، (ح٩٩/و٢) تفرد فيه بزيادة القاسم بن مُخَيْمِرَةَ في الإسناد، وتارة يرويه من مسند البراء رضي الله عنه، والحفاظ يروونه من مسند أبي سعيد رضي الله عنه.



المبحث التاسع

منزلته العلمية ومناقشة جوانب القدح في روايته

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: منزلته العلمية.**
- **المطلب الثاني: مناقشة جوانب القدح في روايته.**

المبحث التاسع

منزلته العلمية، ومناقشة جوانب القدح في روايته

المطلب الأول: منزلته العلمية:

تتبين منزلة الراوي بثناء أهل العلم عليه، ومعرفتهم حقَّهُ وقدرَهُ[1]، وكان لأبي إسحاق من الثناء العاطر ما يدل على إمامته وفضله، فهو أحد كبراء الكوفيين[2]، وحفاظهم، وممن دارَ عليهم الإسناد في دواوين الإسلام، مرضي الديانة عند العلماء، بحيث أجاز شريح بن الحارث القاضي شهادته في وصية وَحْدَهُ[3].

وإليك أقوال الأئمة فيه:

قال رجل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ فقال: «ما كان يصنع بمجاهد؟! كان هو أحسن حديثاً من مجاهد، ومن الحسن، وابن سيرين».

وقال علي بن المديني: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة.. ولأهل الكوفة أبو إسحاق..»[4].

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦٦٩).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٣/ ٥٤٧).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦٦٨)، «السير» (٥/ ٣٩٨).

(٤) «العلل» (٣٨)، وانظر: «المعرفة» (١/ ٦٢١)، وسبق التنبيه على اسم كتاب ابن المديني=

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «أبو إسحاق، والأعمش رَجُلا أهلِ الكوفة»[1].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «قلت لأبي: أيما أحب إليك أبو إسحاق أو السدي؟ فقال: أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأَخَرَةٍ».

وكذلك وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي.

وقال أبو حاتم: «ثقة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشَّيْبَانِيِّ، ويُشبه الزهريَّ في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال»، ومن شواهد اتساعه في السماع والرواية أن الثَّوْري وهو أحد من أكثر عن أبي إسحاق كان يقول ليحيى القطان: «وأيُّ شيء حدثتكم عن أبي إسحاق؟! ما حدثتكم إلا ما علق به قلبي»[2].

وقال الفسوي: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش ـ ما لم يعلم أنه مدلس ـ يقوم مقام الحجة»[3].

=(ص١٤).

(١) «تاريخ دمشق» (١٣/٥٥٣).

(٢) «العلل» لأحمد (٣٩٩).

(٣) «المعرفة» (٢/٦٣٧).

وقال الذهبي: «أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط»[1]، وقال: «أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ.. شيخ الكوفة وعالمها»[2].

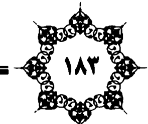
وقال ابن حجر: «أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثَّوْري، وشعبة، لا عن المتأخرين كابن عيينة، واحتج به الجماعة»[3].



(١) «الميزان» (٣/٢٧٠).

(٢) «العبر» (١/١٢٧).

(٣) «الهدي» (٤٣١).



المطلب الثاني: مناقشة جوانب القدح في روايته:

المتتبع لكلام الأئمة عن أبي إسحاق وروايته يجد أنهم غمزوا روايته بأربعة أمور:

١ـ التدليس.

٢ـ الإرسال.

٣ـ الرواية عن مجهولين.

٤ـ الاختلاط.

وسأعرض لكل واحد منها بالتفصيل والمناقشة، مبتدأً بنقل نصوص الأئمة التي تفيد ذلك المغمز.

أولاً: التدليس:

عرف الخطيب البغدادي تدليس الإسناد فقال: «رواية المحدث عمّن عاصرَهُ ولم يَلْقَهُ، فيُتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمّن قد لقِيَهُ ما لم يسمعه منه»[١]، وتبعه ابن الصلاح[٢]، وذكر العراقي أن هذا الحد هو المشهور بين أهل الحديث[٣].

---

(١) «الكفاية» (٣٨).

(٢) «علوم الحديث» (٧٣).

(٣) «التقييد والإيضاح» (٨٠).

وقد تضمّن تعريفه صورتين:

١ـ أن يروي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه.

٢ـ أن يروي عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمع منه.

أما الأولى فلا خلاف فيها، وأما الثانية فأخرجها جماعة من المتأخرين من التدليس، واختاره ابن حجر[1] ومن تبعه، واصطلحوا على أنه الإرسال الخفي.

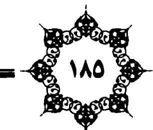
وسرت في الدراسة على ما عرّف به الخطيب تدليس الإسناد، لأنه الموافق لاستعمال الأئمة، أما اختيار ابن حجر ومن وافقه إخراج الصورة الثانية فسأعود إليه عند البحث في مرتبة أبي إسحاق من المدلسين.

ووصف الأئمة لأبي إسحاق بالتدليس مستفاد من نوعين من النصوص هي:

أ ـ النصوص المتضمنة نفي سماعه ممن روى عنه مطلقاً مع المعاصرة وإمكان السماع، أو تضمنت نفي بعض سماعه فالنفي متعلقٌ ببعض حديثه عنه مع ثبوت سماعه ممن روى عنه في الجملة، أو تضمنت بيان عَدَدِ ما سمعه ممن روى عنه في مقابل كثرة روايته عنه، ومن الأمثلة على ما سبق:

١ـ أخرج الإمام أحمد (١٨٥٩٢) قال: حدثنا عفان، حدثنا شعبة، أخبرنا أبو إسحاق، عن البراء رضي الله عنه ـ قال شعبة: ولم يسمعه من البراء رضي الله عنه ـ

(١) «النكت» (٦٢٣/٢).



أن رسول الله ﷺ مر بناس من الأنصار، فقال: «إن كنتم لا بد فاعلين، فأفشوا السلام، وأعينوا المظلوم، واهدوا السبيل»، وكذلك (١٨٦٩٨)، ومثله قال ابن المديني[(١)]، والدارمي[(٢)].

٢ـ وقال شعبة: «لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائل إلا حديثين»[(٣)].

٣ـ وقال علي بن المديني: «قال شعبة: سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأَزْمع: أن قتيلاً وجد بين وادِعَةَ وهمدان، فرُفع إلى علي رضي الله عنه، فقال: يا أبا إسحاق، سمعته من الحارث؟ قال: حدثني مجالد، عن الشَّعْبِيِّ عنه»[(٤)]، وقد ساقه ابن عساكر[(٥)] بسياق أطول فرواه من طريق ابن المديني قال: «نا حماد بن دُلَيْلٍ قال: قلت: يا شعبة، كيف فاتك حديث القَسَامَةِ من أبي إسحاق؟ قال: لم يفتني، سألت أبا إسحاق عنه، قال: نعم، الحارث بن [الأَزْمع][(٦)]، ثم ساق الحديث، فقلت: يا أبا إسحاق، سمعته من الحارث؟ قال: الشَّعْبِيُّ، عن الحارث، قال: قلت: يا أبا إسحاق، سمعته

(١) «جامع التحصيل» (٢٤٥).

(٢) «السنن» (٢٦٩٧).

(٣) «الحلية» (١٥٢/٧).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (٢٠٨/١٠) وعزاه للعلل الكبرى لابن المديني.

(٥) «تاريخ دمشق» (٢٣٠/٤٦)، والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي (١٢٤/٨).

(٦) فيه: الأعور.



من الشَّعْبِيِّ؟ قال: لا [تَدَعُنِيْ][1]، حدثني [مجالد][2]، عن الشَّعْبِيِّ، عن الحارث»، فقد دلّس هنا عن واسطتين، وإحداهما راوٍ ضعيف، وقول أبي إسحاق ابتداءً: «الحارث بن الأَزْمع» مشعرٌ للعارف بأنه دلّس عن أحد، فاستثبته شعبة، ثم قوله: «الشَّعْبِيُّ، عن الحارث» مثله، فعاد شعبة لاستثابته حتى جاء به على وجهه.

٤ـ وقال البخاري: «لم يذكر أبو إسحاق سماعاً من أرقم»[3]، يريد: أرقم بن شرحبيل الأَوْدِيَّ الكوفي وله عنه رواية.

٥ـ وذكر أبو داود، والبزار أن أبا إسحاق لم يسمع من أبي صالح حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «الإمام ضامن..»[4].

٦ـ وقال النسائي رحمه الله بعد إخراجه حديثه عن البراء بن عازب رضي الله عنهما: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر قال: «آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون»: «أبو إسحاق لم يسمعه من البراء»[5].

---

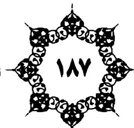
(١) فيه: فدعني، ورسمها في المخطوط (١٣/ ٥٥٢) محتمل وأظن: «تدعني» أقرب، وانظر: «تلخيص الحبير» (٤/ ٤٩)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٦).

(٢) فيه: مجاهد.

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٦).

(٤) سؤالات الآجري (٢٦٠)، «المسند» (٨٩٢٤).

(٥) «السنن الكبرى» (١٠٣٠٧، ١٠٣٠٨).



٧ـ وقال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث؛ رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء، عن النبي ﷺ: إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول.

قلت: هل يدخل بين أبي إسحاق وبين البراء أحد؟

قال: نعم، رواه عمار بن رُزيق، وحُدَيْج بن معاوية، فقالا: عن أبي إسحاق، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء، عن النبي ﷺ.

قلت: أيهما الصحيح؟

قال: حديث حُدَيْج، وعمار؛ قد زادا رجلين»[1].

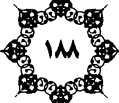
وقد تكلم الدارقطني في «العلل» على جملة أحاديث ذكر عدم سماع أبي إسحاق لها ممن رواها عنهم[2].

ب ـ النصوص المتضمنة وصفه بالتدليس أو عدّه ممن يدلس، ومن ذلك:

---

(١) «العلل» (٤٠١)، وانظر عن هذا الحديث: «المسند» (١٨٦٦٣)، «الكامل» لابن عدي (١/٤٢٣، ٤٢٥، ٣/٣٦٣، ٦/٤٣٣ـ٤٣٤).

(٢) «العلل» (٣/٢٣٨، ٢٧٩، ٥/٣١٢، ٦/١١٣، ٨/٢٨٣، ١٣/٢٥، ١٥/١١١)، وبعضها ستأتي في أحاديث الدراسة.



١ـ شعبة بن الحجاج فقال: «كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[1].

٢ـ قول يعقوب بن سفيان الفسوي: «وأبو إسحاق رجل من التابعين، وهو ممن يَعتمد عليه الناسُ في الحديث هو والأعمش، إلا أنهما وسفيان يدلسون، والتدليس من قديم»[2]، وقال: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش؛ ما لم يعلم أنه مُدَلس يقوم مقام الحجة»[3].

٣ـ وعدّه النسائي في المدلسين فيما نقله الدارقطني قال: «قرأت بخط

---

(١) وفق الله العظيم للوقوف عليها مسندة، فقد أخرجها ابن طاهر في «مسألة التسمية» (٤٧) فقال: «وأخبرنا أحمد بن علي الأديب، أخبرنا الحاكم أبوعبد الله إجازة، حدثنا محمد بن صالح بن هاني، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا رجاء الحافظ المروزي، حدثنا النضر ابن شميل قال: سمعت شعبة يقول: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»، وأحمد مسند نيسابور ترجمته في «السير» (١٨/٤٧٨)، ومحمد بن صالح ثقة مترجم في «رجال الحاكم» للوادعي (٢/٢١٦)، «الروض الباسم» للمنصوري (٢/١٠٤٠)، وإبراهيم حافظ نيسابور وشيخها في «السير» (١٣/٥٤٧)، ورجاء هو: ابن مرجي الحافظ، والنضر من رجال «التهذيب»، والعادة عزوها إلى «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/١٥٢/برقم ٢٠٤)، وقد ذكرها بلا إسناد، وكل من نقل كلمة شعبة عزاها إلى البيهقي، انظر: «النكت» لابن حجر (٢/٦٣٠)، «التعريف» (١٨٦)، وكذا المؤلفات في التدليس عامة.

(٢) «المعرفة» (٢/٦٣٣).

(٣) السابق (٢/٦٣٧).

أبي بكر الحداد، عن أبي عبد الرحمن النسائي قال: ذِكْرُ المدلسين: .. وأبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ..» فَسَرَدَ أسماء سبعة عشر منهم[1].

٤ـ وقال الطبري: «وأبو إسحاق عندهم من المدلسين»[2].

٥ـ وابن خزيمة ذكر احتمال تدليسه في حديث[3].

٦ـ وقال ابن حبان: «كان مدلساً»[4].

٧ـ وقال الدارقطني: «أبو إسحاق ربما دلّس»[5].

٨ـ وعدّه الحاكم من أهل الجنس الثاني من المدلّسين وهم مَنْ: «.. يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من يُنقّر سماعاتهم، ويُلِحُّ ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم»[6]، على أن ما ذكره في تقسيمهم محل نظر لتداخله في نفسه، ولأن بعض من سماهم في بعض الأجناس يدخلون في أجناس أخرى.

٩ـ ونقل ابن حجر وصفه بالتدليس عن حسين الكرابيسي، ولم أقف

---

(١) سؤالات السلمي (٤٤٢).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٠٩).

(٣) (١٠٩٦)، وانظر: دراسة (ح٩٣).

(٤) «الثقات» (٥/ ١٧٧).

(٥) «الإلزامات والتتبع» (٢٠٢).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (١٠٤ـ١٠٥).

على لفظه[1]، وعدّه العلائي، وابن حجر في الثالثة من مراتبهم[2]، فيكون عندهما ممن وصف بكثرة التدليس، ولا يقبل ما رواه بالعنعنة حتى يعرف تصريحه بالسماع وسيأتي البحث فيه.

أما أحاديث الدراسة ففيها جملة أحاديث مما تبين بالبحث ارتكاب أبي إسحاق التدليس فيها، أو كان وقوع التدليس محتملاً، وبعضها مما هو غلط عليه ولا يصلح الاعتداد به، وهذا تفصيلها مع الإشارة إلى أن دراسة الأحاديث في مواضعها قد اشتملت على زيادات لعلها مفيدة ومتممة للبحث:

١ـ الحديث الثالث: رواه أبو إسحاق على وجهين:

الأول: عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، والثاني: بإسقاط عامر البَجَلِيِّ، والرواية بإسقاط عامر لم أقف عليها من وجه يُعتمد عليه، فرجع الأمر إلى ضعف ضبط الرواة عنه، وليس الإسقاط لتغير الحفظ؛ لأن الثَّوْري قديم السماع، وزهير متأخِرُهُ، وكلاهما أثبت عامراً، اللهم إلا إن صحت الرواية عن أبي الأحوص فيقوى الظن حينئذٍ بأن إسقاط عامر تدليس من أبي إسحاق، لأن سعيد بن نِمْران كوفي معروف كما ذكرته

---

(١) «التهذيب» (٨/٦٦) اللهم إلا إن عنى ما نقله مغلطاي (١٠/٢٠٨) من كتاب الكرابيسي بشأن رواية أبي إسحاق، عن قثم بن العباس، ولاشك أن صيغة السماع غلط على أبي إسحاق.

(٢) «جامع التحصيل» (١١٣)، «تعريف أهل التقديس» (١٤٦/ت٩١)، «النكت» (٢/٦٤٢).

في الدارسة، وقد عاصره أبو إسحاق، لكني لم أقف على سماعه منه، فإسقاطه ـ إن صح عن أبي إسحاق ـ تدليس.

٢ـ الحديث التاسع عشر: حفظ عن أبي إسحاق الرواية عن البراء رضي الله عنه دون واسطة، وحُفظ عنه إدخال أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن يزيد الخَطْمِيِّ بينه وبين البراء رضي الله عنه، وليس في الطرق التصريح بسماعه من البراء رضي الله عنه، فالظاهر أنه دلّسه، وأما التصريح بالتحديث في رواية يونس فذكرت في الدراسة عدم الاعتداد به.

٣ـ الحديث التاسع والعشرون: روى الحديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سويد بن غَفَلَةَ، عن علي رضي الله عنه، ورواه يوسف بن إسحاق فزاد أبا قيس الأَوْدِيَّ، بينه وبين سويدٍ، وليس في الطرق التصريح بسماع أبي إسحاق من سويد وهو كوفي قد عاصره أبو إسحاق، وسماعه منه ممكن، فالرواية عنه دون واسطة مُدَلَّسَةٌ.

٤ـ الحديث الثلاثون: اختلف فيه على أبي إسحاق، وأصح الوجوه عنه الروايةُ عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شريح بن هانئ، عن علي رضي الله عنه موقوفاً، ولم أقف في طرق الحديث على تصريحه بالسماع من القاسم لكنه محتمل، فقد عاصره أبو إسحاق، وله عنه رواية قليلة جداً، وهذه القلة تورث ريبة في سماع أبي إسحاق منه، والحديث مشهور عن الحكم بن

عتيبة، فأخشى أنه حمله عن الحكم ودلّسه.

٥ـ **الحديث الحادي والثلاثون**: رواه أبو إسحاق على وجهين:

الأول: عن شريح بن النعمان الصَّايدِيِّ، والثاني: زاد بينه وبين شريح: سعيد بن أَشْوَعَ، ورأى أبو حاتم الرازي، والدارقطني أن الأشبه ذكر ابن أَشْوَعَ في إسناد أبي إسحاق، ويقوي قولهما أن أبا إسحاق لم يصرح بالسماع في شيء من الطرق من شريح، ولما سئل عن سماعه الحديث من شريح بيّن أنه سمعه من ابن أَشْوَعَ، عن شريح، فروايته عن شريح وهو كوفي معاصر له تدليس.

٦ـ **الحديث الخامس والثلاثون**: رواه أبو إسحاق مرة عن علي بن ربيعة الوالِبِيِّ، ولما سأله شعبة عن سماعه بيّن أنه سمع الحديث من يونس بن خباب[1]، وعلي بن ربيعة كوفي معاصر له، وإسقاط يونس تدليس من أبي إسحاق بدلالة جوابه لشعبة، فإما أن أبا إسحاق له سماعٌ من علي بن ربيعة فوقفه شعبة على سماعه الحديث نفسه منه، وإما لأنه معاصر له وسماعه منه محتملٌ، فاحتاج شعبة لسؤاله ليقف على سماعه أصلاً من علي ابن ربيعة، إذا لو كان يعرف أنه لم يسمع أصلاً من علي بن ربيعة لاكتفى

(١) ذكرت (ص٩١٨) من دراسة الحديث المَلْحَظَ على كون أبي إسحاق قد دلّس الحديث عن واسطتين.



بذلك وما احتاج إلى سؤاله، والحديث من أمثلة تدليسه عن الضعفاء.

٧ـ الحديث الأربعون: ذكر ابن حجر إدراجاً وقع في متن الحديث فقال: «وقع في رواية شعبة، عن أبي إسحاق في هذا الحديث عن البراء ﷺ: «لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك»، وهذا القدر من الحديث مدرج، لم يسمعه أبو إسحاق من البراء ﷺ؛ وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي إسحاق عن البراء ﷺ، وقد بين ذلك إسرائيل، عن جدّه أبي إسحاق ـ وهو من أثبت الناس فيه ـ أخرجه النسائي من طريقه فساق الحديث بتمامه ثم قال: كان أبو إسحاق يقول: «لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك» لم أسمع هذا من البراء ﷺ، سمعتهم يذكرونه عنه»[(١)].

وما نقله ابن حجر عن أبي إسحاق انفرد بذكره عن إسرائيل: يحيى بن آدم، ولم أقف على من تابعه عليه من أصحاب إسرائيل، وقد يقويه أن عبيد الله ابن موسى ـ وهو أثبت من روى عن إسرائيل ـ لم يذكر هذه الجملة في الحديث.

فإن قيل: هذه القطعة من الحديث جاءت من طريق ابن مهدي، وغندر، وعفان كلهم عن شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء ﷺ؛ فساق الحديث بتمامه وفيه هذه القطعة من الحديث، فيقال: لعل أبا إسحاق دلس في هذا الحديث تدليساً جزئياً، أعني أنه أدخل هذه القطعة التي صرح بأنه لم

(١) «الفتح» (١١/١١٤ـ١١٥).



يسمعها من البراء رضي الله عنه مع جملة الحديث المسموع له فمشى ولم يُنتبه له.

٨ـ **الحديث الثاني والخمسون**: روى جمع من الحفاظ عن أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه عدد بإسقاط العَيْزار، فقول من زاد أولى؛ لاسيما وإسقاطه تتابعَ عليه عددٌ فربما أشعرَ باحتمال تدليس أبي إسحاق له فعمر بن سعد بن أبي وقاص مدني سكن الكوفة فعاصره أبو إسحاق ولم أقف على سماعه منه، بل نفى سماعه منه ابن عساكر، لكني لم أجزم بوقوع التدليس لأن الرواية عنه بإسقاط العَيْزار إما فيها لينٌ، أو وقع فيها غلط، فالأقرب تحميل العهدة مَنْ دونَهُ، والأصل البراءة من التدليس حتى يثبت بدليل وقوعه أو احتماله.

٩ـ **الحديث الرابع والخمسون**: روى أبو إسحاق الحديث عن محمد بن سعد بن أبي وقاص المدني، ولم أقف على سماع أبي إسحاق منه، وليس له عن محمد كبير رواية[1]، وسماعه منه ممكن، فمحمد كان في جيش ابن الأشعث، وقتله الحجاج بن يوسف، فربما لقيه أبو إسحاق في جيش ابن الأشعث[2] أو في الكوفة، فروايته عنه مدلّسة.

---

(١) وقفت له على حديثين فقط، حديث «سباب المسلم»، وحديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث».

(٢) تقدم (ص٨٧) أن أبا إسحاق كان في جيش ابن الأشعث، ولم قفل ابن الأشعث وقد=

١٠ـ الحديث الخامس والخمسون: رواه أبو إسحاق عن أبي الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيِّ، وعن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَّخَعِيِّ، عن أبيه، وعلقمة بن قيس النَّخَعِيِّ.

فأما حديثه عن أبي الأحوص فقد حفظه عنه: سفيان الثَّوْري، وإسرائيل بن يونس، وشريك، في آخرين، ولم يُختلف عليه في الرواية عن أبي الأحوص مباشرة دون إدخال أحدٍ بينهما في كل الطرق عنه.

وأما روايته عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وعلقمة فهذا ـ كما تقدم ـ المحفوظ عنه، وحُفظت عنه الرواية عنهما مفرقين: عن عبد الرحمن، عن أبيه، وعن عبد الرحمن، عن علقمة.

وبعض الرواة لم يُحكم حِفْظَ عبد الرحمن، فصار يرويه عن الأسود أو علقمة دون واسطة، وكنت أميلُ إلى احتمال أن يكون هذا تدليساً من أبي إسحاق، لكن بعد التأمل ترجح لي أنه خلاف الراجح عنه كما بيّنته في دراسة الاختلاف على إسرائيل.

١١ـ الحديث السابع والخمسون: حديث الاستنجاء بالحجرين والروثة، وهو من أكثر الأحاديث التي وقع فيها احتمال التدليس، والذي تلخص في المحفوظ عنه أنه يروي الحديث عن عبد الرحمن بن الأسود، وعن

=خلع الحجاج اعتزله أبو إسحاق وبقي بكرمان حتى انجلت فتنته.



أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود.

فحديثه عن عبد الرحمن بن الأسود احتُمل فيه وقوع التدليس لأن زهيراً روى عن أبي إسحاق قال: «ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود».

فرأى الحافظ الشَّاذَكُوني أن الرواية مُدلّسة، وهذا محل بحث، فأصل الحديث مسموع لأبي إسحاق عن عبد الرحمن كما أفادته رواية حفيده يوسف بن إسحاق، فإذا صح سماعه الحديث من عبد الرحمن بن الأسود فتحمل صيغة الرواية التي عند زهير على إرادة التفنن في الرواية، أو أنه سئل عن سماعه الحديث عن أبي عبيدة فقال: «ليس أبو عبيدة» إلى آخره.

ويتقوى هذا برواية الطيالسي عن زهير وفيها: «ليس أبو عبيدة ذكره، لكنه عبد الرحمن»، وهي أقوى في سماعه من عبد الرحمن، مع أن القول بوقوع التدليس في رواية زهير ليس بالظاهر، بل الأقرب ضعفه، لأن زكريا، ويوسف لم يقولا عن أبي إسحاق كما قال زهير، بل رووه معنعناً كسائر الأوجه، فلقائل أن يقول: لا يمنع أن تكون رواية زهير عن أبي إسحاق كانت وقت مذاكرة مثلاً، مع أن زهيراً لم ينفرد بذكر هذه الصيغة، بل نقلها إسرائيل أيضاً، نص على هذا علي بن المديني، إلا أني لم أقف عليها من رواية إسرائيل مسندة.

ويقوي نفي وقوع التدليس أن الحديث من رواية يحيى القطان، عن زهير، وهو لا يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق كما ذكره الإسماعيلي، فالقول بأنه دلس عن عبد الرحمن بن الأسود محل نظر.

أما الرواية عن أبي عبيدة فيشكل عليها قول أبي إسحاق: «ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن..» لاحتماله أمرين:

الأول: أنه لم يسمع هذا الحديث من أبي عبيدة أصلاً، وإنما سمعه من عبد الرحمن بن الأسود، وإن صح هذا فهذا الوجه مدلَّس ولا بد، ويلزم عليه التوقف عن قبوله حتى تعرف الواسطة بينه وبين أبي عبيدة.

الثاني: أنه سمعه من أبي عبيدة لكنه لما حدث زهيراً نسي ذلك، فنفى ذكر أبي عبيدة له، فتكون هذه من باب «من حدث ونسي»، وهذه الأخيرة أقرب لأني لم أقف على قول لأحد الأئمة أعلّ فيه الرواية عن أبي عبيدة بالتدليس، ولو علموه مدلَّساً لذكروه.

١٢ـ الحديث الستون: روى أبو إسحاق الحديث ـ في المحفوظ عنه ـ عن شيخين:

الأول: علقمة بن قيس النَّخَعِيُّ، وهو من أئمة الكوفيين الثقات الذين عاصرهم، وليست روايته عنه من التدليس لأنه قد عُلم أنه لم يسمع منه، فانتفى قصد الإيهام الذي في التدليس، وصار حديثه عنه منقطعاً.

الثاني: عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ الهَمْدَانِيُّ الكوفي، وهو ثقة معاصر لأبي إسحاق، لكني لم أقف على سماع صحيح لأبي إسحاق منه إلا شيء أخطأ فيه جرير بن حازم، وغيره يرويه دون ذكر السماع، وَحَفِظَ عنه حفيدُهُ الثقةُ: يوسفُ بنُ إسحاق الروايةَ عن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عن ابن عَوْسَجَةَ، فما رواه بإسقاطه فقد دَلَّسَهُ أبو إسحاق، والذي يغلب على الظن أنه ليس له سماع من ابن عَوْسَجَةَ.

١٣ـ الحديث الرابع والثمانون: روى عن سعيد بن جبير، ومرة أدخل بينهما مسلماً البطين، وروايته عن كليهما قليلة تحتاج إلى تصريح بالسماع، فأما روايته عن سعيد فمدلسة لثبوت إدخاله الواسطة، وأما مسلم البطين فكوفي معاصر له، فروايته دون بيان السماع تدليس.

١٤ـ الحديث الثامن والثمانون: روى أبو إسحاق الحديث عن موسى ابن طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي المدني نزيل الكوفة، ومرة رواه فزاد زميلاً له بينه وبين موسى بن طلحة، وفسره الدارقطني بأنه عمرو بن عثمان ابن عبد الله بن مَوْهِب الكوفي، وحكى ﵀ ـ مُمَرَّضَاً ـ أن أبا إسحاق لم يسمعه من موسى بن طلحة بناءً على هذه الرواية.

ويقوي هذا أن أبا إسحاق لم يذكر السماع من موسى بن طلحة فيما وقفت عليه من طرق الحديث، وتتبعت حديثه عن موسى فلم أجد له كبير



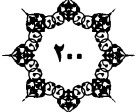
رواية، وقد يزيد واسطة في بعض حديثه عنه، واشتهار الحديث عن عمرو ابن عثمان، عن موسى بن طلحة قد يَشُدُّ احتمال عدم سماعه حديث أبي أيوب رضي الله عنه من موسى بل بينهما عمرو بن عثمان.

ويشكل على هذا تخريج مسلم رحمه الله لروايته عن موسى دون واسطة، فقاعدته في قبول عنعنة المُتَعاصِرَيْنِ مع الثقة، وإمكان اللقي، وانتفاء الوصف بالتدليس قد تحقق بعضُها، فالثقة بأبي إسحاق معلومة، وموسى بن طلحة كوفي، وهو أسن من أبي إسحاق، توفي آخر سنة (١٠٣) أو أول (١٠٤)، لكن تخلف اشتراط انتفاء التدليس، فلعل تخريجه رحمه الله حديث أبي إسحاق، عن موسى لأنه عنده متابعة، واعتماده كان على رواية عمرو بن عثمان، عن موسى، وأمّا أن يكون مسلم رحمه الله اطلع على تصريح أبي إسحاق بالسماع من وجه آخر، فهذا القول مستعمل عند كثيرين لتوجيه تخريج الشيخين بعض روايات الموصوفين بالتدليس ولم يوقف على تصريحهم بالسماع، وسيأتي البحث فيه[1].

لكن يبقى أن قبول مُعنعن أبي إسحاق عن موسى مبني على ثبوت سماعه منه ابتداء وهو محل النظر كما سبق، والمعاصرة، بله ثبوت اللقاء غير كافٍ حتى يثبت معه السماع على التحقيق في المسألة، وهو محتمل في حديث

---

(١) انظر ما سيأتي: (ص٢٠٥) بشأن حديث أبي إسحاق في الصحيحين.



أبي إسحاق عنْ موسى لكني لم أقف عليه، فعندي أن روايته عنه منقطعة جرياً على الأصل، وعليه فهي مدلّسة.

١٥ـ الحديث التاسع والثمانون: روى أبو إسحاق الحديث ـ في المحفوظ عنه ـ عن رجل مبهم، عن حَنَش بن المعتمر، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وروي عنه بإسقاط الرجل، ومن رواه كذلك ممن لا يعتد به على أبي إسحاق، فصار الإسقاط مِن غلط مَن دونه، ثم لا يُدرى هل عاصره أبو إسحاق بحيث يمكن بينهما لقاء، فضلاً عن العلم بسماع أبي إسحاق منه، فالاعتداد بالحديث كمثال على وقوع التدليس من أبي إسحاق محل نظر.

١٦ـ الحديث الثالث والتسعون: روى أبو إسحاق الحديث عن بُريد بن أبي مريم السَّلُولِيِّ، وهو من ثقات البصريين، توفي سنة (١٤٤)، ويروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وعن جملة من التابعين، ولأبي إسحاق رواية قليلة عنه، وقد وقفت على تسعة أحاديث رواها عن بُريد، ويشبه أن يكون له سماعٌ منه كما بينته في الدراسة، لكني لم أقف على تصريحه بالسماع في طرق الحديث، فاحتمال تدليسه عنه واردٌ، وقد أشار ابن خزيمة إلى احتمال تدليسه عنه في أحد الأحاديث التسعة المشار إليها، ويقوي الاحتمال اختلاف بلديهما، وأن بُريداً أصغر منه سناً، فمع قلة الرواية ينبغي التثبت من سماعه كُلَّ حديث رواه عنه، وهو من هذا الجانب تمسك بأصل الانقطاع في الرواية

حتى يثبت الاتصال فننتقل عنه.

١٧ـ الحديث الخامس والتسعون: روى أبو إسحاق هذا الحديث في المحفوظ عنه، عن كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وختم الإمام الدارقطني رحمه الله كلامه على الحديث بقوله: «وروى هذا الحديث عبد الرحمن ابن عابس، سمعه من كُميل بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ويشبه أن يكون أبو إسحاق لم يسمعه من كميل، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس عنه».

وكُميل بن زياد النَّخَعِيُّ الكوفي ثقة من عُتَقِ الشيعة، قتله الحجاج سنة اثنتين وثمانين، فهو معاصر لأبي إسحاق، لكن عبارة الدارقطني ربما يؤخذ منها أن لأبي إسحاق سماعاً من كُميل لكنه لم يسمع هذا الحديث منه، ولو أنه لم يسمع منه مطلقاً لقال: لا يعرف له سماع من كُميل، أو نحو هذا، وهو محل تأمل ويحتاج مزيد بحث لأني لم أقف على سماع أبي إسحاق من كُميل فيما وقفت عليه من الطرق، والأصل عدمه، وما مال إليه الدارقطني رحمه الله من احتمال سماع أبي إسحاق الحديث من عبد الرحمن بن عابس مُحتمل لشهرة الحديث من رواية ابن عابس كما بينته في الدراسة، ومع عدم الوقوف على سماع أبي إسحاق من كُميل، فالأقرب أن روايته عنه مدلّسة.

١٨ـ الحديث المئة: رواه أبو إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أنس رضي الله عنه، والرواية عنه هكذا فيها غرابة كما بينته في دراسة الحديث، فإن



حُفظت عنه فيأتي في هذا الإسناد ما سبق ذكره في سماع أبي إسحاق من بُريد في الحديث الثالث والتسعين فاحتمال التدليس وارد.

١٩ـ الحديث الثامن عشر بعد المئة: رواه أبو إسحاق، عن عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد، عن أبيه، عن عائشة ﵂، ورواه عنه عددٌ فلم يذكروا عبد الرحمن، والأقرب أنه دلّسه إذ يبعد توهيمهم جميعاً.

٢٠ـ الحديث التاسع عشر بعد المئة: روى أبو إسحاق الحديث في المحفوظ عنه عن عابس بن ربيعة، عن عائشة ﵂، وليس في الطرق تصريح بالسماع من عابس، وعلق الدارقطني عن شريك الرواية عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة ﵂، وقال في آخره: «وقال مرة أخرى: فيما حُدِّثت عن عابس، عن عائشة ﵂».

قال الدارقطني: «ويقال: إن أبا إسحاق لم يسمعه من عابس، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس، عن أبيه».

وتمريض الدارقطني ﵀ القول بعدم سماع أبي إسحاق الحديثَ من عابس ربما لضعف دليله، فشريك لم يثبت على قول مع أني لم أقف على روايته مسندة لتعرف صحتها عنه، وهل هي من قديم حديثه أم لا.

أما احتمال وقوع التدليس فقد يقويه شهرة الحديث عن عابس بن ربيعة من رواية ابنه عبد الرحمن، مع عدم الوقوف على سماع أبي إسحاق

من عابس وقلة روايته عنه، إذ لم أقف على رواية أبي إسحاق عنه إلا في هذا الحديث، فتصحيحه متوقف على ثبوت السماع، وعابس كوفي معاصر لأبي إسحاق، وبهذا يمكن القول بأن تصحيح الترمذي رحمه الله للحديث من رواية أبي إسحاق، عن عابس فيه نظر، اللهم إلا إن كان وَقَفَ على السماع وفيه بُعْدٌ، فالأقرب أن روايته عنه دون واسطة مدلّسة.

فتلخص مما سبق أن جملة ما وقع في الدراسة عشرون حديثاً، فثلاثة منها غلط عليه[١]، وواحد متوقف على ثبوت الرواية عنه[٢]، واثنان التدليس فيهما محتمل[٣]، والباقي أربعة عشر حديثاً يتوجه القول بارتكاب أبي إسحاق التدليس فيها[٤].

وما تقدم مشعرٌ بأن أبا إسحاق ليس مكثراً من التدليس، بل هو قليل في روايته، وليس حقه أن يوضع في الثالثة كما هو عند العلائي،

---

(١) (ح٥٢، ٥٥، ٨٩).

(٢) (ح٣).

(٣) (ح٥٧) لكن الأقرب عدمه، (١٠٠) والرواية عنه غريبة.

(٤) (ح١٩، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٤٠، ٥٤، ٦٠، ٨٤، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ١١٨، ١١٩)، وهذه تمثل (١١٪) من مجمل أحاديث الدراسة، ولو ضممت الثلاثة الأخرى مما في صحته بحث أو احتمال صارت نسبتها (١٣،٣٪).

وابن حجر، بل هو من أهل المرتبة الثانية، وعلى هذا كيف يُعامل حديثه الذي لا يقف الباحث فيه على السماع الصريح؟ هل يُحمل على السماع؟ أم إذا لم يوقف على بيان السماع يتوقف فيه؟

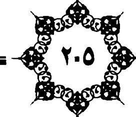
وقبل الجواب أشير إلى أني قد استقرأت حديث أبي إسحاق في الصحيحين لاعتبار عمل الشيخين في حديثه، وسأثبت في الجدول التالي رواياته عندهما، مبيناً وقوع السماع أو ما يقوم مقامه أو عدم وقوعه، ومذيلاً بخلاصة عن حديثه عند كلٍّ منهما، ثم أستكمل الكلام عن هذه المسألة، وقد سرت في هذا التتبع وفق الضوابط التالية:

١ـ اعتمدت على طبعة جمعية المكنز الإسلامي للصحيحين، واستعنت ببرنامجها الحاسوبي: «موسوعة الحديث الشريف».

٢ـ ذكرت فقط المسانيد لأن المقصود بالتتبع مواضع احتجاج الشيخين بحديث أبي إسحاق، ولذا استثنيت مقدمة مسلم، ولم أذكر من معلقات البخاري إلا المواضع المعلقة لبيان السماع.

٣ـ راعيت في الترتيب وقوع الرواية في الصحيح سواء في الأحاديث أو عدِّ الطرق، وبدأت بما خرجه البخاري ذاكراً معه ما شاركه فيه مسلم، ثم ما انفرد به مسلم وحده.

٤ـ إذا وقع التصريح عندهما أو عند أحدهما لم أبحث عنه خارجهما.



٥ـ ما لم أقف على تصريح بالسماع خارج الصحيحين ووجدته من رواية شعبة عنه نبهت عليه(١).

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
١	حديث: أنّ النبيَّ ﷺ نزل على أخواله.. الحديث في القبلة الأولى وتحويلها.	البراء بن عازب.	خ (٤٠، ٤٥٢٧) عن زهير، و(٤٠١، ٧٣٣٩) عن إسرائيل، و(٤٥٣٣) من طريق الثَّوْري مختصراً.	في رواية الثَّوْري التصريح بالسماع.
			م (١٢٠٤) عن أبي الأحوص، و(١٢٠٥) عن الثَّوْري.	
٢	حديث نقض الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم.	الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (١٢٦) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع. أخرجه الطيالسي (١٤٧٩)، والإمام

(١) بعد انتهائي من هذا الحصر وقفت على رسالتي الباحث: عواد حسين الخلف الأولى للماجستير بعنوان: «روايات المدلسين في صحيح مسلم»، والثانية للدكتوراه بعنوان: «روايات المدلسين في صحيح البخاري»، وقد قارنت بين ما تتبعته وما تتبعه وفقه الله، وسأثبت في أثناء الجدول ما أرى أنه فاته أو أنه مرجوح في كلامه، وإذا اجتمعا في حديث رمزت للأولى بـ: م، وللثانية بـ: خ.

				أحمد (٢٥٤٧٧)، والترمذي (٨٧٥) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي (٢٨٦٧)، وغيرهم عن شعبة دون ذكر السماع، وصححه ابن حبان (٣٨١٧).
٣	حديث الحجرين والروثة. (ح٥٧).	عبد الرحمن ابن الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (١٥٦) عن زهير. وعلقه عن إبراهيم ابن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق.	في معلق إبراهيم التصريح بالسماع.
٤	حديث صلاة النبي ﷺ عند البيت وقصة سلا الجزور والدعاء على سبعة من قريش.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ (٢٤١، ٣٢٢١، ٣٩٠٢) عن شعبة، و(٢٤١) عن يوسف، و(٥١٩) عن إسرائيل، و(٢٩٧١) عن الثَّوْري، و(٤٠٠٨) عن زهير مختصراً.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.

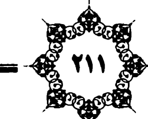
م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
			م (٤٧٥٠) عن زكريا، و(٤٧٥١) عن شعبة، و(٤٧٥٢) عن الثَّوْري، و(٤٧٥٣) عن زهير مختصراً.	ليس فيه سماع. في رواية يوسف عند خ التصريح.
٥	حديث مقدار الماء في غسل الجنابة.	أبو جعفر محمد بن علي الباقر.	خ (٢٥٣) عن زهير.	في روايته التصريح بالسماع.
٦	حديث الإفاضة ثلاثاً على الرأس في غسل الجنابة.	سليمان بن صرد الخُزَاعِيُّ.	خ (٢٥٥) عن زهير.	في روايته التصريح بالسماع.
			م (٧٦٦) عن أبي الأحوص، و(٧٦٧) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية زهير عند خ التصريح.
٧	حديث الركعتين بعد العصر.	الأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع.	خ (٥٩٤)، م (١٩٧٤) عن شعبة.	في روايته عند خ التصريح بالسماع.
٨	حديث: حدثنا البراء وهو غير كذوب أن النبي ﷺ كان إذا قال سمع الله لمن	عبد الله بن يزيد الخَطْمِيُّ.	خ (٦٩٤، ٦٩٥) عن الثَّوْري، و(٧٥٤) عن	التصريح في رواية شعبة، والأول من رواية الثَّوْري.

م	الحديث	[illegible]	[illegible]	ملحوظات السماع
	حمده لم يَحنِ أحد ظهره.		شعبة، و(٨١٩) عن إسرائيل.	
			م(١٠٩٠) عن زهير، و(١٠٩١) عن الثَّوْري.	في رواية الثَّوْري التصريح بالسماع.
٩	حديث استسقاء عبد الله ابن يزيد الأنصاري ومعه البراء بن عازب وزيد بن أرقم.	عبد الله بن يزيد الخَطْمِي.	خ (١٠٣٠) عن أبي نعيم، عن زهير.	ليس فيه سماع. في رواية علي بن الجعد في «الجعديات» (٢٥٢١)، وعند الطحاوي (١/٣٢٦)، وأحمد بن يونس اليَرْبوعي عند ابن المنذر (٢٨٩٣)، وأبي نعيم (٤/٣٤٤)، وأبي غسان مالك بن إسماعيل عند الطحاوي (١/٣٢٦)، والبيهقي (٣/٣٤٩) ثلاثتهم عن زهير التصريح بحضوره القصة. ورواه شعبة عنه دون

				تصريح عند الطحاوي (٣٢٦/١).
١٠	حديث قراءة النجم والسجود فيها.	الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (١٠٧٥، ١٠٧٨، ٣٩٠١، ٤٠٢١) عن شعبة، و(٤٩١٢) عن إسرائيل.	في رواية شعبة الأولى التصريح بالسماع.
			م (١٣٢٥) عن شعبة.	في روايته التصريح بالسماع.
١١	حديث: صلَّى بنا النبي ﷺ آمن ما كان الناس بمِنًى ركعتين.	حارثة بن وهب الخُزَاعِيُّ.	خ (١٠٩١، ١٦٨٢) عن شعبة.	في رواية شعبة الأولى التصريح بالسماع.
			م (١٦٣٠) عن أبي الأحوص، و(١٦٣١) عن زهير.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
١٢	حديث: صلاة النبي ﷺ بالليل.	الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (١١٥٤) عن شعبة.	ليس فيه سماع. وعند م من رواية زهير التصريح.
			م (١٧٦٢) عن زهير، و(١٧٦٣) عن عمار بن رُزيق مختصراً.	في رواية زهير التصريح بالسماع. اكتفى الباحث عواد الخلف (٢٧٢/برقم ٤) بالقول: الحديث

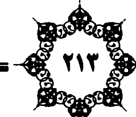


[illegible]	[illegible]	[illegible]	طرقه	ملحوظات السماع
				في المتابعات، وهو بالتصريح عند مسلم، ورواية شعبة قائمة مقام السماع وقد وقف عليها كما في رسالته الثانية (٤٦٣/برقم ٣).
١٣	حديث: اتقوا النار ولو بشق تمرة.	عبد الله بن معقل المُزَنِيُّ.	خ (١٤٣٨) عن شعبة.	في روايته التصريح بالسماع.
			م (٢٣٩٤) عن زهير.	ليس فيه سماع. في رواية شعبة عند خ التصريح.
١٤	حديث: حج عبد الله بن مسعود فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة... إنّ هاتين الصلاتين حوّلتا عن وقتهما في هذا المكان.	عبد الرحمن ابن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (١٧٠١) عن زهير، و(١٧٠٩) عن إسرائيل.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
١٥	حديث: كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جَمْعٍ حتى تطلع الشمس.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ (١٧١٠) عن شعبة، و(٣٨٨٦) عن الثَّوْري.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
١٦	اعتمر رسول الله ﷺ في	البراء بن	خ (١٨٠٩) عن	في روايته التصريح



م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
	ذي القعدة قبل أن يحجَّ.	عازب.	يوسف.	بالسماع.
١٧	حديث سبب نزول: (وأتوا البيوت من أبوابها).	البراء بن عازب.	خ(١٨٣٢)، م(٧٧٣٤) عن شعبة، وخ (٤٥٥٣) عن إسرائيل.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
١٨	حديث: اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة... الحديث بطوله، وفيه ذكر صلح الحديبية، وقوله ﷺ: الخالة بمنزلة الأمِّ، وقوله ﷺ لجعفر: أشبهتَ خَلقي وخُلقي، وقوله ﷺ لعلي: أنت مني وأنا منك، ولزيد: أنت أخونا ومولانا.	البراء بن عازب.	خ (١٨٧٥، ٢٧٣٩، ٤٢٩٦) عن إسرائيل، وعلق البخاري القطع المتعلقة بجعفر، وزيد مجزوماً بهما (٧٣٣/٢، ٧٣٦).	ليس فيه سماع. أوله في عمرة ذي القعدة جاء التصريح في رواية يوسف وسبق برقم (١٦)، والصلح جاء التصريح في رواية يوسف وشعبة وسيأتي برقم (٢١)، أما القطعة في الخالة وجعفر فلم أقف على السماع، وقد أشار النسائي في «الكبرى»، والبيهقي في «السنن الكبرى» وفي «الصغرى» وفي «الدلائل» إلى

م	الحديث	[illegible]	[illegible]	ملحوظات السماع
				الاختلاف في آخر الحديث وأنه عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يَرِيْم، وهانئ ابن هانئ، عن علي. والترمذي أخرج ذكر الخالة (١٩٠٤) وقال: «صحيح، وفي الحديث قصَّة طويلة»، وأخرج قوله ﷺ لعلي ولجعفر (٣٧١٦، ٣٧٦٥) عن البخاري وغيره به، وقال: «حسن صحيح». وصححه ابن حبان (٤٨٧٣) بسياقه الطويل كما عند البخاري. استدل الباحث عواد الخلف (٤٦٩/برقم ١٠، ٤٧٦/برقم ٣٨) بالتصريح في رواية



م	الحديث	اسم شيخه	[illegible]	[illegible]
				يوسف، وفاته ما في آخر الحديث من الإشكال فلم يعرض له، وأصل الحديث في الصلح لا إشكال في صحة سماع أبي إسحاق له.
١٩	حديث نزول: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث..).	البراء بن عازب.	خ (١٩٤٩، ٤٥٤٩) عن إسرائيل، و(٤٥٤٩) عن يوسف.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
٢٠	حديث: اشترى أبو بكر من عازب رَحْلاً.. الحديث بطوله.	البراء بن عازب.	خ (٢٤٧٩، ٣٦٩٥) عن إسرائيل، و(٣٦٥٨) عن زهير، و(٣٩٥٦، ٥٦٦٧) عن شعبة مختصراً، و(٣٩٦٥) عن يوسف.	في رواية إسرائيل الأولى، وزهير، وشعبة، ويوسف التصريح بالسماع.
			م (٥٣٥٦، ٥٣٥٧) عن شعبة والأول مختصر، و(٧٧٠٦)	في رواية شعبة الثانية، وزهير التصريح بالسماع.

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
			عن زهير، و(٧٧٠٧) عن إسرائيل.	
٢١	حديث: لمّا صالح النبيُّ ﷺ أهل الحديبية كتب علي بينهم كتاباً.. الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٢٧٣٨) عن شعبة، و(٣٢٢٠) عن يوسف.	في روايتهما التصريح بالسماع.
			م (٤٧٢٩، ٤٧٣٠) عن شعبة، و(٤٧٣٠) عن زكريا.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
٢٢	حديث: ما ترك رسول الله ﷺ عند موته.. الحديث.	عمرو بن الحارث المُصْطَلِقيُّ.	خ (٢٧٧٧) عن زهير، و(٢٩١٢، ٢٩٤٩، ٣١٣٥) عن الثَّوْري، و(٤٥٠٢) عن أبي الأحوص.	في رواية الثَّوْري الأولى، والثالثة التصريح بالسماع.
٢٣	حديث: أتى النبيَّ ﷺ رجل مقنَّع في الحديد فقال: أقاتل أو أُسلم.. الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٢٨٤٥) عن إسرائيل.	في روايته التصريح بالسماع.
			م (٥٠٢٣) عن زكريا.	ليس فيه سماع. في رواية إسرائيل عند خ التصريح.

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
				سقط كلام الباحث عواد الخلف (٢٧٣/برقم ٧) عن الحديث.
٢٤	حديث نزول: (لا يستوي القاعدون).	البراء بن عازب.	خ (٢٨٦٨، ٤٦٣٦) عن شعبة، و(٤٦٣٧، ٥٠٤١) عن إسرائيل.	في رواية شعبة الأولى التصريح بالسماع.
			م (٥٠٢٠) عن شعبة، و(٥٠٢١) عن مسعر.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
٢٥	حديث: رأيت النبيَّ ﷺ يوم الخندق وهو ينقل التراب وفيه ذكر الرَّجَزِ.	البراء بن عازب.	خ (٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٤١٥٤، ٧٣٢٢) عن شعبة، و(٣٠٧١) عن أبي الأحوص، و(٤١٥٦) عن يوسف، و(٦٧٠٢) عن جرير بن حازم.	في رواية شعبة الأولى، ويوسف التصريح بالسماع.
			م (٤٧٧١، ٤٧٧٢) عن شعبة.	في روايته التصريح بالسماع.

[illegible]	الحديث	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢٦	حديث: كنت ردف النبيّ ﷺ على حمار.. الحديث.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ(٢٨٩٥)، م(١٥٣) عن أبي الأحوص.	ليس فيه سماع. أخرجه ابن حبان (٢١٠) وغيره من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن شعبة وفيه السماع. أخرجه الطيالسي (٥٦٦) عن شعبة وأبي الأحوص مقرونين دون ذكر السماع. فات الباحث عواد الخلف (خ/٤٧٠/برقم ١٣) و(م/٢٧١/برقم ٢) بيان السماع فذكر من تابع أبا إسحاق عليه.
٢٧	حديث: قال رجل أوَلَّيتم يوم حنين؟	البراء بن عازب.	خ (٢٩٠٣، ٤٣٦١، ٤٣٦٢) عن شعبة، و(٢٩١٣، ٤٣٦٠) عن الثَّوْري،	في رواية شعبة الثانية والثالثة، والثَّوْري الثانية، وزهير التصريح بالسماع.

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
			و(٢٩٦٧) عن زهير مطولاً، و(٣٠٧٩) عن إسرائيل.	
			م(٤٧١٥) عن زهير، و(٤٧١٦) عن زكريا، و(٤٧١٧) عن شعبة، و(٤٧١٨) عن الثَّوْري مختصراً.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
٢٨	حديث: بعث النبيُّ ﷺ رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع اليهوديِّ... الحديث.	البراء بن عازب.	خ(٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٤٠٨٨) عن زكريا، و(٤٠٨٩) عن إسرائيل، و(٤٠٩٠) عن يوسف.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
٢٩	حديث جعل رسول الله ﷺ على الرجَّالةِ يوم أُحد.. الحديث في غزوة أُحد.	البراء بن عازب.	خ (٣٠٧٦، ٤٠٣٥، ٤١١٦، ٤٦٠٣) عن زهير، و(٤٠٩٣) عن إسرائيل.	صرح بالسماع في روايات زهير.

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
٣٠	حديث: أنّ النبيَّ أُتى بثوب من حرير فجعلوا يعجبون من لينه... الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٣٢٨٥) عن الثَّوْري، و(٣٨٤٩) عن شعبة، و(٥٨٩٧) عن إسرائيل، و(٦٧٢١) عن أبي الأحوص.	في رواية الثَّوْري، وشعبة التصريح بالسماع.
			م (٦٥٠٢، ٦٥٠٣، ٦٥٠٤) عن شعبة.	في رواية شعبة الثانية التصريح بالسماع.
٣١	حديث: أن النبيّ ﷺ كان يقرأ: (فهَل من مُدَّكر).	الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (٣٣٧٦، ٣٤١١) عن الثَّوْري، و(٣٣٨٠، ٤٩٢٣) عن إسرائيل، و(٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢١، ٤٩٢٢) عن شعبة، و(٤٩٢٠) عن زهير.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
			م (١٩٥١) عن زهير، و(١٩٥٢) عن شعبة.	في رواية زهير التصريح بالسماع.

م	الحديث	اسم الصحابي	الرواية	ملحوظات السماع
٣٢	حديث: رأيت رسول الله ﷺ فرأيت بياضاً تحت شفته السفلى العنفقة.	أبو جحيفة وهب بن عبد الله السُّوائِيُّ.	خ (٣٥٨٥) عن إسرائيل.	ليس فيهما سماع، لكن يشبه والله أعلم أنه سمعه من أبي جُحَيْفَةَ كما دلت عليه رواية إسرائيل عند الإمام أحمد (١٨٧٨٧) فالحديث طرف من حديث الصلاة بمنى وقد جمع بينهما يونس في روايته عن أبيه عند الإمام أحمد (١٨٧٧٤)، وقد أخرج ابن المُظَفَّرِ حديث البياض في «حديث شعبة» (١١٠) قال: «حدثنا محمد بن محمد بن سليمان قال: ذَكَرَ محمد بن عباد بن العوام قال: ثنا أبو داود قال: ثنا
			م (٦٢٢٦) عن زهير.	

م	الحديث	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا جحيفة يقول..» فذكره وقد دلسه البَاغَنْدي كما ترى، وشيخه لم أقف على ترجمته. ذكر الباحث عواد الخلف (خ/٤٧٢/ برقم ٢٤)، (م/٢٧٣/برقم٨) من تابع أبا إسحاق، والأقرب أن أبا إسحاق سمعه كما سبق.
٣٣	حديث: ما رأيت أحدا أحسن في حُلَّة حمراء من النبيّ ﷺ... الحديث وفيه ذكر طول النبي ﷺ وشعره.	البراء بن عازب.	خ (٣٥٨٩) عن يوسف، و(٣٥٩١، ٥٩٠٩) عن شعبة، و(٥٩٦٢) عن إسرائيل.	في رواية يوسف، وشعبة الثانية، وإسرائيل التصريح بالسماع.
			م (٦٢١٠) عن	في رواية شعبة،

ملحوظات السماع	طرقه	اسم شيخه	الحديث	م
ويوسف التصريح بالسماع.	شعبة، و(٦٢١١) عن الثَّوْري، و(٦٢١٢) عن يوسف.			
ليس فيه سماع، ولفظه محتمل للتدليس: «قال: سئل البراء»، وفي بعض الطرق خارج الصحيح: «قال رجل للبراء»، وقد صححه الترمذي، وابن حبان، وانفرد عمرو بن مرزوق، عن زهير فجعل السائل للبراء أبا إسحاق نفسه، أخرجه الحربي في «الغريب» (٢/٣٧٢) وقول الجماعة عن زهير أصح. ذكر الباحث عواد	خ (٣٥٩٢) عن زهير.	البراء بن عازب.	حديث: سُئل أكان وجه النبيِّ ﷺ مثل السيف؟.. الحديث.	٣٤

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	ملحوظات السماع
				الخلف (٤٧٣/برقم ٢٥) سماع أبي إسحاق له مستدلاً بالسماع الموجود في الحديث الذي قبله، والأقرب أنه حديث آخر فلا أتفق معه في الاحتجاج بالسماع نفسه.
٣٥	حديث: كنّا مع النبيِّ ﷺ يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة الحديث في شأن البئر.	البراء بن عازب.	خ (٣٦١٨، ٤٢٠٣) عن إسرائيل، و(٤٢٠٤) عن زهير.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
٣٦	حديث: كان رجل يقرأ سورة الكهف وإلى جانبه حصان مربوط الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٣٦٥٧) عن شعبة، و(٤٨٨٨) عن إسرائيل، و(٥٠٦٣) عن عمرو بن خالد، عن زهير. عزاه المزي لكتابي الإيمان عن عمرو ابن خالد، والتفسير	في رواية شعبة التصريح بالسماع.

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
			عن أبي نعيم كلاهما عن زهير ولم أقف عليهما، راجع الفتح (٩/٥٧، ٦٣).	
			م (١٨٩٢) عن زهير، و(١٨٩٣، ١٨٩٤) عن شعبة.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
٣٧	حديث: انطلق سعد بن معاذ معتمراً، فنزل على أُميَّة بن خلف... الحديث بطوله.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ (٣٦٧٥) عن إسرائيل، و(٣٩٩٨) عن يوسف.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
٣٨	حديث: جاء السيِّد والعاقب إلى النبيِّ ﷺ فقالا: أبعث لنا رجلاً أميناً.. الحديث في قصة وفد نجران. (ح٥٩).	عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ العَبْسِيِّ.	خ (٣٧٩٠، ٤٤٢٤، ٧٣٤١) عن شعبة، و(٤٤٢٣) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع. في رواية شعبة عند الإمام أحمد والنسائي وغيرهما التصريح بالسماع.
			م (٦٤٠٧) عن شعبة، و(٦٤٠٨) عن الثَّوْري.	
٣٩	حديث: سألنا حذيفة عن رجل قريب السمت	عبد الرحمن ابن يزيد	خ (٣٨٠٨) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي

م	المتن			ملحوظات السماع
	والهدي من النبيِّ ﷺ حتى نأخذ عنه.. الحديث.	النَّخَعِيُّ.		(٤٢٧)، وابن سعد (١٥٤/٣)، وابن حبان (٧٠٦٣) من طريق شعبة التصريح بالسماع.
٤٠	حديث: قدمت أنا وأخي من اليمن، فمكثنا حينًا لا نُرى إلا أنّ ابن مسعود من أهل بيت النبيّ ﷺ.. الحديث.	الأسود بن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (٣٨٠٩) عن يوسف، و(٤٤٢٧) عن زكريا.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
			م (٦٤٨٠) عن زكريا، و(٦٤٨١) عن يوسف، و(٦٤٨٢) عن الثَّوْري.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
٤١	حديث: أوَّل من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أمِّ مكتوم، ثم قدم عمَّار وبلال الحديث في مقدم النبي ﷺ المدينة وتعلمه سورة الأعلى.	البراء بن عازب.	خ (٣٩٧٢، ٣٩٧٣، ٤٩٩١، ٥٠٤٦) عن شعبة.	في رواية شعبة الأولى والثانية التصريح بالسماع.
٤٢	حديث عدد غزوات النبي ﷺ.	زيد بن أرقم.	خ (٣٩٩٧) عن شعبة، و(٤٤٤٨)	في روايتهم عدا الأولى عن إسرائيل بيان

م	الحديث	اسم شيخه	[illegible]	[illegible]
			عن زهير، و(٤٥١١، ٤٥١٢) عن إسرائيل.	السماع.
			م (٣٠٩٤، ٤٧٩٦) عن زهير، و(٤٧٩٥) عن شعبة.	في رواياتهما التصريح بالسماع.
٤٣	حديث: استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر.. الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٤٠٠٣، ٤٠٠٤) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي (٧٥٤)، وأبي يعلى (١٧٢٤)، والمروزي في «السنة» (١٤٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٨٧٥، ٨٧٦)، عن شعبة التصريح بالسماع.
٤٤	حديث عدة أهل بدر على عدة أصحاب طالوت.	البراء بن عازب.	خ (٤٠٠٥) عن زهير، و(٤٠٠٦) عن إسرائيل، و(٤٠٠٧) عن الثَّوْري.	في رواية زهير التصريح بالسماع.

٤٥	حديث: سُئل أشهَد عليٌّ بدراً؟ قال: بارَزَ وظاهَرَ.	البراء بن عازب.	خ (٤٠١٩) عن يوسف.	في روايته التصريح بالسماع.
٤٦	حديث: قال النبي ﷺ يوم الأحزاب: الآن نغزوهم ولا يغزونا.	سليمان بن صرد.	خ (٤١٥٩) عن الثَّوْري، و(٤١٦٠) عن إسرائيل.	في رواية إسرائيل التصريح بالسماع.
٤٧	حديث: بعثَنا النبيُّ ﷺ مع خالد بن الوليد إلى اليمن ثم بعث علياً.. الحديث.	البراء بن عازب.	خ (٤٣٩٢) عن يوسف.	في روايته التصريح بالسماع.
٤٨	حديث: آخر سورة نزلت كاملة: براءة، وآخر آيةٍ نزلت خاتمة سورة النساء.	البراء بن عازب.	خ (٤٤٠٧، ٦٨٣٠) عن إسرائيل، و(٤٦٤٨، ٤٧٠٠) عن شعبة.	في روايتي شعبة التصريح بالسماع.
			م (٤٢٣٧) عن إسماعيل بن أبي خالد، و(٤٢٣٨) عن شعبة، و(٤٢٣٩) عن زكريا، و(٢٣٤٠) عن عمار بن رُزَيق.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤٩	حديث: سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: إنهنّ من العتاق الأول وهنّ من تلادي.	عبد الرحمن ابن يزيد النَّخَعِيُّ.	خ (٤٧٥٥، ٤٧٨٦، ٥٠٤٥) عن شعبة.	في روايات شعبة التصريح بالسماع.
٥٠	حديث: كنت مع النبيِّ ﷺ في غزاة فسمعت عبد الله بن أُبيَ يقول: لا تنفقوا علي من عند رسول الله.. الحديث.	زيد بن أرقم.	خ (٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥٣) عن إسرائيل، و(٤٩٥٢) عن زهير.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
			م (٧٢٠٠) عن زهير.	في رواية زهير التصريح بالسماع.
٥١	حديث: كنت أُطيِّب النبي ﷺ بأطيب ما أجد.. الحديث.	عبد الرحمن ابن الأسود النَّخَعِيُّ.	خ (٥٩٨٥) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع. في رواية يوسف عند م التصريح.
			م (٢٨٩٥) عن يوسف.	في روايته التصريح بالسماع.
٥٢	حديث: سألت عائشة عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ (الكوثر: ١).	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود.	خ (٥٠١٧) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع. في رواية يوسف عند حنبل في جزئه (٥٨) التصريح بالسماع.

م	الحديث	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				سقط كلام الباحث عواد الخلف (٤٧٩/برقم ٥٢) عن الحديث.
٥٣	حديث: سألت ابن عباس: مثل من أنت حين قُبض النبيّ ﷺ؟.	سعيد بن جبير.	خ (٦٣٧٢) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع. رواه الإمام أحمد (٣٥٤٣) عن الطيالسي، عن شعبة، وفيه التصريح بالسماع، أما رواية «المسند» (٢٧٦٢) فجاءت معنعنة.
٥٤	الحديث في دعاء النوم.	البراء بن عازب.	خ(٦٣٨٦)، م(٧٠٦١) عن شعبة. وخ(٧٥٧٩)، م(٧٠٦٠) عن أبي الأحوص.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
٥٥	حديث: أن النَّبيّ ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري... الحديث.	أبو بكر بن أبي موسى الأشعري.	خ(٦٤٧١)، م(٧٠٧٦، ٧٠٧٧) عن شعبة. وخ (٦٤٧٣) عن إسرائيل.	ليس فيه سماع، وصححه ابن حبان (٩٥٤، ٩٥٧).

٥٦	حديث من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.. الحديث.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ(٦٤٧٨)، م(٧٠٢٠) عن عمر بن أبي زائدة. وعلقه خ عن إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق: حدثني عمرو بن ميمون، عن أبي أيوب قولَه.	في معلق يوسف التصريح بالسماع.
٥٧	حديث: كنا مع النبيّ ﷺ في قبة نحواً من أربعين، فقال: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟.. الحديث.	عمرو بن ميمون الأَوْدِيُّ.	خ (٦٦٠٧) عن شعبة، و(٦٧٢٣) عن يوسف.	في رواية يوسف التصريح بالسماع.
			م (٥٥١) عن أبي الأحوص و(٥٥٢) عن شعبة، و(٥٥٣) عن مالك ابن مِغْوَلٍ.	ليس فيه سماع. وفي رواية يوسف عند خ التصريح.
٥٨	حديث: إنّ أهون أهل النار عذاباً يوم القيامة.	النعمان بن بشير.	خ (٦٦٤٢) عن إسرائيل، و(٦٦٤١) عن شعبة.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.

م	الحديث	[illegible]	[illegible] طرقه	ملحوظات السماع
			م (٥٣٨) عن شعبة، و(٥٣٩) عن الأعمش.	في رواية شعبة التصريح بالسماع.
		أفراد مسلم		
٥٩	حديث: أنّ رجلاً قال للنبيّ ﷺ: أخبرني بعمل يدخلني الجَنَّة؟ الحديث.	موسى بن طلحة التيمي.	م (١١٥) عن أبي الأحوص.	ليس فيه سماع. والنظر البحث في سماعه من موسى بن طلحة في دراسة الحديث (٨٨).
٦٠	حديث: شكونا إلى النبيِّ ﷺ الصلاة في الرمضاء فلم يشكنا.	سعيد بن وهب الهَمْدَانِيُّ.	م (١٤٣٦) عن أبي الأحوص، و(١٤٣٧) عن زهير.	ليس فيه سماع. أخرجه الإمام أحمد (٢١٠٩٠) عن الطيالسي، عن شعبة بالتصريح، ورواية «المسند» (١١٤٨) معنعنة، والفاكهي (٧٧) من طريق يونس بالتصريح. فات الباحث عواد الخلف (٢٧٢/برقم ٣) التصريح بالسماع.

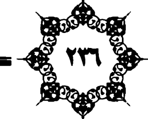
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦١	حديث: أن النبيّ ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة.. الحديث.	أبو الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيُّ.	م (١٥١٧) عن زهير.	في روايته التصريح بالسماع.
٦٢	حديث ينزل ربُّنا ﷻ كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا... الحديث.	أبو مسلم الأغر المديني.	م (١٨١٣) عن منصور، و(١٨١٤) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي (٢٣٤٦، ٢٥٠٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٨٩)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ (٤٦٥) عن شعبة، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٤٣) عن الأعمش، وأبي عوانة (٢١٩٦) عن أبي حفص الأبار، عن منصور بن المعتمر التصريح.
٦٣	حديث في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة.	سعيد بن جبير.	م (٣١٧٥) عن إسماعيل بن أبي خالد.	ليس فيه سماع. أحال الباحث عواد الخلف (٢٧٢/برقم ٦) على السماع عند

م				
				البخاري برقم (٢٩٣٠) وهذا وهم في الإحالة على حديث آخر.
٦٤	حديث طلاق فاطمة بنت قيس.	عامر بن شراحيل الشَّعْبيُّ.	م (٣٧٨٢، ٣٧٨٣) عن عمار بن رُزيق، و(٦٧٨٤) عن سليمان بن قَرْم بن معاذ.	في رواية عمار الثانية التصريح بالسماع.
٦٥	حديث الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة.	العَيْزارُ بنُ حُرَيْثٍ العَبْدِيُّ.	م (٤٩٦١) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي (١١٥٣)، والإمام أحمد (١٩٣٨٣)، وأبي عوانة (٧٢٥٨) عن شعبة التصريح.
٦٦	حديث: أصبنا يوم خيبر حُمراً.. الحديث.	البراء بن عازب.	م (٥١٢٥) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي (٧٤١)، وروح بن عبادة عند الطحاوي في «شرح المعاني»

	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
				(٢٠٥/٤) كلاهما عن شعبة التصريح، وأما غيره فرووه عن شعبة بغير ذكر السماع وهم: عفان عند ابن سعد (١١٣/٢). وأبو النضر هاشم بن القاسم عند ابن سعد (١١٣/٢)، والإمام أحمد (١٨٥٩٦)، وأبي عوانة (٦١٧٢، ٦١٧٩). وغندر عند الإمام أحمد (١٨٥٩٦)، وأبي يعلى (١٧٢٨)، والروياني (٣٢٧)، وفي رواية الأخيرين: عن أبي إسحاق قال: قال البراء. ووهب بن جرير عند أبي عوانة (٦١٧٢،

م	الحديث	[illegible]	[illegible] طرقه	ملحوظات السماع
				٦١٧٩). ورروح والأقـــرب أن ذكـــر الـــسماع غلـــط مـــن الطيالـسي، ودليلـه مـا حفظه المتقن معاذ بـن معاذ، عن شعبة، عـن أبي إسحاق أنه قال: ولم نسمعه من البراء، أخرجـــه الفـــسوي (٦٢٣/٢).
٦٧	حديث: قـبض النبيُّ ﷺ وهـو ابـن ثـلاث وستين... الحديث.	عامر بـن سـعد البَجَلِيُّ.	م (٦٢٤٤) عـــن أبـــي الأحـــوص، و(٦٢٤٥) عـــن شعبة.	في رواية أبي الأحوص التصريح بالسماع.
٦٨	حـديث: إنّ نوفـاً البِكـاليّ يزعم أنّ موسى صـاحب بـني إسـرائيل لـيس هـو موسى صاحبَ الخَضِر.	سعيد بن جبير.	م (٦٣١٤، ٦٩٣٧) عـن رَقَبَـةَ ابـنِ مَـصْقَلَةَ، (٦٣١٦) عـــن إسرائيل.	لـيس فيـه سمـاع، وأخرجـه ابـن حبـان (٦٢٢١) مـن طريـق رقبة به دون سماع. وقـد جـاء مـن طريـق أبـي الجاريـة العَبْدِيِّ،

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
				عن شعبة، وأبو الجارية هذا لا يعرف، أخرجه الترمذي (٢٩٣٣) وغيره.
٦٩	حديث لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً... الحديث.	أبو الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيُّ.	م (٦٣٢٣) عن شعبة، (٦٣٢٤) عن الثَّوْري.	ليس فيه سماع. في رواية الطيالسي (٢٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٣٩٠٩)، وفي «الفضائل» (٦٩، ١٩٢) عن شعبة التصريح.
٧٠	حديث: شهدت أبا موسى وأبا مسعود حين مات ابن مسعود.. الحديث.	أبو الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيُّ.	م (٦٤٨٣) عن شعبة.	في روايته التصريح بالسماع.
٧١	حديث ألا أنبئكم ما العَضْهُ؟.	أبو الأحوص عوف بن مالك الجُشَمِيُّ.	م (٦٨٠٢) عن شعبة.	ليس فيه سماع. وجاء ذكر السماع في بعض الطرق وذكره مرجوح كما بينته في دراسة الحديث (٨٠).
٧٢	حديث: العِزُّ إزاره	أبو مسلم	م (٦٨٤٦) عن	في روايته التصريح



م	الحديث	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	والكبريـــــاء رِدَاءه... الحديث.	الأغر المديني.	الأعمش.	بالسماع.
٧٣	حـديث لا يقعـد قـوم يـذكرون الله تعـالى... الحديث.	أبـو مـسلم الأغر المديني.	م (٧٠٣٠، ٧٠٣١) عن شعبة.	ليس فيه سماع. في روايـة أبـي الوليـد الطيالـسي عنـد أبـي يعلـى (١٢٥٢)، وحفـص بـن عمـر العدني عند أبي نعيم في «الحليـة» (٧/٢٠٤) التصريح إلا أن حفصاً ضعيف.
٧٤	حـديث: كـان النبيّ ﷺ يقول: اللهم إني أسألك الهـدى والتقـى والعفـاف والغنى.	أبـو الأحـوص عـوف بـن مالك الجُشَمِيُّ.	م (٧٠٧٩) عـن شـعبة، و(٧٠٨٠) عن الثَّوْري.	ليس فيه سماع. في روايـة الطيالـسي (٣٠١) ـ ومـن طريقـه الترمـذي (٣٤٨٩) ـ والإمام أحمد (٣٩٥٠) عـن روح بـن عبـادة، عن شعبة التصريح.
٧٥	حـديث ينـادي منـادٍ: إنّ لكـم أن تحيـوا فـلا تموتـوا أبداً... الحديث	أبـو مـسلم الأغر المديني.	م (٧٣٣٦) عـن الثَّوْريِّ.	في روايتـه التـصريح بالسماع.

م	الحديث	اسم شيخه	طرقه	ملحوظات السماع
٧٦	حديث: ما شبع آل محمد ﷺ وفي من خبز شعير	عبد الرحمن ابن يزيد النَّخَعِيُّ.	م (٧٦٣٥) عن شعبة.	في روايته التصريح بالسماع.

وفيما يلي نتائج هذا الحصر:

أ ـ حديث أبي إسحاق في صحيح البخاري:

١ـ خرج البخاري له ثمانية وخمسين متناً، رواها من اثنين وستين ومئة طريق.

٢ـ خرج البخاري حديثه من طريق تسعة من أصحابه، وهم بحسب عدد مروياتهم عنه: شعبة بن الحجاج (٥٥ طريقاً)، وإسرائيل بن يونس (٤٥ طريقاً)، وزهير بن معاوية (٢٢ طريقاً)، وسفيان الثَّوْري (١٥ طريقاً)، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق (١٥ طريقاً)، وأبو الأحوص سلام بن سليم (٥ طرق)، وزكريا بن أبي زائدة (٤ طرق)، وعمر بن أبي زائدة (طريق واحد)، وجرير بن حازم (طريق واحد).

٣ـ ظاهر لمن تتبع حديثه عند البخاري اعتناؤه بتخريج ما صرح فيه أبو إسحاق بالسماع وجملتها سبعة وستون طريقاً وهي عامة الأحاديث التي خرجها سوى ما سأستثنيه في الفقرة التالية، وعامة التصريح جاء من طريق شعبة (٢٧ طريقاً)، ثم يوسف (١٥ طريقاً)، ثم زهير (١٤ طريقاً)، ثم

الثَّوْري (٦ طرق)، ثم إسرائيل (٥ طرق).

٤ــ خــرج البخــاري جملــة أحاديــث لم يقــع في الــصحيح تــصريح أبي إسحاق بسماعها وهي على ثلاثة أنواع:

أ ـ ما وقفت على تصريحه بالسماع خارج الصحيح وهي الأحاديث[1]:

٩، ١٢، ٢٦، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٥١، ٥٢، ٥٣.

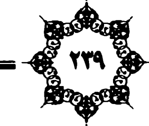
ب ـ ما لم أقف في طرقه على تصريح بالسماع ووقفت على رواية شعبة له وهي: (٢) وصححه الترمذي، وابن حبان، (٥٥) وصححه ابن حبان.

ج ـ ما لم أقف في طرقه على تصريح بالسماع ولا رواية شعبة له وهي: (١٨) القطعـة المتعلقـة بالخالـة، وجعفـر، وعلـي ابنـا أبـي طالـب، وزيـد، وصححه بطوله كما ساقه البخاري: الترمذي، وابن حبان، (٣٤) وصححه الترمذي، وابن حبان، وجزم البخاري بما يتعلق بجعفر، وزيد كما سبق.

وتخريج ابن حبان لهذين الحديثين يدل على أنه ليس لأبي إسحاق عند البخاري حديث لم يقع بيان سماعه له داخل الصحيح إلا وقد ثبت سماعه له خارجه، لأن ابن حبان قد شرط ألا يخرج من حديث المدلسين إلا ما علم سماعه له فقال: «وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإنا لا نحتج

---

(١) وبعضها جاءت الرواية بالسماع من طريق نفس الراوي الذي خرج البخاري الحديث من طريقه وهي: ٩، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٣.



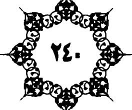
بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا مثل: الثَّوْري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم.. فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر»[1].

ب ـ حديث أبي إسحاق في صحيح مسلم:

١ـ خرج مسلم له واحداً وخمسين متناً، رواها من ثمانية وتسعين طريقاً.

٢ـ خرج مسلم حديثه من طريق ستة عشر من أصحابه، وهم بحسب عدد مروياتهم عنه: شعبة بن الحجاج (٣٨ طريقاً)، وزهير بن معاوية (١٥ طريقاً)، وسفيان الثَّوْري (١٠ طرق)، وأبو الأحوص سلام بن سليم (٩ طرق)، وزكريا بن أبي زائدة (٦ طرق)، وعمار بن رُزيق (٤ طرق)، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق (٣ طرق)، وإسرائيل بن يونس (طريقان)، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ (طريقان)، وسليمان الأعمش (طريقان)، وإسماعيل بن أبي خالد (طريقان)، وروى طريقاً واحداً لكل من: منصور ابن المعتمر، وعمر بن أبي زائدة، ومالك بن مِغْوَلٍ، ومِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ،

(١) (١/١٦١ـ١٦٢).



وسليمان بن قَرْمٍ.

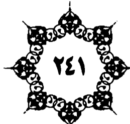
٣ـ ظاهر لمن تتبع حديثه عند مسلم اعتناؤه بتخريج ما صرح فيه أبو إسحاق بالسماع، وهي عامة ما خرجه سوى ما سأستثنيه في الفقرة التالية، وجملتها أربعة وثلاثون طريقاً، وعامة التصريح جاء من طريق شعبة (١٨ طريقاً)، ثم زهير (٨ طرق)، ثم يوسف، والثَّوْري (٣ طرق)، ثم طريق واحد عن الأعمش، وأبي الأحوص، وعمار بن رُزيق.

٤ـ خرج مسلم جملة أحاديث لم يقع في الصحيح تصريح أبي إسحاق بسماعها وهي على ثلاثة أنواع:

أ ـ ما وقفت على تصريحه بالسماع خارج الصحيح وهي الأحاديث[1]:
٤، ٦، ٧، ١٣، ٢٣، ٢٦، ٣٢، ٣٨، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٩، ٧٣، ٧٤.

ب ـ ما لم أقف في طرقه على تصريح بالسماع ووقفت على رواية شعبة له وهي: (٥٥) وصححه ابن حبان، (٦٦) وصححه أبو عوانة والسماع المذكور في بعض طرقه غلط، (٧١) وذكر السماع في بعض طرقه مرجوح كما ذكرته في أحاديث الدراسة برقم ٨٠.

(١) وبعضها جاءت الرواية بالسماع من طريق نفس الراوي الذي خرج مسلم الحديث من طريقه وهي: ٧، ٣٨، ٦٥، ٦٩، ٧٣، ٧٤.



ج ـ ما لم أقف في طرقه على تصريح بالسماع ولا رواية شعبة له وهي: (٥٩) وذكرت البحث فيه في أحاديث الدراسة برقم ٨٨، (٦٣) وذكرت البحث فيه في أحاديث الدراسة برقم ١٠٣، (٦٨) وصححه ابن حبان، وقد جاء السماع من طريق أبي الجارية العَبْدِيِّ، عن شعبة، وأبو الجارية هذا لا يعرف.

وبهذا يتبين أنه لا يطرد القول بالنسبة لما خرجه مسلم من حديثه ولم يقع فيه السماع باحتمال ورود السماع خارجه كما وقع عند البخاري، فقد وجدت أحاديث لم يوقف على سماعه لها خارج الصحيح لكنها قليلة، وتخريجه لها يحتاج إلى توجيه لأنها تخالف قاعدته.

وعوداً على مسألة معاملة أحاديث أبي إسحاق التي لا يوقف على بيان سماعه فيها أو المعنعنة فإن الذي ترجح لي التفصيل في حديثه، وأظن ـ إن شاء الله ـ أنه الموافق لما وقفت عليه من نصوص الأئمة، وهذا التفصيل يعتمد على حال أبي إسحاق في الرواية عن شيخه، فإن كان مكثراً عنه فالرواية محمولة على الاتصال، وإن كان مقلاً عنه أو له عنه أحاديث معدودة فلابد من التصريح بالسماع وإلا تُوقف فيها، وهي محمولة على الانقطاع حتى يتبين الاتصال بسماع صحيح.

وحمل حديثه عمن أكثر عنه على السماع حتى يدل دليل على وقوع التدليس فيه أو احتماله يمكن الاحتجاج له من وجوه:

١ـ قول يعقوب الفسوي: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش؛ ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة»[1]، فجعل الأصل فيه أنه يقوم مقام الحجة ما لم يعلم أنه مدلس وهذا استثناء من الأصل، واعتبار هذا الأصل ـ بشرط معرفة الملازمة والسماع ـ يدل عليه قول الإمام عبد الله ابن الزبير الحميدي رحمه الله: «وإن كان رجل معروفاً بصحبة رجل والسماع منه مثل: ابن جريج، عن عطاء، أو هشام بن عروة، عن أبيه، وعمرو بن دينار، عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأُدركَ عليه أنه أَدخلَ بينه وبين من حدّث رجلاً غير مسمى، أو أسقطه، تُرك ذلك الحديث الذي أُدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، **ولم يضره ذلك في غيره حتى يُدركَ عليه فيه مثلُ ما أُدركَ عليه في هذا** فيكون مثل المقطوع»[2].

٢ـ قال يعقوب بن شيبة: «سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه، قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس»[3].

---

(١) «المعرفة» (٢/٦٣٧).

(٢) «الكفاية» (٤١٢).

(٣) السابق (٤٠٠)، «التمهيد» (١/١٧ـ١٨).

فقول يعقوب: «أو حتى يقول حدثنا أو أخبرنا» يتناول ما قال فيه المدلس: عن فلان، وأن قول ابن معين: «لا يكون حجة فيما دلس» دليل على أن العنعنة ليست دليلاً على أن الحديث المعنعن مدلس، بل لا بد أن يثبت التدليس بدليل آخر لا بمجرد صيغة العنعنة.

٣ـ الإعلال بمجرد العنعنة كما جرى عليه المتأخرون، واعتبروها دليلاً بمجردها على التدليس، توسع غير محمود، ولم يقل إمام من أئمة الحديث في عصر الرواية: إن عنعنة الراوي الموصوف بالتدليس غير المكثر منه دليل على تدليسه الحديث، بل ما يوجد من النصوص في هذا الباب يفيد أن التدليس في الحديث من جنس الحكم بخطأ الثقة فيه، فإذا كنا لا نحكم على الثقة أنه أخطأ في الحديث، أو وهم فيه إلا بدليل؛ فكذلك الحكم بأن حديثاً بعينه وقع فيه تدليس ـ كالأمثلة التي سقتها ـ إلا بدليل، ولهذا لا تجد في كتب العلل التعليل بمجرد العنعنة، بل قد يحيلون عند وقوع النكارة على عدم تصريح الراوي بالسماع[1]، والعنعنة في الغالب ليست من الراوي الذي ابتدأ الحديث بل ممن بعده، وقد تخفف بها الرواة عن صيغ السماع منذ العصور الأولى للرواية بل قد أرشدوا إليه، والآثار عنهم في هذا متعددة كقول عفان بن مسلم: «جاء

(١) انظر مثلاً في علل الرازي: (٦٠) في رواية ابن عيينة حديث تخليل اللحية، (٧٢٥) حديث بقية في صيام الدأدأة أو الدأداء، في أمثلة أخرى.

جرير بن حازم إلى حماد بن زيد فجعل جرير يقول: حدثنا محمد، قال: سمعتُ شريحاً، حدثنا محمد قال: سمعتُ شريحاً، فجعل حماد يقول: يا أبا النضر، عن محمد، عن شريح، عن محمد، عن شريح»[1]، وقد يغلب على حديث أهل بلد عدم العناية بصيغ السماع ويتخففون عنها بالعنعنة كأهل الكوفة[2]، ومن أقرب الأدلة على ما سبق الأحاديثُ التي يقف الباحث على تصريح المدلس فيها بالسماع، وفي كثير من طرقها تأتي العنعنة مكان التصريح، فهي دليل على تصرف الرواة عنه في صيغة التحديث التي نطق بها الراوي، نعم لو قام الدليل على أنه ابتدأ فقال: عن فلان؛ تطرق احتمال التدليس هنا ولا إشكال، فلابد حينئذ من التوقف حتى نتيقن سماعه، لكن النقد بعنعنة الراوي ـ دون دليل على أنه نطق به كذلك ـ أمر متعسر[3]، ويلتحق بهذا أن الموصوف بالتدليس قد يكون سمع الحديث ممن روى عنه نعرف هذا بنص إمام ثم لا نجد السماع صريحاً فيما وصلنا من الطرق، فهذا يدل إما على تصرف الرواة في الصيغ كما سبق، أو قصورٍ في جمع الطرق، أو فيما وصلنا منها، فاعتبار الحديث مدلساً في مثل هذا ـ في

---

(١) «العلل» لأحمد (٣٥٤٢، ٤٢٦٢)، وانظر: «الكفاية» (٤٢٩)، «الاتصال والانقطاع» للدكتور إبراهيم اللاحم (١٨-٢٤) وفيه مبحث محرر.

(٢) سؤالات أبي داود (١٤٠، ١٤١).

(٣) انظر كلاماً مفيداً للذهبي حول هذا في: «الموقظة» (٤٦).

نظري ـ غلط على الموصوف بالتدليس، وتهمة بلا بينة، وله مثال في حديث أبي إسحاق، فقد نص ابن معين على سماع أبي إسحاق من عمرو بن مرة حديثه عن عبد الله بن سلِمَة، عن علي رضي الله عنه: «ألا أعلمك كلمات...»، ولم أجد في الطرق التي وقفت عليها هذا التصريح[1].

٤ـ وقال يعقوب أيضاً: «سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا»[2]، ومثله قول مسلم: «.. وإنما كان تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم ـ إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به ـ فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته..»[3].

وقولهما يدل على اعتبار غلبة التدليس على المحدث عند أئمة الحديث خلافاً للشافعي، ولهذا قال ابن رجب: «ولم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي، ولا أن يغلب على حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه ولو بمرة واحدة.

واعتبر غيره من أهل الحديث أن يغلب التدليس على حديث الرجل،

---

(١) انظر: (ص٨٩٣).

(٢) «الكفاية» (٤٠٠)، «التمهيد» (١/ ١٨).

(٣) صحيح مسلم (١/ ٣٣).

وقالوا: إذا غلب عليه التدليس لم يقبل حديثه حتى يقول: «ثنا»، وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه»[١].

٥ـ يضيق على المحدث تتبع التصريح للراوي المكثر من السماع، وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله عن هذا، قال أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه: سمعت؟ قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا؛ أي أنك تحتج به»[٢]، فتوقفه أولاً ينبغي حمله على حالٍ سوى التي تماثل حال الأعمش، وقول ابن المديني وما ماثله مفيد في تفسيره، لأن منهج الأئمة واحد، والأقرب في هذا هو مراعاة الكثرة والقلة في حديث الموصوف بالتدليس كما في قول ابن المديني، وكثيراً ما ينظّر بين أبي إسحاق، والأعمش، كما في قول الفسوي، وابن حبان، وقد قال الذهبي في شأن الأعمش: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يُدرى به، فمتى قال: حدثنا فلا كلام، ومتى قال: عن تطرق إليه احتمالُ التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السَّمَّان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[٣]، والأظهر في أبي إسحاق

(١) «شرح العلل» (٢/٥٨٢ـ٥٨٣).

(٢) سؤالات أبي داود (١٣٨).

(٣) «الميزان» (٢/٢٢٤).

أن يعامل حديثه كحديث الأعمش.

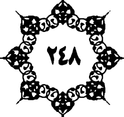
٦ـ لم أقف على من نص على إكثار أبي إسحاق من التدليس، بل قد قال الدارقطني كما سبق: «أبو إسحاق ربما دلس»، وهي عبارة تدل على التقليل، والظاهر أنه بالمقارنة إلى كثرة روايته واتساعها. والأعمش نفسه قد قال فيه أبو زرعة الرازي: «ربما دلس»[1]، فليس كل من ذكر في أصحاب المرتبة الثالثة فتدليسه كثير.

ويأتي البحث هنا في منزلة أبي إسحاق من المدلسين، وقد سبق أن العلائي، وابن حجر جعلاه في الثالثة وهي: «من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقَبِلَهُمْ آخرون مطلقاً كالطبقة التي قبلها»، وصنيع الشيخين كما سبق بيانه يدل على اختيارهما في أبي إسحاق عدم الاحتجاج إلا بما صرح فيه بالسماع، وعبارة العلائي تدل على أن من أهل العلم من عامله كأهل الطبقة الثانية، وما تقدم من وجوه حمل حديثه عمن أكثر عنهم على السماع كأنه ـ والله أعلم ـ هو الذي يسع الباحث في مثل عصرنا.

وينبغي التنبه إلى أن تعريف ابن حجر للتدليس وإخراجه منه ما اصطلح على أنه إرسال خفي يجعل الكلام على إكثار أبي إسحاق من التدليس وإدخاله في المرتبة الثالثة فيه نظر، فجملة مما سبق ذكره في أحاديث

---

(١) «العلل» (٩).



الدراسة التي يتوجه القول فيها بوقوع التدليس أو احتماله لا تنطبق على تعريف ابن حجر حتى يثبت سماع أبي إسحاق ممن روى عنه ابتداء، وإلا فلا تصلح على تعريفه للتدليس، وكذلك يقال في حق من تبعه عليه.

وأختم هذا المبحث بما تحصل لي من القرائن المشعرة بتدليس أبي إسحاق في الحديث أو انتفائه وهي:

١ـ أن يكون الحديث من رواية شعبة بن الحجاج عنه، فقد كان شعبة يستقصي السماع على شيوخه، وكان يقول: «كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[1].

٢ـ إذا جاء الحديث من رواية يحيى بن سعيد القطان، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق فهو سماع، قال الحافظ الإسماعيلي: «والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق»[2]، وكذلك فيما رواه من حديث أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، فهو مما سمعه أبو إسحاق من الحارث، قال ابن أبي خيثمة: «سمعت أبي يقول: كان يحيى ابن سعيد لا يحدث من حديث الحارث إلا ما قال فيه أبو إسحاق: سمعت

(١) سبق عزوها (ص١٨٩).

(٢) انظر: «الجوهر النقي» (١/ ١٠٩)، «نصب الراية» (١/ ٢١٧)، «الهدي» (٣٤٩)، «الفتح» (١/ ٢٥٦)، وانظر تطبيقاً لذلك: الحديث رقم (٥٧).

الحارث»[1].

٣ـ أن يزيد أبو إسحاق واسطة بينه وبين من روى عنه بصيغة محتملة، وتسقط تلك الواسطة في رواية أخرى، ويكون ذكره لها محفوظاً من وجه آخر، وهذا القيد لا بد منه، فلا يعتد بالزيادة لم يصح إسنادها، أو كانت غلطاً من راويها.

٤ـ أن يسوق أبو إسحاق الحديث فيروي عن أكثر من شيخ في سياق واحد، فربما لم يسمع من أحدهم وذكره بينهم تدليساً، وينبغي التأني في هذا بحيث يدل شيء خارج على وقوع التدليس عن أحدهم.

٥ـ قد يصرح أبو إسحاق بالسماع فيسوق الحديث ويُدخل في متنه جملة غير مسموعة له، فيُعرف بتصريحه أو من طريق آخر أنها غير مسموعة له، وهذه كالتي قبلها يتأني فيها، فربما كان هذا وهماً من أحد الرواة على أبي إسحاق.

٦ـ إذا نص أحد النقاد على عدم سماع أبي إسحاق حديثاً بعينه.

٧ـ إذا روى أبو إسحاق عن شيخ أصغر منه سناً فيحتمل وقوع التدليس هنا، وهذه القرينة ذكرها شعبة كما سبق في قصة حديث الحارث بن الأَزْمع[2]،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥/٢٤٨).

(٢) انظر: (ص١٨٦).



وهذا أغلبي فقد سمع أبو إسحاق من أناس أصغر منه سناً كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن عطاء وغيرهم[١].

ثانياً: الإرسال:

تُكلم في مراسيل أبي إسحاق، وممن تكلم فيها يحيى بن سعيد القطان، وأبو داود السِّجِسْتاني.

فأما يحيى فقال: «مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء»[٢].

وعلل ابن رجب ذلك بأن أبا إسحاق كان لا ينتقي شيوخه الذين يروي عنهم، بل كان يأخذ عن الضعفاء[٣].

وأما أبو داود فقد سأله الآجري: «مراسيل إبراهيم أو مراسيل أبي إسحاق»؟ فقال: «مراسيل إبراهيم»[٤].

ثالثاً: الرواية عن مجهولين:

مما تُكلم في أبي إسحاق بسببه روايته عن المجهولين، والمقصود تحديثه

---

(١) ذكر ابن خزيمة نقلاً عن بعض أهل العلم قرينة لانتفاء التدليس وقد ذكرت البحث فيها في دراسة الحديث (٩٣).

(٢) «شرح العلل» (١/ ٥٣٠).

(٣) السابق (١/ ٥٣٢).

(٤) سؤالات الآجري (٢٤٠).

عـن أنـاس لا يعرفـون إلا بروايـة أبـي إسـحاق عـنهم، ذكـره أبـو إسـحاق الجُوْزَجَاني[١].

وتفرد أبي إسحاق بالرواية عن جمع من الرواة ذكره علي بـن المديني، وأبو داود، وقسم ابـن المـديني المجهـولين مـن شيوخ أبـي إسـحاق إلى طبقـات متعددة[٢]، لكن لم أقف عليها لأعرف تفصيلها، وعَدَّ ابـن المـديني هـؤلاء فبلغوا سبعين أو ثمانين[٣]، وأما أبو داود فبلغ بهم المئة[٤].

ورأى يحيـى بـن معـين أن روايـة أبـي إسـحاق عـن الرجـل لا تـصيره معروفاً، وعلـل ذلـك بأنـه يـروي عـن مجاهيـل، فقـد سـأله يعقـوب بـن شـيبة فقال: «متى يكون الرجل معروفاً، إذا روى عنه كم؟ فقال: إذا روى عـن الرجل مثل ابـن سيرين، والـشَّعْبِيِّ، وهـؤلاء أهـل العلـم فهـو غـير مجهـول، قلت: فإذا روى عـن الرجـل مثـل سماك بـن حـرب، وأبـي إسـحاق؟ قـال: هؤلاء يروون عن مجهولين»[٥].

ومما سبق يظهر ـ والله أعلم ـ أن أبا إسحاق وإن روى عـن هـذا الـضرب

---

(١) «الشجره» (١٢٥).

(٢) «شرح العلل» (١/ ٣٧٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١١١).

(٤) سؤالات الآجري (٥٢٤).

(٥) «شرح العلل» (١/ ٣٧٧ـ٣٧٨).

فإنه دليل على حبه للسماع وحمل العلم، وقد تفرد غير واحد بالرواية عن أناس ـ وهو المعروف بالوحدان ـ فما يقع من النكارة في هذه الأحاديث فمن شيوخهم إذا كان الراوي عنهم ثقة لا تحتمل حاله تلك النكارة.

ثم الغالب أن هؤلاء الذين تفرد أبو إسحاق بالرواية عنهم هم من كبار التابعين أو أوساطهم، وهذه الطبقة يندر فيهم الكذب، وسوء الحفظ نادر في مثلهم، وقد قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ..»[1].

وفي الموصوف بالجهالة من شيوخ أبي إسحاق أناس لم تتفق كلمة النقاد على وصفهم بها، وفيهم من وثقه بعضهم ولا يعرف روى عنه إلا أبو إسحاق، مثل: سعيد بن نِمْران الهَمْدَانِيّ[2]، وسعيد بن ذي حُدَّان الكوفي[3]، وعمارة بن عَبْدٍ الكوفي، وهانئ بن هانئ الهَمْدَانِيّ[4]، وأبي حية ابن قيس الوَادِعِيّ[5].

---

(١) مقدمة تحقيق «المغني في الضعفاء» (١/٩).

(٢) انظر: دراسة الحديث (٣).

(٣) انظر: دراسة الحديث (٢٨).

(٤) انظر عنهما: دراسة الحديث (٤٦).

(٥) انظر: دراسة الحديث (٥٠).

رابعاً: الاختلاط:

الاختلاط هو: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، كذلك عرفه السخاوي[1]، واستقر الأمر في المختلطين أن ما رواه الموصوف بذلك قبل اختلاطه فهو مقبول، وما رواه بعد الاختلاط، أو لم يتميز ترك[2].

وذهب وكيع بن الجراح إلى قبول حديثه المتأخر إذا وافق روايته قبل الاختلاط ولم يحصل منه ما يخالفها[3]، وتبعه عليه ابن حبان[4].

ويظهر لي - والله أعلم - أن قول وكيع بن الجراح يرجع إلى قول الجمهور، وذلك أن الأصل عنده في معرفة صحة رواية المختلط بعد الاختلاط هو مقارنة روايته الأخيرة بروايته الأولى قبل الاختلاط، فالمعتبر إذاً الرواية الأولى فإن وافقتها الأخيرة وإلا رددناها.

ولا يلزم أن كل ما رواه المختلط بعد الاختلاط يكون خطأ، أو حصل له فيه تبديل إسناد، أو زيادة، أو نقص، بل هذا الغالب، وقد يحصل أن

---

(١) «فتح المغيث» (٤/٣٧١).

(٢) السابق (٤/٣٧١).

(٣) السابق، وانظر: «تهذيب الكمال» (١١/١٠) في تحمل وكيع من سعيد بن أبي عروبة.

(٤) «الإحسان» (١/١٦١).

يروي ويأتي بالحديث مستقيماً سويّاً.

وقد اختلفت عبارات الأئمة في وصف ما حصل لأبي إسحاق من التغير آخرَ عمره، فمنهم من أطلق عليه وصف الاختلاط، ومنهم من وصفه بشبه المختلط، ومنهم من وصف ذلك بسوء الحفظ، وقبل ذكر ذلك أشير إلى أن أبا إسحاق مع ضعف بدنه في آخر حياته بقي قوي الذهن، حاضر الحفظ، قال ابن عيينة: «قلت: كيف أنت يا أبا إسحاق؟ قال: مثل الذي أصابه الفالج ما تنفعني يد، ولا رجل»[1]، وهو في هذه الحال يقول: «ذهبت الصلاة مني وضعفت، وإني لأصلي فما أقرأ وأنا قائم إلا بالبقرة وآل عمران»[2]، ولا يعرف أنه وقع لأبي إسحاق من الخَرَف نظير ما سيأتي في شأن بعض المختلطين، بل أشد ما وقفت عليه أنه أحدث على الدابة، وهذا مرده إلى كبر السن، وضعف بنية الإنسان إذا وصل إلى مثل السن التي بلغها أبو إسحاق، وهو أمر مشاهد في الناس.

وأعود الآن إلى ذكر ألفاظ الأئمة المتعلقة بوصفه بالاختلاط أو التغير، فأما من أطلق عليه وصف الاختلاط فهم: حفيده إسرائيل[3]، ومحمد بن

---

(١) مسند ابن الجعد (١/١٤٣).

(٢) السابق (١/١٤٥).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٤٦٩).



عبد الله بن نُمير[1]، وأبو حاتم[2]، وأبو زرعة[3]، والخليلي[4]، والفسوي نقلاً عن بعض أهل العلم[5].

وأما من أطلق عليه الوصف بشبه الاختلاط فهو ابن معين، فبعد حكايته أن أبا إسحاق حُمل على حمار ليأخذ عطاءَهُ فأَحْدَثَ وردّه بنوه قال: «كأن أبا إسحاق شبيه بالمختلط»[6].

وأما من وصفه بسوء الحفظ بأَخَرَةٍ فهو أبو عيسى الترمذي فقال: «.. وأبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ في آخر زمانه كان قد ساء حفظه»[7].

وقد نازع الذهبي كثيراً في وصف أبي إسحاق بالاختلاط، فأنكر أن يكون اختلط لكن تغيَرَ حفظُهُ تغيُّرَ السِّنِّ[8].

وإذا أردنا تحقيق حال أبي إسحاق فالأمر يقتضي النظر في نصوص

---

(١) «شرح العلل» (٢/٧١٠).

(٢) «العلل» (١/١٠٣).

(٣) «الجرح» (٣/٥٨٩).

(٤) «فتح المغيث» (٣/٣٧٤).

(٥) «المعرفة» (٣/٧٥).

(٦) تاريخ الدوري (٣/٣٧١).

(٧) «العلل الكبير» (١/١٠١).

(٨) «تذكرة الحفاظ» (١/٢٣٣)، «الميزان» (٣/٢٧٠)، «السير» (٥/٣٩٤)، «المغني» (٤٦٧١).

النقاد في هذا الباب فإن مجموع نصوصهم يفيد في معرفة درجته، وأمر آخر ينبغي أن ينضاف إليه وهو النظر في تعاملهم مع حديث المختلط نفسه، وسبب ما ذُكر تفاوت درجة المختلطين، فليسوا سواءً، قال الحافظ ابن رجب عند ذكره مَنْ ضُعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض: «وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلّط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلّط تخليطاً يسيراً»[1].

فإذا تقرر ما سبق فليعلم أن أئمة الحديث يفرقون بين الاختلاط وسوء الحفظ، فالاختلاط عندهم أشد حكماً، فقد سئل علي بن المديني عن حصين بن عبد الرحمن السلمي فقال: «حصين حديثه واحد وهو صحيح»، قيل: فاختلط؟ قال: «لا، ساء حفظه وهو على ذاك ثقة»[2]، فلم يقبل وصفه بالاختلاط ووصفه بسوء الحفظ ومع سوء حفظه الطارئ لا يزال حصين عنده ثقة، ومثله قول الإمام أحمد: «سألت يحيى عن الجريري أكان اختلط؟ قال: لا، كبر الشيخ فرق»[3].

والموصوفون بالاختلاط ليسوا على درجة واحدة، فمنهم من كان يدل

---

(١) «شرح العلل» (٢/٧٣٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٧٤١).

(٣) المصدر السابق (٢/٧٤٣).

كلامه على اختلاط فاحشٍ كسعيد بن أبي عروبة[1]، وكمثل عبد الرحمن المَسْعُودِيِّ إذ صار لاختلاطه لا يشعر بدخول الذَّرِّ في أذنه[2]، رحم الله الجميع.

ثم إنه يوجد في عباراتهم في حق المختلطين تفاوت في وصف حالهم فتارة نجد البعض يوصف بالاختلاط ويوصف بسوء الحفظ، فحصين مثلاً وصفه بسوء الحفظ أبو حاتم[3]، والنسائي بالتغير[4]، وهو قريب من قول ابن المديني، بينما وصف ابن معين ما وقع له بأنه اختلاط[5]، ومرة ذكر أنه أنكر بأَخَرَةٍ[6].

ونجد في حق المَسْعُودِيِّ عبارات تصف حاله بالتغير بأَخَرَةٍ أو الإنكار[7]، وكذلك يقول ابن معين تارة في ابن أبي عروبة، وعطاء بن السائب أنهما أنكرا بأخره[8].

ومن هذا الجنس قول الدارقطني في محمد بن الفضل السَّدُوسي الملقب

---

(١) «السير» (٦/٤١٥)، «الميزان» (٢/١٥٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٣٣١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٣٣٦)، «المجروحين» (٢/٤٨-٤٩)، «السير» (٧/٩٥).

(٣) «الجرح» (٣/١٩٣).

(٤) «الميزان» (١/٥٥٢).

(٥) تاريخ ابن طَهْمَان (١٣، ٣٢٩).

(٦) السابق (١٩٥).

(٧) ابن طَهْمَان (٣٩٦)، ثقات العجلي (٢٣١٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/٢١٢).

(٨) ابن طَهْمَان (١٣، ١٩٥، ٣٢٨).

بعارم: «تغير بأَخَرَةٍ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر»[1]، فانظر كيف حكم بأنه تغير، ووصف ذلك الحال بأنه اختلاط هذا مع قول أبي حاتم الرازي عنه: «اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله»[2].

وبناء على ما سبق فالأظهر ـ والله أعلم ـ أن الوصف بالاختلاط الذي يُرَدُّ به حديث المتأخر من أصحاب الراوي ليس هو المرادَ في شأن أبي إسحاق، وأن من أطلق وصف الاختلاط على أبي إسحاق فإنما أراد مطلق التغير، ويدل على هذا أن الأئمة لم ينزلوا حديث أبي إسحاق منزلة من اختلط اختلاطاً فاحشاً مثل سعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن المَسْعُودِيِّ، وعطاء ابن السائب ونحوهم قالوا: سمع فلان من أبي إسحاق بعد اختلاطه فحديثه ضعيف، أو: من سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، غاية ما تجد من كلامهم في من سمع من أبي إسحاق أن يقولوا: سمع منه بأَخَرَةٍ، أو هو متأخر السماع ونحو ذلك، ومن هذا قول الإمام أحمد: «إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعا منه بأَخَرَةٍ»[3]، وقوله

---

(١) «الميزان» (٤/٨).

(٢) «الجرح» (٨/٥٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (٩/٣٦١).

أيضاً: «زهير.. وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأَخَرَةٍ»[1].

وقال العجلي: «زكريا من أصحاب الشَّعْبِيِّ، وكان ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأَخَرَةٍ بعدما كبر أبو إسحاق»[2].

وقال أبو حاتم: «وزهير.. تأخر سماعه من أبي إسحاق»[3]، وقال أيضاً: «إن زهير سمع من أبي إسحاق بأَخَرَةٍ، وإسرائيل سماعه من أبي إسحاق قديم، وأبو إسحاق بأَخَرَةٍ اختلط، فكل من سمع منه بأَخَرَةٍ فليس سماعه بأجود ما يكون»[4].

وتمام هذا المبحث بمعرفة أن أصحاب الصحيح ما تنكبوا حديث من سمع بأَخَرَةٍ كزهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، بل أدخلوا حديثهم عن أبي إسحاق في الصحيح، والاعتماد على روايات بعضهم في بعض الاختلاف على أبي إسحاق فيه حجة ظاهرة على أن حديث هؤلاء موضع للاحتجاج، فيدل ضرورة على أن تغيره لم يصل إلى درجة سقوط الرواية أو تضعيفها، كترجيح البخاري رواية زهير، ويوسف بن إسحاق وزكريا في

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/٤٢٤).

(٢) «ترتيب الثقات» (٤٩٩).

(٣) «الجرح» (٣/٥٨٩).

(٤) «العلل» (٢٧٩)، وانظر نصوصاً أخرى في نفس المعنى في: «شرح العلل» (٢/٧١٠، ٧١١).



حديث الحجرين والروثة[١]، ويلتحق بهذا احتجاجهم بما حفظه بعضهم من التصريح بسماعات أبي إسحاق كما سبق في مبحث التدليس فقد اعتمد البخاري على حفظ زهير[٢]، وحفيده يوسف بن إسحاق[٣] تصريح أبي إسحاق بالسماع، واعتمد مسلم كذلك على حفظ زهير[٤]، ويوسف بن إسحاق[٥]، وأبي الأحوص[٦]، وعمار بن رُزيق[٧] السماع.

وقد ذكرت في حصر أحاديث أبي إسحاق في الصحيحين أحاديث أخرى ـ سوى ما تقدم ـ يكون التصريح بالسماع فيها من رواية من تأخر سماعهم لكنها ربما كانت دونها بدرجة من جهة أن الشيخين أو أحدهما روى الحديث من طريق شعبة سواء بالتصريح أو دونه، فربما قال قائل: تصريح المتأخر بالسماع معتضد بمتابعة شعبة، ولذا قدمت ما تفرد به هؤلاء من السماعات.

---

(١) انظر: دراسة الحديث رقم (٥٨).

(٢) سأذكر ما جاء فيه السماع من طريق زهير وحده وكذلك الحال للرواة الآخرين، فانظر جدول حصر أحاديث أبي إسحاق في الصحيحين: (ح٥، ٦، ١٤، ٢٩، ٣١، ٤٤، ٥٠).

(٣) انظر الجدول السابق: (ح٣، ٤، ١٦، ١٩، ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥٦، ٥٧).

(٤) انظر من الجدول المشار إليه: (ح١١، ١٢، ٣١، ٥٠، ٦١).

(٥) (ح٤٠، ٥١).

(٦) (ح٦٧)، ويلتحق بهذا اعتماد مسلم عليه في تخريج حديثه، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب رضي الله عنه، انظر: دراسة الحديث (٨٨).

(٧) (ح٦٤).

والـذي أخـذه الإمـام أحمـد علـى مـن سمـع بـأَخَرَةٍ زيـادة ألفـاظ في الأحاديث فقـال: «هـؤلاء الـصغار زهـير، وإسـرائيل يزيـدون في الإسـناد وفي الكلام»[1]، فهذا ليس من جنس ما يقع لمن استحكم اختلاطه، فالغالب على أحوالهم إبدال الأسانيد، ثم إنا نجد أن بعض ما قد يزيده بعض من تأخر يرجح الدارقطني حفظه[2]، وبعضه يشترك في روايته من تقدم سماعهم ومن تأخر وتستوي روايتهم دون اختلاف بينهم[3].

والذي وجدته بعد دراسة أحاديث أبي إسحاق في «العلل» أن ما جاء في حديث أبي إسحاق من رواية المتأخرين عنه خلاف رواية المتقدمين قليل جداً، وما جاء به المتأخرون مما يعد شديداً نادر ولله الحمد، وإليك ما وقفت عليه من ذلك:

١ـ **الحديث الثالث** رواه الثَّوْري، وزهير، عن أبي إسحاق، عن عامر ابن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه، ورواه سفيان بن عيينة ـ وقد سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط ـ فظهر من سياقه نسيان أبي إسحاق لإسناده؛ فأسقط واسطة، وأبهم الأخرى.

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٧١٠).

(٢) انظر مثلاً: دراسة الحديث (٤٥).

(٣) انظر مثلاً: دراسة الحديث (٥٥).



٢ـ **الحديث الرابع** رواه زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، ويونس وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه، ورواه كذلك ابن عيينة لكنه تفرد بلفظة: «سألنا علياً».

٣ـ **الحديث الخامس** رواه إسرائيل بن يونس، وأبوه، وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه، ورواه أبو الأحوص فأبهم شيخ أبي إسحاق، لكنه محتمل، فربما كان الإبهام نسياناً من أبي إسحاق، وربما لأن أبا الأحوص لم يتيقنه فأبهمه.

٤ـ **الحديث الثامن** خالفت رواية زكريا، وزهير؛ رواية مَنْ تقدَّمَ سماعُهُمْ، فالأول وصل الحديث فجعله من مسند ابن مسعود رضي الله عنه، والثاني وصله وأبهم الصحابي، وقد أشار أبو زرعة، وأبو حاتم إلى احتمال أن يكون ما وقع في الحديث من الوصل بسبب تأخر سماعهما، فيكون أبو إسحاق لتغير حفظه نسي فوصل الحديث، وكان قبل يرويه مرسلاً: عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ كما رواه عنه الثَّوْري، وشعبة، وقد ذكر الإمام الدارمي أنا أبا إسحاق كان يضطرب في هذا الحديث، لكن حديث زهير عنه شأنه أقرب فقد توبع على وصل الحديث وإن كان هو أبهمه كما ذكرته في الدراسة والترجيح.

٥ـ **الحديث التاسع** رواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن

عاصم بن عمرو، عن عمير أو ابن عمير، عن عمر رضي الله عنه في قصة نفر من أهل العراق سألوه عن مسائل، ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن نفر لم يسمهم، عن عمر رضي الله عنه، فيشبه - والله أعلم - أن الحكاية عن النفر انتقلت في رواية زهير من المتن إلى الإسناد، وهذا لعله من أبي إسحاق بعد تغير حفظه.

٦ـ **الحديث الحادي عشر** روى أبو الأحوص هذا الحديث وهو ممن سمع منه متأخراً، وفي روايته خلاف رواية المتقدمين من أصحابه، فقد خالفهم في الإسناد والمتن، والذي ترجح لي أن الغلط من أبي الأحوص لأن جمع حديثين وغلط في كل منهما، وليس الغلط من أبي إسحاق.

٧ـ **الحديث السابع عشر** روى عمار بن رُزيق الوجه السادس في الحديث فخالف أصحاب أبي إسحاق - حتى الذين تأخر سماعهم - في الإسناد، والمتوجه أنه الغلط منه كما بينته في الدراسة، لا من أبي إسحاق لتأخر سماع عمار منه.

٨ـ **الحديث الحادي والعشرون** روى الحديث الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه موقوفاً، ورواه محمد بن إسحاق مرفوعاً، وأبو الأحوص موقوفاً، وكلاهما دون ذكر ابن مرة، وهذا يدل على أنه وقع له نسيان فضعف ضبطه للحديث، ولم يظهر لي أن

إسقاط ابن مرة على وجه التدليس ولهذا لم أذكره ضمن الأحاديث التي توجه لي وقوع التدليس فيها.

٩ـ الحديث الخامس والعشرون رواه شعبة بن الحجاج، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه، وبعضهم قال: عن الحارث، وهذان متقاربان، لكن رواه زهير فأبدل الإسناد وقال: عن الشَّعْبِيِّ، عن علي رضي الله عنه، فلعله لتغير حفظه أبدل إسناده.

١٠ـ الحديث الثامن والعشرون رواه شريك، وإسرائيل، وزكريا، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن حُدَّان، عن علي رضي الله عنه، ورواه الثَّوْري فزاد واسطة مبهمة بين سعيد، وعلي رضي الله عنه، فذكر الواسطة وحذفها ينبغي حمله على النشاط لا على تغير الحفظ، **لأن** ممن رواه بالإسقاط: شريك وهو قديم، وإسرائيل كذلك على الراجح.

١١ـ الحديث الحادي والثلاثون زاد زهير، وزياد بن خيثمة في متن الحديث: «ولا عوراء».

١٢ـ الحديث التاسع والثلاثون رواه من القدماء: الثَّوْري، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عاصم وحده، عن علي رضي الله عنه، ورواه الحسن بن صالح، عنه، عن عاصم أو الحارث بالشك، ورواه زهير عنه جازماً بهما، والحسن، وزهير كلاهما متأخر السماع فزادا في الإسناد ذكر الحارث مع تردد

أبي إسحاق فيه كما ترى.

أما ما وقع في بعض الطرق عن زهير من رفع الحديث فالأقرب أنه ممن دونه كما ذكرته في الدراسة.

١٣ـ **الحديث الستون** رواه زكريا، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن عَوْسَجَةَ، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، ولم أقف على من تابعه على زيادة ابن عَوْسَجَةَ.

١٤ـ **الحديث الخامس والستون** رواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، ورواه زكريا، عنه، عن عمرو، عن بعض الصحابة.

١٥ـ **الحديث السبعون** رواه قيس بن الربيع، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، عن أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه إسرائيل، والجراح بن مليح، والأعمش فوقفوه، فالرفع يحتمل أن يكون الغلط فيه من أبي إسحاق لا ممن دونه.

١٦ـ **الحديث السابع والسبعون** رواه الأعمش، وإسرائيل، وزهير، والثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، ورواه الثَّوْري ـ وحده ـ عنه، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، ورواه أبو الأحوص، عنه، عن ناس من أصحاب عبد الله، عن عبد الله رضي الله عنه،

والأقرب أن يكون من أبي الأحوص فلم يحكم حفظه وأبهم الواسطة، لأن زهيراً متأخر السماع مثله وحفظ الواسطة كمن تقدم سماعه.

١٧ـ **الحديث السادس والثمانون** زاد سفيان بن عيينة في هذا الحديث ألفاظاً ليست محفوظة من رواية من تقدم سماعه.

١٨ـ **الحديث الثالث والتسعون** رواه أبو بكر بن عياش، وعمار بن رُزيق، وأبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن بُريد بن أبي مريم، عن أبي موسى رضي الله عنه، ورواه زهير، عنه، عن بريد، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه، والاختلاف في ذكر الواسطة وحذفها الأقرب عندي أنه من أبي إسحاق، فربما كان يرسله أحياناً فسمعه كذلك أبو الأحوص ومن معه، وربما نَشِطَ فذكر الإسناد بتمامه فسمعه زهير، ولا علاقة له بتغير الحفظ لأن الجميع متأخر السماع عدا ابن عياش.

١٩ـ **الحديث السابع والتسعون** رواه زهير، وعبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ووقفه شعبة، والأظهر أن الوهم في الرفع من أبي إسحاق.

٢٠ـ **الحديث الثالث بعد المئة** رواه الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه زهير فسمى شيخه: مالك بن الحارث، فلعل أبا إسحاق نسي اسم شيخه.

فهذا الذي تبين لي في جميع الدراسة مما يتعلق بتغير حفظ أبي إسحاق، أو تأخر السماع منه، والأحاديث التي يتوجه القول فيها بأن الغلط نشأ من تغير حفظ أبي إسحاق يمكن تلخيصها في نوعين، وما كان محتملاً أن يكون من غيره فأشرت إليه بكلمة الاحتمال، وما ترجح أن الغلط ممن دونه فقد أهملت ذكره في الخلاصة التالية وقد استوفيت ذكره قبل، والنوعان هما:

١ـ الإبدال في الأسانيد مثل الأحاديث: ح٣، ٤، ٥(محتمل)، ٨، ٩، ٢١، ٢٥، ٣٩، ٦٠، ٦٥، ٧٠، ٩٨، ١٠٣.

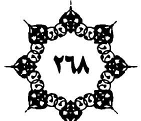
٢ـ الزيادة في المتون: ح٣١، ٨٦.

والذي يظهر أن من أطلق عليه وصف الاختلاط أراد مطلق التغير، ويؤخذ من هذا إمكان وصف من هذه حاله بالاختلاط بدليل النصوص السابقة عن الأئمة.

وأما من نفاه عن أبي إسحاق فلأجل الاحتراز أن يظن بما حصل لأبي إسحاق مثل ما وقع لبعض من اختلط اختلاطاً فاحشاً من الرواة.

لكن يبقى أن يتعامل مع ما ينفرد به المتأخرون من أصحاب أبي إسحاق بالتدقيق، فيتنبه إلى زياداتهم في الأسانيد والمتون، والله أعلم.







المبحث العاشر

وفاته وعمره

المبحث العاشر
وفاته وعمره

توفي أبو إسحاق رحمه الله بالكوفة، واختلف في سنة وفاته، والذي عليه الجمهور أن وفاته كانت سنة سبع وعشرين ومئة، وهذا قول إسرائيل بن يونس، والمُطَّلِبِ بنِ زيادٍ، وأبي بكر بن عياش، ويحيى القطان، وخليفة بن خياط، والواقدي، ويحيى بن بكير، وابن نُمير، والإمام أحمد، وعمرو بن علي الفلاس، وابن حبان، والذهبي[1].

ووجه ترجيح هذا القول أن أصحابه ضبطوا سنة الوفاة بأمر بيّن وهو دخولُ الضحاك بن قيس الشَّيْبَانِيِّ الخارجيِّ الكوفةَ سنة سبع وعشرين[2]، فرأى الجنازة وكثرة من فيها فقال: «كان هذا فيكم ربّانياً»[3].

وأما قول موسى بن داود: «سمعت سفيان الثَّوْري يقول سنة ثمان وخمسين ومئة: مات أبو إسحاق منذ ثلاثين سنة» فدل على وفاته سنة ثمان

---

(١) انظر: تاريخ خليفة بن خياط (٣٧٨)، وطبقاته (١١٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٧١٣)، «التاريخ الكبير» (٦/٣٤٨)، «العلل» للإمام أحمد (٢٩٣٩)، «الثقات» (٥/١٧٧)، «الحلية» (٤/٣٣٩، ٣٤٠)، «تاريخ الإسلام» (سنة ١٢٧/١٩٤).

(٢) تاريخ خليفة (٣٧٥) وما بعدها، تاريخ الطبري (٨/٣١٦).

(٣) «الحلية» (٤/٣٤٠)، «السير» (٥/٤٠٠).

وعشرين ومئة فهو قريب مما سبق[1].

وأما عُمُرُهُ فعلى ما سبق ترجيحه في ولادته سنة تسع وعشرين، ووفاته سنة سبع وعشرين ومئة فيكون قد بلغ ثمانية وتسعين سنة[2]، وكان يَخْضِبُ[3].

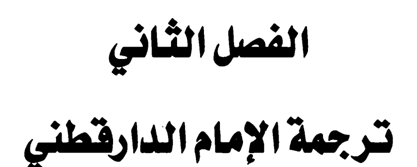
اللهم اغفر لأبي إسحاق، وتجاوز عنه، وأدخله فسيح جناتك، واجزه خير ما جزيت حافظاً لسنة نبيك ﷺ، أنت أرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين.



(١) «العلل» لأحمد (١٤٦، ٢٣٦٣).

(٢) ذكر أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٦/٢) أنه صلى عليه الصقر بن عبد الله عامل ابن هبيرة على الكوفة، ويظهر لي أنه ليس بمحرر لأن يزيد بن عمر بن هبيرة إنما ولي العراق سنة ثمان وعشرين ومئة، وإنما كان والي العراق قبل ذلك عبد الله بن عمر بن عبد العزيز، ينظر تاريخ خليفة (٣٨٢)، أما الصقر بن عبد الله فذكر ابن سعد (١٦٢/٥) أنه كان على الشرطة لعمر بن هبيرة وليس لابنه يزيد، فهو على هذا قديم، وذكر ابن سعد أن الصقر هذا هو الذي صلى على موسى بن طلحة التيمي سنة (١٠٣).

(٣) «السير» (٣٩٨/٥) نقله عن ابن عيينة.

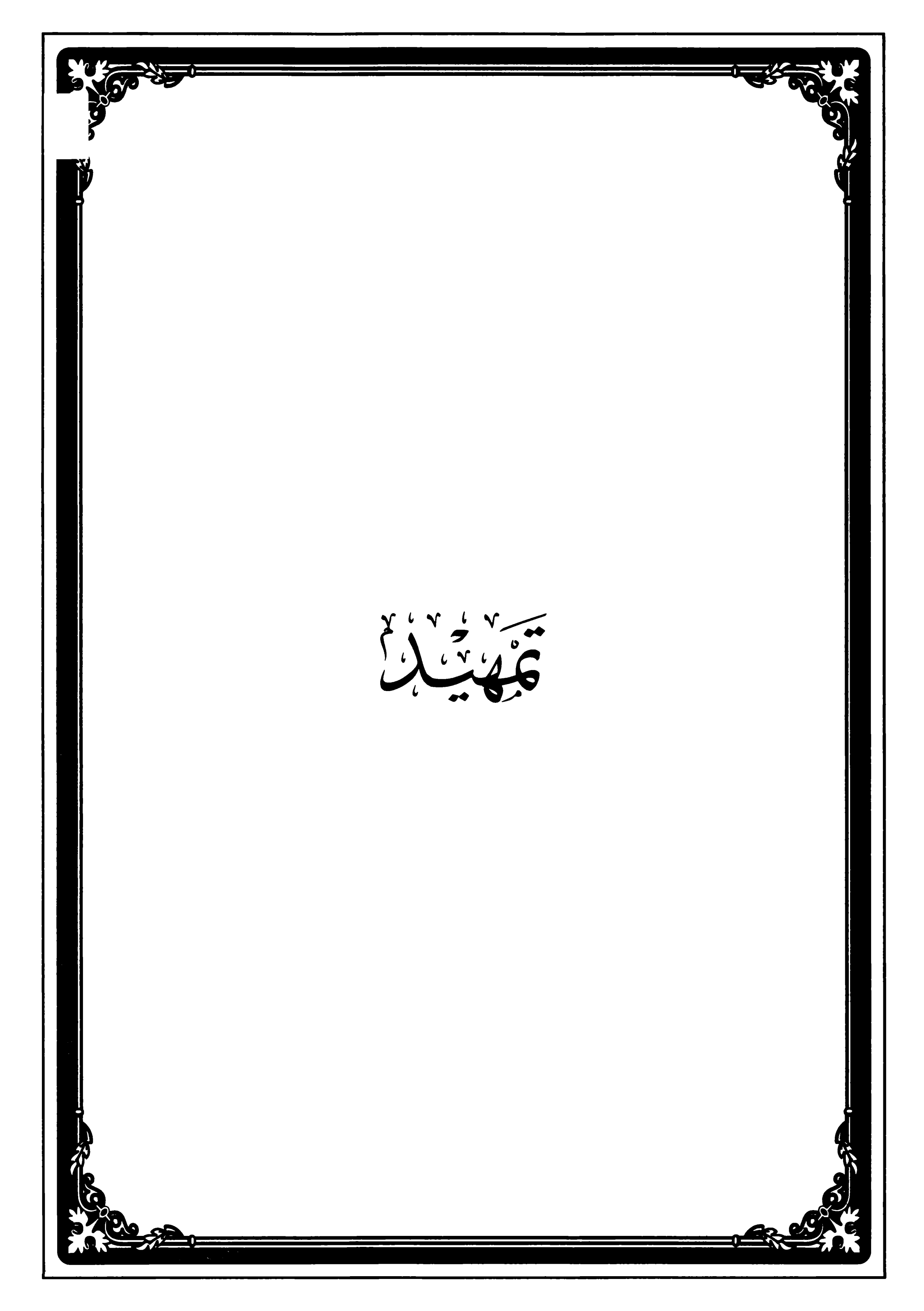


الفصل الثاني

ترجمة الإمام الدارقطني

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: حياة الإمام الدارقطني الشخصية.**
- **المبحث الثاني: حياة الإمام الدارقطني العلمية.**
- **المبحث الثالث: مكانته العلمية، وأعماله العلمية، ووفاته.**



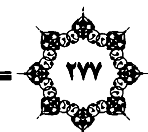
تمهيد

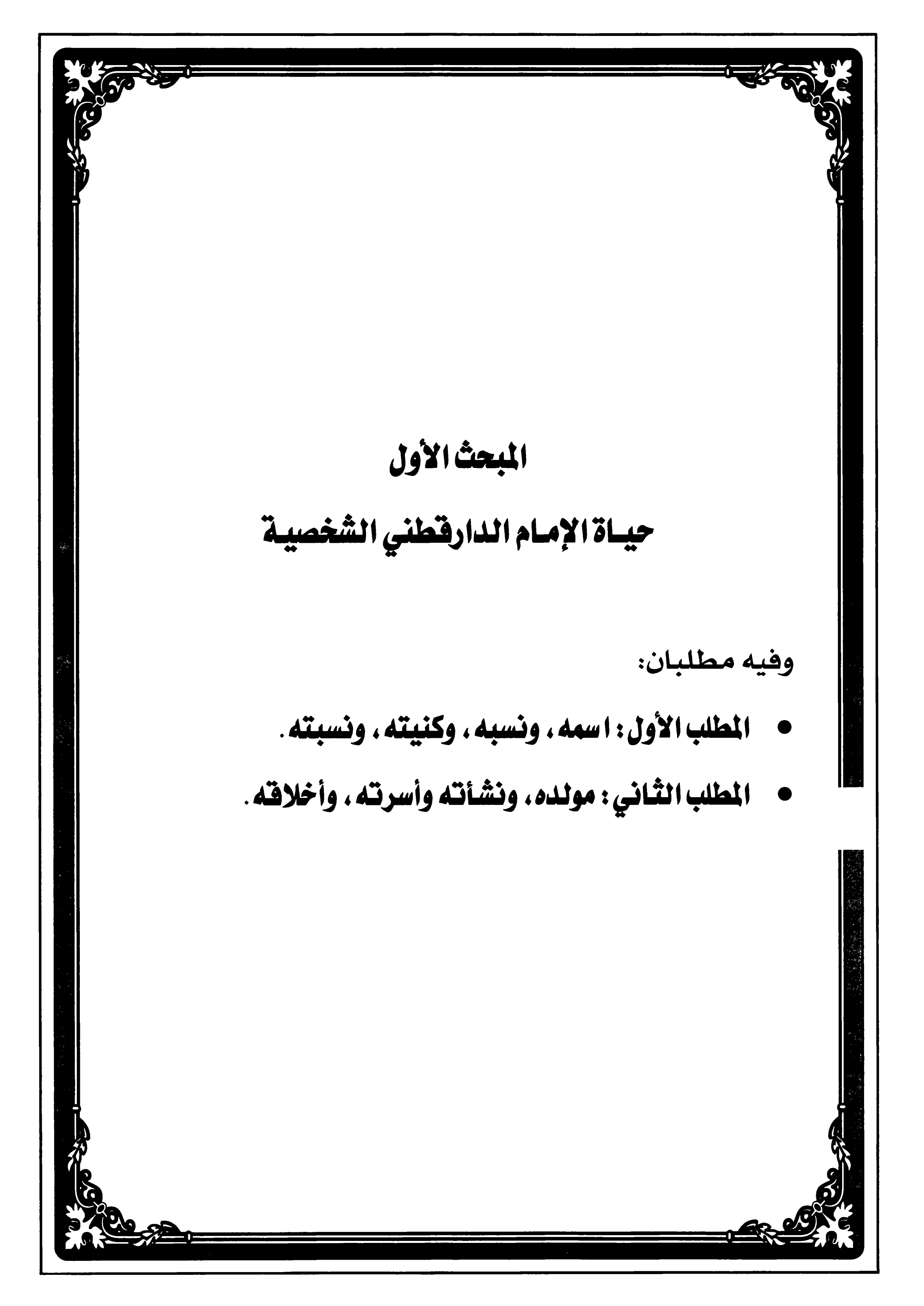
تمهيد

لا يكاد طالب العلم ـ إذا قرأ ترجمة لإمام من أئمة السنة ـ يستطيع منع الإعجاب، والإجلال، من الوصول إلى قلبه، ولا ينفك ـ حين يقرأ تراجمهم ـ من محاسبة النفس على التقصير العظيم في الطلب والجد فيه، ومراودتها على اتباع خطاهم، وسلوك سبيلهم، وينطق لسانه بالترحم عليهم، والدعاء لهم، تقديراً لما أنفقوه على العلم من مُهْجَةِ العمر وزَهْرَتِهِ، حتى بوأهم الله رفيع المنازل في نفوس العلماء والأمة.

أكتب هذا بين يدي ترجمة إمام وسعت مكانته السمع والبصر، واعترف له الشيوخ قبل الأقران، فضلاً عن التلامذة؛ بالعلم والفضل والحفظ، ورسوخ القدم، أعني أبا الحسن الدارقطني رحمه الله، أسأل الله أن أوفق فيها للصواب، إنه على كل شيء قدير.







المبحث الأول

حياة الإمام الدارقطني الشخصية

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته.
- المطلب الثاني: مولده، ونشأته وأسرته، وأخلاقه.

المبحث الأول

حياة الإمام الدارقطني الشخصية

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته:

اسمه، ونسبه:

علي بن عمر[(١)] بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار[(٢)] ابن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني، البغدادي، الشافعي.

وأما انتهاء نسبه فلم يتضح هل هو إلى أصل عربي أم لا، والغالب أن النسبة للبقاع مما ينتشر بين الأعاجم، والعرب تنتسب إلى قبائلها.

كنيته:

لم يختلف في تكنيته بأبي الحسن، بل ذا محل اتفاق بين مترجميه.

نسبته:

الدَّارَقُطْنِيُّ: بفتح الدال المهملة، ثم ألف، ثم راء مفتوحة، بعدها قاف مضمومة، ثم طاء مهملة ساكنة، آخرها نون[(٣)]، والنسبة إلى دَارِ القُطْنِ،

---

(١) في «المنتظم» (١٤/٣٧٨/ت٢٩١٥): علي بن محمد بن عمر.

(٢) في «البداية» (١١/٣٣٨): ابن مسعود بن دينار.

(٣) «الأنساب» (٥/٣٤٥)، «اللباب» (١/٤٨٣).

مَحَلَّةٌ كانت ببغداد من نهر طَابِقٍ بالجانب الغربي، بين الكَرْخِ ونهر عيسى بن علي[1]، وحاولت الوصول إلى معجم جغرافي حديث لمدينة بغداد لأتعرف على تحديد معاصر لهذه المواضع فلم أجد.

ويبدو أن هذه المَحَلَّةُ قديمة البناء، فقد نسب إليها أناس أقدم من أبي الحسن، منهم أبو بكر الدارقطني المؤدب، وهو من طبقة الإمام أحمد يروي عن أصحاب الرواة عن حماد بن سلمة[2]، وينسب إليها غير واحد[3].

وهذه المَحَلَّةُ قد اندثرت منذ وقت طويل، لكن لم أقف على تاريخ يدل على خرابها في وقت بعينه إلا أن السمعاني ـ وهو متوفى سنة (٥٦٢) ـ أدركها وقت خَرِبَتْ[4].



(١) «معجم البلدان» (٢/٤٨٢/ت٤٥٧٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/٣٨٦).

(٣) انظر مثلاً: «تاريخ دمشق ـ ترجمة عمر رضي الله عنه» (١٦١).

(٤) «الأنساب» (٥/٣٤٥).

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، وأسرته، وأخلاقه:

مولده:

اختلف في مولد أبي الحسن رحمه الله على قولين: **أولهما**: أن ولادته كانت سنة ست وثلاث مئة، **والثاني**: أنها كانت سنة خمس وثلاث مئة[(١)]، ذكر القولين الخطيب وقدم الأول[(٢)]، وقال الذهبي عنه: «هو أخبر بذلك»[(٣)].

والإخبار الذي يشير إليه الذهبي هو قول الدارقطني رحمه الله: «مات أبو العباس أحمد بن محمد بن سريج القاضي الفقيه سنة ست وثلاث مئة، قال الشيخ أبو الحسن الدارقطني وولدت في هذه السنة»[(٤)]، فلا شك أن القول الأول هو الصحيح.

نشأته:

نشأ الدارقطني رحمه الله في أسرة مهتمة بالعلم، فسيأتي أنه قرأ القرآن على أبيه: عمر بن أحمد، وسمع منه الحديث، وهذا يدل على أن أباه كانت له عناية بالقرآن، وسماع الحديث، وروايته.

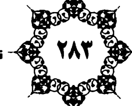
---

(١) «الإرشاد» للخليلي (٢/٦١٥/ت٣٤٠)، «المنتظم» (١٤/٣٧٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/٤٠).

(٣) «السير» (١٦/٤٤٩).

(٤) سؤالات السلمي (١١٧/ت٤٢)، ووقع في «الوافي بالوفيات» (٢١/٣٤٩) تصحيف.



وأبٌ له عناية بالعلم ـ لا شك ـ سيكون له اهتمام بتنشئة ابنه على حب العلم، والمسارعة إلى الطلب، وسيأتي أن أبا الحسن رحمه الله ابتدأ سماع الحديث وعمره تسع سنوات، ويؤخذ من هذا أيضاً أنه أتم حفظ القرآن قبل ذلك.

فهذا النبوغ المبكر ـ بعد توفيق الله ـ يعود إلى جهد جاد من أبيه وأهله دفع بأبي الحسن إلى مثل ذا الحال، ومَنْ عانى تربية الأبناء يدرك ذلك.

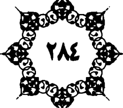
وأما باقي آبائه فلم أقف على شيء من أخبارهم، أو إن كانت لهم عناية بالعلم أم لا، لكني وقفت على تسمية بعض قرابته، ومعرفة منزلتهم من العلم يعطي لمحة عمّن كان يحيط بأبي الحسن من أفراد أسرته المحبين للعلم، فمن قرابته:

١ـ المحدث أبو بكر محمد بن عبيد الله الكَرْخِيُّ الكاتب، ترجمه الخطيب وقال: «سمعت أبا بكر البَرْقَانِي ذكر محمد بن عبيد الله الكَرْخِيَّ.. قال: وكان ذا قرابة من الدارقطني، وخرج له الدارقطنيُّ فوائدَ، وكان شاباً في لحيته بياض، فقلت: أكان ثقة؟ فقال: ثقة، ثقة، ثقة،.. توفي.. ليلة السبت لثلاث خلون من ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة»[١].

٢ـ علي بن عبيد الله بن محمد الكَرْخِيُّ، ترجمه الخطيب وذكر أنه

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/٣٣٣ـ٣٣٤).



ذو قرابة من الدارقطني[١].

٣ـ أبو الحسن أحمد بن جعفر بن أحمد الذارع، وكان سِلْفَ أبي الحسن[٢]، أي كانا زوجين لأختين.

ولم يتبين لي وجه القرابة بين أبي الحسن والأَوَّلَيْنِ.

فنشأ رحمه الله بمحلته دار القطن، وعاش بها، وصار له فيها مسجد مشهور، فقد كان بمحلة دار القطن ثلاثة مساجد، منها مسجد الدارقطني، وكان أوسطها[٣].

ولم يزل مجلسه في هذا المسجد معروفاً حتى بعد موته، فقد ذكر الخطيب أن أبا بكر أحمد بن محمد الأخرم المعروف بابن الصَّيْدلاني كان يقرئ في مجلس الدارقطني، وقد توفي الأخرم سنة سبع عشرة وأربع مئة[٤].

أخلاقه:

كان رحمه الله متواضعاً، يذكر لأهل العلم ما لهم من الفضل، يقول حمزة ابن يوسف السَّهْمِيُّ: «سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء، فقال:

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/١٠).

(٢) السابق (٤/٧٥).

(٣) السابق (٤/١٨٠).

(٤) السابق (٤/٤١٢).



أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه»[١].

وكان يذكر أبا بكر محمد بن أحمد بن سهل الرَّمْلِيَّ المعروف بابن النَّابُلْسِيِّ الذي قتلته العبيدية فيبكي[٢].

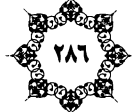
وقال عبد الغني بن سعيد الأَزْدِيُّ المصري: «ابتدأتُ بعمل كتاب المؤتلف والمختلف، فقدم علينا الدارقطني فأخذت عنه أشياء كثيرة منه، فلما فرغت من تصنيفه سألني أن أقرأه عليه ليسمعه مني، فقلت: عنك أخذت أكثره، قال: لا تقل هكذا، فإنك أخذته عني مفرقاً، وقد أوردته فيه مجموعاً، وفيه أشياء كثيرة أخذتها عن شيوخك، قال: فقرأته عليه»[٣].

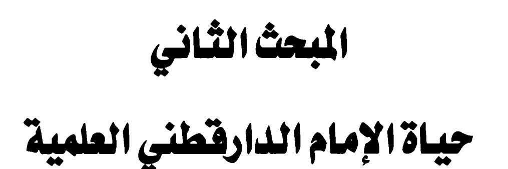
---

(١) «تاريخ جرجان» (٢٦٧)، «السير» (١٦/ ١٥٥).

(٢) «تاريخ دمشق» ـ م ـ (٥١/ ٥٠)، «السير» (١٦/ ١٤٨).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٠/ ٤١١)، «السير» (١٧/ ٢٧٠).





المبحث الثاني

حياة الإمام الدارقطني العلمية

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: طلبه للعلم.
- المطلب الثاني: رحلاته.
- المطلب الثالث: أشهر شيوخه.
- المطلب الرابع: أشهر تلاميذه.

المبحث الثاني

حياة الإمام الدارقطني العلمية

المطلب الأول: طلبه للعلم:

ابتدأ الإمام ـ كغيره من صغار المسلمين ـ في طلب العلم بحفظ الكتاب العزيز، وكان يقول: «كنت أنا والكتاني[1] نسمع الحديث فكانوا يقولون: يخرج الكتاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا محدثاً، والكتاني مقرئاً»[2].

وسبب هذه المقالة اهتمام الدارقطني أول أمره بالقراءات، فقد أحصيت أخذه القراءات عن جملة من الشيوخ، بل وصنف فيها كما سيأتي في ذكر مؤلفاته.

واشتغل الدارقطني بسماع الحديث وكَتْبِهِ في سن مبكرة، وَوَرَّخَها بنفسه فقال: «كتبت في أول سنة خمسة عشرة وثلاث مئة»[3]، وذكر في موضع آخر أنها كانت قبل موت أبي عبيد علي بن الحسين بن حَرْبُوَيه

(١) هو أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني، له ترجمة في «السير» (١٦/ ٤٨٢).

(٢) «المنتظم» (١٤/ ٣٨٠).

(٣) سؤالات البَرْقَانِي (ص٤٨).

البغدادي بخمس سنين[1]، وكانت وفاة أبي عبيد سنة (٣١٩)، ومجموع النصين يفيد ابتداءه السماع في سِنٍّ التاسعة.

لكن اهتمام الدارقطني بالقراءات لم يدم طويلاً، فسرعان ما حبب إليه سماع الحديث والاشتغال به، فانصرف إليه كلية، ولم يعد له اهتمام مذكور بالقراءات أو الإقراء حتى كان في آخر عمره جلس - رحمه الله - للإقراء، وسيأتي بيان ذلك.

ولم يزل الاشتغال بالحديث سماعاً وكتابة دأب أبي الحسن رحمه الله حتى كتب بيده ما لا يحصى كثرة، ويدل لكثرة ما كتب أن الحافظ أبا الحسين ابن الطيوري كان عنده بخط الدارقطني ألف جزء[2].



---

(١) «السير» (١٤/٥٣٧).

(٢) السابق (١٩/٢٠٥).

المطلب الثاني: رحلاته:

لم تزل الرحلة سمة لأهل الحديث، والدارقطني كان له نصيب من ذلك، لكن لم تكن رحلته واسعة، بحيث لم أقف على من ذكر له رحلة إلى المشرق، فلم أقف على ما يدل على دخوله خراسان، وأصبهان ونواحي تلك البلاد، لكني رأيت ابن نقطة ذكر دخوله بلاد خوزستان[1]، ولم أقف على سماع له بها، أو ما هو أبعد منها شرقاً.

ولعل سبب عدم ارتحاله شرقاً ـ والله أعلم ـ كثرة من كان ببغداد من مشيخة الحديث، واللذين سأذكر تسمية طرف صالح منهم في مبحث شيوخه، وهؤلاء كانت لهم رحلة واسعة، أدركوا بها إسناداً عالياً، فأدرك أبو الحسن بالسماع عليهم ما عندهم من العلو الحاصل بالرحلة، وسأذكر ما استطعت معرفته من البلاد التي دخلها أبو الحسن ونص على سماعه الحديث بها، وأغفلت ما لم ينص فيه على مكان السماع، وذكرت التحديد المعاصر لهذه المدن بالاتصال بسفارات الدول الواقعة فيها، فمن البلاد التي دخلها أبو الحسن رحمه الله:

(١) «تكملة الإكمال» (١/ ٩٩)، وخوزستان أو الأهواز، إحدى المحافظات الإيرانية، ومركزها الأحواز، وكانت تسمى: عربستان.



١ـ الأُبُلَّةُ:

بلدة تقع على شاطئ دجلة قريباً من البصرة[(١)]، والبصرة تبعد من بغداد مسافة (٥٦٠) كيلو متراً، وكأن الأبلة الآن غير موجودة، سمع الدارقطني فيها من أبي وهب يحيى بن موسى بن إسحاق[(٢)]، وأبي عبد الله محمد بن علي بن إسماعيل الأبلي[(٣)].

٢ـ إِسْكَافُ:

بلدة تقع قريباً من النهروان بين بغداد وواسط[(٤)]، والنهروان تبعد من بغداد مسافة (٢٢) كيلو متراً، وتبعد واسط (٥٠ـ٦٠) كيلو متراً، سمع بها من أبي جعفر محمد بن يحيى بن هارون الإِسْكافي[(٥)]، وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن سعدان الإسكافي[(٦)]، وأبي بكر محمد بن أحمد بن مالك الإسكافي[(٧)].

---

(١) «معجم البلدان» (١/٩٨).

(٢) «السنن» (٣/٢١١/ح٣٨٥).

(٣) السابق (١/١٨١/ح١٩)، «تاريخ دمشق» (١/٤١، ٩/٣٠٠).

(٤) «معجم البلدان» (١/٢١٥).

(٥) «تاريخ بغداد» (٣/٤٢٦)، «معجم البلدان» (١/١٨١).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/١١٨).

(٧) «معجم البلدان» (١/١٨١)، ومن حديثه عنه في «السنن» (١/٢١٥/ح٥١، ٢/٤٢/ح٢٢).

٣ـ أَنْطَاكِيَهْ:

وهي بلدة تقع الآن بسوريا، وتبعد قريباً من (٤٣٠) كيلو متراً من دمشق، سمع بها من الحسين بن الحسين بن عبد الرحمن القاضي[(١)]، وأبي بكر محمد بن علي بن حمزة الأنطاكي[(٢)]، ومرة كناه أبا هريرة[(٣)].

٤ـ البَصْرَةُ:

والمقصود بها البصرة الواقعة جنوب العراق[(٤)]، وتبعد الآن مسافة (٥٦٠) كيلو متراً من بغداد، وأفاد الذهبي[(٥)] أن الدارقطني ارتحل إلى أبي علي محمد بن سليمان بن علي المالكي في حدود سنة (٣٢٠)، وذكر الدارقطني سماعَهُ من المالكي بالبصرة[(٦)]، وسمع بها أيضاً من أبي روق أحمد بن محمد بن بكر الهِزَّانِي[(٧)]، وأحمد بن محمد بن بحر العطار[(٨)]،

---

(١) «السنن» (٢/٦٧/ح١٠).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٥/٧١٧).

(٣) «السنن» (١/١٦٤/ح١١، ٢/١٢١/ح٤)، «تاريخ دمشق» (١٨/٨٧).

(٤) «معجم البلدان» (١/٥١٠)، وذكر بالمغرب مدينة تحمل نفس الاسم.

(٥) «الميزان» (٣/٥٧٢).

(٦) «السنن» (١/١٧٨/ح١٢، ٤/٢٦٣/ح٨٤)، «السنن الواردة في الفتن» (٥٣٩)، «تاريخ دمشق» (١٧/٧٣٦).

(٧) «السنن» (٢/١٠٠/ح٢٤، ٣/١٦/ح٥٢)، «تاريخ دمشق» (ترجمة عمر ٤٥).

(٨) «السنن» (٣/٩٤/ح٢٤٦، ٣/٧٨/ح٢٩١، ٤/٢٦٣/ح٨٤).



وأحمد بن محمد بن يحيى العطار[1]، وأبي سليمان داود بن حبيب السِّيْنِيْزِيِّ[2]، وعلي بن إسحاق المَادَرَائِيِّ[3]، وأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرازي[4]، وأبي يوسف يعقوب بن يوسف الخلال[5].

٥ـ بَيْتُ المَقْدِسِ:

القبلة الأولى، ومسرى النبي ﷺ، فك الله أسره، سمع بها من محمد ابن عبد الله الخَلَنْجِيِّ[6].

٦ـ تِنِّيسُ:

بلدة قريبة من دِمْيَاطَ بمصر، وتبعد اليوم مسافة (١٨٠) كيلو متراً من القاهرة، سمع بها من محدثها أبي بكر محمد بن علي التِّنِّيْسِيِّ النَّقَّاش[7].

٧ـ حِمْصُ:

تبعد اليوم مسافة ١٧٠ كيلو متراً من دمشق، ودخوله حمص محتمل

(١) «السنن» (٤/٢٣٤/ح١٠٤).

(٢) «معجم البلدان» (٣/٣٠١).

(٣) «السنن» (٢/٩٦/ح٧).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٠٩).

(٥) «السنن» (١/٢٧٠/ح١).

(٦) السابق (٤/١٩٣/ح٥).

(٧) «تاريخ دمشق» (١٥/٦٩٤)، «السير» (١٦/٢٣٤).

من قوله عن أسامة بن أحمد بن أسامة التُّجِيْبِيِّ: «رأيت أهل حمص يضعفونه..»[١]، ولعله سماعه من عبد الغفار بن سلامة الحِمْصِي بها[٢].

٨ـ دِمَشْقُ:

عاصمة الجمهورية السورية، دخلها في سفرته إلى مصر، فحدث بها، وروى عنه جملة من أهلها[٣].

وذكر الحاكم أن الدارقطني دخل الشام ومصر على كِبَرٍ[٤]، وهذا يفيد أنه لم يدخل الشام ومصر إلا مرة واحدة، وقد سمع منه بعض الدمشقيين ببغداد[٥].

٩ـ الرَّمْلَةُ:

مدينة بفلسطين، وتبعد من القدس (٦٠ـ٧٠) كيلو متراً، سمع بها من أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل المعروف بابن النَّابُلْسِيِّ[٦]، وأبي بكر محمد ابن عمر بن أيوب المعدل[٧]، ورأى بها أصل كتاب أحمد بن عمرو بن جابر

---

(١) سؤالات السهمي (١٧٨).

(٢) «السنن» (١/٢٣٨/ح٧).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٧٧).

(٤) السابق (١٢/٤٧٨).

(٥) السابق (١٥/١٣٦).

(٦) السابق (ط/٥١/٥٠).

(٧) «السنن» (١/٩٧/ح٣، ١/١٢٠/ح١١، ١/١٩٦/ح١٣).

الرَّمْلِيّ[1].

١٠ـ طَبَرِيَّةُ:

مدينة فلسطينية محتلة، وتبعد عن القدس (١٩٨) كيلو متراً، لم أقف على رواية له عن أحد شيوخها، لكنه رحمه الله قال: «.. محمد بن خُزَرٍ الطَّبَرَانِيُّ، له تاريخ كبير كتبته بطبرية»[2].

١١ـ الكُوفَةُ:

مدينة مشهورة تقع جنوب العراق، وتبعد (١٨٠) كيلو متراً من بغداد، سمع بها من أحمد بن علي المُرْهَبِيّ[3]، وأبي القاسم الحسن بن محمد بن محمد بن بشر البَجَلِيِّ الخَزَّازِ[4]، وأبي الحسين زيد بن محمد بن جعفر الكوفي[5]، وأبي بكر عبد الله بن يحيى الطَّلْحِيّ[6]، ومحمد بن القاسم بن زكريا المُحاربي السوداني[7]،

---

(١) «السنن» (١/٢٦٩/ح٣، ١/٣٠٨/ح٢٥).

(٢) «المؤتلف والمختلف» (٢/٧٢٣).

(٣) «تاريخ دمشق» (١٢/٢٣٦)، واستفدت تصويبه من تنبيهات الباحث همام بن سليمان ـ وفقه الله ـ على كتاب «الدليل المغني» في موقعي الألوكة وملتقى أهل الحديث.

(٤) السابق (١٢/٢٢٠، ٣٢٥).

(٥) السابق (١٢/٦٣٤).

(٦) «السنن» (١/٣٥٦/ح٨، ٢/٤٩/ح٢٧، ٣/٢٢٧/ح٢٦)، «تاريخ دمشق» (٨/٦٤٧).

(٧) «السنن» (١/٢٢٣/ح١، ١/٣٢٤/ح٢، ٢/٣٩/ح٢٥، ٢/٢٨١/ح٢٠٣، ٤/٢٤٨/ح٥)، «تاريخ دمشق» (١٢/٢٩٦، ٤٨٠).



وأحمد بن محمد بن سعيد الهَمْدَانِيِّ المعروف بابن عُقْدَه[1].

١٢ـ المُبَارَكُ:

قرية فوق واسط[2]، وسبق أن واسطاً تبعد (٥٠ـ٦٠) كيلو متراً من بغداد، ولعلها الآن غير موجودة، سمع بها من إسحاق بن إدريس بن عبد الرحيم المُبَارَكِيِّ[3].

١٣ـ مِصْرُ:

رحل إليها سنة ٣٥٧، نص عليه فقال: «.. حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين»[4]، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً[5].

١٤ـ مَفْتَحُ:

قرية بين البصرة وواسط، وهي الآن غير موجودة، سمع بها من الحسين بن علي بن قُوهِي[6]، ومحمد بن الحسن بن محمد بن أبي الشَّوَارِبِ[7].

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٨٠).

(٢) «معجم البلدان» (٥/٦٠).

(٣) «السنن» (٢/١٥٤/ح١)، وفيه: المباركة، والتصويب من «العلل» (١/٢٥٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٩/٢٣١).

(٥) انظر: (ص٣٣٥).

(٦) «معجم البلدان» (٥/١٦٣)، ومن حديثه عنه في «السنن» (٢/١١٢/ح١).

(٧) «السنن» (٤/١٩٤/ح١).



١٥ـ مَكَّةُ بَلَدُ اللهِ الحَرَامُ:

سمع بها من الحسن بن الخضر المعدل[١]، ويبعد أن لا يكون دخل مدينة النبي ﷺ، ولو في سفرته للحج، لكن لم أقف على سماع له من مدني.

١٦ـ واسط:

تبعد (٦٠ـ٧٠) كيلو متراً من بغداد، سمع بها من أبي عبد الله أحمد بن عمرو بن عثمان المعدل[٢]، ومن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر محمد ابن سليمان الباغَنْدِيِّ الواسطي[٣]، ومرة كناه أبا داود[٤]، ومرة أبا ذر[٥]، ومن أحمد بن محمد بن سعدان الصَّيْدلاني[٦]، ومن أبي الحسن علي بن عبد الله بن مُبَشِّرٍ الواسطي[٧]، ومن أبي بكر محمد بن يعقوب الرَّزَّاز[٨]،

---

(١) «السنن» (١/١٢٠/ح١١، ١/٣٩٧/ح٣، ٢/٩١/ح٥).

(٢) السابق (١/١٣٣/ح١)، (١/٤٠١/ح١)، (٢/١١٨/ح٣)، (٢/١٩٨/ح٩٦)، (٢/٢٦١/ح١١٨).

(٣) «تاريخ دمشق» (٨/٩٢٥، ٩٤٤).

(٤) «تاريخ دمشق» (ط/٣١/١٤٢).

(٥) «السنن» (٢/١٥٠/ح٥٣)، «تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان رضي الله عنه» (٤٦٦).

(٦) «السنن» (١/١٨/ح١٠، ٣/٢٣٩/ح٦٨، ٤/١٩٠/ح٩، ٤/٢٩٧/ح١٠٤)، «تاريخ دمشق» (٧/٢٩٤، ٩/٧١٣)، «تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان رضي الله عنه» (١٤٧).

(٧) «السنن» (١/١٣٣/ح١)، «تاريخ بغداد» (١٣/٣١٩).

(٨) «تاريخ بغداد» (٣/٣٩٢).

وهذه الرحلة إلى واسط إما كانت في سنة (٣٢٤) أو قبلها بسنة، ولأبي الحسن ثمان عشرة سنة، لأن ابن مبشر توفي سنة (٣٢٤).

وبعد فيتبين أن أبا الحسن لم يكد يجاوز العراق، وأما رحلته الشامية، والمصرية فتأخرت[١]، وسبق نَقْلٌ عن الحاكم حول ذلك، والدارقطني استثمر تلك الرحلة فعرّج على عدة مدن شامية، ودخل مدناً مصرية فسمع وأسمع رحمه الله.

وذكرت فيما سبق أنه لم يرحل إلى أقطار المشرق، إلا إشارة ابن نقطة إلى دخوله خُوْزِسْتَانَ، وقد كان يتمنى الرحلة إلى أبي بكر الإسماعيلي فلم يُرْزَقْهَا[٢]، لكن أجازه الإسماعيلي[٣]، وأجازه أبو حاتم بن حبان البستي[٤]، وكتب إليه أحمد بن عَبْدان الشِّيْرَازِيُّ بشيء من حديثه، فرواه عنه[٥].

وأما سماعه من أبي عيسى أحمد بن عمر الضُّبَعِيِّ بسوق العَطَشِ[٦]، فهناك موضعان بهذا الاسم أحدهما ببغداد، وهو المقصود هنا، والثاني

---

(١) انظر ما سيأتي: (ص٣٣٥).

(٢) «تاريخ جرجان» (١١٠).

(٣) «تاريخ دمشق» (١١/٦١٥).

(٤) «المؤتلف والمختلف» لابن القيسراني (٥١).

(٥) «السنن» (٢/١٢٥/ح١).

(٦) «تاريخ بغداد» (٤/٢٩١).



بمصر[1]، لأن أبا عيسى المذكور بغدادي وليس من أهل مصر، فذكرته حتى لا يلتبس.



(١) «معجم البلدان» (٣/٣٢٢، ٣٢٣).

المطلب الثالث: أشهر شيوخه:

تعددت مشيخة أبي الحسن الدارقطني بحسب العلوم التي اهتم بها، لكن ليس في شيء من الفنون ما يقارب مشيخته في الحديث، فذاك فنه الذي أفنى فيه عمره، ولذا سأذكر من وقفت عليه من المشيخة في باقي العلوم، أما الحديث فسأمثل بشيء ممن كانت له ميزة خاصة.

١ـ شيوخه في قراءة القرآن العظيم:

أول شيوخه الذين أخذ عنهم قراءة الكتاب العظيم: والده عمر بن أحمد[١]، ثم أخذ بعده عن عدد من القراء منهم: أبو بكر النَّقَّاش[٢]، وأبو الحسين أحمد بن جعفر ابن المُنَادِي[٣]، ومحمد بن عبد الله الحربي[٤]، وأبو القاسم علي بن محمد بن كاس النَّخَعِيُّ[٥]، وأبو بكر محمد بن عمران التمار[٦]، ومحمد بن أحمد بن قطن أبو عيسى السمسار[٧]، وأبو بكر محمد

(١) ترجمته في «غاية النهاية» (١/ ٥٨٩).

(٢) ترجمته في «السير» (١٥/ ٥٧٣).

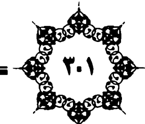
(٣) ترجمته في «السير» (١٥/ ٣٦١).

(٤) ترجمته في «معرفة القراء» (٢/ ٥٨٨/ت٣٠٦).

(٥) ترجمته في «غاية النهاية» (١/ ٥٧٦/ت٢٣٣٦).

(٦) السابق (٢/ ٢٢٢/ت٣٣٣٥).

(٧) السابق (٢/ ٧٩/ت٢٧٧٤).



ابن الحسين بن محمد الدَّيْبُلِيُّ[1]، وأبو الحسن أحمد بن عثمان ابن بُويان[2]، وأحمد بن محمد الدِّيْبَاجِيُّ[3]، وعلي بن سعيد بن ذُؤابة[4]، وأخذ كتاب «السبعة» عن ابن مجاهد[5].

وهذه المشيخة تدل على اهتمام أبي الحسن أولاً بالقراءات، وعظيم الرغبة في هذا الفن خاصة، وإلا كان يكفيه شيخ أو اثنان يجود عليهما القرآن، لكنه بَرَّزَ فيه حتى قال الحاكم: «صار واحد عصره في الفهم والورع، وإماماً في القراء، والنَّحْوِيِّيْنَ»[6]، وقال ابن أبي الفوارس: «كان قد انتهى إليه علم هذا الشأن، وما رأينا في الحفظ في جميع علوم الحديث، والقراءات، والأدب، مثله، وكان متفنناً»[7].

٢ـ شيوخه في الحديث:

تقدم أن سماع أبي الحسن رحمه الله للحديث واشتغاله به كان مبكراً وله

---

(١) ترجمته في «غاية النهاية» (٢/١٣٣/ت٢٩٧٢).

(٢) ترجمته في «معرفة القراء» (٢/٥٧٥/ت٢٩٦).

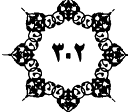
(٣) ترجمته في «غاية النهاية» (١/١٢٤/ت٥٧٣).

(٤) ترجمته في «معرفة القراء» (٢/٥٨٥/ت٣٠٢).

(٥) «معرفة القراء» (٢/٦٦٦).

(٦) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٧٨).

(٧) «طبقات الفقهاء الشافعية» (٢/٦١٦).



تسع سنوات، ولعل مِنْ أول مَنْ سمع منه الحديث: والده عمر بن أحمد، فقد حدث عنه في «السنن» ستة أحاديث[1]، وله رواية عنه في غير «السنن»[2].

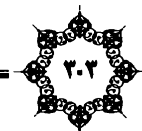
وأما شيوخه في الحديث فهم كُثُرٌ، وليت أبا الحسن صنف معجم شيوخه[3]، وسأشير إلى من كانت له ميزة عن غيره، فمن شيوخه الذين أدركهم وهم كبار، فعلا بهم إسنادُهُ، أو أخذ عنهم وهو صغير فدل على حرصه على السماع؛ إذا أخذت في اعتبارك ابتداء سماعه سنة (٣١٥) وهو في التاسعة:

الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِيُّ (ت ٣٣٠) وسماع الدارقطني منه سنة

(١) (١/٩٩/ح١٢، ٢/١٠٣/ح١، ٤/٢٢١/ح٦٤، ٦٥، ٤/٢٤٥/ح١٥١، ٤/٢٧٨/ح٣٧)، ويروي الدارقطني عن رجل يوافق اسمه اسم أبيه مثل (١/٢٧٣/ح٢، ١/٣٨٢/ح٤، ٥) وهذا الرجل ليس والد أبي الحسن، بل هو مروزي نسبه الدارقطني في موضعين (١/٣٨٢/ح٤، ٤/٢٣٠/ح٩٥).

(٢) انظر تلك الروايات في: «تاريخ دمشق» (١٢/٣٣١، ١٥/٩٠٢)، «تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان» (٤٧٤)، «غوامض الأسماء» لابن بشكوال (٢/٨٠٦).

(٣) قام الدكتور عبد الله الرحيلي في كتابه: «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية» (٥٥ـ٢٩٠) بجهد مشكور في إحصاء شيوخ الدارقطني في «السنن» خاصة، فبلغت عدتهم (٢٩٠) شيخٍ، وأشار الدكتور موفق عبد القادر في تحقيقه للمؤتلف (١/١٤/حا ٦) إلى نيته إخراج مشيخة للدارقطني أحصاها من عدة كتب.



(٣١٦)[١]، وعبد الله بن سليمان بن الأشعث بن أبي داود السِّجِسْتاني (ت ٣١٦)، وأبو بكر محمد بن بشر بن مروان القَرَاطِيْسِيُّ الدمشقي، سمع منه سنة (٣١٦) لما دخل بغداد[٢]، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبو القاسم البغوي، سمع منه وهو صبي، وأدرك سنتين من حياته بعد ابتداءه السماعَ، وهو أرفع شيوخه إسناداً، وأكبرهم سناً (ت ٣١٧) عن (١٠٣) سنة، ويحيى بن محمد بن صاعد (٣١٨)، وعبد الله بن أحمد بن وهيب الدمشقي، أبو العباس المعروف بابن عَدَبَّس، قدم بغداد سنة (٣١٨)، وقدم مرة أخرى سنة نيف وعشرين، فسمع منه أبو الحسن[٣]، وأبو بكر محمد بن موسى بن سهل البَرْبَهارِيُّ (٣١٩)[٤]، ومحمد بن أحمد ابن البُسْتَنْبَانَ[٥] (٣٢٣)، وأبو طالب أحمد بن نصر بن طالب البغدادي (ت ٣٢٣)، وكان يقول عنه: «أبو طالب الحافظ أستاذي»[٦]، وعبد الله بن محمد بن زياد الشافعي (ت ٣٢٤)، وكان يفتخر بالأخذ عنه[٧]، ويقول: «ما

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦٠٩/٩).

(٢) السابق (١٣٦/١٥).

(٣) السابق (١٠٢٨/٨).

(٤) «الأنساب» للسمعاني (١٢٧/٢).

(٥) «تاريخ بغداد» (٢٧٩/١).

(٦) «طبقات الحفاظ» (٣٤٧).

(٧) «الإرشاد» (١٦٤/١).

رأيت أحفظ منه»[1]، وعبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زَبْرٍ، أبو محمد الدمشقي (ت ٣٢٩) سمع منه وهو حدث لما قدم ابن زَبْرٍ بغداد[2].

وقد حرص الدارقطني رحمه الله على الرواية عن هذه المشيخة لكبرهم، وعلو الإسناد بالتحديث عنهم، فانظر كم حدّث الدارقطني عن الحسين المُحَامِلِيِّ، وأبي القاسم البغوي، وابن زياد في «السنن» خاصة، وقد أحصيت له عن أبي القاسم البغوي وحده أربعاً وأربعين ومئتي رواية[3].

وكان لبعض صغار شيوخه منزلة وجلالة في نفسه، منهم: محمد بن المُظَفَّرِ بن موسى البغدادي (ت ٣٧٩) كان الدارقطني يُجله، ويُعظمه، ولا يستند بحضرته، وكتب عنه ألوفاً[4]، وقال في أبي علي محمد بن أحمد بن الصواف (ت ٣٥٩): «ما رأت عيناي مثل أبي علي ابن الصواف»[5]، وكان يُجل ويَهَابُ أبا محمد الحسن بن أحمد الهَمْدَانِيَّ السَّبِيْعِيَّ (ت ٣٧١)[6].

---

(١) «طبقات الشافعية» (١١١/٢).

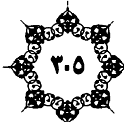
(٢) «تاريخ بغداد» (٣٨٦/٩)، «تاريخ دمشق» (١٠١٢/٨).

(٣) انظر مبحث تدليس الدارقطني: (ص١٢٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢٦٣/٣)، «تاريخ دمشق» (٦/١٦)، «السير» (٤٢٠/١٦)، «طبقات الحفاظ» (٣٩٠).

(٥) «تاريخ بغداد» (٢٨٩/١)، «طبقات الحنابلة» (٦٤/٢)، «السير» (١٨٥/١٦).

(٦) «تاريخ دمشق» (٤٠٦/٤)، «بغية الطلب» (٢٢٥٩/٥).



وسمع من غير البغداديين بعضهم وردوا بغداد، وبعضهم سمع منهم في رحلاته كما تقدم الحديث عنها[1].

وهذا الاتساع في الرواية، كان له أثر على انتقاء أبي الحسن لشيوخه، فربما تساهل فروى عن أصحاب المناكير كالحسن بن علي بن زكريا العَدَوِيِّ[2] وغيرِهِ.

٣ـ شيوخه في الفقه:

لم أقف على تسمية شيوخ له في الفقه إلا ما وقع بين مترجميه من الاختلاف هل أخذ الفقه من أبي سعيد الحسن بن علي الإِصْطَخْرِيِّ، أو من أحد تلامذة أبي سعيد[3]، والأول أظهر، لأن أبا الحسن أدرك من حياة أبي سعيد ـ بعد ابتداء الطلب ـ أزيد من عشر سنين، فقد توفي الإِصْطَخْرِيِّ سنة (٣٢٨)[4]، وكان فقيه العراق في وقته، وولي القضاء والحسبة ببغداد، وأخذ منه الحديث وروى عنه في «السنن»[5]، فأخذه عنه الفقه أولى لاشتهاره

---

(١) انظر: «طبقات الحفاظ» (٣٥٢)، «معجم البلدان» (٣/٣٠١).

(٢) «الإرشاد» (٢/٥٣١).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٥).

(٤) «السير» (١٥/٢٥٢).

(٥) (١/١٥١/ح٤، ١/٣١٧/ح٢، ٢/٦٥/ح١٠، ٢/٩٣/ح١، ٢/٢٧٣/ح١٧٤)، «تاريخ بغداد» (١٢/٣٥).

به، والله أعلم.

٤ـ شيوخه في العربية:

أخذ العربية عن عبد الله بن جعفر أبي محمد الفارسي[(١)]، وأبي بكر محمد بن القاسم ابن الأَنْباري[(٢)]، ولم أظفر في هذا الجانب على مزيد من المشيخة في العربية، لكنه رحمه الله برز في النحو، والعربية حتى ذكر الحاكم، وابن أبي الفوارس ـ كما تقدم ـ أنه معدود في أئمة النَّحْوِيِّيْنَ، ولم يروا مثله في علوم منها الأدب، فقد كان يحفظ دواوين عديدة من الشعر كما قال ياقوت الحموي[(٣)]، وأبو الفداء[(٤)].

ويدل على ضلوعه في العربية قصة قراءته كتاب النسب للزبير بن بكار[(٥)].



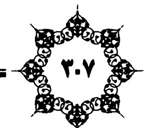
(١) «أبجد العلوم» (٣/٤٤).

(٢) انظر ما سيأتي: (ص٣٤٢).

(٣) «معجم البلدان» (٢/٤٨٢).

(٤) «المختصر من أخبار البشر» (٢/١٣٠).

(٥) انظر: (ص٣٢١).



المطلب الرابع: أشهر تلاميذه:

أخذ عن أبي الحسن جملة من حفاظ الحديث، ولعلي هنا أكتفي بسرد بعضهم، والإحالة بموضع تراجمهم اختصاراً:

١ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البَرْقَانِيّ[١].

٢ـ محمد بن الحسين بن محمد السُّلَمِيّ[٢].

٣ـ عبد الغني بن سعيد بن علي الأَزْدِيّ المصري[٣].

٤ـ حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهْمِيّ[٤].

٥ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري[٥].



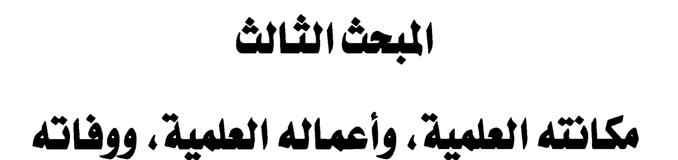
(١) انظر ترجمته في: «السير» (١٧/ ٤٦٤).

(٢) السابق (١٧/ ٢٤٧).

(٣) السابق (١٧/ ٢٦٨).

(٤) السابق (١٧/ ٤٦٩).

(٥) السابق (١٧/ ١٦٢).



المبحث الثالث

مكانته العلمية، وأعماله العلمية، ووفاته

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: ثناء أهل العلم عليه.
- المطلب الثاني: حفظ الإمام الدارقطني.
- المطلب الثالث: علومه.
- المطلب الرابع: عقيدة الإمام الدارقطني.
- المطلب الخامس: مناقشة ما قيل فيه.
- المطلب السادس: أعماله العلمية.
- المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثالث

مكانته العلمية، وأعماله العلمية، ووفاته

المطلب الأول: ثناء أهل العلم عليه:

منزلة العالم تبين بثناء أهل العلم عليه، وشهادتهم له بعلو الكعب، ورفيع المكان في العلم، ولا يكاد ينقضي عجبك من الصفات التي يغدقها أهل العلم على أبي الحسن رحمه الله، وكلها شهادة حق وصدق، تدل على ما جعل الله له من القبول بين أهل العلم، فشهادة العلماء بالعدالة تعديل لا ينثلم، وجَرْحهم ـ على وجه الحق ـ جَرْحٌ لا يندمل، فاسمع قولهم فيه، تَبِنْ لك مكانته، وعلو منزلته.

قال الخليلي: «عالم متقن، غاية في الحفظ، وَفِيٌّ، رضيه العلماء كلهم ... واختتم به الشيوخ في هذا الشأن ببغداد»[1].

وقال الحاكم: «صار واحد عصره في الفهم والورع، وإماماً في القراء والنَّحْوِيِّيْنِ»[2].

وسئل الحاكم: هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: «هو لم ير مثل

(١) «الإرشاد» (٢/٦١٥).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٧٨).

نفسه، فكيف أنا؟!»[1]، وقد ألح رجل على الدارقطني: هل رأيت مثل نفسك؟ فقال: «لم أر أحداً جمع ما جمعت»[2].

وقال الحاكم: «حج شيخنا أبو عبد الله ابن أبي ذُهْلٍ سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وانصرف فكان يَصِفُ حِفْظَهُ، وتَفَرُّدَهُ بالتقدم حتى استنكرتُ وصفَهُ، إلى أن حججتُ سنة سبع وستين، فلما انصرفتُ إلى بغداد أقمتُ بها زيادةً على أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا بالليالي[3] والنهار، فصادَفْتُهُ فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبد الله، وسألته عن العلل والشيوخ»[4].

وقال الخطيب: «وكان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث»[5].

وقال الأزهري: «كان الدارقطني ذكياً؛ إذا ذوكر شيئاً من العلم ـ أيَّ

---

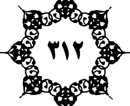
(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٦)، «معرفة القراء» (٢/٦٦٨).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٨٠)، «معرفة القراء» (٢/٦٦٨).

(٣) كذا في «تاريخ دمشق»، وفي «السير» (١٦/٤٥٢): بالليل، ولعله أصوب.

(٤) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٧٨).

(٥) «التاريخ» (١٢/٣٤).



نوع كان ـ وُجِدَ عنده منه نصيب وافر»[1].

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: «كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى فسلَّمَ له»[2].

وقال أيضاً: «حضرت أبا الحسن الدارقطني وقد قرأت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد هذه الأحاديث»[3].

وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: «أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته»، وقال البَرْقَانِيُّ: «كنت أسمع عبد الغنى ابن سعيد الحافظ كثيراً إذا حكى عن أبى الحسن الدارقطني شيئاً يقول: قال أستاذي، وسمعت أستاذي، فقلت له في ذلك، فقال: وهل تعلمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبى الحسن الدارقطني»[4].

وقال حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يمدحه[5]:

---

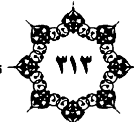
(١) «التاريخ» (١٢/٣٦).

(٢) السابق، قال الخطيب بعده: «يعني: فسلم له التقدمة في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم».

(٣) «الأنساب» (٥/٢٤٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٦).

(٥) السابق (١٢/٣٩).



«جعلناكَ فيما بَيْنِنا ورسولِنا ❖ وسيطاً فلم تَظْلِمْ ولم تَتَحَوَّبِ
فأنت الذي لولاك لم يعرِفِ الْـ ❖ ورى ولو جَهِدوا ما صادقٌ من مُكَذَّبِ»

وقال ابن أبي الفوارس: «كان قد انتهى إليه علم هذا الشأن، وما رأينا في الحفظ في جميع علوم الحديث، والقراءات، والأدب، مثله، وكان متفنناً»[1].

وسأله عن علة حديث أو اسم فأجابه ثم قال له: «يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري»[2].

وقال ابن الجوزي: «كان فريد عصره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بأسماء الرجال، وعلل الحديث، وسُلِّمَ ذلك له، انفرد بالحفظ أيضاً، من تأثير حفظه أنه أملى علل المسند من حفظه على البَرْقَانِيِّ»[3].

وقال أيضاً: «كان الدارقطني قد اجتمع له مع علم الحديث المعرفة بالقراءات، والنحو، والفقه، والشعر، مع الأمانة، والعدالة، وصحة العقيدة»[4].

---

(١) «طبقات الفقهاء الشافعية» (٢/٦١٦).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٩).

(٣) «المنتظم» (١٤/٣٧٩).

(٤) السابق (١٤/٣٨٠).

وقال السمعاني: «كان أحد الحفاظ المتقنين المكثرين، وكان يضرب به المثل في الحفظ»[1].

وقال ابن عساكر: «الحافظ، أوحد وقته في الحفظ»[2].

وقال ابن خلكان: «الحافظ المشهور، كان عالماً، حافظاً، فقيهاً على مذهب الشافعي، .. انفرد بالإمامة في علم الحديث في دهره، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، وتصدر في آخر أيامه للإقراء ببغداد»[3].

وقال ياقوت الحموي: «وكان أديباً يحفظ عدة من الدواوين»[4].

وقال أبو الفداء: «كان حافظاً إماماً فقيهاً على مذهب الشافعي، وكان يحفظ كثيراً من دواوين الشعراء»[5].

وقال ابن الأثير: «الإمام المشهور»[6].

وقال الذهبي: «الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة.. كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ، ومعرفة علل

---

(١) «الأنساب» (٥/٢٤٥).

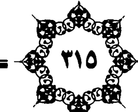
(٢) «تاريخ دمشق» (١٢/٤٧٧).

(٣) «وفيات الأعيان» (٣/٢٩٧).

(٤) «معجم البلدان» (٢/٤٨٢).

(٥) «المختصر من أخبار البشر» (٢/١٣٠).

(٦) «الكامل في التاريخ» (٧/١٧٤).



الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف، والمغازي وأيام الناس، وغير ذلك.. صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا»[1].

وقال: «الحافظ المشهور، صاحب المصنفات»[2]، ونحوه قال الصفدي[3]، وابن تغري بردي[4].

وقال الذهبي أيضاً: «الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان»[5]، ومثله قال السيوطي[6].

وقال الذهبي: «حافظ العصر»[7].

وقال ابن عبد الهادي: «الإمام، الحافظ الكبير، شيخ الإسلام»[8].

وقال ابن كثير: «الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة، وبعده إلى زماننا هذا، سمع الكثير، وجمع وصنف، وألف وأجاد وأفاد،

---

(١) «السير» (١٦/٤٤٩، ٤٥٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (سنة ٣٨٥/١٠١)، ونحوه في «العبر» (٢/١٦٧).

(٣) «الوافي بالوفيات» (٢١/٣٤٨).

(٤) «النجوم الزاهرة» (٤/١٧٢).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٣/٩٩١).

(٦) «طبقات الحفاظ» (٣٩٣).

(٧) «دول الإسلام» (ص٢٣٤).

(٨) «طبقات علماء الحديث» (٣/١٨٣).

وأحسن النظر والتعليل، والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال، وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية، والاطلاع التام في الدراية ... وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر»[1].

وقال السبكي: «الإمام الجليل أبو الحسن الدارقطني البغدادي، الحافظ المشهور الاسم، صاحب المصنفات، إمام زمانه، وسيد أهل عصره، وشيخ أهل الحديث»[2].

وقال الإسنوي: «الإمام الجليل»[3].

وقال ابن العماد: «الإمام الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، إليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه، وكان يدعى فيه أمير المؤمنين»[4].

وقال صديق حسن خان: «الحافظ المشهور، كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي، وانفرد بالإمامة في علم الحديث في عصره، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، وكان عارفاً باختلاف الفقهاء، ويحفظ

---

(١) «البداية والنهاية» (١١/٣٣٨).

(٢) «طبقات الشافعية» (٣/٤٦٣).

(٣) السابق (١/٥٠٩).

(٤) «شذرات الذهب» (٤/٤٥٢).



كثيراً من دواوين العرب»[1].

وقال الكتاني: «أمير المؤمنين في الحديث، ولم ير مثل نفسه»[2].

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية عن بعض أئمة الحديث هل كانوا من المجتهدين؟ فقال: «... أما البيهقي فكان على مذهب الشافعي منتصراً له في عامة أقواله، والدارقطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه»[3].

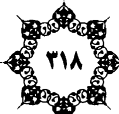


---

(١) «التاج المكلل» (٨٢).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (٢٣).

(٣) «المجموع» (٢٠/٤١).



المطلب الثاني: حفظ الإمام الدارقطني:

تقدم فيما سبق سياق ثناء أهل العلم على الإمام الدارقطني رحمه الله، وذكره بما هو أهل له ـ دون مبالغة ولا مجازفة ـ من الوصف بالحفظ، وعلو الكعب في فنون من العلم، إلا أني رأيت تخصيص هذا المبحث خاصة في ذكر حوادث أبانت عن فضل الله عليه، وما حبا عبده أبا الحسن من قوةٍ في الحفظ، ووفرةٍ في العلم، وذلك فضله سبحانه يؤتيه من يشاء.

فمن أعظم الدلائل على سعة حفظه رحمه الله هذا الكتاب العظيم الموسوم بـ: «العلل»، وتأمل كلام الذهبي لما ذكر قول البَرْقَانِيِّ: «كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه»، قال الذهبي عقبه:

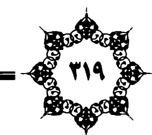
«قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية؛ فهذا أمر عظيم يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا.

وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب «العلل» علي بن المديني حافظ زمانه»[1].

وقال أيضاً: «وإذا شئت أن تَبيَّن براعة هذا الإمام الفرد فطالع «العلل»

---

(١) «السير» (١٦/٤٥٥).



له، فإنك تندهش ويطول عجبك»[1].

وهذا التردد من الذهبي غريب لأنه نقل كلام البَرْقَانِيِّ من تاريخ الخطيب[2]، والخطيب ذكر قصة جمع العلل تامة فقال:

«سألت البَرْقَانِيَّ قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه»؟ فقال: «نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلل فقال: كان أبو منصور ابنُ الكَرْخِيِّ يريد أن يصنف مسنداً معلماً[3]، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثم أملى علي الكلام من حفظه فيقول: حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الحديث الفلاني، اتفق فلان، وفلان على روايته، وخالفهما فلان، فيذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لِمَ تَنْظُرُ قبل إملائك الكلام فِي الأحاديثِ؟ فقال: أَتَذَكَّرُ ما فِي حِفْظِي بِنَظَرِيْ، ثم مات أبو منصور والعلل في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته:

---

(١) «التذكرة» (٣/٩٩٣-٩٩٤).

(٢) «السير» (١٦/٤٦٠).

(٣) كذا، وصوابه: معللاً.



إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند، فأذن لي في ذلك وقرأتها عليه من كتابي، ونقلها الناس من نسختي»[١].

وذكر أبو عبد الله الحميدي الأندلسي أنه أحسن ما صنف في العلل[٢].

ومن الدلائل كتابه الآخر وهو عجب في بابه أعني كتاب «الأفراد والغرائب»، يقول عنه ابن كثير: «كتاب الأفراد الذي لا يفهمه فضلاً عن أن ينظمه إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد»[٣].

وقال الخطيب[٤]: «وحدثني الأزهري أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقال له: مسلم بن عبيد الله، وكان عنده «كتاب النسب» عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة، المطبوعين على العربية، فسأل الناس أبا الحسن أن يقرأ عليه «كتاب النسب»، ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك.

واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم، والأدب، والفضل،

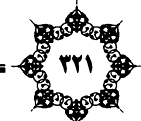
---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٧-٣٨)، وانظر: (٦/ ٥٩).

(٢) «السير» (١٩/ ١٢٤).

(٣) «البداية» (١١/ ٣٣٨).

(٤) (١٢/ ٣٥).



فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لَحْنَةً، أو يظفروا منه بِسَقْطَةٍ؛ فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل مسلم يعجب ويقول له: وعربية أيضاً؟».

وذكر الذهبي أن المُعَيْطِي الأديب قال له بعد القراءة: «يا أبا الحسن أنت أجرأُ من خَاصِي الأَسَدِ[1]، تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر، والأدب، فلا يؤخذ فيه عليك لَحْنَةٌ»، وتعجب منه[2].

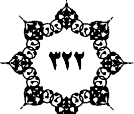
وموضع العجب من الدارقطني في هذه الحادثة أن الكتاب اشتمل على الأنساب وما فيها من الأسماء التي لا تجري في ضبطها على قاعدة، إنما تُعلم بالسماع والحفظ، ولاشتماله على الشعر، والأدب وغير ذلك، ويقرأ أبو الحسن جميعه دون أن يحصل له فيه لَحْنٌ أو تَبديلٌ، وهذا لا يقع إلا من امرئ مَنَّ الله ﷻ عليه باتساع علم يسر له تجنب الغلط، والقراءةَ على بصيرة، ولهذا تعجب منه مسلم بن عبيد الله، والمعيطي مع من كان في المجلس من أهل العلم والأدب.

وقال الخطيب: «قال البَرْقَانِيُّ: بلغني أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يملي،

---

(١) انظر معنى المثل في: «الأمثال» لأبي عبيد (٣٧٥/برقم ١٢٨١)، «مجمع الأمثال» (١/٣٢٥/برقم ٩٧٤)، «المستقصى» للزمخشري (١/٤٦/برقم ١٦٩).

(٢) «السير» (١٦/٤٥٣).



فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثاً، فعدت الأحاديث فوجدت كما قال، ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان، عن فلان ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان، عن فلان ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه»[(١)].

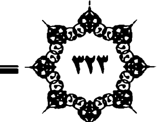
وقال الخطيب: «حدثني محمد بن طلحة النِّعَالي أنه حضر مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأَكَلَةِ، فاندفع أبو الحسن يورد أخبار الأَكَلَةِ، وحكاياتهم، ونوادرهم، حتى قطع ليلته أو أكثرها بذلك»[(٢)].

وقال أبو بكر البَرْقَانِيُّ: «كنت أُكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم ابن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تُفرط في وصفه بالحفظ، فتسأله عن حديث الرَّضْرَاضِ، عن ابن مسعود رضي الله عنه، فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وُضِعْتَ

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٦) وفي سندها انقطاع.

(٢) السابق.



عليه، فقلت له: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلت: لا يمكنني أن أسميه، فقال: لا أجيبك، أو تذكره لي، فأخبرته، فأملى علي أبو الحسن حديث الرَّضْرَاضِ باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل ونقلته إليها»[(١)].

ولعلي أختم هذا المبحث بحادثة فريدة تدل على وفور حفظه رحمه الله نقلها الخطيب، عن العَتِيقِي قال: «حضرت أبا الحسن الدارقطني وقد جاءه أبو الحسين البيضاوي ببعض الغرباء وسأله أن يقرأ له شيئاً فامتنع، واعتل ببعض العلل، فقال: هذا غريب، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلساً يزيد عدد أحاديثه على العشرة، متون جميعها: «نعم الشيء الهدية أمام الحاجة»[(٢)]، وانصرف الرجل ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئاً فقربه وأملى عليه من حفظه بضعة عشر حديثاً متون جميعها: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»[(٣)]»[(٤)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٨)، وانظر الحديث في: علل الدارقطني (٥/٢٣٥/س٨٤٥).

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن أبي شيبة (٦/٥٥٦/ح٢٠٣١)، وبنحوه الطبراني في «الكبير» (٣/١٣٣/ح٢٩٠٣)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٧٢)، والخطيب في «التاريخ» (٨/١٦٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٧٥) وهو ضعيف جداً.

(٣) راجع طرقه في الصحيحة للألباني (٣/٢٠٣/ح١٢٠٥)، وفي تصحيحه بحث ليس هذا محله.

(٤) «التاريخ» (١٢/٣٩)، وانظر ما سيأتي حول هذه القصة: (ص٣٣٤).



قال الذهبي: «قلت: هذه حكاية صحيحة، رواها الخطيب عن العَتِيقي، وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام»[1].

---

(١) «السير» (١٦/٤٥٦).

المطلب الثالث: علومه:

مما سبق من الثناء على أبي الحسن رحمه الله يمكن استخلاص جملة الفنون التي برز فيها أبو الحسن الدارقطني، وهذه الفنون هي:

١ـ القراءات: اهتم الدارقطني أول أمره بالقراءات، فقرأ على جملة من كبار شيوخ البغداديين في القراءات، حتى تحدث الناس أنه يخرج مقرئ البلد، إلا أن الدارقطني أمضى جل عمره في خدمة الحديث، وفي آخر حياته تصدر رحمه الله للإقراء، وألف في القراءات كتاباً حافلاً، وابتدع في تأليفه طريقة لم تكن معهودة من قبل، وذلك أن ابتدأ بالأبواب وفيها ذكر أصول القراءة عند كل قارئ، وهي القواعد المطردة في القرآن كله، ثم أعقب ذلك بباب فرش الحروف، ويقصدون بها ذكر اختلاف القراء في كلمات القرآن التي لا تدخل تحت قاعدة كلية يمكن اعتبارها أصلاً، ثم تبعه المؤلفون في القراءات على ذلك(١).

٢ـ الحديث: وهذا فنه دون نزاع.

٣ـ الفقه: وسبق أنه درس الفقه الشافعي على الإِصْطَخْرِيِّ، ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كان أقوى اجتهاداً من البيهقي.

٤ـ اللغة وآدابها: ففي قصة قراءته «كتاب النسب» ما يدل على

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٤ـ٣٥)، «معرفة القراء» (٢/٦٦٦)، «كشف الظنون» (٢/١٤٤٩).

اضطلاعه بهذا الفن، وكان أبو الحسن يحفظ جملة من دواوين الشعر كما سبقت الإشارة إليه في مبحث شيوخه[1]، وسيأتي مزيدٌ في مبحث الرد على اتهامه بالتشيع[2].



(١) انظر: (ص٣٠٧).

(٢) انظر: (ص٣٢٨).



المطلب الرابع: عقيدة الإمام الدارقطني:

الدارقطني إمام من أئمة السنة والأثر، سَلَفِيٌّ المعتقد، صنف في أبواب من الاعتقاد تصنيف أهل السنة والاتباع، بل «كان إليه المنتهى في السنة ومذهب السلف»(١)، وكان يقول: «ما شيء أبغض إليَّ من علم الكلام»، قال الذهبي معلقاً على قوله هذا: «قلت: لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام، ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سَلَفِيّاً، سمع هذا القول منه أبو عبد الرحمن السلمي»(٢).

وسبق ثناء الأئمة عليه بحسن الاعتقاد، والسلامة من الأهواء فلا أعيده هنا، وعليه فليس يضيره ما نسب إليه من التشيع، بحجةٍ واهيةٍ، وقولٍ منسوبٍ إلى مَنْ لَمْ يُسَمَّ.

قال الخطيب: «سمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحِمْيَرِيِّ في جملة ما يحفظ من الشعر، فَنُسِبَ إلى التشيع لذلك»(٣).

والحِمْيَرِيُّ المذكور هو: أبو هاشم إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة

---

(١) «مختصر العلو» (٢٥٣/ت١٣٤).

(٢) «السير» (١٦/ ٤٥٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٥).

الحِمْيَرِيُّ، من فحول الشعراء إلا أنه رافضي جلد، قال الذهبي: «ونظمه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانه أبو الحسن الدارقطني»[1].

فهل ينسب إمام كالدارقطني إلى معتقد بغيض بمثل ذا السبب؟! ومع هذا فيمكن أن يجاب بما يلي:

١ـ الإمام الدارقطني متسع الدائرة في العلوم، وأثنوا عليه في المعرفة بالقراءات ـ التي تتطلب العلم الواسع بالعربية ووجوهها ـ والمعرفة بالعربية، والحفظ لدواوين من الشعر، وتقدمت قصته مع مسلم العلوي وكيف قرأ كتاب «النسب» للزبير بن بكار دون لحن أو زلل، مع توافر أهل العلم والأدب في المجلس، فالدارقطني لم يخص ديوان الحِمْيَرِيِّ بحفظ بل هو من جملة ما حَفِظَ.

٢ـ لا يلزم من حفظ الدارقطني لديوان الحِمْيَرِيِّ أن يتبع الحِمْيَرِيَّ في اعتقاده، وهل يقول عاقل: من حفظ كلام فلان فهو مثله؟! إذاً لنسبنا من يحفظ شعر امرئ القيس[2] إلى الفسق والفجور وهو القائل:

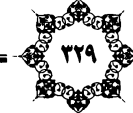
«فمثلك حُبلى قد طَرَقْتُ ومُرضِعٍ ❖ فأَلهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ»

وكم في الشعراء من هو معروف بالفسق، مجاهرٌ، كثير التندر به، فهل

---

(١) «السير» (٨/٤٤).

(٢) انظر ترجمته في: «الشعر والشعراء» (١/١٠٥) وانظر منه: (١/١١٠) فهو مهم.



نذهب ننسب من حفظ شعرهم إلى مثل ما كانوا عليه؟

٣ـ تصريح الدارقطني باعتقاد أهل السنة في أول مسائل الخلاف مع الشيعة، وهي المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما، فقال رحمه الله: «اختلف قوم ببغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم: علي أفضل، فتحاكموا إليَّ فيه، فسألوني فأمسكت وقلت: الإمساك عنه خير، وقلت: دعهم يقولون فيما أحبوا[1]، ثم لم أُرِدِ السكوت، فدعوت الذي جاءني مستفتياً وقلت: ارجع إليهم وقل: أبو الحسن يقول: عثمان بن عفان رضي الله عنه أفضل من علي بن أبي طالب رضي الله عنه باتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا قول أهل السنة، وهو أول عَقْدٍ يُحَلُّ في الرفض»[2].

وقال: «وأما نَعْثَل فيهودي كان بالمدينة، كان الخوارج الذين ساروا إلى عثمان يشبهونه به، ويقولون له: يا نعثل، رضوان الله على عثمان، ولعن قاتليه»[3].

---

(١) لعل أبا الحسن تأول أولاً، لأن السلطان كان لدولة بني بويه الروافض، فالعراق وعموم المشرق كان تحت سلطان بني بويه الديلميين، وعاصر أبو الحسن أربعة من ملوكهم انظر تراجمهم: في «السير» (١٦/١٨٩، ٢٣١، ٢٤٩، ١٧/١٨٥)، وكان الرفض، وسب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ظاهراً فلله الأمر من قبل ومن بعد.

(٢) سؤالات السلمي (٢٤٠)، «تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان» (٥١٧).

(٣) «المؤتلف» (١/٢٩٢).

فبالله ؛ هل سمعت شيعياً يقول مثل هذين القولين؟!

ومما يحسن ذكره في الاستدلال لبراءته من هذه التهمة أنه رحمه الله ألّف في فضائل الصحابة وما أثنى به الصحابة على القرابة، وما أثنى به القرابة على الصحابة، وهذا تصنيف سني لا تصنيف شيعي[1]، وهو من مسالك أئمة السنة في الرد على الرافضة[2].

٤ـ الدارقطني إمام مقبول القول في الجرح والتعديل بالإجماع، وأئمة الجرح والتعديل يذكرون الراوي بالبدعة إذا كان من أهلها، فلو كان الدارقطني من دينه التشيع فهل يجرح الرواة به، أو ينقل الجرح به عن أحد؟ وهاك شيئاً من الأمثلة على جَرْحِهِ الرواةَ بالتشيع، أو نَقْلِهِ ذلك:

قال في الشاعر الحِمْيَرِيِّ الذي اتهم بسبب حفظه لديوانه: «كان غالياً، يسب السلف في شعره، ويمدح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[3].

قال في الحارث بن حَصِيْرَةَ: «يغلو في التشيع»[4].

وقال في عمارة بن جُوَيْنٍ: «يَتَلَوَّنُ، خارجي شيعي»[5].

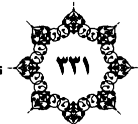
(١) هو كتابه في «فضائل الصحابة» الآتي ذكره في أعماله العلمية (ص٣٥٨).

(٢) انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (٣٩٦/٧).

(٣) «المؤتلف» (١٣٠٩/٣).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» (١٧٩).

(٥) السابق (٢٩٩).



وقال في يونس بن خباب: «كان رجل سوء فيه شيعية مفرطة، كان يسب عثمان»[1].

وقال: «سمعت أبا بكر ابن عبدان يقول: أبو العباس الطبري كان يتشيع، ويرتفع حُبُّهُ»[2]، يريد أنه يغلو في ذلك.

وقال في أبي علي الأصبهاني الحافظ: «كان يتشيع تشيع الغلو»[3].

٥ـ كان أبو الحسن ممن يحضر مجلس أبي محمد البَرْبَهارِيِّ[4]، وهو إمام أهل السنة في وقته ببغداد، ولم يكن يجلس في مجلسه صاحب بدعة، ولا يجرؤ على ذلك.

٦ـ نفي الذهبي هذه التهمة عنه بعد إيرادها فقال: «كان سنياً محضاً»[5]، يدل على أن هذه الحجة واهية، ولا أثر لها عند أهل العلم.

٧ـ للدارقطني أقوال اشتهرت في السنة، أبانت عما فيه من اتباع للسلف، فمن ذلك قوله في الإقعاد، وهي من دقيق المسائل التي يبين بها أصحاب السنة، وله في ذلك أبيات نظمها يبين فيها قوله في هذه المسألة وهي:

---

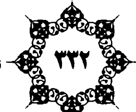
(١) «تهذيب التهذيب» (١١/٤٣٨).

(٢) سؤالات السهمي (١٦٤).

(٣) السابق (١٦٤).

(٤) «طبقات الحنابلة» (١/٥٠).

(٥) «معرفة القراء الكبار» (٢/٦٦٧)، ونحوه قول السيوطي في «طبقات الحفاظ» (٣٩٤).



حـــديث الـــشفاعة في أحمـــد ❖ إلى أحمـــد المـــصطفى نُـــسندهْ

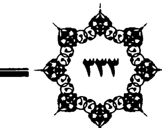
فأمـا حـديث بإقعـاده علـى الــ ❖ عـــرش أيـــضاً فـــلا نَجحـــدهْ

أمـــروا الحـــديث علـــى وجهـــه ❖ ولا تُـــدخلوا فيـــه مـــا يُفـــسدهْ

ولا تنـــــكروا أنـــــه قاعـــــد ❖ ولا تَجحـــدوا أنـــه يُقعـــدهْ[1].



(١) انظر: «بدائع الفوائد» (٤/٨٤١)، «شرح قصيدة ابن القيم» (١/٥٣٢ـ٥٣٣)، كتاب «إثبات الحد» (١١٢/ب).



المطلب الخامس: مناقشة ما قيل فيه:

في ترجمة هذا الإمام أمران تُكلم فيه بسببهما وهما:

١ـ أخذه المال وتلويحه بطلبه.

٢ـ تدليسه عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي.

أما الأمر الأول فهو بسبب حادثتين:

أولاهما: قصة الغريب الذي جاء به أبو الحسن البيضاوي إلى الدارقطني ليحدثه بشيء من الأحاديث، فروى له جملة من الأسانيد متون جميعها: «نعم الشيء الهدية أمام الحاجة».

ولعلي أنقل تعليق الذهبي على هذه القصة وأراه كافياً في الاعتذار، قال: «قلت: هذه حكاية صحيحة رواها الخطيب، عن العَتِيقي، وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام، وعلى أنه لوح بطلب شيء، وهذا مذهب لبعض العلماء، ولعل الدارقطني كان إذ ذاك محتاجاً، وكان يقبل جوائز دعلج السِّجْزي[1] وطائفة، وكذا وصله الوزير ابن حِنْزَابَةَ بجملة من الذهب لما خرج له المسند»[2].

لكن لو قيل: إن كان لوح في تلك الحادثة بطلب شيء لحاجته فما باله

---

(١) انظر ترجمته في: «السير» (١٦/ ٣٠).

(٢) السابق (١٦/٤٥٦).

قبل جوائز دعلج السِّجْزي، والوزير ابن حِنْزَابَةَ وغيرهما.

فيمكن أن يجاب عن هذا كله بجواب كلي، وهو أن أبا الحسن ما تتطلع إلى المال، ولا تاقت نفسه إليه، وقد قال النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «إذا جاءك من هذا المال شيء غير مُشْرِفٍ، ولا سائلٍ، فخذه، وما لا، فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»[1].

والحادثة الثانية: ما أشار إليه الذهبي فيما سبق من وَصْل الوزير ابن حِنْزَابَةَ الإمامَ الدارقطنيَّ بجملة من الذهب لما خرج له المسند.

وقد عابه بسبب هذه القصة اليافعي فقال: «فإنه وإن كان ظاهره كما قالوا المساعدة له في تخريج المسند المذكور، قلت: لا أرى مثل هذا لائقاً بأهل العلم، ولا بأهل الدين.

نعم لو كانت مثل هذه المساعدة لبعض أهل العلم والدين، ولا يشوبها شيء من أمور الدنيا كان حسناً منه وفضلاً، وحرصاً على نشر العلم، والمساعدة على الخير»[2].

وخروج الدارقطني إلى مصر بسبب الوزير ذكره غير واحد، يقول الخطيب البغدادي في ترجمة الوزير: «وبسببه خرج أبو الحسن الدارقطني إلى هناك، فإنه كان يريد أن يصنف مسنداً، فخرج أبو الحسن إليه، وأقام عنده

---

(١) صحيح البخاري (١٤٧٣).

(٢) «مرآة الجنان» (٢/٤٢٧).



مدة يصنف له المسند، وحصل له من جهته مال كثير»[1].

وقال ابن عساكر عن الوزير ابن حِنْزَابَةَ: «استجلب الدارقطني من بغداد، وبرَّ إليه، وخرج له المسند»[2].

ورحلته إلى مصر كانت سنة ٣٥٧، نص على هذا التأريخ الدارقطني نفسه فقال: «.. حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين»[3] يعني وثلاث مئة، وذكر أنه ذهب إلى مصر ثم رجع[4]، ولهذا ذكره الحبال في «وفيات المصريين» على اعتباره ممن دخلها[5].

وجواب هذا من وجوه:

١ـ لم يكن عون الدارقطني للوزير ابن حِنْزَابَةَ أول سابقة، بل كان رحمه الله يبذل علمه لكل أحد، وقد أعان قبله أبا منصور إبراهيم بن حسين بن حَكْمَانَ الصَّيْرَفِيَّ المعروف بابن الكَرْخِيِّ في التعليم على الأحاديث المعللة في مروياته[6]، بل كان يملي ما في تلك الأحاديث من العلل ووجوه الاختلاف

---

(١) «التاريخ» (٧/٢٣٤)، «السير» (١٦/٤٨٥).

(٢) «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٦/٧٧)، «معجم الأدباء» (٧/١٦٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/٢٣١).

(٤) السابق (١٠/١٣٦).

(٥) (٣٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (٦/٥٩).

على البَرْقَانِيِّ، فكان ذلك بذرة كتابه العظيم «العلل» الذي لم يُرد الدارقطني القصد إلى تأليفه، وأعان أيضاً أبا محمد دَعلج بن أحمد بن دعلج السِّجِسْتاني فصنف له «المسند الكبير»[1].

وكان علمه مبذولاً لأهل بلده فكان ينتقي لهم على شيوخها، وعلى الواردين عليها، فمن ذلك انتقاؤه لهم على أبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرازي، أعلم لهم على ألف حديث في كتبه[2]، وانتقى على أبي الطاهر محمد بن أحمد الذُّهْلي مئة جزء[3]، وانتخب على أبي بحر محمد ابن الحسن البَرْبَهارِيِّ جزئين من حديثه، ويأمر بالاقتصار عليها لأنه كذاب[4]، وخرج لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري خمس مئة جزء[5]، ولأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن بَشْرَان الصَّيْرَفِيِّ[6]، وانتخب على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي[7]، وأبي إسحاق إبراهيم

---

(١) «تاريخ بغداد» (٨/٣٨٨)، «تاريخ دمشق» (١٧/٢٨٠، ٢٨١)، «السير» (١٦/٣٢).

(٢) «الإرشاد» (٢/٦٩٢)، «تاريخ بغداد» (٤/٤٣٥).

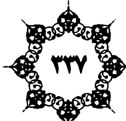
(٣) «تاريخ دمشق» ـ م ـ (٥١/٦٣)، «السير» (١٦/٢٠٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢/٢١٠)، «السير» (١٦/١٤٢).

(٥) «تاريخ بغداد» (٥/٤٧٣، ٦/١٩)، «معرفة القراء» (٢/٦٨٢)، «السير» (١٧/١٧٤).

(٦) «تاريخ بغداد» (٦/١٨).

(٧) «تاريخ بغداد» (٦/١٦٨)، «تاريخ دمشق» (١٥/١٠٣١)، «السير» (١٦/١٦٤).



ابن محمد ابن إبراهيم المروزي التاجر الزجاجي[1]، وأبي حامد أحمد بن الحسين المروزي المعروف بابن الطبري[2]، وأبي بكر أحمد بن سندى الحداد[3]، وأبي الحسين أحمد بن عمر الحريري المعروف بالمِشْطَاحي[4]، وأبي بكر أحمد بن محمد بن علي النَّرْسي[5]، وأبي بكر أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي[6]، وأبي نصر أحمد بن نصر الزعفراني[7]، وأبي يعقوب إسحاق بن سعد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ النسوي[8]، وأبي سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي[9]، وأبي علي حامد بن محمد بن عبد الله الرفا الهروي[10]، والحسن بن رشيق أجزاءً[11]، وأبي علي الحسن بن علي بن

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/١٧٠).

(٢) السابق (٤/١٠٧).

(٣) السابق (٤/١٨٧).

(٤) السابق (٤/٣١٦).

(٥) «تاريخ دمشق» (٥/٤١٤).

(٦) «تاريخ بغداد» (٥/٦٤).

(٧) السابق (٥/١٨٣).

(٨) «تاريخ بغداد» (٦/٤٠١)، «تاريخ دمشق» (٥/٣٨٩) - م - (٦٣/٢٧٩).

(٩) «تاريخ دمشق» (١٣/٣١٣).

(١٠) «تاريخ بغداد» (٨/١٧٢).

(١١) «تاريخ دمشق - ترجمة عثمان» (٩٩)، «السير» (١٧/٦٢٦).

داود المطرز المصري[1]، وأبي بكر الحسين بن علي بن أحمد الزيات[2]، وخلف بن أحمد السِّجِسْتاني[3]، وأبي القاسم عبد الله بن عتاب بن القاسم العَبْدِيُّ جزءاً[4]، وأبي أحمد عبد الله بن محمد بن الناصح المعروف بابن المُفَسِّر الشافعي[5]، وأبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدَّارَكِي[6]، وأبي عمرو عبد الملك بن الحسن السَّقَطِي[7]، وأبي الحسن عبيد الله بن محمد ابن حمدويه الوزير[8]، وأبي عمرو عثمان بن محمد بن بشر السَّقَطِي المعروف بابن سَنْقَه[9]، وعثمان بن محمد بن القاسم الأُدْمِي[10]، وأبي الحسن علي بن إبراهيم بن حماد الأَزْدِيُّ[11]، وأبي الحسن علي بن محمد بن أحمد

---

(١) «تاريخ بغداد» (٧/٣٨٨).

(٢) السابق (٨/٧٢).

(٣) «السير» (١٧/١١٦، ١١٨).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/٤٠).

(٥) «تاريخ دمشق» - م - (٣٢/٢٢٣)، «السير» (١٦/٢٨٢).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/٤٦٣)، «طبقات الشافعية» (٢/١٤١).

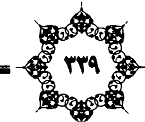
(٧) «تاريخ بغداد» (١٠/٤٣٠)، «السير» (١٦/١٦٧).

(٨) «تاريخ بغداد» (١٠/٣٦٤)، «تاريخ دمشق» (٢١/٢٦٠).

(٩) «تاريخ بغداد» (١١/٣٠٤).

(١٠) السابق (٦/٢٠٨).

(١١) السابق (١١/٣٣٩).



ابن شُوكَر[١]، وعمر بن أحمد بن عمر ابن القَصَباني[٢]، وأبي علي كُوشَيَان ابن لِيالِيزُور بن الحسين الجِيلي[٣]، وأبي بكر محمد بن أحمد النَّقَّاش، واستملى له أيضاً[٤]، ومحمد بن أحمد المُلاحِمِي البخاري[٥]، ومحمد بن الحسين الحَرَّانِي[٦]، وأبي عبد الله محمد بن زيد الأَبْزَارِي[٧]، وأبي عمر محمد بن العباس ابن محمد ابن حَيُّوْيَه[٨]، وأبي المفضل محمد بن عبد الله الشَّيْبَانِيِّ، انتخب عليه سبعة عشر جزءاً[٩]، وأبي الطيب محمد بن عثمان العطار الصَّيْدلاني[١٠]، وأبي الحسن محمد بن عمر العلوي[١١]، وأبي الحسن محمد ابن الفضل الحربي[١٢].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٩٣).

(٢) السابق (١١/٢٥١).

(٣) السابق (١٢/٤٩٢).

(٤) «معرفة القراء» (٢/٥٨٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (٣/١٦٥)، «التدوين» (١/٤٩٣).

(٦) «تاريخ بغداد» (٢/٢٤٢).

(٧) السابق (٥/٢٨٩).

(٨) «تاريخ دمشق» - م - (٥٢/٣٥١).

(٩) «تاريخ بغداد» (٥/٤٦٦)، «تاريخ دمشق» (١٥/٥٤٩).

(١٠) «تاريخ بغداد» (٣/٥٠).

(١١) السابق (٣/٣٤).

(١٢) السابق (٣/١٥٧).



وصوب الدارقطني وأصلح ما انتقاه وانتخبه غيرُهُ، فصوب ما انتقاه أحمد بن القاسم الخَشَّاب على أبي هاشم عبد الجبار بن عبد الصمد السلمي[١]، وكذلك انتقد ما انتخبه عمر بن جعفر ابن أبي السَّرِي البصري على أبي بكر الشافعي، فألف في بيان أخطاءه خمسة كراريس كتبها إلى طاهر بن محمد الخَارِكي[٢].

وكان يراجع ما ألفه غيره، فأعطاه ابن شاهين كتابه في التفسير ليصلح ما فيه من خطأ[٣]، وكان الحافظ ابن سُرَاقَةَ يراجعه في كتابه الذي ألفه في الضعفاء[٤]، وعرض عليه عبد الرحمن بن محمد الإدريسي كتابه الذي ألفه في تاريخ سمرقند فاستحسنه[٥]، وخرج فوائد لمحمد بن عبيد الله بن محمد الكَرْخِيِّ[٦].

فهذا الانتقاء، والانتخاب جهد عظيم، إذا عرفت أنه يتطلب الاطلاع

(١) «ذيل مولد العلماء» للكتاني (١٠٠-١٠١)، «تاريخ دمشق» ـ م ـ (٣٠/٣٤).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢٤٤/١١)، «السير» (١٧٣/١٦)، وانظر من أمثلتها: «تاريخ بغداد» (٢٤٢/٣).

(٣) «السير» (٤٣٣/١٦).

(٤) السابق (٢٨١/١٧)، «طبقات الشافعية» (١٩٧/٢).

(٥) «تاريخ بغداد» (٣٠٢/١٠)، «البداية والنهاية» (٣٥٤/١١).

(٦) «تاريخ بغداد» (٣٣٤/٢).

على حديث الراوي، ثم الانتقاء منه ليُسمع عليه، فكم أنفق أبو الحسن من الوقت ليطالع كل هذا، ثم ينتخب للناس هذه الأحاديث، ألا يدل هذا على نَفْسٍ رَضِيَّةٍ، سَخِيَّةٍ، مُبادرةٍ لنفع الناس، وتعليمهم؟!، ولم يُعلم في مرّة واحدة أنه شَرَطَ لنفسه شيئاً مقابل هذا، ولو كان الدارقطني رحمه الله يُشَارِطُ على العلم أو يأخذ مقابل انتقائه وانتخابه لصار من أغنياء بغداد، فرحمه الله، وأسكنه رفيع الجنان، على ما بذله لخدمة السنة النبوية ونفع الناس بعلومها.

وكان أبو الحسن رحمه الله أيضاً يُنَبِّهُ شيوخه على ما يقع لهم من وهم، فبين لأبي بكر النَّقَّاش حديثاً موضوعاً رواه[1]، وحضر في شبابه عند أبي بكر ابن الأَنْباري؛ فصحف أبو بكر في اسم، فأعظم الدارقطني أن يحمل الناس عنه ذلك الوهم، وهاب أن يكلمه أمام الناس، فلما انقضى المجلس عَرَّفَ الدارقطنيُّ المستمليَ ما وقع لأبي بكر، فلما جاء المجلس الآخر قال أبو بكر الأَنْباري للمستملي: «عَرِّف جماعة الحاضرين أنا صحفنا الاسم الفلاني لما أملينا حديث كذا في الجمعة الماضية، ونبّهنا ذلك الشاب على الصواب وهو كذا، وعَرِّف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»[2].

وبذل رحمه الله علمَهُ حيث حَلَّ، فلما دخل مصر ورد عليها رجل اسمه

---

(١) «الفصل للوصل» (٧٩٨-٧٩٩)، «معرفة القراء» (٢/٥٨١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/١٨٣)، «معرفة القراء» (٢/٥٥٨).

أحمد بن منصور الشِّيْرَازِيُّ فأدخل على شيوخها أحاديث، فتفطن له أبو الحسن، على أن هذا الشِّيْرَازِيَّ كان يكاتب الدارقطني يتقرب بذلك إليه[1]، فما منعه ذلك من بيان حاله.

وطالع وهو بمصر حديث أبي يعقوب إسحاق بن أحمد بن جعفر الكاغدي ـ وكان بغدادياً قدم مصر وحدث بها ـ فبانت له منه أوهام[2].

وربما كتب إلى بعض أهل الحديث بشيء من مروياته، لم ينتظر رحلتهم إليه، فكتب إلى الخليلي بكتاب[3]، وكتب بالإجازة إلى أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي الأندلسي[4]، وإلى أبي الحسين محمد بن أحمد الآبَنُوسِيِّ[5]، وإلى أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني[6]، وكتب لأبي عمران ابن رباح جزءاً عنونه بقوله: «ما حضرني ذكره من الأحاديث التي خرجها محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب السنن الصحاح عنده، مما اختلف في أسانيد بعضها، وفي إرسال بعضها، وفي

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦/ ٣٠)، «السير» (١٦/ ٤٧٢).

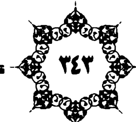
(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٩٣).

(٣) «الإرشاد» (١/ ٣٣٥).

(٤) «السير» (١٧/ ٥٧٠).

(٥) «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٤٠٩، ٢٨/ ٢٥٩، ٤٠/ ٤٤٣، ٥٠/ ١٨٣ـ١٨٤) وغيرها.

(٦) «السير» (١٨/ ٦، ١٩/ ٢٩٢).



إيصالها، وفي عدالة ناقليها وجرحهم»[١].

٢ـ كان أهل العلم قبل الإمام الدارقطني رحمه الله يُعين بعضهم بعضاً على مراجعة المرويات، وتنقيتها مما يقع فيها من خطأ، فزائدة بن قدامة رحمه الله كان يعرض أصوله على سفيان الثَّوْري رحمه الله فيعينه على مراجعتها[٢]، والبخاري رحمه الله عرض «الجامع الصحيح» على جملة من أهل العلم[٣]، وعرض مسلم رحمه الله «الصحيح»[٤]، وابن ماجه «السنن»[٥] كلاهما على أبي زرعة رحمه الله[٦]؛ في نظائر متعددة، فهذا دأب أهل الحديث، فما فعله الوزير ابن حِنْزَابَةَ من طَلَبِ عَوْنِ الدارقطنيِّ، وإعانة الدارقطني له، ليس بدعاً من فعل أئمة الحديث قبلهما.

٣ـ لم يَقْصِرِ الدارقطني رحمه الله علمه على ابن حِنْزَابَةَ، بل درس وأملى بمصر[٧]، وكان له فيها تلامذة وأصحاب، يقول أبو الفتح منصور بن علي

---

(١) سيأتي ذكر الرسالة في أعماله العلمية (ص٣٥٦)، وانظر كلام محققها حول أبي عمران بن رباح المذكور (ص٢٣، ٢٨ـ٢٩).

(٢) تاريخ الدوري (١٧١/٢).

(٣) «السير» (٤٣٨/١٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٦/٩).

(٤) «السير» (٥٦٨/١٢).

(٥) السابق (٢٧٨/١٣).

(٦) ويروى عن الترمذي رحمه الله أنه عرض كتابه على جماعة من أهل العلم، وهي حكاية لا تصح كما بينته في رسالتي: «الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافاً» (٩٥/١ـ٩٦).

(٧) انظر: «الفوائد المنتقاة» للخلعي (١٦٣/أ، ٢٠٤/ب).

الطرسوسي: «أراد أبو الحسن الدارقطني الخروج من عندنا من مصر، فخرجنا معه نودعه، فلما ودعناه بكينا، فقال لنا: تبكون وعندكم عبد الغني بن سعيد، وفيه الخلف»[1].

فتأمل قوله: «فخرجنا»، يدل على جمع، ولا أظنه بالقليل، فقد طبقت سمعته الآفاق، وحق له أن يرحل الناس إليه للسماع منه، والإفادة من بحر علمه، كيف وقد رحل هو إليهم، وجاءتهم الغنيمة منه بلا كلفة، وقد كان أهل الحديث يعدون إدراك السماع من بعض الأئمة نعمة، وفواته خسارة يبغون عِوَضَها، ويذكرون أن سماع الحديث رزق، وربما رحل الواحد إلى العالم فصادفته جنازته[2]، وعقد الخطيب البغدادي في كتابه «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب باباً لطيفاً سماه: «ذكر من رحل إلى شيخ يبتغي علو إسناده فمات قبل ظفر الطالب منه ببلوغ مراده»[3].

وممن سمع من الدارقطني من المصريين: عبد الغني الأَزْدِيُّ، ومنصور الطرسوسي، وأبو علي الحسن بن محمد الصانع[4].

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٠/٤١١)، «السير» (١٧/٢٦٩).

(٢) انظر: «تاريخ جرجان» (١١٤)، «السير» (٩/٣٨١، ١٢/٢٧٤، ١٤/٤٠٣).

(٣) (١٦٦-١٨٥).

(٤) «وفيات المصريين» (٦٠).



ولم يقتصر الدارقطني على الإفادة بل استثمر تلك الرحلة فانتقى لنفسه ليسمع من بعض شيوخ مصر، فذكر الحبال[1] أن الدارقطني انتقى على أبي عبد الله الحسين القرشي، وسمع من الوزير ابن حِنْزَابَةَ نفسه[2]، ونظر في كتبه فحمل منها فوائد[3].

وسمع بها من أحمد بن جعفر الخَيَّاش المصري[4]، وأبي الحسين أحمد ابن سعيد بن سعد البغدادي[5]، والحسن بن الخضر[6]، والحسن بن رُشَيْق[7]، وصالح بن علي الخَصِيبي[8]، وأبي محمد عبد الله بن أحمد بن إسحاق المصري الجوهري[9]، وأبي أحمد عبد الله بن محمد بن الناصح[10]،

---

(١) «وفيات المصريين» (٣٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/٢٣٤)، «تاريخ دمشق» (٧/٤٩٠، ٨/٦٥١، ١٣/٤١٧، ١٥/٩٠٣)، (م/٣٣/٢٧٦-٢٧٧)، «طبقات الحفاظ» (٤٠٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/١٣٠).

(٤) «الفصل للوصل» (١/٣١٧).

(٥) «تاريخ دمشق» (م/٢٩/١٩٧).

(٦) «السنن» (٤/٢٧/ح٧٤، ٤/٣٠٣/ح١٦).

(٧) السابق (١/٣٦٢/ح٢، ٢/٢٧/ح١، ٣/١٢/ح٢٨).

(٨) «تاريخ دمشق» (١٦/٣٧٦).

(٩) السابق (٨/١٠٠٠).

(١٠) «السنن» (١/١٠٦/ح٥٣، ١/١٤٧/ح٧)، «تاريخ دمشق» (٢/٤٣٨).



وعلي بن أحمد بن الأزرق المعدل[1]، وأبي الحسن علي بن عبد الله بن الفضل البغدادي، نزيل مصر[2]، وروى عنه[3]، وأبي الحسن علي بن فارس بن أبي شجاع البغدادي نزيل مصر[4]، وأبي الطاهر محمد بن أحمد الذُّهْلي[5]، وأبي الطيب محمد بن جعفر الملقب بغندر[6]، وأبي الحسن محمد ابن عبد الله بن زكريا النيسابوري[7]، وأبي جعفر محمد بن عبيد الله بن طاهر العلوي المعروف بمسلم[8]، وأبي بكر محمد بن القاسم بن أحمد الصوفي المعروف بوليد مصر[9]، وأبي نعيم محمد بن هشام الجُرْجاني العَمْرَكِي[10].

---

(١) «السنن» (٢/١٨٦/ح٣٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/٦)، مشيخة الرازي (١٢٣، ١٣٠).

(٣) «السنن» (٤/٢٩٥/ح٩٤)، «النزول» (٣)، «الرؤية» (١٣٣)، «فضائل الصحابة» (٣٧)، «تاريخ دمشق» (٥٤/٢٨٩، ٦٤/٢٣١)، «تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان» (١١٧).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/٥٠).

(٥) «تاريخ دمشق» (١٦/٧٦٧).

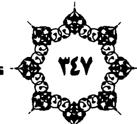
(٦) «تاريخ بغداد» (٢/١٥٠).

(٧) «السنن» (١/١٤/ح٢، ١/٩٨/ح١١، ٣/٢٤٠/ح٦٩، ٤/١٨٥/ح٣)، «تاريخ دمشق» (١٥/٥١٨).

(٨) «السنن» (١/٣٠٨/ح٢٤).

(٩) السابق (٢/١١٨/ح١).

(١٠) «تاريخ جرجان» (٤٤٣).



وذاكر أبو الحسن الدارقطني رحمه الله من أدرك بها من حفاظ الحديث كحمزة ابن محمد الكِنَاني الحافظ[1]، وانتقى على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن علي ابن علي الدقاق المصري[2]، وعلّق فوائد من مطالعاته[3]، وطالع كتباً كمسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المَنْجَنِيقِي[4].

٤ـ لم يكن ابن حِنْزَابَةَ وزيراً فقط، بل كان أحد أهل العلم الكبار، يقول الحافظ الذهبي فيه: «الإمام الحافظ الثقة، الوزير الأكمل، أبو الفضل..»[5].

ويقول الحافظ السِّلَفِي: «كان ابن حِنْزَابَةَ من الحفاظ الثقات المتبجحين بصحبة أصحاب الحديث، مع جلالة ورياسة، يروي ويملي بمصر في حال وزارته، ولا يختار على العلم وصحبة أهله شيئاً، وعندي من أماليه، ومن كلامه على الحديث، وتصرفه الدال على حدة فهمه، ووفور علمه»[6].

وكان يذاكر بالدقيق من لطائف الإسناد التي تدل على اضطلاعه بهذا

(١) «تاريخ بغداد» (٥/٢١)، «تاريخ دمشق» (٥/٣٢٤)، «السير» (١٥/٣٥٢).

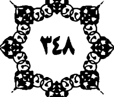
(٢) «تاريخ دمشق» (١٥/٢٣٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/٤٢٦).

(٤) سؤالات السهمي (٢١٦)، «تاريخ بغداد» (٩/٢٣٠)، وانظر أيضاً: (٣/٤٥).

(٥) «السير» (١٦/٤٨٤).

(٦) السابق (١٦/٤٨٥).



العلم، فمن ذلك قول الحافظ أبي محمد الحسن بن أحمد الهَمْدَانِيِّ السَّبِيْعِيِّ: «قدم علينا الوزير ابن حِنْزَابَةَ حلب فتلقاه الناس، فعرف أني مُحَدِّثٌ، فقال لي: تعرف إسناداً فيه أربعة من الصحابة؟ قلت: نعم، حديث السائب بن يزيد، عن حويطب بن عبد العزى، عن عبد الله بن السعدي، عن عمر رضي الله عنهم في العمالة[1]، فعرف لي ذلك، وصارت لي به عنده منزلة»[2].

فأكرم بمثله، وأين تجد مثل هذا لا يختار على العلم وأهله شيئاً مع ما هو فيه من الجلالة والرياسة.

فبان بما سبق ـ والحمد لله ـ وهاء هذه التهمة، بل وفسادها، وكما ذكرتُ قبل هذا: لو كان أبو الحسن يشترط لنفسه المال على الانتقاء، والانتخاب، والتحديث لكان من أثرى الناس، لكنه كان سخياً بعلمه، رحمة الله عليه.

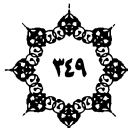
وأما الأمر الثاني، وهو تدليسه عن أبي القاسم البغوي، فهذا ذكره ابن طاهر فقال: «له مذهب في التدليس، يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قرئ على أبي القاسم البغوي، حدثكم فلان»[3].

---

(١) هو حديث (إذا جاءك من هذا المال) وسبق تخريجه (ص٣٣٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/٢٧٣)، «بغية الطلب» (٥/٢٢٦٢)، «السير» (١٦/٢٩٨، ٤٨٦)، «طبقات الحفاظ» (٣٨٣).

(٣) «السير» (١٦/٤٥١).



وقد تتبعت رواية الدارقطني عن أبي القاسم البغوي، وأحصيت مواضعها في «السنن»، فبلغت عدتها أربعاً وأربعين ومئتي رواية، استعمل فيها الدارقطني خمس صيغ مختلفة في الرواية عنه، وسأذكرها مع الإشارة لمواضعها:

الأولى: الرواية بلفظ: حدثنا، وهذه أكثرها، وبلغت عدتها خمسة أحاديث ومئتي حديث، منها: (١/٥٩/ح٦)، (١/٦١/ح١)، (١/٦٣/ح٧)، (١/١٥٠/ح٢٠)، (١/٢١٩/ح٦٤)، (١/٣٧١/ح١٨)، (٢/٣/ح٣)، (٢/٤٥/ح١٠)، (٢/١٢٢/ح٧)، (٢/١٩٢/ح٦٤)، (٢/٢٣٤/ح٧٨)، (٢/٢٩٧/ح٢٧٣)، (٣/٢٨/ح١٠١)، (٣/١٩٤/ح٣٣٣)، (٣/٣٠٠/ح٢٠٤)، (٤/٨٩/ح٦٨)، (٤/٢٠٤/ح٦)، (٤/٢٥٨/ح٦٤)، (٤/٣٠٠/ح٦).

الثانية: الرواية بلفظ: قرئ عليه أو قراءة عليه وأنا أسمع، وهذه بلغت عدتها أربعة وعشرين حديثاً، منها: (١/١١١/ح١)، (١/١٥٣/ح١١)، (١/١٩٠/ح٤)، (١/٢٢٩/ح١)، (١/٢٦٥/ح٣)، (١/٢٧١/ح٤)، (١/٣١٢/ح٣٧)، (١/٣٨٦/ح١٢)، (٢/١٢٢/ح٦)، (٢/١٣٣/ح٢٣)، (٢/٢٩٨/ح٩٤)، (٣/٣٥/ح١٣٩)، (٣/٤٦/ح١٩٠)، (٣/٢٥٤/ح٣٧)، (٤/٧/١٧)، (٤/٨/ح١٨)، (٤/٣٤/ح٩١)، (٤/٦٧/ح١)، (٤/٨٠/ح٤١)، (٤/١٥٧/ح١٠)، (٤/٢٥٢/ح٣٢)، (٤/٢٥٨/ح٦٥)، (٤/٢٥٩/ح٦٩).

الثالثة: حدثنا قراءة عليه، وهذه في سبعة أحاديث هي: (١/٢٥٣/ح١٠)، (٢/٢٧٣/ح١٧٥)، (٣/٤٩/ح٢٠٤)، (٣/٥٩/ح٢٣٢)، (٣/٧٤/ح٢٧٩)، (٣/٢٨٣/ح١٤٠)، (٤/٢١٦/ح٤٧).

الرابعة: أخبرنا قراءة عليه، وهذه في موضع واحد (١/٩٤/ح٢).

الخامسة: حدثنا إملاءً، وهذه في سبعة أحاديث هي: (١/٣٤١/ح١)، (٢/١٧٢/ح٢)، (٢/٢٤١/ح٢٣)، (٢/٢٦٣/ح١٢٩)، (٢/٢٧١/ح١٦٥)، (٣/١١/ح٣١)، (٤/٤٣/ح١٢٦).

فهذه صيغ التحديث التي يروي بها الدارقطني عن أبي القاسم البغوي في «السنن»، ووقع لي موضع واحد فقط في «السنن» (٤/٢٥٨/ح٦٣) قال فيه الدارقطني: «قرئ على عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثنا إسحاق ابن أبي إسرائيل..».

ووقفت على رواية في «تاريخ دمشق» (٢٤/٢١١) قال: «قرئ على أبي القاسم، حدثكم هدبة بن خالد..».

وفي موضع آخر من «السنن» (٣/٢١١/ح٣٨٥) عن غيره فقال: «قرئ على أبي وهب يحيى بن موسى بن إسحاق بالأبلة، حدثكم أبو محذورة..».

فهذا الذي أراده ابن طاهر أنه لم يذكر السماع، فهذا تدليس إسناد،

لكن لو ثبت هذا عنه فلا يضره، فأين يقع حديث واحد من نحو خمسين ومئتي حديث، ولهذا جعله ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين[1].

---

(١) «تعريف أهل التقديس» (٨٨/ت١٩).

المطلب السادس: أعماله العلمية:

حفلت حياة الإمام رحمه الله بالعلم تعلماً وتعليماً، ومع كثرة ما نفع الناس بعلمه كما تقدمت الإشارة إليه، فإنه لم ينس نفسه من التصنيف، وأعانه على ذلك ـ بعد فضل الله عليه ـ سعة علمه، وكثرة مروياته.

والدارقطني أحد من وُصف بحسن التصنيف، وانتفع الناس بتصانيفهم، يقول ابن الصلاح: «سبعة من الحفاظ.. أحسنوا التصنيف، وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا..» فذكر أولهم الدارقطني[1].

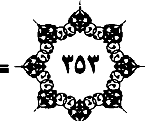
وبعد تتبع ما وقفت عليه من المؤلفات التي تنسب إليه وجدت تجوزاً في نسبة بعضها إليه، ولذا آثرت أن أسمي هذا المبحث بـ: أعماله العلمية، ليشمل هذا المبحث ما ألفه بنفسه، أو ما ساعد على تأليفه، أو ما انتقاه أو انتخبه.

وكان للدكتور موفق عبد القادر فضل السبق في تتبع مؤلفات الإمام أبي الحسن الدارقطني في مقدمة تحقيقه للمؤتلف والمختلف[2]، وفاته أشياء كثيرة لاسيما ما انتخبه الدارقطني أو انتقاه، وقد جرى الدكتور موفق على اعتبار هذا النوع من مؤلفات الدارقطني بإطلاق، وفيه نظر كما سيأتي،

---

(١) «علوم الحديث» (٣٨٦).

(٢) (١/٤١ـ٥٥).



وبعض ما ذكره مخطوطاً قد طبع الآن.

وممن اعتنى بمؤلفات الدارقطني أيضاً الدكتور عبد الله الرُّحَيْلِيُّ في كتابه: «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية»[1].

وسأرتب مؤلفات الدارقطني على أربعة أنواع: المطبوع، وما لم يطبع، وما انتقاه أو انتخبه أو أعان عليه، وكتب في نسبتها إليه نظر، مراعياً الترتيب على الحروف في أسماء المصنفات، وسأبدأ بالقسم الأول مستعيناً بالله، متوكلاً عليه:

أ ـ المطبوع من مؤلفات الإمام الدارقطني:

١ـ الأجواد، ويسمى أيضاً: الأسخياء، وسيأتي باسم: المستجاد.

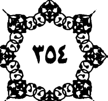
٢ـ الأحاديث التي خولف فيها مالك، طبع بتحقيق رضا بن خالد الجزائري.

٣ـ أحاديث الصفات، طبع بتحقيق علي بن ناصر فقيهي، ومرة بتحقيق عبد الله الغنيمان ومرة بتحقيق محمد يحيى الوصابي.

٤ـ أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزيادتهم ونقصانهم، طبع بتحقيق محمد زاهد الكوثري، ويسمى: اختلاف الموطآت.

---

(١) (١٧٩ـ٢٤٠).



٥ـ أحاديث النزول، ويسمى: كتاب النزول، وسماه ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١٢٢): «السنة»، وأحاديث النزول طبعه علي بن ناصر فقيهي.

٦ـ أخبار عمرو بن عبيد، طبعه المعهد الألماني ببيروت بتحقيق يوسف فان عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، وطبع مرة أخرى بتحقيق محمد عبد الله آل عامر.

٧ـ الإخوة والأخوات، طبع بتحقيق باسم الجوابرة.

٨ـ أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، طبع بتحقيق محمد عبد الكريم بن عبيد، بجامعة أم القرى.

٩ـ أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم رحمهما الله، وما انفرد به كل واحدٍ منهما دون صاحبه، طبع باعتناء جابر بن عبد الله السريع[1].

---

(١) كنت قد وضعت رسالة باسم: «ذكر أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما»، في القسم الرابع من المؤلفات المنسوبة للدارقطني، وسبب ذلك أن الرسالة ذكرها الدكتور الرحيلي في مؤلفات الدارقطني ونقل نصاً من أولها وهو: «الصحابة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه مما اعتنى به الحميدي ونبه عليه»، وهذا النص لا يمكن أن يكون للدارقطني، فالحميدي لم يُخلق بَعْدُ؛ إذ ولد سنة (٤٢٠) كما في «السير» (١٩/ ١٢٠)، أما هذه الرسالة التي اعتنى بها الشيخ جابر السريع فلاشك ـ بناء على ما ذكره من أدلة على صحة نسبتها ـ أنها للدارقطني، وانظر ما كتبه فضيلته (ص١٠) وما=

١٠ـ استدراكاته على المجروحين لابن حبان، طبع بهامش الطبعة الهندية لكتاب ابن حبان، ثم أفرد في طبعة أخرى بتحقيق خليل بن محمد العربي.

١١ـ الإلزامات.

١٢ـ التتبع، طبعا بتحقيق مقبل بن هادي الوَادِعِيُّ.

١٣ـ جزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح، طبع بتحقيق سعد بن عبد الله الحميد.

١٤ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري.

١٥ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند مسلم، طبعا بتحقيق عدنان بن عبد الرحمن الدوري في مجلة المجمع العلمي العراقي، وطبعا مرة أخرى بتحقيق كمال الحوت، وبوران الضناوي.

١٦ـ ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء، وهو المعروف بـ: سؤالات ابن بكير للدارقطني،

=بعدها، وأشار في حاشية (ص١٢) إلى أن الرسالة التي ذكرها الدكتور الرحيلي إنما هي تجريد لأسماء الصحابة الذين ذكر الحميدي في كتابه: «الجمع بين الصحيحين» أن البخاري أخرج لهم.

طبعت بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ومرة بتحقيق محمد علي الأزهري.

١٧ـ الرؤية، طبع بتحقيق إبراهيم محمد العلي، ومرة بتحقيق أحمد فخري الرفاعي.

١٨ـ السنن، طبعت قديماً في الهند، ثم مع التعليق المغني للعظيم آبادي في الهند أيضاً، وطبعت بعد ذلك بتحقيقات متعددة.

١٩ـ سؤالات البَرْقَانِي، طبعت بتحقيق عبد الرحيم القشقري، ومرة بتحقيق مجدي السيد، ومرة بتحقيق محمد علي الأزهري.

٢٠ـ سؤالات الحاكم، طبعت بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٢١ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ، طبعت بتحقيق سليمان آتش، وأخرى بتحقيق سعد الحميد، وخالد الجريسي.

٢٢ـ سؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمِيِّ، طبعت بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ومرة بتحقيق محمد علي الأزهري.

٢٣ـ الضعفاء والمتروكون، طبع بتحقيق موفق عبد القادر، ويسمى: «الجرح والتعديل»، كما في «التهذيب» لابن حجر (٢/١٤، ٥/٢٦٨) وغيرها.

٢٤ـ العلل طبع منه الدكتور محفوظ الرحمن السلفي أحد عشر جزءاً، ثم صدرت طبعة تامة بتحقيق محمد بن صالح الدباسي.



٢٥ـ فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض، ويسميه شيخ الإسلام في «المنهاج» (٣٩٦/٧)، وابن منظور في «لسان العرب» (١/ ٥٧٣): «كتاب ثناء الصحابة على القرابة، وثناء القرابة على الصحابة»، ووجد منه الجزء الحادي عشر، وطبع بتحقيق محمد خليفة، ومرة بتحقيق طلعت الحلواني[1].

٢٦ـ المستجاد من فعل الأجواد، طبع بتحقيق محمود الحداد، وطبع باسم: الأسخياء بتحقيق وجاهة حسين بالهند.

٢٧ـ المؤتلف والمختلف، طبع بتحقيق موفق عبد القادر.

ب ـ ما لم يطبع من مؤلفات الدارقطني:

١ـ أحاديث صالح بن صالح بن حي الهَمْدَانِيِّ، ذكره الخطيب في «الموضح» (١/ ١٢٦).

٢ـ أسماء المدلسين، ذكره ابن حجر في «التعريف» (٦٥)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٨٩).

٣ـ أسماء من روى عن الشافعي، ذكره الشِّيْرَازِيُّ في «طبقات الفقهاء» (١٠٣، ١١٤)، والبيهقي في «بيان من أخطأ على الشافعي» (٣١٤)،

(١) انظر نصين منه مما لم يطبع في: «تاريخ دمشق» (١٢/ ٢٩٦)، «الأمالي المطلقة» (٦٠).

وابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/١٩٩، ٦/١٤٧)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٢/٢٩)، وهو في جزأين كما ذكر الشِّيْرَازِيُّ، وذكر البيهقي أنه عَدَّ منهم ما يزيد على المئة[١]، ولعله ساق في أوله تسمية شيوخ الشافعي كما يفهم من نص نقله النووي في «تهذيب الأسماء»[٢].

٤ـ أطراف موطأ مالك.

٥ـ أطراف مراسيل موطأ مالك، ذكرهما الذهبي في «السير» (٨/٤٧، ٧٧).

٦ـ الأفراد والغرائب، وهذا الكتاب طبعت منه الأجزاء: الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون بتحقيق جابر بن عبد الله السريع، وباقيه لم يعثر عليه[٣]، وإنما وجدت أطرافه التي عملها ابن طاهر، ورتب أحاديثها الهيثمي ـ مع كتب أخرى ـ على الأبواب[٤]، وأطرافه لابن طاهر طبع بتحقيق محمود نصار، والسيد يوسف وفيها تصحيف كثير، وطبع مرة أخرى باعتناء جابر بن عبد الله السريع وهي أجود.

---

(١) «تاريخ دمشق» (م/٥١/٣٥٨).

(٢) (١/٨٣).

(٣) ذكر ابن رافع في «الوفيات» (١/٢٦٥)، وابن طاهر في «المؤتلف» (١٠٩) أنه يقع في عشرة أجزاء، لكن ابن طاهر في مقدمة أطرافه (١/٤٣)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/٢٥٧) ذكر أن الكتاب في مئة جزء، وهو محتمل باعتبار التجزئة والخط.

(٤) «الرسالة المستطرفة» (١٧٦).

٧ـ تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، ذكره المالكي في تسمية ما ورد به الخطيب دمشق (برقم ٣٤٤).

٨ــ تصحيف المحدثين، ذكره ابن خير الإشبيلي (١٧، ٢٠٤)، وابن الصلاح (٢٧٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٥٦/٤)[1].

٩ـ جزء الجهر بالبسملة، ذكره الدارقطني في «السنن» (٣١١/١/ح٣٤)، وشيخ الإسلام في «الفتاوى الكبرى» (٤٨١/٢).

١٠ـ جزء في أحاديث الوضوء من مس الذكر، ذكره الخطيب (٣٨/١٢)، والسمعاني (٢٤٧/٥).

١١ـ جزء من حديثه كتبه إلى أبي الحسين محمد بن أحمد الآبَنُوسِي[2].

١٢ـ ذيل التاريخ الكبير للبخاري، وهو ذيل على المحمدين فقط كما ذكر السخاوي في «الإعلان» (٢٠٧).

١٣ـ سؤالات عبد الغني بن سعيد الأَزْدِيّ.

١٤ـ سؤالات أبي ذر عبد بن أحمد الهروي.

---

(١) انظر شيئاً من بيانه لتصحيفات المحدثين في: «تاريخ بغداد» (٤٣١/٣)، «معرفة القراء» (٥٨٢/٢)، «تاريخ دمشق» (٢٤٤/١٥)، «معجم البلدان» (٢٥٥/٢)، «معجم ما استعجم» (٤٤٤/١ـ٤٤٥)، «التدريب» (١٩٥/٢).

(٢) يوجد منه نسخة في مجاميع العمرية ١٢٠ (١٤٣/ب ـ ١٤٤/ب)، وفي «تاريخ دمشق» من تلك المرويات مثل (٩٧٣/٨، ٢٩٧/٩) وغيرها.

١٥ـ سؤالات أبي نعيم، ذكر هذه السؤالات الدكتور موفق، وعزاها إلى ابن طاهر في «أطراف الأفراد» (٣/أ)، وراجعت المطبوع، والنسختين الموجودة من الكتاب فلم أجد منهم إلا أبا نعيم فيمن له سؤالات للدارقطني في الرواة.

١٦ـ شيوخ البخاري، ذكره ابن حجر في «التهذيب» (٩/٣٧٠).

١٧ـ صلاة التسبيح، ذكره ابن ناصر الدين، وابن حجر[1].

١٨ـ غرائب مالك، ذكره في «التكملة لكتاب الصلة» (١/١٠٧، ١٨٢، ٢/٢٢٦، ٤/٣)، وابن حجر في «اللسان» (٤/٦٠، ٧٣)، وفي «الأمالي المطلقة» (٩٩، ٢١٠، ٢٣٥)، ويسمى: «أحاديث مالك التي لست في الموطأ»، ويسمى أيضاً: «الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ»، ولعل في أوله تسمية الرواة عن مالك، الذي ذكره الخطيب في «الموضح» (١/٣١٦، ٤٠٩)، على أنه كتاب مفرد.

١٩ـ الفوائد، ذكره الرازي في «المشيخة» (١٧٢)، وكان عنده الجزء الثاني منها.

٢٠ـ القراءات، ذكره ابن النديم (٥٣)، والخطيب (١٢/٣٥)،

---

(١) أفاده الدكتور كيلاني محمد خليفة في كتابه: «منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن» (٧٦) وأحال على مواضع ذكره عند ابن ناصر، وابن حجر.

وابن الجَزَرِيِّ (١/٥٥٨)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٧/١٥٧)، وسبق الكلام عليه[١].

٢١ـ كتاب انتقد فيه ما انتخبه عمر بن جعفر بن أبي السَّرِي البصري على أبي بكر الشافعي، يقع في خمسة كراريس كتبها إلى طاهر بن محمد الخَارِكي[٢].

٢٢ـ كتاب الرمي والنضال، ذكره المالكي برقم (٢٩٠).

٢٣ـ كتاب الضَّبِّيِّينَ، ذكره الدارقطني في «المؤتلف» (٢/١٦٧٩).

٢٤ـ كتاب في تصويب ما انتقاه أحمد ابن القاسم الخَشَّاب على أبي هاشم عبد الجبار بن عبد الصمد السلمي.

٢٥ـ كتاب في طرق القضاء باليمين مع الشاهد، ذكره السيوطي في «التدريب» (٢/١٥٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٣/٣٢٦).

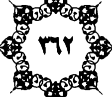
٢٦ـ كتاب في من حدَّث ونسي، ذكره السيوطي في «التدريب» (١/٣٣٦)، والكتاني في «الرسالة» (٩٠).

٢٧ـ المجتنى ذكره الرافعي في «التدوين» (٣/١٣٩).

---

(١) (ص٣٢٦).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/٢٤٤)، «السير» (١٦/١٧٣)، وفي «تاريخ بغداد» (٣/٢٤٢) مثال منها.



٢٨ـ المدبج ذكره الخطيب (٤/٤٣٤، ٦/٥٩، ٧/٢٣٤، ١٠/٤٣٣)، وابن خير (٢١٨)، والذهبي في «السير» (١٧/٩٤)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٣/١٦٩)، والسيوطي في «التدريب» (٢/٢٤٨).

٢٩ـ مسند أبي حنيفة، ذكره المالكي برقم (٤٦٠).

ج ـ ما ينسب إليه من المؤلفات وإنما له منه الانتقاء أو التخريج أو الإعانة على التصنيف:

سبق ذكر جملة مما انتقاه الدارقطني رحمه الله لأهل بغداد وغيرهم، وأحلت إلى من ذكرها، وسأكتفي هنا بسردها فقط، لكن من هذه المنتخبات أو المنتقيات ما ينسب إليه على أنه مؤلف له، وفي هذا تجوّز، وبرهان ذلك أن أحداً لو خرج من هذه المنتخبات حديثاً فقال: أخرجه الدارقطني في حديث المزكي أو غيره لكان غلطاً بيناً، لأن الرواية إنما هي للمزكي مثلاً، وليست للدارقطني.

ويتضح ذلك ببيان معنى الانتقاء أو الانتخاب، وهو أن أهل بلد كبغداد مثلاً إذا ورد عليهم محدث واسع الرواية، فإنهم يطلبون من أحدهم أن ينتقي أو ينتخب لهم شيئاً من مرويات هذا الوارد عليهم، لأن مُقَامه عندهم لا يتسع لسماع جميع حديثه.

فكان للدارقطني نصيب وافر من هذا، لثقة أهل بغداد فيه، فكان يُعْلِمُ



لهم على الأحاديث المنتقاة فيقرأها القارئ على المحدث فيسمع الناس تلك الأحاديث المنتخبة من جملة مرويات المحدث.

وكان انتقاء أبي الحسن أو انتخابه كما يذكر الخطيب البغدادي يشتمل على الأحاديث الصحاح، وعلى الغرائب، والمناكير، ويرى أن ذلك أجمع فائدة، وأكثر منفعة، وكانت علامة أبي الحسن التي يضعها على الأحاديث هي خط أحمر اللون على الحاشية اليسرى من الصفحات[1]، وإليك ما وقفت عليه:

١ـ الأحاديث الرباعيات، ذكره سزكين (١/٤٢٤/برقم ٣٣) ونسبها للدارقطني تأليفاً، وليس بصحيح، فالأحاديث لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، والدارقطني له الانتقاء فقط[2]، وهي في جزأين[3]، وهي من جملة ما انتقاه من حديث الشافعي[4]، ومن جملتها أيضاً: الغَيْلانيات التي نسبها الدكتور الرُّحَيْلِيُّ للدارقطني، وليس كذلك، وإنما نسبت لراويها أبي طالب محمد بن غَيْلان البزاز وهي عشرة أجزاء من جملة ما انتقاه

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/١٥٨، ١٥٩).

(٢) «السير» (١٦/٤٢)، «كشف الظنون» (١/٨٣٢).

(٣) «الرسالة المستطرفة» (٩٨)، ومنه نسخة في مجاميع العمرية ٨٥ (١٧/أ ـ ٢٧/ب).

(٤) توجد نسخة من الجزء (٧٣) من «الفوائد المنتقاة من حديث الشافعي» في مجاميع العمرية ٩٢ (٢٤٠/أ ـ ٢٦١/أ).

أبو الحسن على أبي بكر الشافعي، وطبعت الغَيْلانيات بتحقيق حلمي كامل أسعد، وتعليق مشهور سلمان.

٢ـ انتخاب على أبي بحر محمد بن الحسن البَرْبَهارِيِّ، جزءان.

٣ـ انتخاب على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، نسبه إليه ابن خير (١٧٣)، وإنما له التخريج فقط[1]، ويوجد منه الجزء الأول في مجاميع العمرية ٧٣ (١٠٨/أ ـ ١١٧/أ)، وطبع بتحقيق أحمد بن فارس السلوم.

٤ـ انتخاب على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المروزي التاجر الزجاجي.

٥ـ انتخاب على أبي حامد أحمد بن الحسين المروزي المعروف بابن الطبري.

٦ـ انتخاب على أبي بكر أحمد بن سندى الحداد.

٧ـ انتخاب على أبي الحسين أحمد بن عمر الحريري المعروف بالمِشْطَاحي.

٨ـ انتخاب على أبي بكر أحمد بن محمد بن علي النَّرْسي.

٩ـ انتخاب على أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي.

---

(١) «الوفيات» لابن رافع (١/٢٨٥)، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية برقم ٣٤١ كما أفاده الدكتور موفق.

١٠- انتخاب على أبي نصر أحمد بن نصر الزعفراني.

١١- انتخاب على أبي بكر أحمد بن يوسف بن خلاد العطار[1].

١٢- انتخاب على أبي يعقوب إسحاق ابن سعد بن الحسن الشَّيْبَانِيِّ النسوي.

١٣- انتخاب على أبي سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.

١٤- انتخاب على أبي علي حامد بن محمد بن عبد الله الرفا الهروي يوجد منه الجزء الثاني من الجزء الأول، والجزء الثاني بتمامه في مجاميع العمرية ٤٥ (١/أ- ٣٠/ب).

١٥- انتخاب على الحسن بن رشيق، ويقع في أجزاء.

١٦- انتخاب على أبي علي الحسن بن علي بن داود المطرز المصري.

١٧- انتخاب على أبي بكر الحسين بن علي بن أحمد الزيات.

١٨- انتخاب على خلف بن أحمد السِّجِسْتاني.

١٩- انتخاب على أبي القاسم عبد الله بن عتاب بن القاسم العَبْدِيِّ، جزء واحد.

٢٠- انتخاب على أبي أحمد عبد الله بن محمد بن الناصح المعروف بابن المُفَسِّر الشافعي.

---

(١) توجد منه نسخة بمجاميع العمرية ٥٦ (٢١٢/أ- ٢٢٥/ب).



٢١ـ انتخاب على أبي القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدَّارَكِي.

٢٢ـ انتخاب على أبي عمرو عبد الملك بن الحسن السَّقَطِي.

٢٣ـ انتخاب على أبي الحسن عبيد الله بن محمد بن حمدويه الوزير.

٢٤ـ انتخاب على أبي عمرو عثمان بن محمد بن بشر السَّقَطِي المعروف بابن سَنْقَه.

٢٥ـ انتخاب على عثمان بن محمد بن القاسم الأُدْمِي.

٢٦ـ انتخاب على أبي الحسن علي بن إبراهيم بن حماد الأَزْدِيِّ.

٢٧ـ انتخاب على أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد بن شُوكَر.

٢٨ـ انتخاب على عمر بن أحمد بن عمر بن القَصَبَاني.

٢٩ـ انتخاب على أبي علي كُوشَيَان بن لِيالِيزُور بن الحسين الجِيلي.

٣٠ـ انتخاب على أبي بكر محمد بن أحمد النَّقَّاش، واستملى له أيضاً.

٣١ـ انتخاب على محمد بن أحمد المُلاحِمِي البخاري.

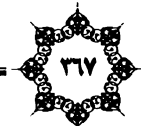
٣٢ـ انتخاب على محمد بن الحسين الحَرَّانِيِّ.

٣٣ـ انتخاب على أبي عبد الله محمد بن زيد الأَبْزَارِي.

٣٤ـ انتخاب على أبي عمر محمد بن العباس بن محمد بن حَيُّوْيَه[1].

---

(١) توجد نسخة من الأجزاء (٣، ٤، ٥) في مجاميع العمرية مجموع ٦٢ (١٢٦/أ ـ ١٣٢/ب)، ونسخة من الجزء الثالث فقط في المجموع ٩٣ (١/أ ـ ١٧/ب).



٣٥ـ انتخاب على أبي المفضل محمد بن عبد الله الشَّيْبَانِيِّ، سبعة عشر جزءاً.

٣٦ـ انتخاب على أبي الطيب محمد بن عثمان العطار الصَّيْدلاني.

٣٧ـ انتخاب على أبي الحسن محمد بن عمر العلوي.

٣٨ـ انتخاب على أبي الحسن محمد بن الفضل الحربي.

٣٩ـ انتقاء على أبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين الرازي، انتقى عليه لأهل بغداد ألف حديث.

٤٠ـ انتقاء على أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف البغدادي، نسبه سزكين (١/٤٢٢/برقم ١٤) للدارقطني تأليفاً[١] وسبق التنبيه على مثله.

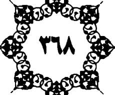
٤١ـ انتقاء على أبي الحسين علي بن عبد الله بن الفضل البغدادي المصري.

٤٢ـ انتقاء على أبي الطاهر محمد بن أحمد الذُّهْلي، مئة جزء، وطبع منه الجزء الثالث والعشرون بتحقيق حمدي السلفي[٢].

٤٣ـ انتقاء على أبي علي محمد بن أحمد بن الصواف طبع منها الجزء الثالث بعناية محمود الحداد، وهو من جملة ما نسبه الدكتور الرُّحَيْلِيُّ

(١) توجد نسخة من الجزء الخامس فقط بالظاهرية حديث ٣٨٧ (٣١/أ ـ ٣٥/ب).

(٢) انظر مثالاً في: مشيخة الرازي (ح٦)، وانظر: (ص١٢٣، ١٢٤، ١٣١).



للدارقطني تأليفاً.

٤٤ـ انتقاء على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن علي الدقاق المصري.

٤٥ـ انتقاء على أبي الحسين محمد بن المظفَّر بن موسى البزاز البغدادي[1].

٤٦ـ تخريجٌ لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري، ويقع في خمس مئة جزء.

٤٧ـ تخريج لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن بَشْرَان الصَّيْرَفِيِّ.

٤٨ـ تخريج فوائد لأبي بكر محمد بن عبيد الله بن محمد الكَرْخِيِّ.

٤٩ـ المسند للوزير ابن حِنْزَابَةَ، أعانه على تصنيفه.

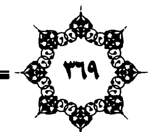
٥٠ـ المسند الكبير لدعلج السِّجْزي.

د ـ الكتب المنسوبة إليه، وفي نسبتها نظر:

ذكرت في هذا القسم ما انفرد بذكره المتأخرون، وما يشبه أن يكون من المؤلفات السابقة وحصل تغيير في اسمه، وهذا سبب إفراد هذا القسم، ولاشك أن تفرد المتأخرين جداً والمعاصرين بذكر مؤلف لمثل الدارقطني محل نظر، لاسيما إذا لم يكن ذكره معتمداً على مصادر سابقة، وهذه المؤلفات هي:

١ـ الأمالي، ذكره الرُّحَيْلِيُّ (٢٢١) وعزاه إلى «دائرة المعارف» (٩/٨٩).

(١) يوجد منه نسخة بمجاميع العمرية ٨٠ (٨٣/أ ـ ٩٠/ب).



٢ـ ذكر روايات الصحيحين، ذكره سزكين (٥١٢/١).

٣ـ رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم وما انفرد به أحدهما عن الآخر، ذكره سزكين (٤٢٣/١/برقم ١٩) لعله الذي سبق إما أسماء الصحابة، أو أسماء التابعين.

٤ـ صحيفة همام، نسبها إليه في «الوفيات» (٣٦٨/١) (٢٠٨/٢).

٥ـ عشرون حديثاً منتقاة من «كتاب الصفات»، ذكره الرُّحَيْلِيُّ (٢١٥).

٦ـ غريب الحديث، ذكره سزكين (٤٢١/١/برقم ٩)، وأظنه الذي سماه صاحب «كشف الظنون» (١٢٠٨/٢): «غريب اللغة».

٧ـ الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان، ذكره سزكين (٤٢٢/١/برقم ١٣).

٨ـ الفوائد المنتخبة والمنتقاة الغرائب العوالي، ذكره سزكين (٤٢٢/١/ برقم ١٥).

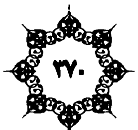
٩ـ كتاب خماسيات السنن، ذكره الدكتور موفق في مقدمة تحقيقه للمؤتلف (٤٥/١) تبعاً للروداني في «صلة الخلف» (٩٧).

١٠ـ كتاب المساجد، ذكره في «هدية العارفين» (٦٨٣/٥).

١١ـ المستجاد من الحديث، ذكره في «كشف الظنون» (١٤٥٨، ١٦٧١).

١٢ـ معرفة مذاهب الفقهاء، ذكره في «كشف الظنون» (١٧٣٩/٢).





المطلب السابع: وفاته:

توفي الإمام يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة، سنة خمس وثمانين وثلاث مئة[1]، وقيل[2]: ليلة الأربعاء، ودفن يوم الأربعاء من ذي الحجة سنة خمس وثمانين، ورجح الخطيب الأول، وبلغ عمره ثمانون سنة، ودفن في مقبرة باب الدير، قريباً من قبر معروف الكَرْخِيِّ[3]، وابتلي الدارقطني رحمه الله بسلس البول[4]، ولم يتبين لي هل كان ذا قديماً، أم كان على كبر.

ولعلي أختم هذه الترجمة بما أخرجه مسلم[5] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كشف رسول الله ﷺ الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر رضي الله عنه، فقال ﷺ: «أيها الناس، إنه لم يبق من مُبَشِّراتِ النُّبُوَّةِ إلا الرُّؤيا الصالحةُ، يراها المسلمُ أو تُرى له..» الحديث.

وعليه فقد أخرج الخطيب[6] عن ابن ماكولا قال: «رأيت في المنام ليلة من ليالي شهر رمضان كأني أسأل عن حال أبي الحسن الدارقطني في

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠)، «التذكرة» (٣/ ٩٩٥)، «العبر» (٢/ ١٦٧).

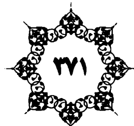
(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠).

(٣) السابق.

(٤) «الإرشاد» (١/ ٤١٣).

(٥) (٤٧٩).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠).



الآخرة، وما آلَ إليه أَمْرُهُ، فقيل لي: ذاكَ يُدعى في الجنة الإمامُ».

اللهم اغفر لعُبَيْدٍ[1] أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وأسكنه فسيح جنانك، واجزه خير ما جزيت عالماً عن أمة محمد ﷺ، اللهم ارحم ذله وفقره إليك، واحشرنا وإياه مع نبينا محمد ﷺ، اللهم أقل عثرته، واقبل توبته، وأصلح منقلبه، اللهم عافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء الثلج والبرد، وارفع مكانه، وأعل درجته، وارزقنا وإياه الفردوس الأعلى، آمين يا أرحم الراحمين.



(١) هذا مقام رجاء، فناسب التصغير، وأخرج البخاري في مواضع منها (٤٣٢٣) من حديث أبي موسى رضي الله عنه في شأن استشهاد عمه أبي عامر رضي الله عنه وطلبه استغفار النبي ﷺ له، قال أبو موسى رضي الله عنه: «فدعا بماء فتوضأ، ثم رفع يديه فقال: اللهم اغفر لِعُبَيْدٍ أبي عامر - ورأيت بياض إبطيه - ثم قال: اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خَلْقِكَ من الناس».

الفصل الثالث

منهج الإمام الدارقطني في التعليل من خلال أحاديث الدراسة

وفيه خمسة مباحث:

- **المبحث الأول: تعريف العلة وأقسامها.**
- **المبحث الثاني: طريقة الدارقطني في سوق الاختلاف.**
- **المبحث الثالث: أوجه الاختلاف.**
- **المبحث الرابع: طريقته في التعليل والترجيح ومناقشتها.**
- **المبحث الخامس: قرائن الترجيح عند الدارقطني.**



المبحث الأول

تعريف العلة وأقسامها

المبحث الأول

تعريف العلة وأقسامها

أولاً: تعريف العلة:

- العلة لغة:

تأتي العلة في اللغة على عدة معان، وأقرب معانيها اللغوية إلى المعنى الذي يقصده أهل الحديث هو: الضعف في الشيء[1]، فيقال: عَلَّ، يَعِلُّ، واعْتَلَّ، وأَعَلَّهُ اللهُ تعالى فهو مُعَلٌّ، وعَلِيْلٌ، بمعنى: أُصِيْبَ بمرضٍ.

وأما المصدر منه على هذا المعنى فالجمهور على أنه: مُعَلٌّ أو عَلِيْلٌ، ولا يرون المصدر: «مَعْلُولٌ»[2].

وذهب بعض اللغويين إلى جواز أن يقال في المصدر: مَعْلُولٌ، ولا يرونه لَحْناً، بل خرجوه على أحد أمرين:

أ ـ إما أنه من النوادر التي جاءت على غير القياس.

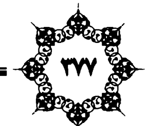
ب ـ وإما أنه من تداخل اللغتين فيقال: أَعَلَّه اللهُ فَعُلَّ فهو مَعْلُولٌ[3].

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (١٣/٤).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (١٣٣٨).

(٣) انظر: «المصباح المنير» (٤٢٦).



واستعمال بعض كبار اللغويين المصدر: «مَعْلُولٌ» في معنى المرض يدل على أن اعتباره لَحْناً غير مُسلم، فممن استعمله كذلك: الزجاج[1]، وقطرب[2]، وابن القوطية[3]، والجوهري[4]، وأقدم من وقفت على قوله استعمله بهذا المعنى وهو حجة عند اللغويين: الإمام الشافعي رحمه الله، فقال: «الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه ومن يجوز ارتهانه ثلاث أصناف: صحيح، وآخر معلول، وآخر فاسد»[5].

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن حمل هذا اللفظ الوارد في كلام بعض الأئمة على هذا التخريج أولى من القول بأنه لَحْنٌ، وإن كان المشهور لغة هو قول الجمهور.

ـ العلة، والحديث المعلول اصطلاحاً:

عرفها ابن الصلاح ـ واستقر الأمر بعده عليه ـ بأنها: «عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة»، ثم بنى ابن الصلاح عليه تعريف الحديث المُعَلِّ فقال:

---

(١) نقله ابن سيده في «المحكم» (١/٩٤).

(٢) نقله عنه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٩٦)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/٢٥٩).

(٣) «كتاب الأفعال» (١٧، ١٨٧).

(٤) «الصحاح» (٥/١٧٧٣ـ١٧٧٤).

(٥) «الأم» (٣/١٨٤).



«فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[(١)].

واستدرك عليه ابن حجر فقال: «وأحسن منه أن يقال: هو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[(٢)].

ووجه كونه أحسن من تعريف ابن الصلاح أنه يشمل العلل التي تطرق للإسناد والمتن، فإن قول ابن الصلاح: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد» يؤخذ منه أن العلل ترد على الأسانيد فقط.

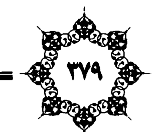
ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن في هذا الاستدراك على تعريف ابن الصلاح نظراً، فقول ابن الصلاح: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد» لا يريد به قصر ورود العلل على الإسناد فقط، بدليل قوله بعد ذلك: «ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه»[(٣)]، فهو لم يدفع ورود العلل على المتون، وإنما أراد أن أكثر ما يقع التعليل في الأسانيد.

وقول ابن الصلاح في التعريف: «اطلع فيه على علة تقدح في صحته»

(١) «علوم الحديث» (٩٠).

(٢) «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (١/٢٢٦).

(٣) «علوم الحديث» (٩١).



تعطي بوضوح أن الحديث المعلول ما وقعت فيه علة منعت من الحكم عليه بالصحة، ولا شك أن الحديث الذي يحكم بصحته هو الذي سلم إسناده ومتنه جميعاً، ولا يمكن الحكم بالصحة على حديث في إسناده أو متنه شيء.

وقد قرر ابن الصلاح نفسه في تعريف الصحيح أنه لا يحكم على الحديث بالصحة إلا إذا اجتمعت فيه شروطه الخمسة من اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، والسلامة من الشذوذ، والعلة.

فالحديث الذي في متنه علة داخل في تعريف ابن الصلاح ولا شك.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن العلة التي تقع في المتن لابد أن ترجع إلى علة في الإسناد، فعلة المتن كاشفة عن علة الإسناد.

ثم هذا التعريف الذي قاله ابن الصلاح، أو ابن حجر، وتبعه عليه السخاوي فيهما بحث من وجهين:

١ـ اشتراط وصف العلة بالغموض، والخفاء، والقدح في صحة الحديث، لا يلائم كلام الأئمة الموجود في كتبهم المصنفة في هذا العلم، والموسومة بـ: «العلل»، وفي هذه الكتب أنواعٌ من التعليل لا يمكن دخولها تحت هذا الوصف الذي وضعه ابن الصلاح وتبعه عليه من بعده.

وذلك أن العلل التي كان يعلل بها أئمة الحديث اشتملت على نوعين:

أ ـ **علل ظاهرة**، فيعلل الناقد الحديث بوجود الراوي الضعيف في



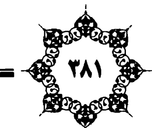
الإسناد، أو بوجود انقطاع في الإسناد، أو إرسال، أو نسخ، أو تعليل بتفرد الراوي، ونحو ذلك.

وقد أدخل الدارقطني في كتاب «العلل» الأحاديثَ التي عللها ظاهره، ومن ذلك الحديث الأول في الدراسة، فقد ذكر الاختلاف فيه على أبي إسحاق، والأوجه كلها من رواية شديدي الضعف.

والمنع من تسمية ما علته ظاهرة معلولاً بدعوى أن العلة لا بد أن تكون خفية واضح من قول ابن حجر: «إن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً، إذ المعلول ما علته قادحة خفية»[1]، وفي هذا دفع لما في كتب «العلل» من هذا النوع من التعليل، ثم الحديث إذا قيل عنه: فيه علة، فهو معلول وإن كانت العلة ظاهرة وإلا فماذا نسميه؟ وهذا أقرب لكلام الأئمة.

ويزيدك بصيرة في أن هذا المعنى الذي قرره ابن حجر لا يتناسب وعمل أئمة الحديث قوله معقباً على تعريف الحاكم: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من

(١) «النكت» (٧٧١/٢).



ذلك»[1]، وهذا يعني اشتراط وصف العلة بالخفاء لأنه قيد بقوله: «مع كونه ظاهر السلامة من ذلك»، وهذا الذي أردت أنه معارض بما هو ظاهر في كتب «العلل».

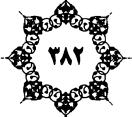
ب ـ **علل خفية**، وهي ما لا يدرك إلا ببحث وتفتيش، وجمع للطرق، وموازنة بينها إلى آخر ذلك.

فالعلة على هذين القسمين أعم من أن تكون خفية، وإذا وصفنا العلة بمعناها العام الذي يتناسب وتعريفها اللغوي كانت أقرب لاستعمال الأئمة وكلامهم في كتب «العلل».

وأما اشتراط أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث فهذا أيضاً لا يناسب ما في كتب «العلل» وسيأتي في الذي بعده.

٢ـ بناء على هذا التعريف جاء تقسيم العلل إلى قادح وغير قادح، وانبنى على هذا أن بعض ما علل به أئمة الحديث لم تعتبر عللاً لأنها ليست قادحة في صحة الحديث، وقد نص ابن الصلاح على هذا فقال: «.. ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن»، ثم مثل لهذا الأخير برواية يعلى بن عبيد، عن الثَّوْري، عن

(١) «النكت» (٢/٧١٠).



عمرو بن دينار، عن ابن عمر ﵁ مرفوعاً: «البيعان بالخيار..»، ثم قال: «فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح»[1].

فأنت ترى أن ابن الصلاح لم يدفع وصف هذا الحديث بأنه «معلل غير صحيح»، فبان بهذا أن هذا التقسيم اصطلاحي، فليس لأحد أن يقول: حديث يعلى بن عبيد هذا غير معلول لأن المتن صحيح من وجه آخر، فهذا معارض لكلام الأئمة، بل حديثه معلول، ويوصف بأن فيه علة.

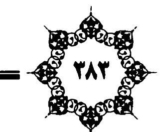
والشأن في هذا أن الراوي لا بد أن يصح قوله الذي أسنده إلى من فوقه حتى يبلغ الحديث منتهاه، فإذا وهم واحد في روايته عمن فوقه فقد أخطأ، فالكلام في خصوص خطئه، ولذا أدخل الأئمة هذا النوع في كتب «العلل» ولم يمنع من ذلك كون الحديث قد صح من طرق أخرى.

فهذا المثال الذي ساقه ابن الصلاح أخطأ فيه يعلى بن عبيد، ولم يصب في قوله: «عن عمرو بن دينار»، فالمحفوظ أنه عن عبد الله بن دينار، فهذه علة قدحت في قوله هذا فمنعت من الحكم بتصحيح حديثه، والله أعلم.

وقد اشتمل قول ابن الصلاح: «اطلع فيه على علة»، وقول ابن حجر: «اطلع فيه بعد التفتيش»، على إشارة إلى كيفية معرفة العلة

---

(١) «علوم الحديث» (٩١).



الخفية، وشرح ذلك مذكور في كلام الإمام مسلم، والخطيب البغدادي.

فأما مسلم رحمه الله فقال: «فاعلم ـ أرشدك الله ـ أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين.. والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح..»[1].

وأما الخطيب فقال: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[2].

فيؤخذ من هذين النصين أن الخطأ في الرواية يتبين بوجود المخالف، وهذا الخطأ هو العلة في الحقيقة، وهذا يشمل حديث الثقة والضعيف، فالحكم على أحدهما أنه أخطأ لا بد فيه من وجود المخالف له في الرواية، وهذا ظاهر في الراوي الثقة.

---

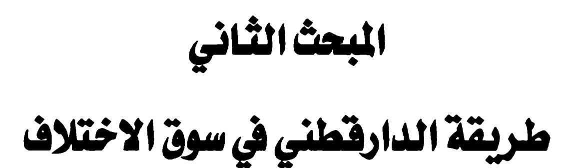
(١) «التمييز» (١٧٠ـ١٧٢).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٩٥)، «علوم الحديث» (٩٠ـ٩١).

وأما الراوي الضعيف فربما أشكل، ويزيده إيضاحاً: أن الحديث إذا جاء من طريق راوٍ ضعيف فإننا نرده لغلبة الظن بضعف ضبطه، فما يرويه الضعيف فهو ضعيف إلا أن يتابع وكان ممن يصلح حديثه للمتابعة، لكن الحكم عليه بأنه أخطأ أخص من مجرد الحكم على حديثه بالضعف، فالخطأ يحتاج إلى وجود مخالف.

وقد ذكرت في مقدمة البحث نصوصاً عن الأئمة متضمنة أهمية العناية باختلاف الرواة، وأنه بابة كشف العلل.





المبحث الثاني

طريقة الدارقطني في سوق الاختلاف

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: صيغة عقد الاختلاف.**
- **المطلب الثاني: مدار الاختلاف.**
- **المطلب الثالث: رواة الاختلاف.**

المبحث الثاني

طريقة الدارقطني في سوق الاختلاف

سلك الدارقطني ﵀ في سَوْقِ الاختلاف منهجاً له سِمَةٌ عامة، فيُسأل عن حديث ما، فيذكر مداره، والاختلاف الواقع عليه، أو على من دونه ثم يخلص إلى الترجيح، والغالب أنه لا يُسْنِدُ ما ذكره من الأوجه، ويمكن تفصيل ذلك من خلال المطالب التالية(١):

المطلب الأول: صيغة عقد الاختلاف:

١ـ يستعمل الإمام الدارقطني ﵀ عند عقد الاختلاف صيغ التعليق بالجزم أو التمريض، ولكل مدلوله الاصطلاحي، وسأتناولها بالبحث في نقطتين:

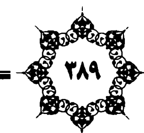
النقطة الأولى: التعليق بالجزم:

مثل قوله ﵀ مثلاً: «وروى هذا الحديث أبو إسحاق»(٢)، أو: «هو

---

(١) جعلت هذا المبحث في ثلاثة مطالب: الأول في صيغة عقد الاختلاف، والثاني في مدار الاختلاف، والثالث في رواة الاختلاف، والقِسْمَةُ تقتضي مطلباً رابعاً في أوجه الاختلاف، ولأهميته وطوله جعلته في مبحث مستقل، وهو التالي بإذن الله تعالى، والاختصار فيما سيأتي بحرف (و) أعني به: الوجه.

(٢) انظر: (ح١).



حديث رواه أبو إسحاق»[1]، أو «يرويه أبو إسحاق»[2].

والمدلول الاصطلاحي للتعليق بالجزم هو: أن القدر المحذوف من الإسناد محفوظ عن المعلق عنه؛ كما هو معروف من طريقة الإمام البخاري رحمه الله، إلا أن الدارقطني لم ينص في موضع، ولا نقل عنه أحدٌ أنه اصطلح لنفسه هذا الاصطلاح، فلا يصلح افتراض صحة تلك المعلقات بناء على صيغة التعليق الجازمة، لعدم النص، ولأن كثيراً مما جاء كذلك في الكتاب يدل على خلافه كما سيأتي، فالمقصود حكاية صورة الروايات الواردة في الحديث، بغض النظر عن الثبوت وعدمه.

وتوسع الدارقطني في استخدم صيغة التعليق الجازمة له أمثلة كثيرة، لكن الإنصاف يقتضي القول بأن كثيراً مما علقه الدارقطني بصيغة الجزم وجدته محفوظاً عمّن علق عنهم، ولعلي أقدره بثلثي التعاليق في الاختلافات، لكن وقوع التوسع بكثرة موجود، ومن أمثلته:

١ـ **في الحديث الأول** علّق بقوله: «وروى هذا الحديث أبو إسحاق»، ولم يصح شيء من الأوجه إليه.

٢ـ **في الحديث الثاني**: علق الوجه الأول عن الحسن بن محمد بن أعين،

---

(١) انظر: (ح٩).

(٢) انظر مثلاً: (ح١١، ١٦، ١٧، ١٨).



عن زهير وفي إسناده إليه نظر.

٣ـ وفيه: علق الوجه الثالث فقال: «ورواه علي بن صالح بن حي، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قاله محمد بن بشر العَبْدِيُّ عنه»، وليس محفوظاً عن محمد.

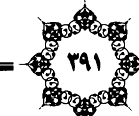
٤ـ وفيه: قال: «وخالفهم محمد بن سلمة النَّصِيْبِيُّ، فرواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن أبي بكر رضي الله عنه»، وهو الوجه السابع في الاختلاف، ولا يصح إسناده إلى محمد بن سلمة.

٥ـ وفيه: قال: «ورواه الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه»، وهو الوجه الثامن في الاختلاف، ولا يصح عن الحسن.

٦ـ وفيه: قال: «ورواه أبو شيبة يزيد بن معاوية النَّخَعِيُّ، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه»، وهو الوجه الحادي عشر في الاختلاف، ولا يصح عن أبي شيبة.

٧ـ في الحديث الرابع: علق الوجه الثالث عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، وأسنده في «الأفراد»، وهو غير محفوظ عنه.

٨ـ في الحديث الثالث عشر علق الوجه الأول فقال: «.. فرواه جماعة منهم: .. ومسعر، وسفيان، وفطر..»، وليس محفوظاً عن ثلاثتهم، فراويه



عنهم: محمد بن القاسم الأَسَدِيُّ، ضعيف باتفاق، بل رماه بعض الأئمة بالكذب.

٩ـ في الحديث الثالث والسبعين: علق عن إسرائيل، وأبيه الوجه الأول وهو موصول، وذكر أن غيرهما يرويه مرسلاً وهو الوجه الثاني في الاختلاف ورآه أشبه ولم يسم أحداً من رواته، ووقفت عليه من رواية الثَّوْري، والرواية عن إسرائيل على الوجه الأول غير محفوظة، بل المحفوظ عنه الرواية على الوجه الثاني كالثَّوْري[1].

---

(١) انظر أمثلة أخرى في: (ح٢/و٦) الرواية عن هشام بن عمار، (ح٨/و٢) علقه عن مسعر وسكت عنه، واستغرب الرواية عنه في «الأفراد»، (ح١٣/و٢) الرواية عن زيد بن الحباب، عن الثَّوْري، وراجع الكلام على ذكره رواية الثَّوْري في هذا الحديث على الأوجه كلها فهي غير محفوظة عنه، (ح١٤/و١) الرواية عن الخليل بن مرة، (ح٢١/و٢) الرواية عن شعبة، (ح٢٤/و٢) الرواية عن أبي عُمَيْسٍ عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، (ح٢٦/و٣) الرواية عن الثَّوْري، (ح٣٠/و١) مثله، (ح٤٩/و١) الرواية عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، (و٦) الرواية عن عمرو بن قيس، (ح٥٧/و٣) الرواية عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، ووَرْقاء بن عمر، وسليمان بن قَرْم، وصباح بن يحيى، (و٧) الرواية عن مِنْجَاب، عن شريك، (و٨) الرواية عن الحسن بن قتيبة، عن يونس، (و١٠) الرواية عن سعيد بن سنان، (ح٦١/و٥، ح٦٢/و٣) الرواية عن إسرائيل، (ح٦٨/و١) الرواية عن زهير، وعلي بن صالح، (ح٧٠/و١) الرواية عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرُّهاوي، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، (٨٣/و١) الرواية عن يوسف بن إسحاق، (٨٤/و٤) الرواية عن حمزة الزيات، (٨٩/و١) الرواية عن الأعمش، (ح٩٢/و١) الرواية عن النعمان بن=

النقطة الثانية: التعليق بالتمريض:

مثل قوله رحمه الله: «وروي هذا الحديث»[1]، وقوله: «وكذلك روي عن»[2]، وقوله: «وقيل عن..»[3]، ويندر أن يعقب عليها بعدم الثبوت كقوله: «وقيل عن.. ولا يثبت هذا القول»[4]، وقوله: «وقيل عن.. ولا يصح»[5]، ومدلولها الاصطلاحي ضعف الرواية عمّن علق عنه، ويكاد يطّرد أن المواضع التي علقها رحمه الله بصيغة التمريض ووقفت على إسنادها؛ وجدتُها غيرَ محفوظة عمن علّقها عنهم[6]، نعم، بعض المواضع لم أقف عليها مسندة[7]، إنما ذكرت هذا لأنه كالمطّرد فيما وقفت على إسناده.

=عبد السلام، عن شعبة، (٩٨/و٢) الرواية عن عبد الغفار بن القاسم، (ح١٠٠/و٢) الرواية عن يوسف بن إسحاق، (ح١٠٤/و٣) الرواية عن مسعر، وحمزة الزيات، (ح١٠٧/و١) الرواية عن محمد الفِرْيابي، عن إسرائيل، (ح١١٨/و١) الرواية عن الثَّوْري، (ح١٢٢/و٥) الرواية عن إسرائيل، والثَّوْري.

(١) انظر: (ح١٣).

(٢) انظر: (ح٥٧، ٨٥، ١٠٤).

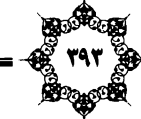
(٣) انظر: (ح١٤، ٤٩، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٧٠، ٧٩، ٩٢، ١٠٤).

(٤) انظر: (ح٦٨).

(٥) انظر: (ح٥٤/و٣ الرواية عن معمر، ح١٠٤).

(٦) ووقفت على موضع واحد علقه بالتمريض، ووجدته محفوظاً وهو الرواية عن محمد بن الفرات في (ح١٣/و٤).

(٧) انظر: (ح٤٩/و٧) الرواية عن أشعث بن سوار، (ح٦٢/و٤) الرواية عن موسى بن عقبة، =



ولاشك أن الشأن فيما علّقه بصيغة الجزم، لاسيما إن كان علّق عمّن لقوله أثر في الترجيح، وستأتي ـ بإذن الله ـ تتمة لهذا في المبحث الثالث المخصص للأوجه المعلقة عند الدارقطني ﵀، ومدى الاحتجاج بما لم يُوقف على إسناده منها، وسأذكر هناك مزيداً من الأمثلة[1].

٢ـ يعقد الدارقطني ﵀ الخلاف على أبي إسحاق بعبارة: «واختلف عنه»، وهي العبارة المستعملة في عامة الأحاديث، وربما قال: «واختلف عن أبي إسحاق»، وفي حكايته للاختلاف تارة لا يجاوز بالذكر أصحاب أبي إسحاق، وتارة ينزل في تسمية المختلفين إلى مَنْ دونهم، وتارة يجتمع الأمران في الحكاية[2].

أما التعدية بعلى فقليلة جداً، كقوله: «واختلف عليه»[3]، أو:

=(ح٦٤/و١) الرواية عن عبد الكبير، (ح٦٨/و٤) الرواية عن مالك بن مِغْوَلٍ، (ح٧٠/و٣) الرواية عن إسرائيل، (ح٧٠/و٤) الرواية عن إسحاق الأزرق، عن زكريا بن أبي زائدة، (ح٩٢/و١) الرواية عن عبد الرحمن بن شريك، عن شريك، (ح١٠٤/و١) الرواية عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري.

(١) انظر: (ص٤٢٧) وما بعدها.

(٢) انظر من أمثلته: (ح١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١١٩) وغيرها.

(٣) انظر: (ح٣٤).



«واختلف على أبي إسحاق»[(١)]، أو: «واختلف فيه على أبي إسحاق»[(٢)].

ولم يظهر لي منهج واضح في الفرق بينهما، وربما جمع رحمه الله العبارتين في سياق واحد كقوله: «واختلف على أبي إسحاق، والاختلاف عنه مذكور فيما بعد...»، ثم قال بعد كلام: «ذِكْرُ الخلاف على أبي إسحاق في ذلك: روى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه..»[(٣)].



(١) انظر: (ح٥٧).

(٢) انظر: (ح١١٥).

(٣) انظر: (ح٥٧)، والعبارة في مقطعها الثاني تحتمل أنها من مرتب الكتاب لأنها تشبه التبويب.

المطلب الثاني: مدار الاختلاف:

يعقد الدارقطني رحمه الله ـ في الأصل ـ الخلاف على الراوي الذي تجتمع عنده الطرق، ويكون الخلاف قد ابتدأ من أصحابه، وهذا الراوي يُعَبَّرُ عنه اصطلاحاً بمدار الحديث.

والمدار في الاختلاف قد يكون أبو إسحاق نفسه، وقد يتعدد نزولاً بحسب الاختلاف على أصحابه أو مَنْ دونهم، وحتى لا يتداخل الكلام في هذا المطلب عن المدار مع التالي في رواة الاختلاف فسأختصر بالقدر الموفي ـ إن شاء الله ـ بمقصود المطلب، وأرجئ بعض ما يتعلق برواة الاختلاف إلى المطلب التالي.

أما بيان الدارقطني لمدار الاختلاف فيمكن القول بأنه على وجهين رئيسين:

الوجه الأول: التصريح بأن مدار الحديث أبو إسحاق، ثم ذكر الاختلاف عليه، فيقول: «يرويه أبو إسحاق»، أو: «رواه أبو إسحاق»، ونحو ذلك.

❖ **مثال ذلك:** سئل رحمه الله عن حديث مصعب بن سعد، عن عمر رضي الله عنه: أنه فرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف، عشرة آلاف، فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه: فرواه مُطَرِّفٌ، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن

سعد، عن عمر رضي الله عنه، وتابعه إسرائيل.

ورواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، عن عمر رضي الله عنه، ولم يُسَمِّ أحداً..»[1].

❖ **مثال آخر:** سئل رحمه الله عن حديث يَرْفَأ مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه قال: «إذا رأيتني حلفت على يمين فأطعم عني عشرة مساكين»، فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه: فرواه أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن يَرْفَأ، عن عمر رضي الله عنه.

ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأ، وهو الصحيح»[2].

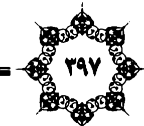
وقد ينص على أن المدار أبو إسحاق لكن بعض الأوجه ناتجة عن اختلاف نازل.

مثاله: في الحديث الرابع ساق وجهين من طبقة الرواة عن إسرائيل لوقوع الاختلاف عليه، ثم ذكر وجهاً ثالثاً عن ابن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وأبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عن أبي إسحاق.

---

(١) انظر: (ح١٠).

(٢) انظر: (ح١١)، ومن أمثلته الأحاديث المحال إليها (ص٣٩٤) في استعمال عبارة: «واختلف عنه».



الوجه الثاني: أن يسوق الاختلاف دون نص على المدار، وكلامه في هذا على صورتين:

الأولى: أن يبتدأ بتسمية راو أو أكثر عن أبي إسحاق، ويسوق روايتهم، ثم يذكر المخالف في الرواية على وجه آخر، سواء كان المخالف واحداً أو أكثر، فيفهم من السياق أن المدار أبو إسحاق.

❖ **مثال ذلك:** سئل رحمه الله عن حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، أن النبيَّ ﷺ وأهلَهُ كانا يغتسلان من إناء واحد، فقال: «يرويه إسرائيل، عن أبي إسحاق مرفوعاً.

ووقفه صباح بن يحيى المُزَنِيُّ وغيره، عن أبي إسحاق...

وقيل: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما..»[1].

الثانية: أن يذكر الاختلاف من طبقات نازلة، فيُشعر سياقه بوجود مدار أو أكثر للطرق دون أبي إسحاق، مع اعتباره مداراً أعلى للاختلاف.

❖ **مثال ذلك:** في الحديث الأول ساق الدارقطني رحمه الله الاختلاف

---

(١) انظر: (ح١٨)، ومثله: (ح٥، ٦، ٧، ٨، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ١٠٢، ١٢٣).

المروي عن أبي إسحاق من طبقات نازلة، فذكر اختلاف الرواة على إسماعيل بن عياش على ثلاثة أوجه، وإسماعيل يروي عن أصحاب أبي إسحاق.

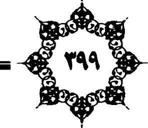
❖ **مثال آخر:** في الحديث الخامس عشر سئل رحمه الله عن حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في الصلاة الوسطى يوم الأحزاب وقوله ﷺ: «شغلونا عنها ـ يعني العصر ـ مَلأَ اللهُ أجوافَهُمْ وقبورَهُمْ ناراً» فقال: «يرويه يعقوب بن محمد الزهري، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ووقفه غيره عن ابن عيينة، وكذلك رواه إسرائيل وغيره، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: «صلاة الوسطى صلاة العصر»، ورواه محمد بن إسحاق، عن أبي إسحاق فرفعه، وتابعه محمد ابن كثير، عن الأجلح، عن أبي إسحاق فرفعه أيضاً، والموقوف أصح»[1].

وينبغي للناظر في سياق الدارقطني للاختلاف من طبقات نازلة الانتباه حتى لا يحصل له نوع ارتباك، فإنه قد يشير إلى اختلاف أو مدار نازل.

ففي الحديث الثاني عقد اختلافاً على عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَزَّازِ، عن أبي إسحاق، ثم علق الوجه التاسع، والعاشر عن جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ، عن عبد الكريم، ثم علق الوجه الحادي عشر عن أبي شيبة إبراهيم

---

(١) انظر من أمثلته أيضاً: (ح٧، ١٩، ٣٨، ٤٣، ٥٣، ٦١، ٦٧، ٧٠).



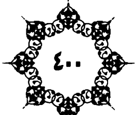
ابن عثمان، وأسنده بَعْدُ من طريق جُبَارَةَ، عن رجل، عن أبي شيبة، فتبين أن المدار على الحقيقة لهذه الأوجه الثلاثة هو جُبَارَةُ، فربما كان عقد الاختلاف عليه أوضح.

وفي الحديث الثاني أيضاً علق عن أبي معاوية، وأبي أسامة، وأشعث الخراساني، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر رضي الله عنه، ثم قال: «قال ذلك هشام بن عمار، عن أبي معاوية، وقد اختلف عن هشام»، فيلاحظ أنه سياقه للرواة لا يدل على وجود اختلاف عليهم، ثم نبه على الاختلاف على هشام بن عمار.

وفي الحديث الثامن عشر ساق رواية إسرائيل ثم بين من خالفه ثم أشار إلى وجه آخر عن إسرائيل.

وكل ما سبق يمكن التفصيل فيها باعتبارات مختلفة، لكني ـ كما قدمت ـ سأرجئ الكلام عن هذا لارتباطه بالكلام على رواة الأوجه، وخشية التداخل أو التكرار غير المفيد.





المطلب الثالث: رواة الاختلاف:

يعتبر كتاب الدارقطني ﵀ من أحفل كتب العلل الموجودة بين أيدي الناس بذكر وجوه الاختلاف وتسمية رواتها، وكل من قارن بين كلامه على حديث ما، وكلام الأئمة الآخرين يرى بجلاء أن الدارقطني يستفيض فيهما، أما غيره من الأئمة فيذكرون ذلك على سبيل الاختصار، وليس ذلك - حاشاهم - قصوراً في علمهم، لكنه مجرد الاختصار، وكلامي متعلق بالموجود من الكتب، وإلا فوصف بعض المعدوم أو المفقود يدل على تتبع مؤلفيها واستقصائهم، كما يفهم من ثناء الدارقطني على تصنيف الحافظ الذُّهْلي ﵀ لعلل حديث الزهري ﵀ فقال: «ومن أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف فلينظر في علل الزهري لمحمد بن يحيى الذُّهْلي»[1].

فإذا فُهم ما سبق فإن طريقة الدارقطني لم تكن على نمط واحد في هذا الشأن، ويمكن الكلام على منهجيته في ذكر رواة الاختلاف من خلال النقاط الآتية:

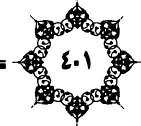
النقطة الأولى: الاستقصاء في تسمية الرواة وعدمه.

النقطة الثانية: الأولوية والمماثلة في تسمية الرواة.

النقطة الثالثة: النزول في تسمية الرواة.

---

(١) سؤالات السلمي (٣٣١).



❖ النقطة الأولى: الاستقصاء في تسمية الرواة وعدمه.

لاشك أن الدارقطني رحمه الله لم ينص على اشتراط الاستقصاء في تسمية رواة الاختلاف، فلا يصلح إلزامه بشيء من ذلك إلا في جانب الأولوية في التسمية كما سيأتي في النقطة الثانية، والدارقطني حين يتوسع في الكلام على الحديث يُظن أنه يريد الاستقصاء للرواة، وأرى ـ والله أعلم ـ أن الأمر راجع إلى النشاط، فبعض من لم يذكرهم يُستبعد ـ مع سَعَةِ حفظه ـ عدم اطلاعه على روايتهم[1].

والكلام في هذه النقطة يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مسائل:

ـ المسألة الأولى: الاستقصاء في تسمية الرواة:

لم أقف في بعض الأحاديث على رواة غير مَنْ سمّاهم الدارقطني، وأُحيل إلى أمثلة ذلك باختصار فلا فائدة من التطويل بذكرها[2].

ـ المسألة الثانية: الاكتفاء بتسمية بعض الرواة:

وهذا واقع في أكثر الاختلافات التي ساقها، إلا أنه تارة يشير إلى

---

(١) انظر ما سيأتي: (ص٤٠٨) في أمثلة الأولوية والمماثلة في تسمية الرواة.

(٢) انظر: (ح١، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣).

اقتصاره على تسمية بعض الرواة، وتارة لا.

فمما أشار فيه إلى الاقتصار على تسمية البعض: أنه سئل عن حديث أبي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وقد سئل عنه مرتين، ففي جوابه الأول سمى بعض رواة الوجه الأول مع الإشارة إلى الاقتصار فقال: «.. **فرواه جماعة منهم**: أبو الأحوص، وعمر ابن الطَّنَافِسِيِّ، ومسعر، وسفيان، وفطر، ويونس بن أبي إسحاق قالوا: عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وفي جوابه الثاني أجمل ذكرهم بالكلية فقال: «وقد حدث به **جماعة من الثقات** ـ أيضاً ـ عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[1].

ومن أمثلته: أنه سئل عن حديث شريح بن النعمان الصَّايِدِيِّ، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الأضاحي: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين، والأذن، ولا نضحي بمُقابَلَةٍ، ولا مُدابَرَةٍ، ولا خَرْقاءَ، ولا شَرْقاءَ»، فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه: فرواه إسرائيل، وزهير، وزياد بن خيثمة، ويونس بن أبي إسحاق، وشريك، وأبو بكر بن عياش، وعلي بن صالح، وحُدَيْج بن معاوية، **وغيرهم**، عن أبي إسحاق، عن

---

(١) انظر: (ح١٣).



شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه»[1].

واقتصاره رحمه الله في التسمية ربما يكون في ذكر أصحاب أبي إسحاق كالمثالين السابقين وغيرهما، وربما يكون فيمن دونهم، ومثاله: أنه سئل عن حديث حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن علي رضي الله عنه: «ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد رضي الله عنه»، فقال: «.. واختلف عن شعبة: رواه عمرو بن حَكَّام، عن شعبة فقال: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، وخالفه يحيى القطان، **وغيره**، رووه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي رضي الله عنه»[2].

مثال آخر: سئل عن حديث أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «للصائم فرحتان، والصوم لي وأنا أجزي به، وخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، فقال: «.. واختلف عن شعبة: فرفعه زياد بن أيوب، عن روح بن عبادة، عن أبي إسحاق، وقال أبو الوليد: عن شعبة: يرويه، ووقفه غندر، **وغيره**، عن شعبة..»[3].

وأما اقتصاره رحمه الله على بعض الرواة مع عدم الإشارة إلى وجود غيرهم

---

(١) انظر: (ح٣١)، ومن الأمثلة أيضاً: (ح١٥، ٨٥).

(٢) انظر: (ح٢٥).

(٣) انظر: (ح٧٥)، ومن أمثلته: (ح٤٩).

فكثير بحيث يقف الباحث على عدد لا بأس به[1]، لكن ربما يقال في الاعتذار عنه: إنه لم ينص على الالتزام بذكر كل من روى الوجه، أو لأنه تركهم اختصاراً، أو لأنه ذكر من يراه الأقوى، إلى غير ذلك من العذر المقبول.

والمقصود تنبيه الباحثِ في العلل والمُراجعِ لكتاب الدارقطني رحمه الله إلى أن مَنْ يسميهم ليسوا بالضرورة جميعَ مَنْ روى الوجه، بل ينبغي له التتبع، والذي رأيته مؤثراً، ويمكن الاستدراك به عليه، ويكون محلاً للنظر والمناقشة عند الترجيح، هو الوقوف على رواية آخرين لم يذكرهم، ولهم منزلة في الرواية عن أبي إسحاق، أو عن أصحابه أو مَنْ دونهم، بحيث يمكن القول بأنهم أولى بالذكر ممن سمّى، أو هم مماثلون لهم، والوقوف على رواياتهم مؤثر في الترجيح سواء بتأييد اختياره في الراجح، أو ترجيح غيره، والتمثيل بكل أحد وقفت على روايته ولم يُسمّ في كلام الدارقطني ليس له كبير فائدة، فرأيت تأجيل الأمثلة لهذا إلى النقطة الثانية: الأولوية والمماثلة في تسمية الرواة[2].

---

(١) من أمثلة ذلك: (ح٦/و١) رواية قيس بن الربيع، (و٢) رواية الجراح بن مليح، وزكريا بن أبي زائدة، (ح١٠/و١) رواية سفيان الثَّوْري، وزهير بن معاوية.

(٢) انظر: (ص٤٠٨).

ـ المسألة الثالثة: اغفال تسمية الرواة:

والمقصود أن يذكر الوجه ولا يُسمي من رواته أحداً، وهذا يتناول رواة الوجوه عن أبي إسحاق، أو الرواة في الوجوه النازلة باعتبار أنه ذَكَرَ راوياً في وجهين أو أكثر، فسمى بعض الرواة عنه في وجه، وأغفلهم في آخر.

فمثال ما أغفل تسمية رواته عن أبي إسحاق: أنه سئل عن حديث عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه قال: اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك..» الحديث، فقال: «يرويه علي بن عَابِس، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن علي رضي الله عنه، ووهم فيه، وأصحاب أبي إسحاق يروونه عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، وهو الصحيح»[(١)].

ومثال ما أغفل تسمية رواته في اختلاف نازل: أنه سئل عن حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة الوسطى يوم الأحزاب وقوله صلى الله عليه وسلم: «شغلونا عنها ـ يعني العصر ـ مَلأَ اللهُ أجوافَهُمْ وقبورَهُمْ ناراً»، فقال: «يرويه يعقوب بن محمد الزهري، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن

---

(١) انظر: (ح٤٠)، ومن أمثلته: (ح٥/و٢، ١٩/و٤، و٥، و٦، ٢٠/و٢، و٣، ٢٣/و٢، ٢٨/و١، ٤٠/و٢، ٥٣/و٢، ٥٧/و١، ٧٣/و٢، ٧٨/و٢، ٨١/و٢، ٨٦/و٢، ٩٤/و٢، ٩٧/و٢، ١٠٦/و٢، ١٢٢/و٢، و٤، ١٢٦/و٢).

الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ووقفه غيره عن ابن عيينة..»[1].

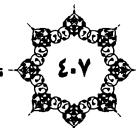
وقد لاحظت في كثير من الأحاديث التي سلك فيها مثل هذا؛ أن الوجه الذي أهملَ تسمية رواته يكون هو الراجح عنده، سواء تعلق الترجيح بالاختلاف على أبي إسحاق، أو بأحدٍ من أصحابه، وستأتي تتمة لهذا فيما بعد[2]، لكني أنبّه هنا إلى أنه لم يطرد، فقد يشعر سياقه أو عبارته بأن ما أهمل تسميته مرجوح[3].

---

(١) انظر: (ح١٥)، ومن أمثلته: أهمل تسمية الرواة عن إسرائيل في: (ح٢/و٢، ح٢١/و٢، ح٣٠/و٢، ح٥٨/و١، ح٩٢/و١، ١٢٤/و٢)، وعن شعبة في: (ح٣٨/و٢، ٤٨/و٣، ح٥٨/و١، ح٨٣/و٣، ح٩٢/و٢، ح٩٤/و١، ح١٠٤/و٣)، وعن الثَّوْري في: (ح١٦/و١، ح٣٧/و٣، ٤١/و٢، ٤٢/و١، ٤٣/و٢، ٤٧/و١، ح١٠٤/و٣)، وعن شريك في: (ح٢٧/و٥، ح١٠٦/و٢)، وعن زهير في: (ح٢/و٢، ح٣٠/و٢، ح٤٥/و٣، ح٦٨/و١)، وعن أبي بكر بن عياش في: (ح٢/و٢، ح٢٤/و٢، ح٥٥/و٧، ١٢٦/و٢) وعن يونس، وأبي الأحوص، ومسعود الجعفي في: (ح٢/و٢)، وعن قيس بن الربيع في: (ح٧٠/و٢).
وكذلك الحال في اختلافات نازلة مثل: (ح١٥/و٢) أهمل تسمية الرواة عن ابن عيينة، (ح٤٩) أهمل تسمية الرواة عن أبي أحمد الزُّبَيْري في: (و١، و٧)، وفي: (ح٦٧/و٢) أهمل في الجواب الأول تسمية الرواة عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، وفي (ح٦٩/و١) أهمل تسمية الرواة عن الجراح بن مليح، وفي: (ح١٠٢/و٢) أهمل تسمية الرواة عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور، وفي: (ح١٠٧/و١) أهمل تسمية الرواة عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري.

(٢) انظر: المبحث الرابع (ص٤٥٥).

(٣) انظر: (ح٥)، وما سيأتي: (ص٤٥٧).



وأختم هنا بتنبيه لمراجع الكتاب، فقد يتكرر سؤال الدارقطني عن الحديث فيقع في أحد الأجوبة زيادة ليست في الجواب الآخر، إما من حيث تسمية الرواة، وإما من حيث عدم ذكر الرواية بالكلية.

ففي الحديث السابع والستين أجمل رواة الوجه الثاني عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، وفي جوابه الثاني سمى رواته عنه وهم: عثمان بن أبي شيبة، وهارون بن إسحاق.

ومثله في **الحديث الرابع بعد المئة**، ففي الجواب الأول علق الوجه الثالث عن الثَّوْري وذكر أنه المحفوظ عنه ولم يسم من دونه، وفي الجواب الثاني سمى منهم: القطان، وابن مهدي، والفِرْيابي.

وفيه ذكر في الجواب الأول رواية ثابت الزاهد، عن الثَّوْري على الوجه الأول، وأهمل ذكرها في الجواب الثاني.

ومثله: في الحديث الرابع عشر بعد المئة: علق في الجواب الأول الوجه الثالث عن عمر بن أبي زائدة فقط، وفي الجواب الثاني علقه عن يونس فقط.

❖ النقطة الثانية: الأولوية والمماثلة في تسمية الرواة.

هذه النقطة مرتبط الكلام فيها بما سبق من اكتفاء الدارقطني بتسمية بعض الرواة في الاختلاف، سواء أشار إلى غيرهم أم لا، وبإغفاله التسمية بالكلية.

وتأتي أهمية هذه النقطة من جهة أن الموازنة في الاختلاف قائمة على رواة الأوجه والاعتبار بحفظهم، كما قال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(1).

والوقوف على غير مَنْ سماهم الدارقطني رحمه الله ربما أثّر في الترجيح، مثلُ ما لو علق وجهاً عن راو، وآخرَ عن أمثلَ منه، فالذي رواه الأمثلُ مقدم عند الترجيح، أَمّا لو وُجد المتابع لراوي المرجوح ـ والدارقطني لم يُسَمِّهِ ـ فربما تغير نظر الناقد في الترجيح بناء على هذا، وهذا يشمل الناظر في ترجيح الدارقطني نفسه، وترجيح الدارس لقوله، فإنه إن وازن بين بعضهم، وأغفل ـ مثلاً ـ أحفظَ منه، ورجّح خلاف قوله؛ كان الترجيح مدخولاً من هذه الجهة، وسَهُلَ الاعتراض عليه.

وكذلك يقال فيما لو سمى في رواة الوجه من لا يعتد بتفرده، أو تردد الناظر في حفظ وجهٍ ما لتفرد أحدهم بروايته ووقفنا على المتابع؛ فقد يزول ذلك التردد.

وإذا تتابع الثقات من أصحاب أبي إسحاق على وجه فهو مما يزيده قوة، ويَبْعُدُ به عن مظنة الخطأ.

---

(1) «الجامع» (2/295).



وما ذكرته آنفاً يشمل تسمية رواة الأوجه من أصحاب أبي إسحاق، ومَنْ دونهم، والعلاقة ظاهرة؛ فلا يمكن الحكم على الوجه بكونه محفوظاً عن أحد أصحاب أبي إسحاق ما لم يكن محفوظاً عن تلميذه فَمَنْ دونه، فإذا انتفى الحكم بحفظه عن تلميذ الصاحب فهو عن الصاحب أولى، وبهذا تتبين أهمية تتبع الروايات، وحصر رواة الاختلاف قدر الطاقة.

وعليه فقد رأيت أهمية بيان هذا الجانب من منهج الدارقطني في سوق الاختلاف، لاسيما وهو متعلق بما سيأتي في مناقشة طريقته في الترجيح، وسأقسم هذه النقطة إلى مسألتين، وقبل الشروع أنبه إلى أمرين:

١ـ أن تقديم بعض الرواة على بعض أو المُماثلة بينهم؛ محل اجتهاد، وبعض ما سأذكره مبني على ما وقفت عليه من النصوص، وما لا نص فيه فمبني على الحال العامة للراوي جرحاً وتعديلاً، وما تيسرت دراسته من أحاديثهم عن أبي إسحاق، وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في مبحث تراجمهم[1].

٢ـ التمثيل ببعض الرواة الآتي ذكرهم إنما هو بالنظر إلى آحاد من سماهم الدارقطني رحمه الله، فقد أقف على من هو أولى أو مماثل لهم، فلا يُقال: سمى الدارقطني الثَّوْري مثلاً وأنت استدركت زهيراً، فالتمثيل بزهير إنما هو بالنسبة لآخرين مثله أو دونه، وهكذا يقال في غيره.

(١) انظر: (ص١٠٥ـ١٧٧).



المسألة الأولى: الأولوية في تسمية الرواة:

وهذه المسألة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: الأولوية في تسمية الرواة عن أبي إسحاق، ومن أمثلتها:

١ـ **في الحديث الرابع:** علق الوجه الثالث عن ابن عيينة، وأبي بكر بن عياش، ورواه أيضاً زهير، وزكريا وهما أقوى حالاً في أبي إسحاق من هؤلاء.

٢ـ **في الحديث التاسع:** علق الوجه الثالث عن أبي بكر بن عياش ووقفت عليه من رواية إسرائيل.

٣ـ **في الحديث العاشر:** علق الوجه الأول عن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ الحَارِثِيِّ، وإسرائيل، ووقفت عليه من رواية الثَّوْري، ومن أهل العلم من يرى تقديمه على الجميع في أبي إسحاق، وعلى هذا الرأي فهو أولى بالذكر منهما.

٤ـ **في الحديث الثالث عشر:** سئل عن الحديث مرتين، ففي الجواب الأول علق الوجه الثاني عن جماعة من أصحاب أبي إسحاق ولم يسمهم، وفي الجواب الثاني سمّى: ابن عيينة، وإسرائيل، وأباه، ومنصور بن دينار، ومالك بن مِغْوَلٍ، وفطر بن خليفة، ومحمد بن عبيد الله العَرْزَمِيَّ، ووقفت عليه من رواية شعبة.

٥ـ في الحديث الخامس عشر: سمى إسرائيل فقط في رواة الوجه الثاني، واختصر الباقين بقوله: «وغيره»، ووقفت عليه من رواية تسعة آخرين عن أبي إسحاق أحفظهم: سفيان الثَّوْري.

٦ـ في الحديث السابع والعشرين: علق الوجه التاسع عن الأجلح الكِنْدِيِّ، ووقفت عليه محفوظاً عن شعبة، وشريك، وإسرائيل.

٧ـ في الحديث الخامس عشر بعد المئة: علق الوجه الثاني عن الحجاج ابن أرطاة، ووقفت عليه من رواية شعبة، وإسرائيل، وزهير، وأبي الأحوص، وزكريا.

٨ـ في الحديث السابع عشر بعد المئة: علق الوجه الثاني عن معمر، وجرير بن حازم، ووقفت عليه من رواية شعبة، وأبي الأحوص[1].

---

(١) وأشير هنا إلى مزيد من الأمثلة باختصار، ففي رواية شعبة انظر: (ح٣٦/و٢، ح٤٢/و١، ح٤٧/و١، ح٧٢/و٢، ح٧٤/و١٠، و١٣، ح٩٩/و١، ح١٠١/و٢، ح١٠٩/و١، ح١٢٧/و١).
وفي رواية الثَّوْري انظر: (ح٦٩/و١، ح٧٤/و١، ح٧٧/و٢، ح١٠١/و٢، ح١٠٢/و٢).
وفي رواية إسرائيل انظر: ح٣٥/و١، ح٥٤/و١، ح٥٥/و١٢، ح٦٢/و١، و٤، ح٦٨/و١، و٣، ح٨٤/و٤، ح٨٥/و١، ح٨٧/و٣، ح١٠٣/و١، ح١٠٤/و٣، ح١٠٥/و٢، ح١٠٩/و١، ح١١٢/و٤، ح١١٤/و١، ح١٢٧/و١).
وفي رواية يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق انظر: (ح٦٩/و١).
وفي رواية شريك انظر: (ح٣/و٢، ح٤١/و١، ح٥٤/و١، ح١١٢/و٤). =

الفرع الثاني: الأولوية في تسمية الرواة عن أصحاب أبي إسحاق، ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الثاني والثلاثين: ذكر متنين للحديث، ففي المتن الأول علق الوجه الثاني عن يحيى الحِمَّانِيِّ، عن الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي رضي الله عنه موقوفاً، ووقفت عليه من رواية ابن مهدي، ووكيع، عن الجراح.

٢ـ في الحديث التاسع والأربعين: علق الوجه الأول عن الثَّوْري من رواية موسى بن أعين، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، والفِرْيابي،

=وفي رواية زهير انظر: (ح١٦/و١، و٢، ح٤١/و٢، ح٥٥/و١٢، ح٧٤/و١، و٣، ح٧٧/و٢، ح٨٧/و٣، ح١٢٥/و٢، ح١٢٧/و١).

وفي رواية زكريا انظر: (ح١٦/و٢، ح٤١/و١، ح١١٠/و٣).

وفي رواية أبي الأحوص انظر: (ح٢١/و٤، ح٢٢/و١، ح٤١/و١، ح٤٢/و١، ح٤٤/و١، ح٦٩/و٢، ح١٢٥/و٢).

ومن الأمثلة لرواة آخرين: (ح٥/و١) الرواية عن قيس بن الربيع، (ح١٦/و١، ٣٦/و٢) الرواية عن إبراهيم بن طَهْمَان، (ح١٦/و٢) الرواية عن عمار بن رُزيق، (ح٢٣/و١، ح٦٩/و٢، ح٩٩/و١) الرواية عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، (ح٣٥/و١) الرواية عن عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيِّ، (ح٤٢/و١) الرواية عن مغيرة بن مسلم، وأبي عوانة، (ح٥٢/و٢) الرواية عن سعيد بن سنان، (ح٧٠/و٢) الرواية عن الجراح بن مليح، (ح٧٤/و١) الرواية عن زائدة بن قدامة، (ح٨١/و١) الرواية عن إدريس بن يزيد الأودي، وموسى بن عقبة، (ح١٠٩/و١) الرواية عن عمر بن أبي زائدة.

وأبـي أحمـد الزُّبَيْـري، وأبـي حذيفـة، ويحيـى بـن سـعيد الأمـوي، وأيـوب بـن سويد، وقال: «وغيرهم»، ووقفت عليه من رواية يحيى القطان، وأبـي عاصـم النبيل.

٣ـ في الحديث الثاني والستين: علق الوجه الثـاني عـن أبـي نعـيم، عـن الثَّـوْري، ووقفـت عليـه مـن روايـة ابـن مهـدي، والقطـان، ووكيـع، عنـه، وعلق الوجه الرابع عن معاويـة بـن هـشام، عـن الثَّـوْري، ووقفـت عليـه مـن رواية القطان، وأبي نعيم، وغيرهما.

٤ـ في الحديث السابع بعد المئة: علق الوجه الأول عن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية عبد الرزاق، ووكيع، وابن مهدي عنه.

٥ـ وعلـق فيـه الوجـه الأول أيـضاً عـن محمـد الفِرْيـابي، عـن إسرائيل، ووقفت عليه من رواية عبد الله بن رجاء، وحُجَيْن بن المثنى عنه[1].

الفرع الثالث: الأولوية في تسمية الرواة عمَّن دونهم، ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الثاني: علق الوجه العاشر عن جُبَارَةَ بـنِ الْمُغَلِّسِ، عـن عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَرَّازِ، عن أبي إسحاق، عن عـامر بـن سـعد،

(١) انظر أيضاً: (ح٧٠/و١) الرواية عن الطيالسي، عن قيس بـن الربيـع، (١٢٢/و١) الروايـة عن بكر بن مضر الكِنْدِيِّ، عـن ابـن عجـلان، (ح١٢٥/و٣) الروايـة عـن سـعدويه، عـن أبي بكر بن عياش، وفي (و٣) الرواية عن أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل.

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وأسنده بَعْدُ من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وعلي بن سعيد الرازي، ووقفت عليه من طريق محمد بن الليث الجوهري، عن جُبَارَةَ، وهو أولى من محمد، وعلي.

٢ـ **في الحديث الرابع والعشرين:** علق الوجه الأول عن محمد بن عبد الله ابن غَيْلان، عن الحسن بن الصباح، عن أبي بكر بن عياش، ووقفت عليه من رواية أحمد بن سلمة النيسابوري الحافظ، عن الحسن، عن أبي بكر.

٣ـ **في الحديث السابع والعشرين:** علق الوجه الثاني عن عمران بن أبان، عن شريك، ووقفت عليه من رواية ابن أبي شيبة، عن شريك.

٤ـ وعلق فيه الوجه الثاني أيضاً عن عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش ولم أقف عليه، لكني وقفت عليه من رواية عبيد الله بن موسى، عن فطر، وهو بهذا الطريق أمثل منهما.

٥ـ **في الحديث الثاني والتسعين:** علق الوجه الأول عن النعمان بن عبد السلام، وبشر بن منصور، وجعفر بن عون، ومؤمل بن إسماعيل، عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية ابن وهب، عن الثَّوْري.

٦ـ **في الحديث الثاني عشر بعد المئة:** علق الوجه الأول عن يزيد بن زريع، وعبد الملك الجدّي، عن شعبة، ووقفت عليه من رواية غندر،

والطيالسي، وعبد الصمد العَنْبَري[1].

المسألة الثانية: المماثلة في تسمية الرواة:

ويمكن تقسيمها ـ كسابقتها ـ إلى ثلاثة فروع:

الفرع الأول: المماثلة في تسمية الرواة عن أبي إسحاق، ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الثالث: علق الوجه الأول عن الثَّوْري، وإسرائيل، ورواه أيضاً زهير على هذا الوجه ولم يذكره وعادته تسميته معهما، وعلق الوجه الثاني عن إسرائيل، ووقفت عليه من رواية شريك.

٢ـ في الحديث الرابع: علق الوجه الثالث عن ابن عيينة، وأبي بكر بن عياش، وممن رواه مثلهم يونس، ومعمر.

٣ـ في الحديث الخامس: علق الوجه الثالث عن الثَّوْري، ورواه شعبة أيضاً.

٤ـ في الحديث التاسع: علق الوجه الثالث عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، ورواه إسرائيل أيضاً.

٥ـ في الحديث العاشر: علق الوجه الأول عن مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ

---

(١) انظر أيضاً: (ح٣٥/و٢) الرواية عن محمد بن فضيل، عن الأجلح، (ح٤١/و٣) الرواية عن عبد الله بن محمد النُّفَيْلي، وعمرو بن خالد، عن زهير، (٦١/و١) الرواية عن إبراهيم ابن موسى الفراء، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه.

الحَارِثِيِّ، وإسرائيل، ووقفت عليه من رواية زهير بن معاوية، وعند بعض الأئمة إسرائيلُ، وزهيرٌ سواءٌ.

٦ـ **في الحديث السابع والثلاثين:** علق الوجه الثالث عن زهير، عن منصور، وعن الثَّوْري، وذكر تفردهما به على ذا الوجه، ووقفت عليه من رواية إسرائيل.

٧ـ **في الحديث التاسع والسبعين:** علق الوجه الثاني عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية شعبة، وإسرائيل[(١)].

الفرع الثاني: المماثلة في تسمية الرواة عن أصحاب أبي إسحاق، ومن أمثلتها:

١ـ **في الحديث السابع والخمسين:** علق الوجه الرابع عن أبي أحمد الزُّبَيْري، وعبيد الله بن موسى، وعيسى بن جعفر، ووكيع، عن إسرائيل، ووقفت عليه من رواية حسين بن محمد المروزي، ويحيى بن آدم، وعبد الله ابن رجاء، وخالد الوَهْبي.

---

(١) انظر أيضاً: (ح٢٧/و٤، و٥، ح٣٩/و٢، ح٩٨/و١) الرواية عن إسرائيل، (ح٥٧/و١، ٥٩/و١) الرواية عن يوسف بن إسحاق، (ح٥٠/و١، ح٧٤/و١٢، ح٩٦/و٣) الرواية عن زهير، (ح١٧/و٢، ح٣٠/و١، ح٤٩/و٢) الرواية عن أبي الأحوص، (ح٦٤/و١، ح١٠٧/و١) الرواية عن زكريا، (ح٩٣/و٣) الرواية عن عمار بن رُزيق.



٢ـ في الحديث الرابع والسبعين: علق الوجه الرابع عن عبد الرزاق، عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية إبراهيم بن خالد الصنعاني، عنه.

٣ـ في الحديث التاسع والسبعين: علق الوجه الثاني عن القطان، عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية وكيع، عنه.

٤ـ في الحديث السادس والتسعين: علق الوجه الأول عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن شعبة، ووقفت عليه من رواية الطيالسي، وسعد بن شعبة، عنه.

٥ـ وعلق فيه الوجه الثالث عن إسماعيل بن جعفر، وعبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، ووقفت عليه من رواية أبي نعيم، عن إسرائيل[1].

الفرع الثالث: المماثلة في تسمية الرواة عمّن دونهم، ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الخامس والثلاثين: علق الوجه الأول عن شيبان، عن الأجلح، ووقفت عليه محفوظاً عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن الأجلح.

٢ـ في الحديث السادس والثلاثين: علق الوجه الثاني عن عَبْثَرِ بن القاسم، عن مُطَرِّفٍ الحَارِثِيِّ، ووقفت عليه من رواية أسباط بن محمد القرشي، ومحمد بن فضيل الضَّبِّيِّ، عنه.

---

(١) انظر أيضاً: (ح٩٨/و٢) الرواية عن أبي سفيان محمد بن حميد المَعْمَرِيِّ، عن الثَّوْري، (ح١٢٥/و٢) الرواية عن وكيع، وعبد الله بن رجاء، عن إسرائيل.

٣ـ في الحديث التاسع والسبعين: علق الوجه الأول عن زيد بن الحباب، عن الثَّوْري، ووقفت عليه من رواية سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الثَّوْري.

النقطة الثالثة: النزول في تسمية الرواة.

كثيراً ما ينزل الدارقطني ﷺ في تسمية رواة الأوجه، وقد سبقت أمثلة لهذا في النقطة الثانية، وهو في هذه الحال يذكر الرواية بنزول في وجهين أو أكثر من الاختلاف، وهذه الصورة لا إشكال في أن نزوله لوقوع الاختلاف النازل فأراد بيانَهُ، وهذا البيان أحياناً يذكره صراحة في كلامه على الاختلاف، وأحياناً يؤجل بعضه إذا توسع فأسند الروايات، فيسوق بعض الروايات على وجه لم يذكره سابقاً عند سرده أوجه الاختلاف، ومن أمثلة ذلك:

١ـ في الحديث الثاني: علق عند ذكره الوجه الأول في الاختلاف رواية ابن ناجية، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل، وأبيه، ثم لما أسند بعض روايات الحديث روى من طريق أحمد بن محمد بن المغلس، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْر، عن إسرائيل على الوجه الثاني، والمقصود أنه نزل لبيان الاختلاف على خلاد بن أسلم.

٢ـ وفيه أيضاً: نَزَلَ في بيان الاختلاف على طاهر بن أبي أحمد محمد ابن عبد الله بن الزبير الزُّبَيْري، فذكر في الاختلاف رواية عبد الكريم بن



الهيثم الدَّيْر عاقُولي عنه على الوجه الأول، ثم لم يذكره بَعْدُ في شيء من الأوجه، لكنه لما أسند بعض الروايات روى من طريق أبي إسحاق إبراهيم ابن إسحاق الصواف الكوفي، عن طاهر الوجه الثاني، فنزوله لبيان الاختلاف، وإن كان أخّر ذكر الوجه الثاني.

٣ـ وفيه أيضاً: نزل لبيان الاختلاف على أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن مسعود بن سعد الجُعْفِيِّ، فعلق الوجه الأول عن أحمد بن الحسين الأَوْدِيِّ، عن أبي نعيم، وعلق الوجه الثاني عن أصحاب أبي نعيم ـ وأهمل تسميتهم ـ عن أبي نعيم، عن مسعود[1].

ونزول الدارقطني رحمه الله في ذكر الاختلاف يحتمل مجرد بيان تفرد راوٍ بوجهٍ ما دون وقوع اختلاف على شيخه.

ومثال ذلك: في الحديث الثاني: ذكر الوجه الأول من رواية شيبان فقال: «.. فرواه شيبان بن عبد الرحمن، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ حدث به عنه: عبيد الله بن موسى، ومعاوية بن هشام..»، ولم أقف على اختلاف على شيبان، فنزوله في الحكاية عنه الظاهر منه ـ والله أعلم ـ بيان تفرده بهذا الوجه، وأنه محفوظ

---

(١) انظر أيضاً: (ح١٣) النزول في تسمية الرواة عن يونس، والثَّوْري، (ح١٥) النزول في التسمية عن ابن عيينة، (ح١٦) النزول في تسمية الرواة عن الثَّوْري.

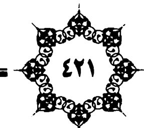
عنه من طرق.

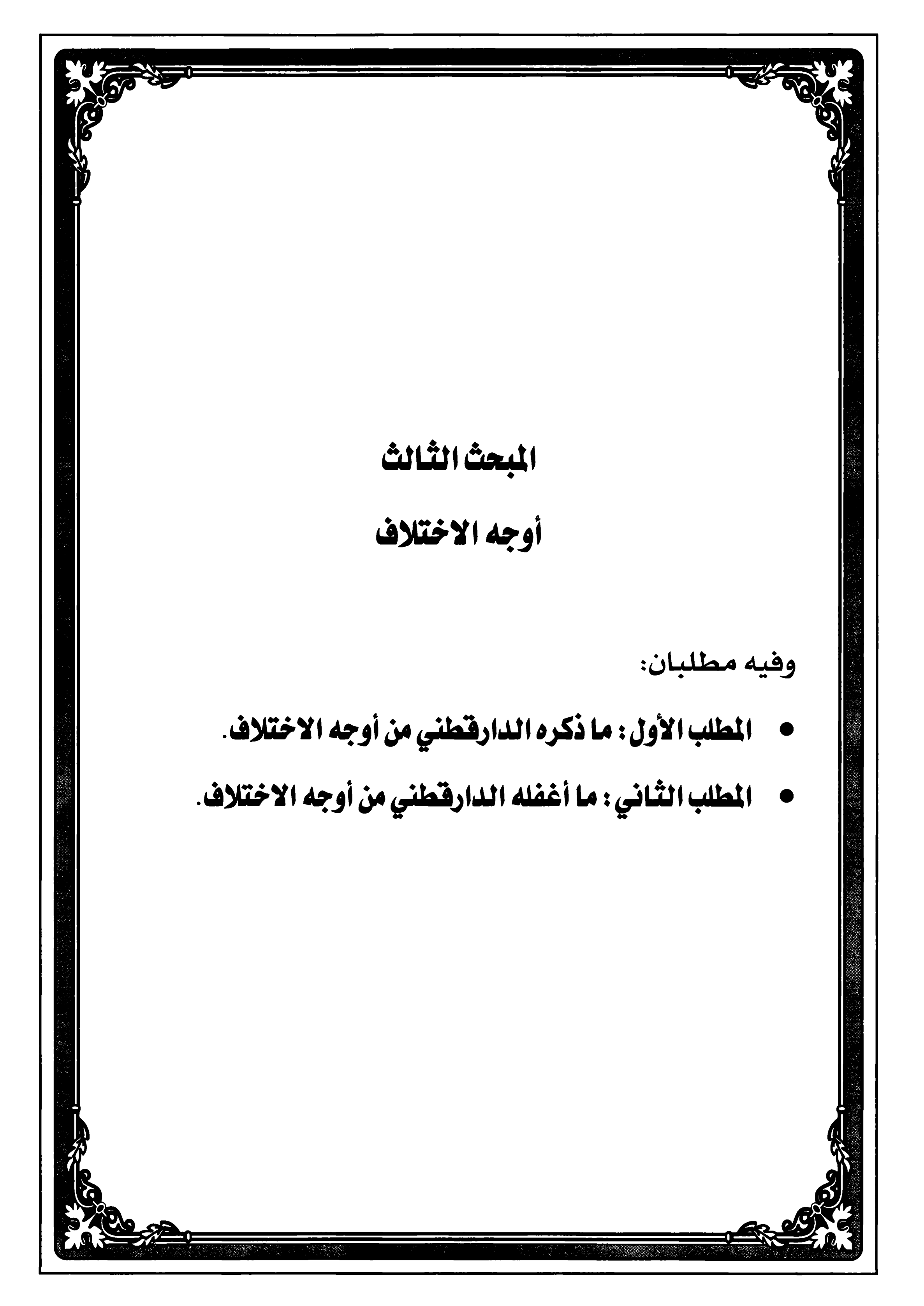
وساق **فيه** أيضاً رواية محمد بن المُصَفّى، عن بقية بن الوليد، عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق على الوجه الأول، ولم أقف على اختلاف وقع على ابن مصفى، أو شيخه بقية بن الوليد، فالظاهر أنه أراد بنزوله في الحكاية بيان التفرد.

وقريب من هذا أنه قد يُهمل تسمية الراوي في الاختلاف، لكن إذا توسع فأسند الروايات ذكره، مثل ما وقع في **الحديث السابع والخمسين**، فقد أهمل ذكر رواية الثَّوْري على الوجه الرابع ثم أسنده بعد وتبين أن إهمالها لما فيه من الغرابة الشديدة، لكني أرى أنه غير مطرد، فلعله كان نسياناً، فلا يظهر أن ثبوتَ الوجهِ وعَدَمَهُ مما يراعيه الدارقطني في حكايته أوجه الاختلاف، ففي الحديث نفسه ذكر رواية سعيد بن سنان على الوجه العاشر، ولما أسند بعض الروايات خرج رواية سعيد على الوجه الرابع ولم يكن سماه قبلُ.

ومثله: أنه أغفل ذكر رواية هارون بن عمران، عن يونس على الوجه التاسع، ولما أسند بعض الروايات خرجها.







المبحث الثالث

أوجه الاختلاف

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ما ذكره الدارقطني من أوجه الاختلاف.
- المطلب الثاني: ما أغفله الدارقطني من أوجه الاختلاف.

المبحث الثالث

أوجه الاختلاف

تقدم أن كتاب الدارقطني ﷺ من أحفل كتب العلل بذكر وجوه الاختلاف ورواتها، وقد سبق أنه لم ينص على اشتراط الاستقصاء في تسمية رواة الاختلاف، وكذلك الحال في ذكر الأوجه، فلا يصلح إلزامه بشيء من ذلك إلا في جانب ما أغفله من الأوجه وترجح حفظه عن أبي إسحاق، أو مَنْ دونه بحسب حكايته هو للاختلاف في الحديث، والحال في إغفاله بعض الأوجه كالحال في إغفاله بعض رواة الاختلاف راجعٌ ـ والله أعلم ـ إلى النشاط، فبعض ما لم يذكره يُستبعد عدم اطلاعه عليه لسعة حفظه[1].

وسبق البحث في توسع الدارقطني ﷺ في استعمال صيغ التعليق الجازمة[2]، والغالب عليه في الكتاب عدم إسناد الأوجه التي يذكرها، فلابد للناظر في كلامه من الوقوف على إسنادها، فمعرفته يتوقف عليها تصحيح الوجه أو تضعيفه، كما يُعلم بالإسناد صحة الحديث أو ضعفه سواء، وللحافظ أبي الحسن ابن القطان الفاسي كلام عابَ فيه على الحافظ

(١) انظر الأمثلة على الأوجه المغفلة: (ص٤٤٠ـ٤٤٩).

(٢) انظر: (ص٣٨٩ـ٣٩٢).



عبد الحق الإشبيلي نقله الحديث من «العلل» للدارقطني دون معرفة إسناد المنقول، ومفهوم قوله أن عزو الحديث إلى كتاب «العلل» غير كافٍ لعدم الإسناد فقال: «.. ومن هذا القبيل كل ما ذكر من طريق الدارقطني مما هو من كتاب «العلل» فإن الأحاديث فيه غيرُ مُوَصَّلَةِ الأسانيد، بل منقطعة من مواضع عللها عنده، أو من المواضع التي يتأتى له بذكرها ذكر عللها، وقد يقع له في الكتاب المذكور قليلاً ما يُوَصِّلُ إسناده..»[1].

والمعرفة بإسناد الأوجه هنا ذو أهمية بالغة، لأن المقام مقام ترجيح بين الرواة، وهذه الأوجه التي يعلقها الدارقطني ثم لا يسندها هو، ولا يقف الباحث على إسنادها ما موقفنا منها، هل نعتبرها ونفترض صحتها، ثم نعالج الخلاف على ضوء ذلك؟ أم لا نعتبر تلك الأوجه حتى نقف على إسنادها ثم يبين بدراسته مدى الاحتجاج به؟

والبحث في الأوجه ليس كالبحث في ثبوت الوجه عن آحاد من علق روايتهم له، فهذا الفَرْقُ بَيْنَ ما سبق وما سيأتي في هذا المطلب، فالبحث سيكون في صحة الوجه نفسه ككل، أما إن صح عن بعض رواته ولم يصح عن غيرهم ممن علق عنهم فإنه لا مدخل له هنا وقد سبق، وعلى هذا فالبحث في أوجه الاختلاف يتضمن مطلبين:

---

(١) «بيان الوهم» (٢/٥٠٠).



المطلب الأول: ما ذكره الدارقطني من أوجه الاختلاف.

المطلب الثاني: ما أغفله الدارقطني من أوجه الاختلاف.



المطلب الأول: ما ذكره الدارقطني من أوجه الاختلاف.

والبحث فيما ذكره الدارقطني من أوجه الاختلاف فيه نقطتان:

النقطة الأولى: الأوجه المعلقة بصيغة الجزم.

وفيها ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: المحفوظ من أوجه الخلاف.

والمقصود بهذا أن يكون الوجه الذي علقه الدارقطني في الاختلاف محفوظاً جملة، وهو الأكثر في أحاديث الدراسة، بحيث يقال يندر أن يعلق وجهاً في الاختلاف ولا يصح بجملته، نعم قد لا تصح الرواية عن بعض من علق عنهم رواية الوجه ـ وقد مضت أمثلة له ـ لكن ألاّ يصح عن جميعهم فهذا قليل جداً.

المسألة الثانية: غير المحفوظ من أوجه الخلاف.

غير المحفوظ مما علقه الدارقطني بصيغة الجزم ليس بالقليل، فأقل الأحوال بناء على هذا التوقف عن معالجة ما يعلقه ولم نقف على إسناده خشية أن يكون غير محفوظ، ولعله يكون أكثر لزوماً إذا عرفنا ماهية الضعف الموجود فيها، فجملة ليست قليلة من تلك الأوجه جاءت من طرق شديدة الضعف، بل وبعضها أسندها الدارقطني بنفسه فساقها من طريق من عرف بنكارة حديثه، أو من طريق المتهمين، ونحو ذلك كما سيأتي، ولو كانت

عنده بأسانيد يُحتج بها فلماذا اختار أن يسندها من طرق واهية؟!.

وسأمثل هنا بما وقع في أحاديث الدراسة على ما ذكرت مما أسنده بنفسه، وبشيء مما أسنده غيره، فهي إذاً على نوعين:

النوع الأول: ما أسنده بنفسه، وأمثلته في الدراسة:

١ـ **في الحديث الثاني** علق الوجه الأول عن الحسن بن محمد بن أعين، عن زهير وفي إسناده إلى الحسن نظر.

٢ـ **وفيه:** علق الوجه الثالث فقال: «ورواه علي بن صالح بن حي، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قاله محمد بن بشر العَبْدِيُّ عنه»، وليس محفوظاً عن محمد.

٣ـ **وفيه:** علق الوجه السابع عن محمد بن سلمة، عن أبي إسحاق، وليس محفوظاً عنه، فقد أسنده من طريق إبراهيم بن إسماعيل، عن عبد الملك بن زياد النَّصِيْبِيِّ، وإبراهيم: ليس بحجة، وشيخه عبد الملك يغرب بما يدل على نكارة حديثه.

٤ـ **وفيه:** علق الوجه الثامن عن الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، ثم أسنده بعد من طريق محمد بن عيسى وهو متروك.

٥ـ **وفيه:** علق الوجه الثاني عشر عن عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، وأسنده بعد من طريق أحمد بن طارق وفي إسناده نظر.

٦ـ **في الحديث الرابع** علق في الوجه الثالث عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، وأسنده في «الأفراد»، وهو غير محفوظ، لأن الراوي عن إبراهيم: البُهلولُ بن عبيد الكوفي متفق على ضعفه، وترك بعض الأئمة حديثه.

٧ـ **في الحديث السادس** علق الدارقطني الوجه الثالث عن حمزة الزيات، وأسنده بعد من طريق حميد بن حماد، وهو ضعيف له مناكير، وعلى هذا فهو غير محفوظ، وقد تفرد حميد به كما نص عليه الطبراني، فالظاهر أنه من مناكيره.

٨ـ **في الحديث الثالث والعشرين** علق الدارقطني الوجه الأول عن عبد الرزاق، عن سفيان الثَّوْري، وأسنده بعد من طريق أبي مسعود أحمد ابن الفرات، وهو من طبقة من سمع من عبد الرزاق بأَخَرَةٍ، وتابعه محمد بن إسحاق السِّجْزي عن عبد الرزاق، وهذه المتابعة لا تدفع تفرد أبي مسعود؛ لأن السِّجْزي ضعيف يسرق الحديث، فلا يبعد أن يكون سرقه ثم رواه عن عبد الرزاق، فتفرد أبي مسعود عن عبد الرزاق بالحديث لا زال قائماً، ولا يندفع بمثل هذه المتابعة، ومُلاحظ من سياق الدارقطني للاختلاف أنه لم يعتد بالرواية من طريق الثَّوْري، فالوجه عن أبي إسحاق ليس له إسناد يعتد به وإن كان جاء من طرق أخرى.

٩ـ **في الحديث السابع والخمسين:** علق الوجه الثامن عن الحسن بن



قتيبة، عن يونس، وأسنده بعد من طريق محمد بن عيسى بن حيان المَدائِني، وهو متروك الحديث.

١٠ـ في الحديث الثامن والتسعين: علق الوجه الأول عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وأسنده في «الأفراد»، وليس محفوظاً عن زيد.

النوع الثاني: ما أسنده غيره، ومن أمثلته:

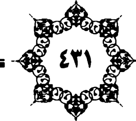
١ـ في الحديث الحادي عشر علق الدارقطني الوجه الثاني عن يونس بن أبي إسحاق وإسناده لا يصح إليه، لأنه من رواية محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيِّ الفقيه، وهو ضعيف احتملت روايته في الموطأ خاصة.

٢ـ في الحديث الثالث والعشرين علق الدارقطني الوجه الأول عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وراوي الحديث عنه: سعيد بن عنبسة الرازي كما بينته في دراسة الحديث، وهو متهم بالكذب، وعليه فهذا الوجه لا يثبت سواء عن يوسف أو عن أبي إسحاق.

٣ـ في الحديث السابع والخمسين: علق الوجه العاشر عن أبي سنان سعيد بن سنان، وليس الوجه محفوظاً لأنه وهم من الراوي عنه: الصباح بن محارب.

المسألة الثالثة: ما لم أقف على إسناده.

وهذا النوع من الأوجه غير قليل، ولا أرى فائدة من ذكرها، وهي



مشعرة بحاجة الباحث في العلل إلى كل ما يقع تحت يده من كتب الرواية على اختلاف أنواعها.

وما لم أقف عليه من الأوجه إما أن عدم الوقوف كان على الوجه بالكلية، وهذا محل التنبيه الآن[1]، أو لم أقف على إسناد الرواية عن بعض من علق عنهم، وقد سبق لهذا أمثلة في الكلام على الأولوية والمماثلة[2].

النقطة الثانية: الأوجه المعلقة بصيغة التمريض، وأمثلتها في الدراسة:

١ـ في الحديث التاسع والأربعين: علق بصيغة التمريض الوجه السابع عن أشعث بن سَوَّارٍ، ولم أقف عليه.

---

(١) انظر: (ح١/و١، ٣/و٢، ٧/و١، ٩/و٣، و٤، ١٠/و٢، ١٧/و١، ١٨/و٢، و٣، ١٩/و١، و٣، ٢١/و١، و٢، ٢٥/و٢، ٢٦/و٤، ٢٧/و٦، ٨، ١٠، ١١، ٢٩/و٢، ٣٢/و٣، ٣٣/و٣، ٤، ٣٤/و٢، ٣٦/و٣، ٤٣/و٣، ٤٥/و٢، ٤٦/و٢، ٤٩/و٥، ٩، ٥٢/و٣، ٥، ٥٥/و٣، ٥، ١١، ١٢، ١٣، ٥٦/و٢، ٦١/و٢، ٣، ٦٢/و٤، ٦٣/و٢، ٦٤/و٢، ٦٩/و٢، ٧١/و٢، ٧٢/و٣، ٤، ٧٤/و٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ٧٨/و٢، ٧٩/و٣، ٨١/و١، ٨٢/و٢، ٨٤/و١، ٢، ٥، ٨٦/و١، ٨٧/و١، ٩٠/و٢، ٣، ٩١/و٢، ٩٣/و٢، ٥، ٩٤/و٢، ٣، ٤، ٩٥/و٢، ٩٧/و١، ٩٨/و٣، ١٠١/و٢، ١٠٤/و٢، ١٠٧/و٣، ١٠٨/و٢، ١٠٩/و٢، ١١٠/و٢، ١١٢/و١، ٣، ٤، ٥، ١١٣/و٢، ١١٤/و٢، ١١٦/و٢، ١١٧/و٢، ١١٩/و٢، ٣، ١٢١/و١، ٢، ٣، ١٢٢/و٢، ٤، ٦، ١٢٣/و١، ٢، ١٢٥/و١، ٣، ١٢٦/و٢، ١٢٨/و٢، وانظر: أمثلة أخرى لم أقف عليها معلقة بصيغة التمريض أفردتها في النقطة التالية.

(٢) انظر: (ص٤٠٨ـ٤١٩).

٢ـ **في الحديث الرابع والخمسين:** علق بصيغة التمريض الوجه الثالث عن معمر، وحكم بأنه لا يصح، ولم أقف عليه، وقد علق عنه قبل الوجه الثاني وهو محفوظ عنه.

٣ـ **في الحديث الثاني والستين:** علق بصيغة التمريض الوجه الرابع عن موسى بن عقبة، ولم أقف عليه.

٤ـ **في الحديث الرابع والستين:** علق بصيغة التمريض الوجه الأول عن عبد الكبير بن دينار، ولم أقف عليه.

٥ـ **في الحديث الثامن والستين:** علق ممرضاً الوجه الرابع عن مالك بن مِغْوَلٍ، وقال: «ولا يثبت هذا القول»، ولم أقف عليه.

٦ـ **في الحديث السبعين:** علق الوجه الثالث ممرضاً عن إسرائيل، ولم أقف عليه.

٧ـ **وفيه:** علق الوجه الرابع ممرضاً عن إسحاق الأزرق، عن زكريا بن أبي زائدة، ولم أقف عليه.

٨ـ **في الحديث الثامن والثمانين:** علق الوجه الثاني ممرضاً عن حمزة الزيات، ولم أقف عليه.

٩ـ **في الحديث الرابع بعد المئة:** علق ممرضاً الوجه الرابع عن شعبة، وحكم بأنه لا يصح، وفي جوابه الثاني سمى راويه عنه: حجاج بن نصير،



ولم أقف على روايته مسندة.

١٠ـ وفيه: علق ممرضاً الوجه الخامس عن الجراح بن الضحاك الكِنْدِيِّ، وقال: «ولم يُتَابع عليه»، ولم أقف على روايته.

وأختم بتنبيهين:

الأول: قد يقع في بعض حكاية الوجوه ما قد يعتبر وهماً، أو نسياناً من الدارقطني رحمه الله، فمن ذلك:

١ـ **في الحديث السادس عشر:** ذكر الوجه الثاني في الاختلاف عن جماعة رووه عن أبي إسحاق مرفوعاً، وعدَّ منهم معمراً، ولما أسند الوجه ذكر أن معمراً وقفه لا كالذين سماهم معه، ولم يشر لذلك في كلامه على الاختلاف.

٢ـ **في الحديث الثاني والخمسين:** علق الوجه الثاني عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش، والموجود في مسنده الرواية على الوجه الأول، فلعله انقلبت عليه حكاية الأوجه.

٣ـ **في الحديث الثالث والخمسين:** تكلم عن الاختلاف في موضعين، فذكر في الأول وجهين، وفي الموضع الثاني ذكر الوجه الثاني وأنه الصحيح عن أبي إسحاق، ولم يعرض لذكر الوجه الأول.

٤ـ **في الحديث الرابع والسبعين:** علق الوجه الثاني عن الأَشْجَعِيِّ، عن

الثَّوْري، ولم أجده هكذا، وأسنده الدارقطني فيما بعد على الوجه الثالث وهو محفوظ عنه.

٥ـ **في الحديث السابع بعد المئة:** علق الوجه الثاني عن أبي عاصم، عن الثَّوْري، لكنه لما أسند الرواية جاءت على الوجه الأول.

الثاني: تجوز الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في حكاية الأوجه.

فقد تبين من بعض أحاديث الدراسة أن الدارقطني يتجوز في حكاية صورة الإسناد أحياناً، فيظهر عند الوقوف على إسناد الرواية أن واقع الرواية ليس كما ذكره الدارقطني، وهذا الأمر لاحظته في مواطن، وسأمثل هنا بما وقع من ذلك مما أسنده بنفسه، أما ما أسنده غيره فقد يُعترض عليه بأنه وَقَفَ على ما لم تقِفْ عليه، وهذا ـ لاشك ـ احتمال وارد ومُسلم.

وعليه فسأقتصر في التمثيل على **ما أسنده بنفسه** وهي المواضع التالية:

١ـ **في الحديث الثاني** ساق الدارقطني الوجه الأول هكذا: عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وظاهر هذا السياق أن الحديث من مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لما هو مقرر من أن صحابي الحديث هو من عزاه إلى النبي ﷺ، وفي تفصيله للخلاف علق عن عدد من الرواة هذا الوجه وهم:

إسرائيل من رواية سعيد بن عثمان الخَزّاز، وإسماعيل بن صبيح عنه.

وابن ناجِيَة، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل، وأبيه يونس.

وزهير من رواية الحسن بن محمد بن أعين عنه.

وأبي الأحوص من رواية ابن مُصَفّى، عن بقية، عنه.

وأبي بكر بن عياش من رواية عبد الكريم بن الهيثم، عن طاهر بن أبي أحمد، عنه.

ومسعود بن سعد الجُعْفِيُّ من رواية أحمد بن الحسين الأَوْدِيِّ، عن أبي نعيم، عنه.

ثم ختم بعد ذكرهم وغيرِهم بقوله: «كلهم قالوا: عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه، بمتابعة شيبان، عن أبي إسحاق».

وجميع هذه الروايات أسندها الدارقطني في «العلل» وكلها جاءت فيها الرواية هكذا: عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن أبا بكر رضي الله عنه، وعلى هذا فالرواية من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، إلا في رواية واحدة علقها مع روايات هذا الوجه ثم أسندها بَعْدُ عن أبي بكر النيسابوري، عن يوسف بن سعيد، عن عبيد الله ابن موسى، عن شيبان، عن أبي إسحاق[1].

---

(١) وقد أشار البزار في «المسند» (١/١٦٩) إلى مثل هذا المعنى في الحديث نفسه، فقد أسنده=

ومثل ما سبق أيضاً أنه حكى الوجه الثامن في الحديث نفسه فقال: «ورواه الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه»، ولما أسندها جاءت الرواية هكذا: «عن أبي إسحاق، عن علقمة قال: قال أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم..»، وظاهر الرواية الإرسال بين علقمة وأبي بكر رضي الله عنه.

وفي **الحديث السادس** لما ساق الدارقطني رحمه الله الاختلاف ذكر الوجه الأول فقال: «رواه إسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه، القصة بطولها..»، ولم يفصل اختلاف الرواة عن أبي إسحاق في وصل الحديث وإرساله عن أبي مَيْسَرَةَ، بل ساق رواية الجميع على ما سبق، والحال أن الرواة منهم من رواه موصولاً كما حكاه الدارقطني، ومنهم من رواه هكذا: عن أبي مَيْسَرَةَ قال: قال عمر رضي الله عنه، كما هي رواية ابن مهدي، عن

=من طريق زياد النميري، عن أنس رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: .. فذكره، ثم ذكر العلة فيه فقال: «.. والعلة الثانية: فقد رواه غير واحد عن زائدة، عن زياد، عن أنس رضي الله عنه: أن أبا بكر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم، فصار الخبر عن أنس رضي الله عنه؛ فلذلك لم نذكره» يعني: في مسند أبي بكر رضي الله عنه، ويلاحظ أن الدارقطني لم ينفرد بهذا، فإن المروزي ساق الحديث في «مسند أبي بكر» من رواية شيبان بن عبد الرحمن، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال أبو بكر رضي الله عنه، وهذا كما سبق من مسند ابن عباس رضي الله عنهما.

الثَّوْري، وهذه أسندها بنفسه، ومنهم من رواه هكذا: عن أبي مَيْسَرَةَ: أن عمر رضي الله عنه.

وفي الحديث السادس أيضاً حكى رواية حمزة فقال: «وخالفهم حمزة الزيات، فرواه عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن عمر رضي الله عنه، حدثنا به أبو عمر القاضي، قال: حدثنا محمد بن معمر البَحْراني قال: حدثنا حميد بن حماد، عن حمزة الزيات كذلك»، وملاحظ أنه لم يُتم ذكر الرواية، لكن الحوالة مفيدة لما سبق، وقد جاءت الرواية عند الطبراني، والحاكم من طريق البَحْراني وفيها: «عن حارثة بن مُضَرِّبٍ قال: قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه»[1].

٢ـ وحكى الدارقطني الوجه السابع في الحديث الثاني فقال: «وخالفهم محمد بن سلمة النَّصِيْبِيُّ، فرواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن أبي بكر رضي الله عنه»، وظاهر الرواية التي أسندها من مسند عائشة رضي الله عنها، ولفظها: «.. عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها: أن أبا بكر ـ هو الصديق رضي الله عنه ـ قال: يا رسول الله..».

وحكى الوجه الحادي عشر فقال: «ورواه أبو شيبة يزيد بن معاوية

---

(١) وانظر: (ح١٠/و١).

النَّخَعِيُّ، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه»، ولما أسنده لم يتجاوز به سعداً رضي الله عنه.

وفي هذين الوجهين ترتب على حكايته أن الحديث من مسند أبي بكر رضي الله عنه، وحال الرواية أنها إما من مسند عائشة رضي الله عنها، أو مسند سعد رضي الله عنه.

فحكاية الدارقطني كما سبق تحتاج إلى توجيه، وتحتمل أمرين:

أ ـ الحكاية المجردة لصورة الأسانيد بالعنعنة، سواء ترتب عليها الحكم بالوصل، أو الإرسال، أو غيره، والعمدة على الإسناد الذي وردت به الرواية، وهذا المحمل يسنده ما سبق ـ مثلاً ـ من حكاية الدارقطني رواية علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه؛ حكاها بالعنعنة، لكنه لما أسندها جاء بها على الوجه المرسل.

ب ـ استعمال «عن» بقصد التحديث عن القصة، أي: عن قصة فلان، وهو استعمال معروف لبعض المتقدمين[1].



(١) انظر: «شرح العلل» (٢/٦٠٣)، «النكت» لابن حجر (٢/٥٩٠)، «الاتصال والانقطاع» (٣١).



المطلب الثاني: ما أغفله الدارقطني من أوجه الاختلاف.

تقدم أن الدارقطني لم يشترط الاستقصاء، إلا أن طريقته في الكتاب مشعرة بإرادة ذلك، وجملة من أحاديث الدراسة بلغت سبعة وخمسين حديثاً لم أقف فيها على وجه زائدٍ على ما ذكره[1]، إلا أن استدراك ما أغفله وكان محفوظاً راجحاً عن أبي إسحاق مهم، والسبب في استدراكه ما يلي:

١ـ أن الدارقطني لم يلتزم حديث الراوي المسؤول عنه، أعني أنه يُسأل عن الحديث من رواية فلان فيحكي الاختلاف الذي فيه ويذكر طرقاً سوى الطريق المسؤول عنه، وهذا كثير في أحاديث الدراسة وغيرها من سؤالات الكتاب، فتجاوزه حديث الراوي المسؤول عنه فتح الباب لاستدراك أوجه الرواية عن أبي إسحاق وإن كانت من غير الطريق المسؤول عنه.

٢ـ استيفاء الخلاف على أبي إسحاق، وهذا له علاقة برواية أبي إسحاق ومناقشة ما يرد عليها من جوانب القدح، كما سبق تفصيله في ترجمته[2].

---

(١) انظر: (ح١، ٤، ٦، ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦)، وتمثل (٤٥٪) تقريباً من جملة أحاديث الدراسة.

(٢) انظر: (ص١٨٤ـ٢٦٨).

٣ـ احتمال أن يكون المحفوظ عن أبي إسحاق وجه غير المذكور في السؤال، وهذا الاحتمال ـ مع وجود أوجه أخرى لم يذكرها الدارقطني ـ لا يمكن الوصول فيه إلى نتيجة إلا بعد دراسة كل الأوجه سواء ما ذكره، أو ما أغفله.

والمعتبر في التمثيل لما سيأتي هو حكاية الدارقطني للأوجه سواء اقتصر في الحكاية على أصحاب أبي إسحاق أو نزل في ذلك، مع مراعاة ثبوت حفظ الوجه ككل أو عدمه، أما عن آحاد الرواة فقد سبق البحث فيه، والأوجه المغفلة يمكن بحثها في نقطتين:

النقطة الأولى: المحفوظ من الأوجه المغفلة.

النقطة الثانية: غير المحفوظ من الأوجه المغفلة.

النقطة الأولى: المحفوظ من الأوجه المغفلة.

وفيها مسألتان:

المسألة الأولى: المحفوظ من الأوجه المغفلة وتبين بالدراسة رجحانها.

وأمثلتها في أحاديث الدراسة:

١ـ **في الحديث الخامس:** أغفل الدارقطني الوجه الخامس وهو محفوظ عنه، وكان له أثر في الترجيح، وبان به حَمْلُ أبي إسحاق الحديث من وجهين.

٢ـ في الحديث السابع عشر: أغفل الوجه الرابع وهو محفوظ وكان لدراسته أثر في الترجيح.

٣ـ في الحديث التاسع عشر: وقفت على وجهين أغفلهما: الوجه الثامن وهو محفوظ عن شعبة، وعن إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، والتاسع وهو محفوظ من رواية إسرائيل، وكان لدراستهما أثر على الترجيح وانكشاف التدليس في الوجه الخامس الذي رجحه الدارقطني.

٤ـ في الحديث الثاني والثلاثين: هذا الحديث له متنان، ففي المتن الأول وقفت على وجه رابع من رواية الثَّوْري، وكان الراجح في الاختلاف، وفي المتن الثاني وقفت على وجه ثانٍ من رواية شعبة وغيره، وكان الأرجح عن أبي إسحاق.

٥ـ في الحديث السادس والثلاثين: وقفت على وجه رابع محفوظ عن إسرائيل، وتبين به حَمْلُ أبي إسحاق الحديث بإسنادين.

٦ـ في الحديث التاسع والثلاثين: أغفل ذكر الوجهين الثالث والرابع، ودراستهما أشعرتا بارتفاع الاختلاف في ذكر الحارث في الإسناد إلى أبي إسحاق لتغير حفظه رحمه الله، فلم يكن يذكر الحارث قديماً كما رواه: الثَّوْري، وإسرائيل، وشريك، ثم صار بعد ربما تردد في ذكره، وتارة يجزم به كما قاله الحسن بن صالح، وزهير بن معاوية.

٧ـ **في الحديث الأربعين:** أغفل الوجه الثالث من رواية إسرائيل، وتبين به أن للحديث عند أبي إسحاق إسناد موقوف على علي رضي الله عنه، بخلاف رواية الجماعة المرفوعة من حديث البراء رضي الله عنه.

٨ـ **في الحديث الحادي والأربعين:** وقفت على الوجه الرابع محفوظاً عن أبي نعيم، عن زهير، وهو دال على تردد زهير فيه، فقصّر به أبو نعيم، والوقف هو الراجح عن أبي إسحاق.

٩ـ **في الحديث السادس والأربعين:** وقفت على الوجه الثالث محفوظاً عن يوسف بن أبي إسحاق وغيره، وتبين به حَمْلُ أبي إسحاق الحديث من وجهين.

١٠ـ **في الحديث التاسع والأربعين:** وقفت على الوجه الحادي عشر محفوظاً عن عبيد الله بن موسى، عن الحسن بن صالح، وأبان عن إسناد ثالث لأبي إسحاق في الحديث موقوفاً.

١١ـ **في الحديث الخامس والخمسين:** وقفت على الوجه الخامس عشر محفوظاً عن أبي نعيم، عن زهير، وهو موافق للمحفوظ عن أبي إسحاق وغاية ما فيه الاقتصار على أحد إسنادي أبي إسحاق.

١٢ـ **في الحديث الحادي والستين:** وقفت على الوجه السادس محفوظاً عن إسرائيل، وهو الأرجح عن أبي إسحاق في الاختلاف.



١٣- في الحديث الثالث والستين: وقفت على الوجه الثالث محفوظاً من رواية الثَّوْري وغيره، وقد وقفوا الحديث على عمرو بن ميمون، وهو المحفوظ إلا إن صح ما علقه الدارقطني عن الثَّوْري، وإسرائيل، وزهير فرووه عن عمرو، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

١٤- في الحديث الخامس والستون: وقفت على الوجه السادس محفوظاً عن الثَّوْري وغيره، وهو الأرجح في الاختلاف على أبي إسحاق.

١٥- في الحديث الحادي والسبعين: وقفت على وجه ثالث محفوظاً عن إسرائيل، وروايته هي الأرجح في الاختلاف سنداً ومتناً.

١٦- في الحديث الرابع والسبعين: وقفت على الوجه الخامس عشر محفوظاً عن إسرائيل، وعلى الوجه السادس عشر محفوظاً عن إسرائيل، وشعبة، وكلاهما أفادا حفظ أبي إسحاق حديث التشهد، وخطبة الحاجة مرفوعين عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود.

١٧- في الحديث الثامن والسبعين: ذكر الدارقطني الوجه الأول عن زيد ابن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً، والثاني مثله موقوفاً، ولم يسم رواته وصححه، ولم أقف عليه مسنداً، ووقفت على الوجه الثالث محفوظاً عن شعبة، وعن أبي حذيفة، عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عبد الله رضي الله عنه موقوفاً،

وهذا أرجح الأوجه في الحديث فيما وقفت عليه، إلا إن كان الوجه الثاني الذي صححه محفوظاً، فيكون لأبي إسحاق فيه إسنادان.

١٨ـ **في الحديث الرابع والثمانين:** وقفت على الوجه السادس وهو محفوظ عن شريك، وموافق لما رجحه الدارقطني من إرسال الحديث لكن بإسقاط شيخ أبي إسحاق: أبي فروة، والإسقاط عنه أرجح، لضعف الرواية بزيادته، ووقفت على الوجه السابع محفوظاً أيضاً عن شريك، وموسى بن عقبة، ودل على تدليس أبي إسحاق للحديث أحياناً بإسقاط مسلم البطين.

١٩ـ **في الحديث الثامن والتسعين:** وقفت على الوجه الرابع محفوظاً عن شعيب بن راشد، عن أبي إسحاق، والوجه الخامس محفوظاً عن قبيصة بن عقبة، عن الثَّوْري وروايتهما موافقة لرواية الثَّوْري على الوجه الأول: عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما موقوفاً، إلا أن شعيباً اقتصر على أبي هريرة رضي الله عنه، وقبيصة اقتصر على أبي سعيد رضي الله عنه.

٢٠ـ **في الحديث الثالث بعد المئة:** ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي إسحاق، فروى شعبة، والثَّوْري الحديث، عنه، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عنه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ووقفت عليه من محفوظاً عن شريك، فجمع بين عبد الله، وسعيد، وروايته دافعة للظنة بتفرد إسماعيل.

٢١ـ في الحديث السادس بعد المئة: وقفت على وجه ثالث محفوظ عن إسرائيل، وشريك، وهو الأرجح في الاختلاف.

٢٢ـ في الحديث الثامن بعد المئة: وقفت على وجه ثالث عن شريك، وإسرائيل، وهو الأصح، ودل على تردد شريك في الرفع والوقف، ويشبه أن يكون إسرائيل مثله.

٢٣ـ في الحديث الحادي والعشرين بعد المئة: علق عن شريك الوجه الثالث: عن أبي إسحاق، عن رجل مرسلاً، ولم أقف عليه لأعرف هل هو من قديم حديثه أم لا؟، ووقفت عليه من رواية وكيع، وأبي نعيم، عنه، عن أبي إسحاق مرسلاً، دون ذكر الرجل، وهو الوجه الرابع في الاختلاف، وأرجحها عن أبي إسحاق.

٢٤ـ في الحديث الثاني والعشرين بعد المئة: وقفت على وجه سابع محفوظ عن إسرائيل، وزهير، بل هو الأرجح عنهما، وتبين بدراسته أنه الأرجح عن أبي إسحاق.

المسألة الثانية: المحفوظ من الأوجه المغفلة وتبين بالدراسة مرجوحيته.

ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الثاني: وقفت على الوجه الثالث عشر، من رواية محمد ابن سعد، عن أبي نعيم، عن مسعود بن سعد الجُعْفِيِّ، وهو مرجوح عن

أبي نعيم.

٢ـ وفيه أيضاً: وقفت على الوجه الرابع عشر وهو محفوظ عن معمر بن راشد، لكنه مرجوح عن أبي إسحاق.

٣ـ في الحديث الثالث: وقفت على الوجه الثالث من رواية ابن عيينة، عن أبي إسحاق، وهو مرجوح عنه، وكان لدراسته فائدة تتعلق باختلاطه[1].

٤ـ في الحديث السابع: ذكر الدارقطني الاختلاف على زكريا بن أبي زائدة على الوجهين الأول والثاني، ووقفت عن زكريا على وجه ثالث أفادت دراسته اضطراب زكريا في الحديث.

٥ـ في الحديث الثامن: وقفت على الوجه الثالث من رواية زكريا، والرابع من رواية زهير، وكلاهما محفوظ عنه، وإن كانا مرجوحين، وتبين بهما أثر تقدم السن بأبي إسحاق فنسي وجه إسناد الحديث واضطرب فيه.

٦ـ في الحديث التاسع عشر: أغفل الوجه السابع وهو محفوظ عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، لكنه أغرب به.

٧ـ في الحديث الخامس والخمسين: وقفت على الوجه الرابع عشر وهو محفوظ عن شجاع بن الوليد، ويحيى القطان، عن زهير، لكنه وهم لم يتبين لي ممن هو.

---

(١) انظر ما سبق: (ص٢٦٢).



٨ـ في الحديث الستين: وقفت على الوجه الثالث محفوظاً عن زهير، والأظهر أنه قصّر بإسناده.

٩ـ في الحديث الرابع والسبعين: وقفت على الوجه الرابع عشر محفوظاً عن الثَّوْري، ومعمر، وترجح أنهما قصرا به[١].

النقطة الثانية: غير المحفوظ من الأوجه المغفلة.

هذا القسم يمكن الاعتراض على استدراكه بأن الدارقطني أغفل هذه الأوجه لأنها غير محفوظة، والجواب عنه بأن الدارقطني ذكر جملة من الأوجه غير المحفوظة، فلا يمكن الادعاء أن غير المحفوظ من أوجه الاختلاف لا يذكره الدارقطني، فهذا مناقض للكتاب كله، وعليه فالاستدراك عليه بوجه يتبين بالدراسة أنه غير محفوظ لا إشكال فيه، بل هو من تتمة دراسة الاختلاف على أبي إسحاق أو مَنْ دونه.

١ـ في الحديث الخامس: أغفل الدارقطني في هذا الحديث الوجهين: الرابع، والسادس وهما غير محفوظين عن أبي إسحاق.

٢ـ في الحديث العاشر: أغفل الدارقطني الوجه الثالث من رواية سعيد ابن مسعود، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وهو

---

(١) انظر من الأمثلة: (ح٦٥/و٥، ٨، ٧٠/و٥، ٧٣/و٣، ٩٠/و٤، ٥، ٩٥/و٤، ١٠٣/و٤، ٥، ١١١/و٤، ١١٢/و٦، ٧، ١١٤/و٥، ١١٦/و٣).

غير محفوظ عن عبيد الله فمن فوقه.

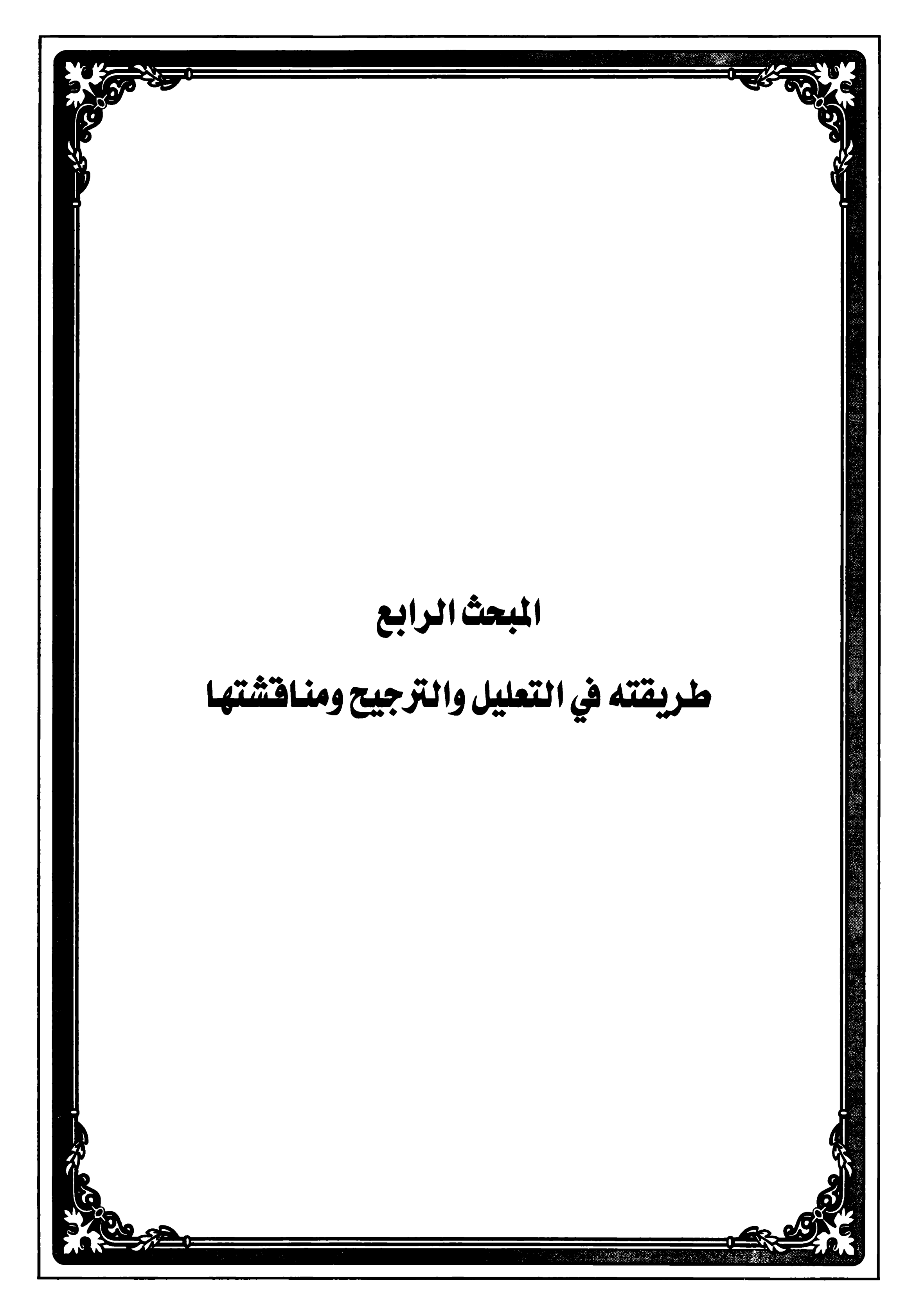
٣ـ في الحديث الثالث عشر: وقفت على أربعة أوجه لم يذكرها الدارقطني إلا أنها غير محفوظة كلها عن أبي إسحاق.

٤ـ في الحديث الرابع عشر: وقفت على الوجه الرابع من رواية عبد الرحمن بن يحيى - ولم يتعين لي - عن إسرائيل، ويشبه أنه غير محفوظ.

٥ـ في الحديث السابع عشر: أغفل الدارقطني الوجه الخامس، والسادس وهما غير محفوظين عن أبي إسحاق.

٦ـ في الحديث التاسع عشر: وقفت على الوجه العاشر، والحادي عشر محفوظين عن علي بن عَايِس، وعلى الوجه الثاني عشر محفوظاً عن أبي بكر ابن عياش، وثلاثتها غير محفوظة عن أبي إسحاق[1].

(١) انظر أيضاً: (ح٢٠/و٤، ٢١/و٥، ٢٧/و١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٩/و٤، ٣١/و٣، ٤، ٥، ٦، ٣٣/و٦، ٣٧/و٤، ٣٨/و٤، ٥، ٤٠/و٤، ٥، ٤٤/و٥ من المتن الأول، و٢ من المتن الثاني، ٤٦/و٤، ٥، ٤٩/و١٠، ٥٢/و٦، ٥٣/و٣، ٥٥/و١٦، ١٧، ٦٠/و٤، ٦٤/و٣، ٦٥/و٢، ٣، ٤، ٧، ٦٧/و٤، ٧٢/و٥، ٧٣/و٤، ٧٤/و١٧، ٧٥/و٣، ٤، ٥، ٧٧/و٣، ٤، ٨٠/و٣، ٨١/و٣، ٨٤/و٨، ٨٦/و٣، ٤، ٥، ٨٧/و٦، ٧، ٨٩/و٣، ٩٥/و٣، ٩٨/و٦، ١٠٢/و٣، ٤، ٥، ١١٠/و٤، ١١١/و٥، ١١٤/و٤، ١١٧/و٣، ١٢١/و٥، ٦، ١٢٢/و٨، ٩، ١٢٣/و٤، ٥، ٦).



المبحث الرابع

طريقته في التعليل والترجيح ومناقشتها

المبحث الرابع

طريقته في التعليل والترجيح ومناقشتها

يعد الدارقطني رحمه الله من أئمة العلل الكبار، وعَوَّلَ كثيرٌ ممن بعده على كتابه «العلل» في معرفة علل الحديث، وحُقَّ لَهُ ولكتابِهِ هذه المنزلة، إلا أن منهجه في التعليل لم يحظ بدارسة تبين عنه[1]، وهو ما دفعني إلى هذه الدراسة، فلعل ما يسره الله عز وجل من دراسة تعليلاته لشيء من مرويات أبي إسحاق يبين عن بعض ذلك.

وسأذكر في هذا المبحث منهج الدارقطني في التعليل والترجيح في ضوء أحاديث الدراسة من خلال المطالب التالية:

١ـ طريقة الدارقطني في التعليل والترجيح.

٢ـ جوانب مناقشة طريقته في التعليل والترجيح.

٣ـ اعتماده على من سبقه من الأئمة في التعليل أو الترجيح.

٤ـ عباراته في الترجيح.

٥ـ الترجيح الجزئي أو النهائي في الاختلاف.

وهذا أوان الشروع في المقصود سائلاً ربي العون والسداد.

---

(١) انظر ما سبق التنبيه إليه: (ص١٤/حا١).



أولاً: طريقة الدارقطني في التعليل والترجيح.

المعروف عن أئمة الحديث المتقدمين أنهم يسيرون في التعليل والترجيح على قواعد أصلوها، وليست مضطردة، بل لهم في كل حديث نظر خاص، والحكم بقاعدة عامة دائماً ليس من منهاجهم، كطرد قبول زيادة الثقة، وتفرده، والحكم للأحفظ عند الاختلاف، وقس على هذا غيره، بل التعليل عندهم أو الترجيح مبني على قرائن تبين من خلال النظر في جملة وجوه الاختلاف، مع المعرفة بأحوال الرواة، واختلاف مراتبهم، ومواضع الخلل في مروياتهم وغير ذلك، وقبله سلامة القصد، وحسن النية مع توفيق رب العالمين، نسأل الله من فضله.

وعلى هذا فما استنبطته من منهج الدارقطني في التعليل والترجيح يمكن أن يتضح من خلال النقاط التالية:

الأولى: لم يلتزم الدارقطني التعليل أو الترجيح دائماً، بل هناك جملة من أحاديث الدراسة سكت الدارقطني عن الترجيح فيها سواء في الاختلاف على أبي إسحاق، أو في الاختلاف على من دونه إن كان ذكره، وتركه الترجيح قد يكون له سبب يستنبط من دراسة الاختلاف، فمن أمثلة عدم الترجيح:

١ـ **في الحديث الأول:** لم يرجح شيئاً، ولعله بسبب ضعف الأوجه كلها.

٢ـ **في الحديث الثالث عشر** أعرض عن بيان الراجح في الاختلاف على

سفيان الثَّوْري لأن الأوجه كلها غير محفوظة عن الثَّوْري.

٣ـ **في الحديث الثلاثين:** لم يرجح في الاختلاف على زهير، وإسرائيل، وأبي إسحاق أيضاً.

الثانية: كثيراً ما يسكت الدارقطني عن بيان سبب الترجيح، وهنا يجتهد الباحث في بيان مسوغات ذلك الترجيح، أو القرائن التي احتفت بالراجح عند الدارقطني، ثم يكون النظر بعد ذلك في الترجيح، وهذا النقطة لها علاقة كبيرة بالمبحث الرابع الآتي إن شاء الله، ففيه بيان قرائن الترجيح المستنبطة من دراسة ترجيحاته، ومن أمثلته:

١ـ **في الحديث الثالث:** رجح في الاختلاف قول الثَّوْري، ولم يذكر سبباً للترجيح.

٢ـ **في الحديث الرابع:** رجح قول ابن عيينة، ولم يذكر سبباً للترجيح.

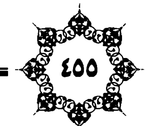
٣ـ **في الحديث الخامس:** رجح قول إسرائيل، ولم يذكر سبباً للترجيح.

٤ـ **في الحديث العاشر:** رجح الوجه الأول ولم يبين سبباً.

الثالثة: إذا سمى الدارقطني رواة وجهٍ ما في الاختلاف، وأجمل ذكر مخالفيهم في وجهٍ آخر، فكثيراً ما يكون هذا الأخير المترجِّحَ عنده، وقد أشرت إلى هذا فيما سبق[1]، وهذا قد يكون بالنسبة للاختلاف على

---

(١) (ص٤٠٧).



أبي إسحاق، أو للاختلاف على من دونه إن نزل في بيانه.

فمن الأمثلة التي سلك فيها مثل هذا مع التصريح بالترجيح في الاختلاف على أبي إسحاق نفسه ما يلي:

١ـ في الحديث الخامس عشر: ذكر الاختلاف رفعاً ووقفاً على ابن عيينة، ثم على أبي إسحاق، فذكر الموقوف بقوله: «يرويه يعقوب بن محمد الزهري، عن ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ووقفه غيره عن ابن عيينة، وكذلك رواه إسرائيل وغيره.. والموقوف أصح».

٢ـ في الحديث العشرين: ذكر تفرد حُبَيِّب بن حبيب برفعه عن أبي إسحاق، ثم قال: «وخالفه أصحاب أبي إسحاق، فرووه عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرٍ، عن حذيفة رضي الله عنه قوله، وهو الصواب»، ووقفت على الموقوف من رواية شعبة، والثَّوْري.

ومن الأمثلة في الاختلافات النازلة:

١ـ في الحديث الثاني: حديث: «شَيَّبَتْني هود» ذكر الاختلاف على إسرائيل فقال: «فرواه سعيد بن عثمان الخَرّاز، وإسماعيل بن صبيح ـ كوفيان ـ عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وتابعهما ابنُ ناجِيَةَ، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل، وأبيه يونس، عن أبي إسحاق،

عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه... وخالفهم أصحاب إسرائيل، عن إسرائيل... فرووه عن أبي إسحاق، عن عكرمة مرسلاً عن أبي بكر رضي الله عنه، لم يذكروا فيه: ابن عباس رضي الله عنهما»، ثم لما أسند بعض روايات الاختلاف الذي ساقه أسند رواية النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل وقال: «لم يذكر فيه ابن عباس رضي الله عنهما، وهو الصواب عن إسرائيل».

٢ـ **في الحديث الثاني والتسعين:** ذكر اختلاف الرواة عن شعبة في الوصل والإرسال ونزل في بيان ذلك عن بعض أصحاب شعبة، فلما ذكر المرسلَ قال: «وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ».

وأنبّه هنا إلى أن هذا المعنى لم يطرد، فقد يشعر السياق أو تشعر العبارة بأن ما أهمل الدارقطني تسمية رواته من الأوجه مرجوح مثل كقوله: «وقال بعضهم»، **ومثاله:** أنه سئل عن حديث عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** ﴾ (يونس: ٢٦)، قال رضي الله عنه: «النظر إلى وجه الله تعالى»، فقال: «هو حديث رواه إسرائيل بن يونس... عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر رضي الله عنه، **وقال بعضهم:** عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر.. والمحفوظ من ذلك قول إسرائيل..»[1].

---

(١) انظر: (ح٥)، ومثله: (ح٢٠).



الرابعة: قد يسكت الدارقطني عن الترجيح في الاختلاف على أحد أصحاب أبي إسحاق إذا كان قول ذلك الصاحب غير محفوظ عن أبي إسحاق أصلاً، فأياً كان الراجح في الاختلاف عليه فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق، ومثال ذلك:

١ـ **في الحديث السابع:** اختلف في الحديث على زكريا بن أبي زائدة، ولم يرجح الدارقطني في الاختلاف عليه شيئاً، بل توقف فيه، لكنه وازن بين رواية زكريا، ورواية زهير، ورجح قول زهير في الاختلاف، فأياً كان المحفوظ عن زكريا فإن رواية زهير أرجح.

٢ـ **في الحديث الثالث عشر:** ذكر اختلافاً على سفيان الثَّوْري على الوجهين الأول، والثاني، ولم يرجح بينهما، ثم أشار في موضع لاحق إلى أن الصواب عن الثَّوْري وجه ثالث ليس من طريق أبي إسحاق، فكأنه لم يرجح بين الأولين لضعفهما.

الخامسة: يلاحظ أن الدارقطني يذكر في الاختلاف من لا يحتج بروايته لو صح الإسناد إليهم، وإن كان الترجيح لا يعتمد عليهم، ولعل الدارقطني يذكر مثل هؤلاء من باب ذكر من وقف عليه من رواة الأوجه، **ففي الحديث الثالث عشر:** ذكر رواية محمد العَرْزَمِيُّ، ومحمد بن الفرات، وهم ممن لا يحتج بروايتهم لضعفهم.

السادسة: قد يسمي الدارقطني في رواة الاختلاف من يكون عمدة في الترجيح، لكن يمنع من الاحتجاج به وهن في إسناد روايته، أو تفرد شديد ومثال ذلك:

١ـ في الحديث الثالث والثلاثين: ذكر الدارقطني في رواة الوجه الأول: إسرائيل، والثَّوْري، ورجح وجهاً آخر في الاختلاف، ورأى أن قول إسرائيل لا يدفع، ولم يذكر الثَّوْري مطلقاً مع أنه سماه مع إسرائيل، وظهر لي أن تركه الاعتماد في الترجيح على رواية الثَّوْري، بسبب التفرد الذي فيها، فإن الدارقطني ساقها من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عن قبيصة، عن الثَّوْري، وقال: «تفرد به أبو كريب، عن قبيصة، عن الثَّوْري».

٢ـ في الحديث الثاني بعد المئة: ذكر الاختلاف على على جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن أبي إسحاق رفعاً ووقفاً، فذكر رفعه عن عبدان بن عثمان، عن جرير، وقال: «ووقفه غيره عن جرير، والمحفوظ موقوف»، فلم يعتد بقول عبدان لتفرده.

السابعة: قد يصحح الدارقطني وجهاً في الخلاف، ويسكت عن وجه آخر ولا يعلله إذا كانت صحة ذلك الوجه غير مؤثرة على الراجح، ومثال ذلك:

١ـ في الحديث العاشر: اكتفى الدارقطني بتصحيح الوجه الأول،

وسكت عن الوجه الثاني، وليس فيه أكثر من إبهام الراوي الذي روى عنه أبو إسحاق، فلو صح فلا يضر الحديث إذ قد حفظ تسميته الثقات عن أبي إسحاق.

٢ـ في الحديث السادس والأربعين: لم يعلل رواية إسماعيل بن مسلم فغايتها إبهام شيخ أبي إسحاق وقد سماه إسرائيل.

الثامنة: يصحح الدارقطني وجهاً في الخلاف لأن الوجه الآخر من رواية من لا يحتج بروايته، أو لكون الوجه أو الأوجه الأخرى فيها نكارة، ومن أمثلة ذلك:

١ـ في الحديث الرابع عشر: رجح الوجه الأول لأنه أمثلُ الأوجهِ رواةً، ولضعف رواة الوجهين الآخرَيْن.

٢ـ في الحديث الثامن عشر: رجح الوجه الذي رواه إسرائيل، لضعف مخالفه وهو: صباح بن يحيى المُزَنِيُّ.

٣ـ في الحديث السادس والعشرين: رجح أبو الحسن الدارقطني الوجه المرسل من رواية إسرائيل، ووقفت عليه من رواية شريك بن عبد الله النَّخَعِيِّ فقط، وأما باقي الأوجه الأخرى الموصولة ففيها نكارة، وفي صحتها نظر عن أصحاب أبي إسحاق.

التاسعة: إذا اختلف على أبي إسحاق في الرواية عمن عاصره مرة

بواسطة، ومرة بدونها فالدارقطني يرجح الرواية المثبتة للواسطة، ولو كان راويها أقل حفظاً من مُخالِفِهِ، والمقصود بالترجيح هنا بيان الأصح روايةً، لا الموازنة بين اثنين، ومثال ذلك:

١ـ **في الحديث الثالث**: علق عن الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عامر ابن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه، وذكر متابعة عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل له، وعلق عن أبي الأحوص، ويحيى بن أبي بُكير، عن إسرائيل، وجهاً بإسقاط عامر، وقال: «وقول الثَّوْري أصح»، وليس في الطرق سماع أبي إسحاق من سعيد، فقول من أثبت واسطة مقدمٌ لأنه ضبط الزيادة بخلاف غيره.

٢ـ **في الحديث الحادي عشر**: رجح قول يونس، عن أبي إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأَ، عن عمر رضي الله عنه، على قول أبي الأحوص بإسقاط يسار، مع أنه دونه في الحفظ، لكن يونس ضبط زيادة راوياً.

٣ـ **في الحديث الحادي والستين** رجح الدارقطني الوجه الذي رواه زكريا ابن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة النَّخَعِيِّ، عن ابن مسعود رضي الله عنه على الوجه الذي رواه الثَّوْري فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، وذلك أن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، فلا بد من الواسطة بينهما، وقد حفظ تسميته زكريا وهو ثقة، وزيادته مقبولة.

العاشرة: يرجح الدارقطني الوجه الذي سلم من الاختلاف على رواته، **ففي الحديث الثاني عشر بعد المئة:** رجح الدارقطني قول شعبة بن الحجاج على قول إسرائيل، وشريك النَّخَعِيِّ، فإنهما لم يَثْبُتا على قول فتارة يوافقان شعبة، وتارة يأتيان بطريق مشهور آخر، وأما شعبة فلم يختلف عليه في هذا الحديث، وتابعه عليه زهير بن معاوية.

الحادية عشرة: ترجيح أحد الأوجه لكونه محفوظاً من وجه آخر، ومثال ذلك:

١ـ ففي الحديث الرابع والثلاثين: في الاختلاف في لفظ الحديث قال: «والصحيح من ذلك قول من قال: كنت أرى أن باطن الخفين أحق بالمسح من أعلاهما.. ومما يقوي ما ذكرناه؛ ما رواه خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة أبو كيران وغيرهم، عن عبد خير: أن علياً رضي الله عنه غسل قدميه ثلاثاً وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل»، فعلل لاختياره في الاختلاف على أبي إسحاق بموافقت الوجه الأول عنه لروايات أقرانه عن عبد خير، وأنهم لما ذكورا القدمين ذكروا معها الغسل لا المسح، بخلاف الوجه الثاني عن أبي إسحاق ففيه ذكر المسح مع القدمين، واستشهد بروايات خالد بن علقمة، وعبد الملك بن سلع، والحسن بن عقبة، عن عبد خير، وذكرت في دراسة الحديث مناقشة لهذا.

٢ـ **في الحديث الثالث بعد المئة** ذكر الدارقطني وجهين عن أبي إسحاق، فالوجه الأول: رواه أصحاب أبي إسحاق المعرفون عنه، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

والوجه الثاني: رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ورجح الدارقطني في «العلل» حفظ الوجهين، واحتج بما حاصله أن رواية سعيد بن جبير، عن ابن عمر رضي الله عنه محفوظة من طرق غير طريق أبي إسحاق، وبنى عليه أن أبا إسحاق قد يكون سمعه من سعيد، وسمعه من عبد الله بن مالك، فروى الحديث عنهما، فسمعه في كل مرة رواة كل وجه.

ثانياً: جوانب مناقشة طريقته في التعليل والترجيح.

أحب أولاً أن أقول: لست أقصد تتبع الإمام رحمه الله، ولا التنقص منه، فالله يعلم أنه لم يخالج قلبي شيء من ذلك، بل أردت بالرسالة كلها أن أتتلمذ على أقواله، وأتفهم ترجيحاته، وهل أنا إلا كما قال الأول:

وابْنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ❖ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ

وما ذكرته في الرسالة من أقوال رجحت فيها خلاف قول الإمام أبي الحسن رحمه الله فلأمرين:

١ـ إما قول تبعت فيه إماماً قبله، وكان موقفي من اختلافهم الميلُ إلى

أحد أقوالهم بناءً على ما يسَّرَ الله فهمه من القرائن.

٢ـ وقوفي على طرق لم يذكرها الإمام أوقعت في نفسي القاصرة اختيار غير ما رجحه أبو الحسن رحمه الله، واعتمدت في الترجيح على القرائن التي تعلمتها من كلامه وكلام غيره من أئمة العلل.

وليس أبو الحسن رحمه الله مخالفاً الأئمةَ قبله، بل هو سائر على منهاجهم، ونَفَسُ جميعِهِمْ واحدٌ، وأحكامه موافقة لأصول القوم، والترجيح محل يتسع فيه النظر، وكم من حديث اختلف الأئمة في الترجيح فيه، وغاية الباحث أن يترجح له أحد أقوالهم بقرائن معتمدة، وليس له الخروج عن أقوالهم.

وأما جوانب المناقشة لطريقة الدارقطني فتتلخص في النقاط التالية:

النقطة الأولى: ما يتعلق بمدار الحديث.

النقطة الثانية: ما يتعلق بالرواة عنه.

النقطة الثالثة: ما يتعلق بأوجه الاختلاف.

النقطة الرابعة: ما يتعلق بالمتون.

النقطة الأولى: ما يتعلق بمدار الحديث.

قد يعلل الدارقطني وجهاً ذكر فيه راو لأن أبا إسحاق لم يسمع منه، ومثال ذلك:

ـ **في الحديث الرابع والسبعين** ذكر الدارقطني من وجوه الاختلاف وجهاً رواه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وعلقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وحكم الدارقطني بأن قول زيد بن أبي أُنَيْسَةَ غير صحيح لأنه زاد علقمة في الإسناد، وعلل ذلك بأن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة.

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن هذا التعليل فيه نظر لأن أبا إسحاق حفظ عنه ذكر علقمة في الإسناد في عدة أحاديث وإن كان مرسلاً، ولم يعلل الدارقطني بمثل ذا التعليل فيها[1]، اللهم إلا إن كانت الرواية التي عند الدارقطني فيها تصريحٌ بالسماع بين أبي إسحاق، وعلقمة فيحمل على هذا، وإلا فهذا التعليل محل نظر، وأقرب من هذا أن تعلل رواية زيد بالتفرد.

النقطة الثانية: ما يتعلق بالرواة عنه، ولها ثلاثة جوانب:

الأول: اعتماده في الترجيح أحياناً على من في روايته عن أبي إسحاق ضعف، ومثال ذلك:

١ـ **في الحديث الرابع** رجح الدارقطني في الاختلاف قول سفيان بن عيينة، وهذا الترجيح من هذه الحيثية فيه نظر ظاهر، لأن ابن عيينة ليس حجة في أبي إسحاق، فسماعه بعد الاختلاط باتفاق، فيبعد ترجيح روايته

(١) انظر الأحاديث: (٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦١).



في مقابل رواية إسرائيل.

٢ـ في الحديث الرابع بعد المئة ذهب الإمام الدارقطني إلى ترجيح حفظ الوجهين، واحتج بكون بعض الرواة عن أبي إسحاق قد جمعوا الإسنادين جميعاً، وسمى منهم: الرُّحَيْلَ بن معاوية ـ ولم أقف على روايته ـ ومحمد بن جابر، ولعله لم يستحضر رواية حسين المروزي، وأبي نعيم، عن إسرائيل، أو لم يقف عليها، وروايتهما أولى بالاحتجاج من روايتي الرُّحَيْلِ بن معاوية، ومحمد بن جابر لضعفهما.

الثاني: يذكر الدارقطني الوجه المرجوح من رواية راو واحد مما يفهم منه أنه تفرد بذلك الوجه، والحال أنه قد توبع، فالترجيح من هذه الحيثية محل نظر، ومثال ذلك:

١ـ في الحديث التاسع والستين: ذكر الدارقطني وجهاً عن يحيى بن عبدويه مولى بني هاشم، عن الجراح بن مليح، ولم يذكر أحداً تابع الجراح على هذا الوجه، والحال أن أبا الأحوص، وزيد بن أبي أُنَيْسَةَ تابعاه.

٢ـ في الحديث الخامس عشر بعد المئة: ذكر الدارقطني الوجه الأول من رواية الحجاج بن أَرْطَاة، والوجه الثاني من رواية الحسن بن صالح بن حي، ورجح الدارقطني قول الحسن، ولا اعتراض على ذلك لأن الحجاج لا يقاس في الضبط بالحسن بن صالح، لكن الحجاج لم ينفرد بهذا فقد تابعه

شعبة، وإسرائيل، وزهير، وأبو الأحوص، وترجيح قول الحسن بن صالح مع خلاف هؤلاء له بعيد.

الثالث: الإشارة إلى تعليل وجه بذكر ضعف راويه، والسكوت عن مثله، ومثال ذلك:

ـ في الحديث الأول: بين حال موسى بن عطاء وهو ممن روى الوجه الأول، وأنه متروك الحديث، وفيه إشارة إلى رد روايته، وسكت عن مثله: عبد الوهاب بن الضحاك، وهو ممن روى الوجه الأول أيضاً، وعمر المَدائِني راوي الوجه الثالث.

النقطة الثالثة: ما يتعلق بأوجه الاختلاف، ولها ثلاثة جوانب:

الأول: ترجيحه وجهاً في إسناده نظر، ومثال ذلك:

١ـ في الحديث الحادي عشر: رجح الدارقطني وجهاً رواه يونس بن أبي إسحاق، والإسناد إليه لا يصح؛ لأنه من رواية محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيِّ، وهو ضعيف احتمل في الموطأ خاصة[1]، والمشكل في الترجيح أن الدارقطني لم يسم في رواة هذا الوجه إلا يونس، فكيف رجح قول من لا يصح الإسناد إليه؟، وترتب على هذا ترجيح وجه في الحديث ليس محفوظاً

(١) الدارقطني يرى في محمد ضعفاً، وأنه مع هذا لا يستحق الترك، انظر: سؤالات البَرْقَاني (٥٦٧، ٤٦٨)، سؤالات السلمي (٣٠٢).

أصلاً عن أبي إسحاق، ولا عن شيخه يسار بن نُمير، ويمكن مراجعة تفصيل ذلك في الحديث نفسه.

٢ـ في الحديث الرابع والثلاثون: حكى الدارقطني الاختلاف في لفظ الحديث، وذكر الاختلاف على الأعمش، ثم رجح أحد الوجهين عن الأعمش، وعضده بمتابعة حكيم بن زيد له.

والملحظ هنا أنه رجح عن الأعمش خلاف المحفوظ عنه، وعضد برواية من لا يحتج بروايته، وإليك بيان ذلك باختصار، وقد شرحته مفصلاً في دراسة الحديث نفسه.

اعلم أن الأعمش وبعض الرواة عنه وقع عليهم اختلاف، وهؤلاء الرواة هم:

أـ حفص بن غياث النَّخَعِيُّ، وقد روى كلا الوجهين، وسبب الاختلاف هو أن حفصاً روى الحديث من حفظه، فلما راجع الكتاب فإذا هو كرواية الجماعة عن الأعمش.

ب ـ وكيع بن الجراح، فروى اللفظ الأول عنه: يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وخالفه جمع منهم: الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وإسحاق بن إسماعيل الطَّالْقَاني، وهؤلاء أجل، وأحفظ، وأكثر عدداً، ويكفي مثلُ الإمام أحمد، فالمحفوظ قول الجماعة عن وكيع،

كما هو أيضاً قول حفص بن غياث، وعيسى بن يونس، ويزيد بن عبد العزيز، ومحاضر بن المُوَرِّع، عن الأعمش.

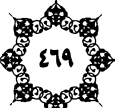
فبان بما سبق أن اللفظ الأول عن أبي إسحاق لا يصح من رواية الأعمش.

الثاني: ترجيح أحد الأوجه في الحديث، ويفهم منه أن ما عداه غير محفوظ، أو فيه وهم، أو يمكن اعتباره معتلاً، وفيه نظر من حيث إمكان ترجيح وجهين أو أكثر بناء على قرائن تحتف بذلك، فإذا أدت القرائن إلى ترجيح أكثر من وجه في الاختلاف فكذلك، والعبرة بدلالات القرائن المعتبرة عند أهل الحديث، وقد رجح الدارقطني في مواطن أكثر من وجه في الاختلافات، بل في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد وخطبة الحاجة رجح الدارقطني الأقوال كلها عن أبي إسحاق وقد بلغت اثنا عشر وجهاً سوى ما وقفت عليه[1].

وبناءً على ما سبق فيمكن اعتبار هذا مدخلاً على ترجيحه بالشرط السابق أعني أن تدل القرائن على إمكان الترجيح لأكثر من وجه، وهذا موضع يتسع فيه الاختلاف بين الناظرين، ومما وقفت عليه في أحاديث الدراسة ما يلي:

---

(١) انظر: دراسة الحديث رقم (٧٤).



١ـ **في الحديث السابع عشر** ذهب الدارقطني إلى ترجيح الوجه الثاني موقوفاً، ولعل موجب ترجيحه أنه من رواية الثَّوْري، وهو مقدم في أبي إسحاق، وظهر لي من الدراسة أن رفعه محفوظ، وذكرت هناك ستة قرائن لهذا.

٢ـ **في الحديث الثامن والعشرين** وجهان: الوجه الأول محفوظ عن أبي إسحاق من رواية شريك بن عبد الله النَّخَعِيِّ، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم، رووه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه.

والوجه الثاني رواه الثَّوْري، فزاد في الإسناد رجلاً مبهماً بين سعيد وعلي رضي الله عنه، ورجح الدارقطني هذا الوجه فقال: «وهو أصح، لأن سعيد بن ذي حُدَّان لم يدرك علياً رضي الله عنه»، والظاهر من الدراسة أن كلا الوجهين محفوظ عن أبي إسحاق، وأنه ربما ذكر الرجل المبهم، وربما حذفه، والأصح من روايتيه ذكر هذا المبهم، ولهذا علل ذلك بأن سعيداً لم يدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وسبب ترجيح حفظ الوجه الأول عن أبي إسحاق هو: إمكان حمل الوجه الأول على أنه من باب التحديث عن قصة علي رضي الله عنه.

٣ـ **في الحديث التاسع والعشرين** رجح الدارقطني الوجه الذي رواه



يوسف بن إسحاق على الوجه الذي رواه إسرائيل، وقد زاد يوسف ذكر أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان الأَوْدِيُّ بين أبي إسحاق وسويد بن غَفَلَةَ، والترجيح هنا قوي كما بينته في دراسة الحديث، لكن يمكن أن يقال إن إسرائيل لم يغلط على جده فنقص من الإسناد، وإنما دلس أبو إسحاق الحديث فحذف أبا قيس الأَوْدِيُّ من الإسناد.

الثالث: قد يرجح الدارقطني بعض الأوجه التي فيها غرابة عن راويها، **ففي الحديث التاسع:** رجح الدارقطني قول زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ومن تابعه على رواية إسرائيل، وفي رواية زيد غرابة بينتها في أثناء الكلام على ترجيح قول إسرائيل، ولعل وجه الترجيح أن زيداً حفظ تسمية شيخ عاصم ابن عمرو، فهذه زيادة ثقة، لكن يبقى الإشكال الذي ذكرته.

النقطة الرابعة: ما يتعلق بالمتون، ولها جانبان:

الأول: يسوق الدارقطني الاختلاف ويكون في سياق المتون ما يشعر بأنهما حديثان منفصلان، إلا أن الدارقطني يجعلهما حديثاً واحداً، ثم يوازن بين الأوجه.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب اختلاف الحفاظ في هذا، وأشار إلى أن مذهب علي بن المديني، وأبي حاتم الرازي وغيرهما اعتبارهما حديثين بإسنادين مختلفين، ومذهب الدارقطني وغيره الحكم على أحد الإسنادين

بالوهم أو الخطأ، وقد مثل له بحديثين[1]، ووقفت في هذه الدراسة على أمثلة أخرى هي:

١ـ **في الحديث الرابع**: اعتبر الدارقطني أنه حديث واحد فوازن بين الأوجه، إلا أن الحديث في الوجه الأول حديث آخر يختلف عن حديث علي رضي الله عنه الذي في الوجه الثالث، بدليل أن في حديث زيد بن يُثَيْعٍ المرسل زيادة ليست في حديث علي رضي الله عنه وهي قصة بعث أبي بكر رضي الله عنه ثم أمر علي رضي الله عنه باللحاق به ورد أبي بكر رضي الله عنه، ووجود الزيادة في أحد المتنين قرينة يستدل بها على حفظ الوجهين كما نقله ابن رجب عن أبي حاتم في الموضع السابق.

٢ـ **في الحديث الثاني والثلاثين**: ذكر في هذا الحديث الاختلاف على أبي إسحاق وأدخل حديثين بلفظين مختلفين واعتبرهما حديثاً واحداً، ويمكن مراجعة تفصيل ذلك في دراسة الاختلاف.

٣ـ **في الحديث الرابع والأربعين**: تكلم على الاختلاف في حديث أبي إسحاق في حديث موت أبي طالب، وحديث: من غسل ميتاً فليغتسل، وتكلم عليهما في سياق واحد، وقد اختلف على أبي إسحاق في إسناديهما

---

(١) انظر: «شرح العلل» (٢/٨٤٣ـ٨٤٦)، وانظر صنيع البخاري في حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما (صل قائماً..) (١١١٥، ١١١٦، ١١١٧)، وقد بحثت الاختلاف فيه في رسالة الترمذي (٢/٦٩٨ـ٧١٧).

على وجوه مختلفة.

٤ـ **في الحديث الخمسين:** اختلف على أبي إسحاق في لفظ الحديث على وجهه الأول، واختلف عليه في بعض اللفظ رفعاً ووقفاً، ولم يفصل أيضاً.

٥ـ **في الحديث السابع عشر بعد المئة:** أغفل الإشارة إلى اختلاف رواة الوجه الأول في لفظ الحديث.

والذي سلكه في هذه الأحاديث غير الذي سلكه في الحديث السابع والأربعين، فإنه بين الاختلاف على أبي إسحاق في لفظ حديث: «مرحباً بالطَّيبِ المُطَيَّبِ».

الثاني: قد يرجح الدارقطني في الاختلاف إسناداً لكنه لا يكون بلفظ الحديث المسئول عنه بل هو حديث آخر، **ففي الحديث التاسع عشر** سئل الدارقطني عن حديث عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ أنه كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده تحت خده وقال ﷺ: «اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك» فقال في أثناء سياقه الاختلاف: «.. ووقفه حُدَيْج بن معاوية، عن ابن مسعود ﷺ، وغيره يرويه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة قوله، وصحيحه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن عبيدة، عن البراء ﷺ».

فقول الدارقطني: «وصحيحه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن عبيدة،



عن البراء ﷺ» يفهم منه أن هذا الإسناد الذي صححه متنه كاللفظ الذي في السؤال، وهذا ما لم أقف عليه، وإنما وقفت عليه بلفظ آخر وهو: أن النبي ﷺ علم رجلاً إذا أراد أن ينام أن يقول: «اللهم أسلمت وجهي إليك..» وهو حديث آخر كما هو ظاهر، فالدارقطني لم يبين ذلك فكان فيه إشكال.

ثالثاً: اعتماده على من سبقه من الأئمة في التعليل أو الترجيح.

يندر أن ينقل الدارقطني في الترجيح عن أحد ممن سبقه من أئمة الحديث، ولم أقف في أحاديث الدراسة على نقل إلا في موضعين:

الأول: في الحديث الأربعين نقل عن الإمام أحمد ﷺ فقال: «وأنكر أحمد بن حنبل حديث محمد بن سالم وقال: أراه موضوعاً».

والثاني: في الحديث الثالث بعد المئة فإن الدارقطني قال: «وكان شيوخنا يقولون: إن إسماعيل بن أبي خالد وهم في قوله: عن سعيد بن جبير، وأن الحديث حديث عبد الله بن مالك».

وهذا يدل على استقلاليته في الترجيح، فيرجح ما يؤديه إليه اجتهاده.

أما قول أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي: «إن كتاب العلل الذي أخرجه الدارقطني إنما استخرجه من كتاب يعقوب بن شيبة»، واستدلاله على ذلك بعدم وجود مسند ابن عباس ﷺ في كليهما فإني لم أجد في أحاديث الدراسة ما يعضد قوله، وقد أطال محقق «العلل» الدكتور محفوظ

الرحمن السلفي ﷾ في الجواب عن كلامه[1]، وهو كاف فآثرت الاختصار.

رابعاً: عباراته في الترجيح.

يستعمل الدارقطني عند الترجيح عبارات مختلفة، فمما استعمله الدارقطني من العبارات عند بيان الراجح في أحاديث الدراسة ما يلي:

١ـ الصواب كذا، ومثاله: **في الحديث الثاني** قال بالنسبة لرواية إسرائيل: «وهو الصواب عن إسرائيل»، **وفي الحديث السادس** قال: «والصواب قول من قال: عن أبي إسحاق..».

٢ـ أصح، ومثاله: **في الحديث الثالث** قال: «وقول الثَّوْري أصح»، **وفي الحديث الخامس عشر، والسابع عشر** قال: «والموقوف أصح».

٣ـ أشبه بالصواب، ومثاله: **في الحديث الرابع** قال: «وقول ابن عيينة أشبه بالصواب»، **وفي الحديث السادس والعشرين** قال: «والمرسل أشبه بالصواب».

٤ـ أولى بالصواب، ومثاله **في الحديث الثامن عشر** قال: «وحديث إسرائيل أولى بالصواب».

٥ـ والمحفوظ كذا، ومثاله: **في الحديث الخامس** قال: «والمحفوظ من ذلك

---

(١) انظر لما سبق: «العلل» (١/٧٥ـ٨٤).

قول إسرائيل..»، **وفي الحديث الثالث عشر** قال في موضع: «والقولان محفوظان عن أبي إسحاق».

٦ـ والحديث حديث فلان، ومثاله **في الحديث التاسع** قال: «والحديث حديث زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ومن تابعه».

٧ـ وقول فلان صحيح، ومثاله **في الحديث العاشر** قال: «وقول مطرف وإسرائيل صحيح إن شاء الله»، **وفي الحديث الحادي عشر** قال: «وهو الصحيح»، **وفي الحديث الثالث عشر** قال في موضع: «والقولان عن أبي إسحاق صحيحان»، وقال أيضاً: «والصحيح حديث عبد خير وأبي جُحَيْفَةَ»، **وفي الحديث الرابع عشر** قال: «والصحيح..».

خامساً: الترجيح الجزئي أو النهائي في الاختلاف.

المقصود بهذا الأمر أن الدارقطني إذا ساق الاختلاف فقد يصحح جزئياً في رواية أحد الرواة عن أبي إسحاق أو مَنْ دونهم، ثم لا يصحح شيئاً بالنسبة للخلاف على أبي إسحاق، أو أن يصحح وجهاً بشكل نهائي عن أبي إسحاق.

وبناء على ما سبق فتصحيح الدارقطني ينقسم إلى قسمين:

الأول: تصحيح جزئي، ومن أمثلته:

١ـ **في الحديث الثاني** صحح الدارقطني الوجه الثاني عن إسرائيل خاصة.



٢ـ في الحديث الرابع والأربعين صحح الدارقطني الوجه الثاني في رواية الثَّوْري.

٣ـ في الحديث الثاني والستين صحح الدارقطني أيضاً الوجه الموقوف في الخلاف على الثَّوْري.

الثاني: تصحيح نهائي، ومن أمثلته:

١ـ في الحديث الثالث صحح قول الثَّوْري في الخلاف.

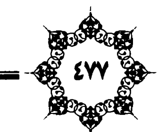
٢ـ في الحديث الرابع صحح قول ابن عيينة في الخلاف، وذكر أنه قول أبي بكر بن عياش، وأبي شيبة أيضاً.

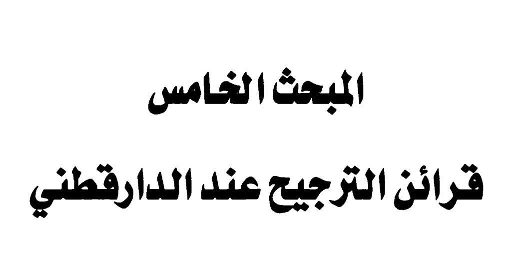
٣ـ في الحديث الخامس صحح قول إسرائيل ومن تابعه على الوجه الأول.

٤ـ في الحديث الثالث عشر صحح الوجه الأول والثاني، ويلاحظ أنه في ذكر الاختلاف على الثَّوْري ترك الترجيح فيه ثم ذكر أن الوجهين محفوظان عن أبي إسحاق.

والغالب على عمل الدارقطني أنه يصحح بشكل نهائي على أبي إسحاق، وأقل منه التصحيح الجزئي.







المبحث الخامس

قرائن الترجيح عند الدارقطني

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأبي إسحاق.**
- **المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالرواة عنه.**
- **المطلب الثالث: القرائن المتعلق بأوجه الاختلاف.**

المبحث الخامس

قرائن الترجيح عند الدارقطني

قرائن الترجيح في أحاديث العلل ذات أهمية كبيرة، لأن الحديث الذي يختلف فيه الثقة والضعيف لا يعد الترجيح فيه ذا صعوبة، وإنما تكمن الصعوبة في اختلاف الثقات، وقد ينتهي الأمر بالناظر إلى التوقف لشدة الإشكال.

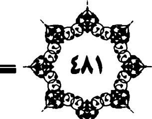
وقد أشار غير واحد من أهل العلم إلى أهمية القرائن في علم العلل خاصة، بل لا يكون الحكم بالتعليل إلا بقرينة دالة عليه، وأهل الحديث إنما يكون ترجيحهم بناء على القرائن، ولهذا قال ابن حجر: «ثم الوهم إن اطلع عليه.. بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل، أو منقطع، أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، فهذا هو المعلل»[1].

وقال في أثناء الكلام على زيادات الثقات: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن..»[2].

---

(١) «نزهة النظر» (٩٣-٩٤).

(٢) «النكت» (٢/٦٨٧).



والقرائن التي يرجح بها الأئمة متناثرة في مواطن، وأئمة الحديث قد يذكرون في موطن قرينة أو أكثر بنوا عليها الترجيح، فيقاس عليه ما يشبهه عند خلوه منها، والاهتمام بجمع هذه القرائن من مهمات هذا العلم الجليل.

والدارقطني سبيله - في هذا العلم - سبيل غيره من أئمة الحديث، فأحكامه مبنية على قرائن تقدح في نفسه، ومعرفة القرائن التي يعلل بها مهم جداً لكثرة ما يُعولُ على قوله في التعليل، ومن خلال دراستي لمرويات أبي إسحاق في كتاب «العلل» رأيته قليلاً ما يذكر سبب أو قرينة ترجيحه، وفي هذه الحال إما أن نقول: لا سبب لترجيحه، وهذا مُحال، بل لَغْوٌ، أو نقول: الترجيح له أسبابه، فلعله رجح لكذا وكذا، وهذا - في نظري - ليس محل إنكار على الباحث لو فعله، بشرط أن يكون ما يذكره في التسبيب مما هو معروف بين أهل الفن، لا غريباً عن منهاجهم.

فجمع هذه التسبيبات وتسميتها بالقرائن لا أرى فيه حرجاً على الباحثين ما دام أن جامعه لم يجزم بتقويل الإمام الترجيح بناء عليه، بل هي اجتهاد منه، ومن هذا الباب ذكرت هذا الفصل في الدراسة، وبعض أهل العلم لا يرى نسبة هذه القرائن إلى مثل الإمام الدارقطني؛ لأنها مستنبطة وليست صريحة، وما سبق فيه جواب عنه، فالله المسؤول أن يوفقني وسائر إخواني للصواب.

وسأذكر ابتداءً المواضع التي نص فيها الدارقطني على استعمال تلك القرائن ـ إن وجد ـ وأمثل عليها من أحاديث الدراسة، وربما مثلت بالحديث الواحد لعدة قرائن لأنها قد تجتمع في حديث واحد كما لا يخفى، وربما كان بين بعض القرائن تشابه إلا أن بعضها أكثر تفصيلاً في ناحية معينة عن القرينة الأخرى، وقسمتها إلى ثلاثة مطالب[1]:

ـ المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأبي إسحاق.

ـ المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالرواة عنه.

ـ المطلب الثالث: القرائن المتعلق بأوجه الاختلاف.

---

(١) استفدت هذا التقسيم الثلاثي من طريقة شيخنا الدكتور إبراهيم اللاحم التي سلكها في كتابه: «مقارنة المرويات»، وكذلك في بعض المبحث السابق (ص٣٨٩).



المطلب الأول: القرائن المتعلقة بأبي إسحاق.

الأولى: اشتهاره بالطلب، والاتساع في الرواية، فيحتمل له رواية الحديث على أكثر من وجه، ومن أمثلتها:

١ـ في الحديث الثالث عشر: روي الحديث عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، ومرة عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه، ورجح حفظ الوجهين بعبارات متعددة.

٢ـ في الحديث السادس عشر: رجح صحة القولين فقال: «ويشبه أن يكون القولان صحيحين».

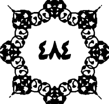
٣ـ في الحديث التاسع عشر: رجح الدارقطني الوجه الثاني، والخامس، فقال عنهما: «جميعاً صحيحين».

٤ـ في الحديث الخامس والأربعين: ذكر ثلاثة أوجه عن أبي إسحاق وقال: «وكلها محفوظة».

٥ـ في الحديث التاسع والأربعين: حكى تسعة أوجه، ورجح أن أصحها ثلاثة أوجه.

٦، ٧ـ في الحديث السادس والسبعين، والسابع والسبعين: ذكر الاختلاف على وجهين وقال في كليهما: «ويشبه أن يكونا صحيحين».

٨ـ في الحديث الثالث بعد المئة: اختلف في هذا الحديث على



أبي إسحاق، فرواه جمهور أصحابه عنه، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر ﵄، ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عمر ﵄، ورجح الدارقطني حفظ الوجهين، واحتج بما حاصله أن رواية سعيد، عن ابن عمر ﵄ محفوظة من طرق غير طريق أبي إسحاق، وبنى عليه أن أبا إسحاق قد يكون سمعه من سعيد، وسمعه من عبد الله بن مالك، فروى الحديث عنهما، فسمعه في كل مرة رواة كل وجه.

٩ـ في الحديث الخامس والعشرين بعد المئة: حكى وجهين وقال: «والقولان محفوظان عن أبي إسحاق».

الثانية: أن يكون أحد الأوجه أسلم من الآخر من حيث وقوع التدليس فيه، وذلك أن الراوي إذا كان معروفاً بالتدليس، فاختلف عليه في حديث فتارة يدخل بينه وبين شيخه رجلاً، وتارة لا يذكر بينهما أحداً، فما حدث به بذكر الواسطة أرجح من الوجه الآخر، ومثاله:

١ـ في الحديث الثالث: رجح الدارقطني الوجه الذي رواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عامر البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر ﵁، ورواه غيره عن أبي إسحاق، عن سعيد، عن أبي بكر ﵁ دون ذكر عامر البَجَلِيِّ، وقول الثَّوْري أسلم من جهة بعده عن احتمال وقوع التدليس.

٢ـ في الحديث التاسع والعشرين: رجح الدارقطني الوجه الذي رواه

يوسف بن إسحاق على الوجه الذي رواه إسرائيل، وقد زاد يوسف ذكر أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان الأَوْدِيِّ بين أبي إسحاق وسويد بن غَفَلَةَ، لأن أبا إسحاق قد يكون دلس الحديث فحذف أبا قيس الأَوْدِيَّ من الإسناد كما في رواية إسرائيل.

٣ـ في الحديث الثاني والخمسين: ذكر الوجه الأول من رواية الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن العَيْزارِ بنِ حُرَيْثٍ، عن عمر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً، وذكر وجهاً ثانياً بإسقاط العَيْزار، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول الثَّوْري، وشعبة، وإسرائيل، عن أبي إسحاق».

الثالثة: إذا اختلف على الراوي في تسمية شيخه، ورواه بعضهم فجمع بينهما احتمل أن يكون الحديث عنده بإسنادين، ومثاله:

١ـ في الحديث الثالث عشر: اختلف على أبي إسحاق فروى بعضهم الحديث عنه، عن أبي جُحَيْفَةَ، عن علي، وبعضهم رواه عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي، ورجح الدارقطني حفظ الوجهين لأن بعض الرواة جمع بينهما.

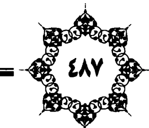
٢ـ في الحديث السادس عشر: رجح صحة القولين عن أبي إسحاق، ولم يذكر سبباً.



٣ـ في الحديث الرابع بعد المئة: ذهب الدارقطني إلى ترجيح حفظ الوجهين، واحتج بكون بعض الرواة عن أبي إسحاق قد جمعوا الإسنادين جميعاً، وسمى منهم: الرُّحَيْلَ بن معاوية ـ ولم أقف على روايته ـ ومحمد بن جابر، وهذا يفيد بأن جمع بعض من فيهم ضعف بين الإسنادين قد يفيد أحياناً في مثل هذا الموطن.

الرابعة: يحتمل في بعض الأحوال أن يكون أبو إسحاق هو سبب الاختلاف، فلا يكون المخالف حينئذ مخطئاً في الرواية، كما لو اختلف عليه وصلاً وإرسالاً وتبين أن الأمر راجع إلى نشاطه، مثل الاختلاف عليه في **الحديث الثامن:** فروى إسرائيل، وأبوه الحديث عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وخالفهما الثَّوْري، وشعبة، ومسعر، فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون عن النبي ﷺ مرسلاً، وقال الدارقطني: «والمتصل صحيح»، فلم يعرض للمرسل بتعليل لحفظ رواته وجلالتهم، فرجع الأمر إلى أبي إسحاق ونشاطه.





المطلب الثاني: القرائن المتعلقة بالرواة عنه.

الأولى: الترجيح باعتبار بلد الراوي.

ووجه هذه القرينة أن رواية بلدي الراوي أقوى من رواية الغرباء عنه، وذلك لملازمتهم للراوي، وكثرة سماعهم حديثه، والغالب أن الغرباء تكون إقامتهم عابرة فليس سماعهم كسماع الملازم المقيم بالبلد، مثل **الحديث التاسع**: فروى الكوفيون الحديث عن أبي إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن عمير أو ابن عمير، عن عمر رضي الله عنه، منهم زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، وخالفهم محمد بن عجلان المدني فرواه عن أبي إسحاق، عن عمر رضي الله عنه لم يذكر بينهما أحداً، ومما يرجح قول زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ومن تابعه على قول ابن عجلان أنهم كوفيون بلديوا أبي إسحاق، بخلاف ابن عجلان فهو مدني فروايته من روايات الغرباء.

الثانية: الترجيح بالكثرة.

والمقصود بها أن يرجح الوجه الذي رواته أكثر على ما ينفرد به الأقل، وذلك أن الغلط عن الجمع أبعد، وهو أقرب إلى الواحد ونحوه، ومن أمثلتها:

١ـ **في الحديث الثاني**: رجح ما رواه أكثر أصحاب إسرائيل من إرسال حديث أبي بكر رضي الله عنه «شَيَّبَتْنِي هود» على وصل الحديث عنه.

٢ـ **في الحديث السادس:** رجح ما رواه أكثر أصحاب أبي إسحاق على ما انفرد به حمزة الزيات.

٣ـ **في الحديث السابع عشر:** ذكر الوجه المرفوع من رواية إسرائيل فقط، والموقوف من رواية جماعة منهم: الثَّوْري، ثم قال: «والموقوف أصح».

وقد يشير الدارقطني إلى الكثرة ضمناً بعبارة: أصحاب فلان في مقابل تسميته واحداً أو اثنين خالفوهم، وستأتي هذه القرينة مستقلة، لكنها متضمنة ـ والله أعلم ـ معنى الأكثرية.

الثالثة: الترجيح باعتبار الحفظ.

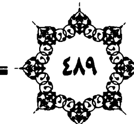
والمقصود بها أن يرجح قول الأحفظ من الرواة على من هو أقل ضبطاً وحفظاً، وهذه القرينة نص عليها الدارقطني في مواطن منها:

١ـ **في الحديث السابع:** رجح قول زهير على قول زكريا وقال: «ويشبه أن يكون قول زهير هو المحفوظ؛ لأن زهيراً أثبت من زكريا في أبي إسحاق».

٢ـ **في الحديث السادس والخمسين:** رجح قول زهير في مقابل قول علي ابن عَابِس فقال: «وزهير أثبت، وحديثه أولى».

ويمكن أن يكون استعملها في مواطن أخرى مثل:

١ـ **في الحديث الثاني:** رجح الدارقطني رواية إسرائيل المرسلة لأنه



أحفظ من أبيه : يونس ، ومن شيبان بن عبد الرحمن ، فقد خالفهما بإرسال ما وصلاه.

٢ـ في الحديث الثالث : رجح رواية الثَّوْري.

٣ـ في الحديث التاسع : رجح قول زيد بن أبي أُنَيْسَةَ لأنه زاد تسمية الراوي.

٤ـ في الحديث الثاني عشر : رجح الوجه الأول لأن رواته أوثق في الجملة من رواة الوجه الثاني.

٥ـ في الحديث الثامن عشر : رجح قول إسرائيل لأنه أحفظ من مخالفه : صباح بن يحيى المُزَنِيِّ.

٦ـ في الحديث السادس عشر بعد المئة : رجح الدارقطني بناءً على الموازنة بين الحسن بن صالح ، والحجاج بن أَرْطَاة ، قول الحسن ، لأن الحجاج لا يقاس في الضبط بالحسن بن صالح.

الرابعة : الترجيح باعتبار أصحاب الراوي.

اهتم أهل العلم بالمفاضلة بين أصحاب الراوي الواحد من الحفاظ اللذين تكثر روايتهم في كتب الحديث ، فبينوا أن فلاناً أصح حديثاً وأوثق في فلان من فلان ، وهكذا ، وبسبب هذه المفاضلة بين الرواة في شيخ واحد عللوا أحاديث بعض الرواة عن هذا الشيخ بأن فلاناً خالفه وهو أوثق في هذا

الشيخ من ذاك.

ومن مظاهر هذا الاهتمام ما سطره الدارمي في أول سؤالاته ليحيى بن معين عن أصحاب الحفاظ، فسأله عن أصحاب نافع، والزهري، وأبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، والأعمش وغيرهم من الحفاظ، لأن حديث هؤلاء يكثر فيه الاختلاف بين أصحابهم، وأصحابهم فيهم الثقة الضابط الملازم لذلك الحافظ، ومنهم من هو دون ذلك، فيرجحون بينهم إذا اختلفوا بمثل هذا.

ومن أحسن من اهتم بذلك من المتأخرين الحافظ ابن رجب رحمه الله، فتكلم عليه في فصل طويل، ناقلاً نصوص الأئمة في ذلك[1].

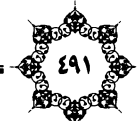
ومن دلائل استعماله هذه القرينة قوله: «أصحاب فلان»، وهذا سبق بأمثلته التي صرح فيها بترجيح الأوجه التي عبر عن رواتها بمثل هذا الوصف[2].

ومما تحسن الإشارة إليه أن هذه المواضع التي أهمل فيها الدارقطني تسمية أصحاب الراوي أجدها ـ في الغالب ـ من رواية الحفاظ من أصحابه، **ففي الحديث الثاني:** علق الوجه الثاني عن أصحاب إسرائيل، ووقفت عليه من رواية عبيد الله بن موسى، وعبد الله بن رجاء، ووكيع، والنَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، وغيرهم.

---

(١) «شرح العلل» (٢/٦٦٥-٧٣٢).

(٢) انظر: (ص٤٠٦).



وعلقه عن أصحاب زهير، عن زهير ولم يسم أحداً منهم ووقفت عليه من رواية أحمد بن عبد الملك الحَرَّانِيِّ فقط.

وعلقه عن أصحاب أبي الأحوص، ووقفت عليه من رواية سعيد بن منصور، وعفان، وابنا أبي شيبة، وعمرو بن عون وغيرهم.

وعلقه عن أصحاب أبي بكر بن عياش، ووقفت عليه من رواية إبراهيم الصواف، وطاهر بن أبي أحمد الزُّبَيْري وغيرهما.

ومن أمثلة الترجيح بهذه القرينة:

١ـ **في الحديث الثالث، والسابع عشر:** رجح رواية الثَّوْري، وهو مقدم في أبي إسحاق، معروف بصحبته له.

٢ـ **في الحديث الخامس:** رجح قول إسرائيل مع أنه ذكر خلاف الثَّوْري له.

٣ـ **في الحديث السادس:** رجح ما رواه إسرائيل، والثَّوْري، فهما معروفان بصحبة أبي إسحاق أكثر من حمزة الزيات.

الخامسة: الترجيح باعتبار رواية الرجل عن أهل بيته.

والمقصود أن أهل بيت الراوي أدرى بحديثه من غيرهم، فقولهم أقرب إلى الصواب من قول من خالفهم، ومن أمثلتها:

١ـ **في الحديث الخامس:** رجح زيادة إسرائيل في الإسناد حيث جعل

الحديث من قول أبي بكر رضي الله عنه ، بينما خالفه غيره فجعل الحديث عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ قوله.

٢ـ **في الحديث الحادي عشر:** رجح قول يونس بن أبي إسحاق على قول أبي الأحوص مع كونه أوثق من يونس.

والدارقطني ربما قدم قرينة الترجيح بالأحفظ على قرينة رواية الرجل عن أهل بيته ، **ففي الحديث الثاني عشر:** رجح رواية زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ، وشعبة بن الحجاج ، بينما الثاني من رواية إسرائيل ، وأبيه يونس ، وزيدٌ وشعبةُ أرجح من حيث الحفظ ، وإسرائيل وأبوه أرجح من جهة الرواية عن أبيهم ، لكن الدارقطني رجح قول زيد وشعبة.





المطلب الثالث: القرائن المتعلق بأوجه الاختلاف.

الأولى: الترجيح باعتبار سلوك الجادة.

يقصد بهذه القرينة أن الراوي يسبق إلى ذهنه الإسناد المشهور فيروي الحديث عن شيخه بذلك الإسناد، والحال أن شيخه قد حدث بالحديث بخلاف ذلك، ومثال استعمال الدارقطني لهذه القرينة:

١ـ في الحديث الثاني: رجح الدارقطني الوجه المرسل من رواية إسرائيل وغيره، وذلك أن من وصل الحديث لا يبعد أن يكون سلك الجادة المشهورة، لأن أبا إسحاق رواه عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، فلعل من وصله لما سمع ذكر عكرمة سبق إلى ذهنه أن يكون موصلاً بذكر ابن عباس رضي الله عنه.

٢ـ في الحديث السابع: ذكر عن زكريا وجهين: الأول: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، والثاني: عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه، وتوقف فيهما، ثم حكى عن زهير وجهاً ثالثاً: عن أبي إسحاق، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ مرسلاً عن عمر رضي الله عنه، ورآه أرجح لأن زهيراً أثبت، وقد مرّ قوله، لكن يمكن التعليل بكون رواية زهير مخالفة للجادة، ويروي فيها أبو إسحاق عمن هو أصغر منه سناً، أما قول زكريا فجاءت على جادة معروفة من حديث أبي إسحاق، فلو كانت محفوظة ما ترك الرواية عن شيوخه الكبار إلى من هو أصغر، ثم تكون

الرواية بعد مرسلة.

٣ـ في الحديث الثالث عشر بعد المئة: اختلف في الحديث على أبي إسحاق على أوجه المحفوظ منها ثلاثة هي:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

فالدارقطني رأى أن الصحيح هو الوجه الأول، وهو من رواية شعبة وغيره، وربما كان من أسباب ترجيحه: أن شعبة ساق الحديث بإسناد مخالفٍ للجادة المشهورة، ومن خالفه كإسرائيل، وشريك روياه على الوجه الثاني: عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، وقد سلكا طريقاً مشهورة تسبق إلى الذهن.

الثانية: أن يكون الإسناد الذي زِيْدَ فيه راوٍ أسلمُ من حيث صحة الرواية لا من حيث الترجيح باعتبار الحفظ، ومثاله:

١ـ في الحديث الحادي عشر: رجح رواية يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأَ مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه، على

رواية أبي الأحوص التي نقص فيها ذكر يسار فجعله عن أبي إسحاق، عن يَرْفَأَ مباشرة.

٢ـ في الحديث الثامن والعشرين: وجهان: الوجه الأول محفوظ عن أبي إسحاق من رواية شريك بن عبد الله النَّخَعِيِّ، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم، رووه عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه.

والوجه الثاني رواه الثَّوْري، فزاد في الإسناد رجلاً مبهماً بين سعيد وعلي رضي الله عنه، ورجح الدارقطني هذا الوجه فقال: «وهو أصح، لأن سعيد بن ذي حُدَّان لم يدرك علياً رضي الله عنه».

٣ـ في الحديث الستين: رجح الدارقطني الوجه الذي رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، عن علقمة النَّخَعِيِّ، عن ابن مسعود رضي الله عنه على الوجه الذي رواه الثَّوْري فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، وذلك أن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، فلا بد من الواسطة بينهما، وقد حفظ تسميته زكريا وهو ثقة، وزيادته مقبولة.

٤ـ في الحديث التاسع والثمانين: حكى وجهاً عن الأعمش، ويونس، ومُفَضَّلِ بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حَنَش بن المعتمر، وذكر مخالفة إسرائيل لهم، فزاد رجلاً مبهماً بين جدّه وحنشٍ، وقال: «والقول عندي

قول إسرائيل».

الثالثة: إذا حدث الراوي بحديث طويل، وَمَيَّز فيه بين ما هو مرفوع وما ليس بمرفوع فهو دليل على ضبطه وإتقانه للحديث، ففي الحديث الثمانين: روى أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه حديث الخطبة التي كان يعظ بها أصحابه، وفيها جملة تتعلق بفضل الصدق وعضه المسلم، فاختلف أصحابه في ذلك فمنهم من رفع الجميع، ومن وقف الخطبة إلا هاتين الجملتين فرفعوهما إلى النبي ﷺ، وهذا الوجه رواية شعبة، وإسرائيل، وهو الذي رجحه أبو الحسن فتمييزهما بين الموقوف والمرفوع في الحديث دليلُ ضبطِهِما له.

الرابعة: الاستدلال بحفظ أسماء الرواة على ضبط الوجه، ومثال ذلك:

١ـ في الحديث التاسع والأربعين: ذكر الدارقطني تسعة أوجه وعند الترجيح قال: «وأصحها كلها قول من قال: عن أبي حية، وقول عبد الرحمن ابن حميد: عن أبي حية، وعبد خير؛ فإنه ثقة وقد ضبطه: أبا حية، وزاد معه: عبد خير، وتابعه عمار بن رُزيق على: عبد خير»، فاستدل على حفظ عبد الرحمن بن حميد الرُّؤاسِيُّ إلى جانب ثقته بضبطه اسم شيخ أبي إسحاق: «أبا حية».

٢ـ في الحديث السابع عشر بعد المئة : يشبه أن الدارقطني رجح الوجه الأول في الاختلاف ، ورواة هذا الوجه ضبطوا الأسماء في الإسناد أيضاً.

هذا ما تيسر لي جمعه من خلال أحاديث الدراسة ، أسأل الله أن ينفع بها ، ولا شك أن قرائن الترجيح أكثر من هذا ، لكني قصرت المبحث على ما استنبطته من أحاديث الدراسة فقط ، والله الموفق.

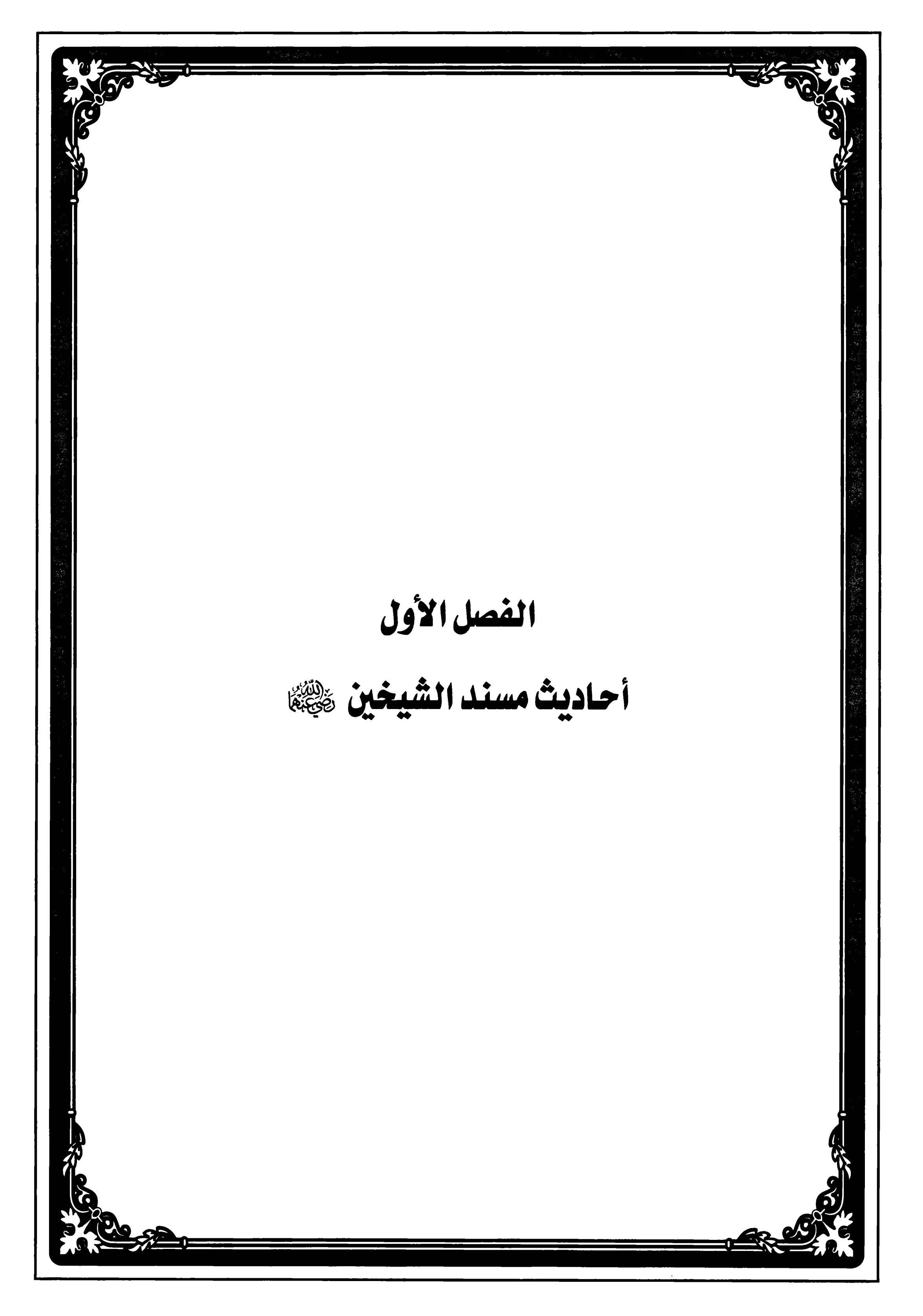


الباب الثاني

دراسة أحاديث أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً

وفيه ستة فصول:

- الفصل الأول: أحاديث مسند الشيخين رضي الله عنهما.
- الفصل الثاني: أحاديث مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- الفصل الثالث: أحاديث مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
- الفصل الرابع: أحاديث مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
- الفصل الخامس: أحاديث مسانيد باقي الصحابة من الرجال رضي الله عنهم.
- الفصل السادس: أحاديث مسانيد النساء من الصحابة رضي الله عنهن.



الفصل الأول

أحاديث مسند الشيخين رضي الله عنهما

سئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي» الحديث.

فقال: «... وروى هذا الحديث أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضِيُّ، عن إسماعيل بن عيّاش، عن أبان بن أبي عيّاش عن أبي إسحاق الهَمْدَانِيِّ قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

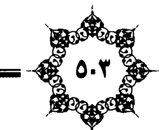
وخالفه عبد الوهاب بن نَجْدَةَ، عن إسماعيل، فقال فيه: عن أبي إسحاق، عن الحارث أو غيره، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وخالفهم موسى بن محمد بن عطاء؛ رواه عن إسماعيل بن عيّاش، عن شعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه، لم يذكر بينهما أحداً، وموسى هذا متروك الحديث؛ مقدسي يعرف بأبي طاهر المقدسي.

ورواه داود بن مهران الدباغ، عن عمر بن يزيد ـ قاضي المدائن ـ عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه...»[1].

---

(١) «العلل» (١/١٧٦/س٨).



تخريج الحديث:

هذا الحديث روي من طريق أبي إسحاق واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن الحارث أو غيره، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عبد خير رضي الله عنه، عن علي، عن أبي بكر رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (ح٥) من طريق موسى بن محمد بن عطاء، عن إسماعيل بن عيّاش، عن شعبة عنه به.

وعلقه الدارقطني عن عبد الوهاب بن الضحاك العُرْضِيِّ، عن إسماعيل بن عيّاش، عن أبان بن أبي عيّاش، عن أبي إسحاق به، ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن الحارث أو غيره، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه ابن مردويه كما في «التفسير» لابن كثير (١/٥٥٣) من طريق أبان بن عيّاش، عن أبي إسحاق، عن الحارث دون شك.

والدارقطني علقه عن عبد الوهاب بن نَجْدَةَ، عن إسماعيل بن عياش، ولا أدري إن كانت رواية ابن مردويه على هذا الوجه، ولم ينقل ابن كثير من دون أبان ليُنظر فيه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (ح١٨٤٧)، وابن مردويه كما في «التفسير» لابن كثير (١/٥٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٢/١١٣)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (ج١٦/١٦٣/أ) من طريق داود بن مهران، عن عمر بن يزيد، عنه به بنحو اللفظ المذكور في السؤال.

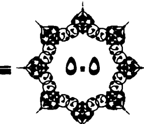
دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على أبان بن أبي عيّاش فيروز العَبْدِيِّ، أبي إسماعيل البصري، وهو متروك الحديث[1]، ومدار حديثه على إسماعيل ابن عيّاش الحِمْصِي، وهو ضعيف الحديث إذا روى عن غير الشاميين كما في هذا الحديث[2]، واختلف عن إسماعيل فروى عنه الوجه الأول:

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١/١٩/ت١٤٢).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٣٢١).



ـ موسى بن محمد بن عطاء، وهو متروك الحديث باتفاق[1].

وعلقه الدارقطني عن عبد الوهاب بن الضحاك ـ فإن صح ـ فهو متروك الحديث وبعض الأئمة كذبه، وله عن إسماعيل بن عيّاش خاصة مقلوبات وبواطيل[2].

وموسى جعله عن إسماعيل، عن شعبة، بينما عبد الوهاب ـ فيما حكاه الدارقطني ـ جعله عن إسماعيل، عن أبان، والدارقطني استغربه فقال في «الأفراد»: «غريب من حديث شعبة، عن أبي إسحاق، عنه، تفرد به موسى بن محمد بن عطاء، عن إسماعيل بن عيّاش، عنه»، وذكر هنا في «العلل» حال موسى وفيه إشارة إلى رد روايته فقال: «وموسى هذا متروك الحديث؛ مقدسي يعرف بأبي طاهر المقدسي».

وأنكر ما في هذا الوجه التصريح بالسماع بين أبي إسحاق، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي تفرد به عبد الوهاب بن الضحاك، ومثلُ عبد الوهاب لا يقبل منه هذا.

والوجه الثاني عن إسماعيل علقه الدارقطني عن عبد الوهاب بن نَجْدةَ الحِمْصِيِّ، فإن صح، فعبد الوهاب ثقة[3]، وقوله هو المحفوظ عن

(١) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٦٩)، «الكامل» (٦/ ٣٤٧)، «اللسان» (٧/ ١٨٨).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٤٦).

(٣) السابق (٦/ ٤٥٣).

إسماعيل، وإن لم يصح فإن ضعف إسماعيل مُغْنٍ في رد الرواية، فلا تصح عن أبان على كلا الوجهين.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، فالوجه الأول، والثاني رويا من طريق أبان بن أبي عيّاش، وتقدم أنهما لا يصحان إليه، ولو صحا إلى أبان فإنه لا يصح عن أبي إسحاق، ولهذا قال ابن كثير[1]: «وهذا إسناد لا يصح» وقوله ظاهر.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

عمر بن يزيد الأَزْدِيُّ، أبو حفص المَدائِنيُّ قاضيها، تقدم أن ابن عدي قال عنه: «منكر الحديث»، والراوي عنه: داود؛ ثقة[2]، فهو غير محفوظ عن أبي إسحاق لضعف عمر، وقد قال الدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (ح٥): «غريب من حديث أبي إسحاق، عن عبد خير».

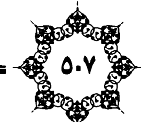
فهذا الحديث لا يصح له إسنادٌ إلى أبي إسحاق من أي وجه.

ورُوي حديث علي رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه من وجه آخر، فأخرج الإمام أحمد (٤٧، ٤٨، ٥٦)، وابن ماجه (١٤٩٥)، وأبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦، ٣٠٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٠،

---

(١) التفسير (١/٥٥٣).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٤٢٦)، «تعجيل المنفعة» (١/٥٠٧).



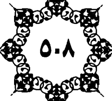
١١٠٧٨) وغيرهم من طريق عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي رضي الله عنه به، وقد درسته مطولاً في كتاب: «الأحاديث التي ذكر فيها الترمذي اختلافاً»، وذكرت ما في أسماء بن الحكم من الاختلاف، والذي ترجح لي أن أسماء لا بأس بحديثه ما لم ينفرد أو يخالف، وهذا الذي رواه هنا من أفراده، ومثله لا تقبل أفراده، فالحديث غريب انفرد به علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي رضي الله عنه، وأنا متوقف في صحة الحديث لما فيه من الغرابة الشديدة سنداً ومتناً كما فصلته هناك[١].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق منكر لا يصح من أي وجه، وأما طريق عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء، عن علي رضي الله عنه فهو غريب جداً سنداً ومتناً.



(١) «الأحاديث التي ذكر فيها الترمذي اختلافاً» (٤٣).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «شَيَّبَتْني هود وأخواتها».

فقال: «يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ واختلف عنه:

فرواه شيبان بن عبد الرحمن، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ حدث به عنه: عبيد الله بن موسى، ومعاوية بن هشام.

واختلف عن إسرائيل، وأبيه يونس، وعن زهير بن معاوية، وعن أبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، ومسعود بن سعد الجُعْفِيِّ.

فرواه سعيد بن عثمان الخَرّاز[1]، وإسماعيل بن صبيح ـ كوفيان ـ عن إسرائيل، عن أبي إسحاق.

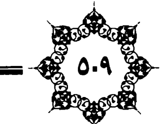
وتابعهما ابن ناجِيَة، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن إسرائيل، وأبيه يونس، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه، بمتابعة شيبان عنه.

وكذلك قال الحسن بن محمد بن أعين، عن زهير.

وابن مُصَفّى، عن بقية، عن أبي الأحوص.

---

(١) في الأصل: الخزاز.



وعبد الكريم بن الهيثم، عن طاهر بن أبي أحمد، عن أبي بكر بن عياش.

وأحمد بن الحسين الأَوْدِيُّ، عن أبي نعيم، عن مسعود بن سعد.

كلهم قالوا: عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه، بمتابعة شيبان، عن أبي إسحاق.

وخالفهم أصحاب إسرائيل، عن إسرائيل.

وأصحاب زهير، عن زهير.

والقاسم بن الحكم العُرَني، عن يونس بن أبي إسحاق.

وأصحاب أبي الأحوص، عن أبي الأحوص.

وأصحاب أبي بكر بن عياش، عن أبي بكر.

وأصحاب أبي نعيم عنه، عن مسعود بن سعد.

اتفقوا كلهم؛ فرووه عن أبي إسحاق، عن عكرمة مرسلاً عن أبي بكر رضي الله عنه، لم يذكروا فيه: ابن عباس رضي الله عنهما.

وكذلك رواه عبد الملك بن سعيد بن أبجر، عن أبي إسحاق.

ورواه علي بن صالح بن حي، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قاله محمد بن بشر العَبْدِيُّ عنه.

وحدث به محمد بن محمد البَاغَنْدي، عن محمد بن عبد الله بن

نُمير، عن محمد بن بشر فَوَهِمَ في إسناده في موضعين، فقال: عن العلاء ابن صالح، وإنما هو: علي بن صالح بن حي، وقال: عن أبي إسحاق، عن البراء ﵁، عن أبي بكر ﵁، وإنما هو: عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ ﵁، عن أبي بكر ﵁.

ورواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق واختلف عنه فيه:

فرواه عبد الرحيم بن سليمان، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن أبي بكر ﵁.

وخالفه أبو معاوية الضرير، وأبو أسامة، وأشعث بن عبد الله الخراساني، فرووه عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق بن الأجدع، عن أبي بكر ﵁، قال ذلك: هشام بن عمار، عن أبي معاوية الضرير.

واختلف عن هشام، فقيل: عنه، عن أبي معاوية، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشَّعْبِيِّ، عن مسروق، عن أبي بكر ﵁، وذكر الشَّعْبِيِّ وهم، وإنما هو أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ.

وأما رواية أبي أسامة، عن زكريا، ورواية أشعث بن عبد الله، عن زكريا؛ فإنهما اتفقا على زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق بن الأجدع، عن أبي بكر ﵁؛ قال ذلك: إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبي أسامة، عن زكريا، وقاله: نصر بن علي، عن أشعث بن عبد الله، عن زكريا.

وخالفهم محمد بن سلمة النَّصِيْبِيُّ، فرواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن أبي بكر رضي الله عنه.

ورواه الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه.

ورواه عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَزَّازُ، عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

فقيل: عن جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ، عن عبد الكريم الخَزَّازِ، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وقيل: عن جُبَارَةَ، عن عبد الكريم الخَزَّازِ، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبيه رضي الله عنه.

ورواه أبو شيبة يزيد بن معاوية النَّخَعِيُّ، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

ورواه عمرو بن ثابت بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن أبا بكر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم...»[1].

---

(١) «العلل» (١/١٩٣/س١٧).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عنه على أربعة عشر وجهاً:

١ـ أبو إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عكرمة مرسلاً عن أبي بكر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(١)].

٥ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٧ـ أبو إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٨ـ أبو إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٩ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

١٠ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه.

١١ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

١٢ـ أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن أبا بكر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) هذا الوجه ذكره عندما أسند الأوجه (١/٢٠٦).



ومما لم يذكره الدارقطني:

١٣ـ أبو إسحاق، عن عكرمة قال: قيل للنبي ﷺ.

١٤ـ أبو إسحاق، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه ابن سعد (١/ ٤٣٥) عن عبيد الله بن موسى.

والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠١، ٢٠٢) من طريق سعيد بن عثمان الخَرّاز، وإسماعيل بن صبيح.

ومن طريق ابن ناجِيَة، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ.

أربعتهم (عبيد الله، وسعيد، وإسماعيل، والنَّضْر) عن إسرائيل.

وابن سعد (١/ ٤٣٥).

وابن نجيح في «حديثه» (١٠١/أ) ـ ومن طريقه الرَّسْعَني في «رموز الكنوز» (٣/ ١١٥) ـ والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠)، والشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٤٠ـ٢٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٥٠)، والضياء المقدسي (١٢/ ٢٠١/ح٢١٩) من طريق أبي بكر محمد بن الفرج الأزرق.

والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠) عن أبي بكر النيسابوري.

وابن عساكر (٤/ ١٦٩، ١٧٠) من طريق أبي بكر محمد بن بَرَكَة

اليَحْصُبِيِّ.

وفي (٤/ ١٧٠) من طريق عبد الله بن محمد الرازي.

ثلاثتهم (النيسابوري، واليَحْصُبِيُّ، والرازي) عن يوسف بن سعيد.

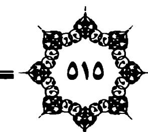
ثلاثتهم (ابن سعد، ومحمد الأزرق، ويوسف) عن عبيد الله بن موسى.

والترمذي في «الجامع» (٣٢٩٧)، وفي «الشمائل» (٤٠) ـ ومن طريقه البغوي في «الأنوار» (٤٥١) ـ وفي «العلل الكبير ـ ترتيبه» (٢/ ٨٩٩)، والمروزي في «مسند أبي بكر» (٣٠)، والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٠)، والحاكم (٢/ ٣٤٣)، والشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٤١)، وابن بَشْرَان في «مجلسين من أماليه» (٢١٠/ب)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (١٤٢/أ)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٣٥٧)، وابن عساكر (٤/ ١٧٠) من طريق أبي كريب، عن معاوية بن هشام.

كلاهما (عبيد الله بن موسى، ومعاوية بن هشام) عن شيبان.

والحاكم (٢/ ٤٧٦) ـ وعنه البيهقي في «الشعب» (٧٥٨) ـ من طريق محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِيِّ العَبْدِيِّ، عن مسدد.

وعلقه الدارقطني (١/ ٢٠٣) عن شيخه أبي محمد يحيى بن صاعد ـ وذكر أنه لم يسمعه منه ـ عن محمد بن عوف، عن محمد بن مُصَفّى، عن بقية ابن الوليد.



كلاهما (مسدد، وبقية) عن أبي الأحوص.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٣) من طريق عبد الكريم بن الهيثم، عن طاهر بن أبي أحمد الزُّبَيْرِيِّ، عن أبي بكر بن عيّاش.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٢) من طريق ابن ناجِيَة، عن خلاد، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ، عن يونس بن أبي إسحاق.

وفي (١/٢٠٢) من طريق الحسن بن محمد بن أعين، عن زهير بن معاوية.

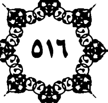
وفي (١/٢٠٣) من طريق أحمد بن الحسين الأَوْدِيِّ، عن أبي نعيم، عن مسعود بن سعد الجُعْفِيِّ.

سبعتهم (إسرائيل، وشيبان، وأبو الأحوص، وأبو بكر، ويونس، وزهير، ومسعود) عن أبي إسحاق به، ولفظ ابن سعد عن إسرائيل: (شَيَّبَتْني هود، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت)، والباقون بمثل اللفظ الأول إلا في رواية الأزرق عند ابن نجيح ففيها تقديم وتأخير.

وأكثر الرواة جعلوا الحديث من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، إلا في رواية أبي بكر النيسابوري، ومحمد اليَحْصُبِيِّ، عن يوسف[1]، عن عبيد الله، عن

---

(١) ذكر ابن عساكر انفراد اليَحْصُبِيِّ بهذا عن يوسف، وقد تابعه أبو بكر النيسابوري.



شيبان، ورواية مسدد، عن أبي الأحوص، فإنهم جعلوه من مسند أبي بكر ﵁ كما فعل الدارقطني في حكايته لهذا الوجه فكأنه جعلهما وجهاً واحداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عكرمة، عن أبي بكر ﵁.

أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (١١١٠).

ومسدد كما في «إتحاف المهرة» (١/٥٧٢٧).

وابن سعد (١/٤٣٦) عن عفان بن مسلم، وإسحاق بن عيسى.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٥٥٣/ح١٠٣١٧)[1]، وفي «المسند» كما في «المطالب العالية» (٣٦٤٦).

والمروزي في «مسند أبي بكر ﵁» (٣١) عن عثمان بن أبي شيبة.

وأبو يعلى (١٠٧) ـ ومن طريقه ابن الشجري في «الأمالي» (٢/٢٤١)، وابن عساكر (٤/١٧٢) ـ عن خلف بن هشام.

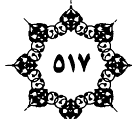
وأبو يعلى أيضاً (١٠٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤/١٧٢) ـ عن العباس بن الوليد النَّرْسي.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٥) من طريق عمرو بن عون.

وابن عساكر (٤/١٧٢) من طريق عبد الله بن الجراح.

---

(١) زاد محققه في إسناده نقلاً من جامع الترمذي: ابن عباس، وهذا غير جيد، وهو على الصواب في «المطالب».



عشرتهم (سعيد، ومسدد، وعفان، وإسحاق، وأبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة، وخلف، والعباس، وعمرو، وعبد الله) عن أبي الأحوص.

ويعقوب بن شيبة في «المسند» كما في «جامع الآثار» لابن ناصر الدين (٤/٤٥٧) عن عبيد الله بن موسى.

وابن شبة (٢/٦٢٦) عن أبي أحمد الزُّبَيْري.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٣) عن أحمد بن محمد بن المغلس، عن خلاد بن أسلم، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٣، ٢٠٤) من طريق وكيع بن الجراح، وعبد الله بن رجاء، ومخول بن إبراهيم.

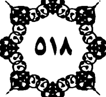
ستتهم (عبيد الله، والزُّبَيْري، والنَّضْر، ووكيع، وعبد الله، ومخول) عن إسرائيل.

وعبد الله بن أحمد في زيادات «الزهد» (٤٦) من طريق أحمد بن محمد ابن أيوب،

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٥) من طريق إبراهيم الصواف، عن طاهر بن أبي أحمد،

وفيه من طريق أبي هشام الرفاعي،

ثلاثتهم (أحمد، وطاهر، والرفاعي) عن أبي بكر بن عياش، ولفظ



عبد الله مختصر، وأحال الدارقطني على رواية عمرو، عن أبي الأحوص.

والدارقطني في «العلل» (٢/٢٠٤) من طريق أحمد بن عبد الملك، عن زهير بن معاوية.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٥) من طريق القاسم بن الحكم، عن يونس.

وفي (١/٢٠٥، ٢٠٦) من طريق علي بن عبد العزيز، ومحمد بن الحسين الحُنَيْني، والسَّرِي بن يحيى، والهيثم بن خالد أربعتهم عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن مسعود بن سعد.

والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٠٩٤) من طريق بكر بن بكار، عن حمزة الزيات.

سبعتهم (إسرائيل، وأبو بكر، وزهير، ويونس، وأبو الأحوص، ومسعود، وحمزة) عن أبي إسحاق[1] به بمثله؛ إلا رواية عبد الله بن الجراح

---

(١) تنبيه: قال المستغفري في «فضائل القرآن» (١٤١/أ): «وأخبرني أبو عبد الله، أنا محمد بن صالح، نا أبو البختري، نا أبو بلال الأشعري ـ قال: وهو كوفي كتبت عنه منذ سبعين سنة ـ نا.... الجعفي، عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، عن عكرمة قال: قال أبو بكر» الحديث.
وموضع النقاط بياض في المخطوط لكن محقق «فضائل القرآن» (٢/٦٥٧/ح٩٨٠) لم يشر إليه، بل قدّر الإسناد دون بيان دليلٍ عليه فجعله هكذا: «.. نا أبو بلال الأشعري ـ قال: وهو كوفي سمعت منه منذ سبعين سنة ـ نا جدّي، عن معاوية الجعفي، عن أبي إسحاق=

عند ابن عساكر فمختصرة، ورواية وكيع عند الدارقطني ليس فيها: المرسلات، ورواية يونس عنده أيضاً ليس فيها: التكوير، ورواية حمزة عند الخطيب فيها زيادة، وأحال الدارقطني بلفظ مسعود بن سعد، على رواية عمرو، عن أبي الأحوص.

وعلقه الدارقطني عن عبد الملك بن سعيد بن أبجر عن أبي إسحاق ولم أقف عليه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

=السَّبِيْعِيِّ..»، والإشكال أكبر عندي في تقديره رواية أبي بلال عن جدّه، وقد حاولت تصويب موضع البياض وتتبعت حديث أبي بلال عن جدّه، وعن مشيخته من الجعفيين خاصة، فلم أجد له رواية عن جدّه، وأما شيوخه الجعفيون فرأيته يروي عن زهير بن معاوية الجعفي، وحسين بن علي الجعفي، وحصين بن ذيال الجعفي لكني أنبّه إلى أن المتأمل لموضع البياض يرى رسماً في أول البياض يشبه حرف الحاء، وفي آخره رسماً لحرف الواو وبعده نقطتان فهو حرف له نقطتان تحتيتان، وهذا يشبه أن يكون: معاوية لكن يبقى الإشكال فيما قبله، وكنت في أصل الرسالة لأجل احتمال الرسم لاسم معاوية قدرته من رواية زهير بن معاوية ولكني رجعت عنه وأُراه الآن حُديج بن معاوية أخا زهير بن معاوية لكني لا أجزم به لأني لم أرَ لأبي بلال الأشعري رواية عنه وإن كانت الطبقة تحتملها.

وقد رأيت بعض الباحثين أخذ بهذا الإسناد الموجود في المطبوع، والذي غرَّهم عدم إشارة المحقق للبياض الموجود، وعلى كل حال فقد آثرت عدم إكمال البحث فيه لأنه لا طائل تحته، فعلى أي تقدير فالإسناد ليس حجة لضعف أبي بلال الأشعري كما سيأتي في ترجمته (ص٥٣٦).

أخرجه الدارقطني في «العلل» (١/٢٠٧) من طريق محمد بن مهاجر، وشهاب بن عباد، عن محمد بن بشر، عن علي بن صالح بن حي، عن أبي إسحاق به مثله، ولم يسق لفظ شهاب.

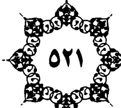
وعلقه الدارقطني (١/٢٠٨) عن عباد بن ثابت القَطَوَاني، عن علي، ولم أقف على إسناده.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه يعقوب بن شيبة في «المسند» كما في «جامع الآثار» لابن ناصر الدين (٤/٤٥٥)، وسمويه في «الفوائد» (٣٧/ب) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٥٠) - وأبو يعلى (٨٨٠) - ومن طريقه ابن عساكر (٤/١٧٣) - والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٢٣/ح٣١٨)، والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٥٠) من طريق محمد بن عبد الله بن نُمير[1].

والترمذي في «الشمائل» (٤١) - ومن طريقه البغوي في «الأنوار»

(١) علقه الدارقطني في (١/١٩٧) عن محمد بن محمد الباغندي، عن محمد بن عبد الله بن نُمير، عن محمد بن بشر، عن العلاء بن صالح، عن أبي إسحاق، عن البراء رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه، ثم بين أنه وهم في قوله: عن العلاء، إنما هو علي بن صالح، وفي قوله: عن البراء رضي الله عنه، وإنما هو: أبو جحيفة رضي الله عنه.



(٢٨٢) ـ والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/٢٨١/ب)، وعبيد الله الزهري في «حديثه» (٢٥٦) ـ ومن طريقه نجيب الدين الحَرَّانِيُّ في «المشيخة» (٣٢/ب) ـ من طريق سفيان بن وكيع.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٦) من طريق حُميد بن الربيع.

ثلاثتهم (محمد، وسفيان، وحميد) عن محمد بن بشر.

والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٦) من طريق عبد الله بن نُمير.

كلاهما (محمد بن بشر، وعبد الله بن نُمير) عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق به مختصراً.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه المروزي في «مسند أبي بكر رضي الله عنه» (٣٢) ـ ومن طريقه الدارقطني في «العلل» (١/٢٠٨) ـ عن عبد الرحمن بن صالح العَتَكي.

وابن عساكر (٤/١٧٥) من طريق أبي بكر الروياني، عن أبي كريب محمد بن العلاء.

كلاهما (عبد الرحمن، وأبو كريب) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن زكريا بن أبي زائدة، عنه به[1] مثله دون ذكر: المرسلات، ولم يسق

---

(١) ذكر البزار (١/١٧٠) أن إسرائيل روى هذا الوجه، ولم أقف عليه.



ابن عساكر المتن.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن مسروق، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد الغَيْلانيات» (١٠٨) - ومن طريقه ابن عساكر (١٧٢/٤)، والسِّلَفِي في «المشيخة البغدادية» (٢٧/أ) - عن الحسين بن عبد الله القطان.

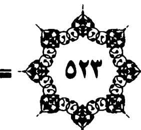
والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٢٦٩) عن موسى بن جمهور.

كلاهما (الحسين، وموسى) عن هشام بن عمار، عن أبي معاوية الضرير، عن زكريا بن أبي زائدة، عنه به مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وعن نصر بن علي، عن أشعث بن عبد الله الخراساني، كلاهما عن زكريا به كما رواه أبو معاوية، ولم أقف عليه.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٢٠٨/١) من طريق محمد بن سلمة النَّصِيْبِيِّ، عنه به مثله، ولفظها: «.. عن مسروق، عن عائشة: أن أبا بكر هو الصديق قال: يا رسول الله..»، فظاهرها أنها من مسند عائشة رضي الله عنها.



الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن علقمة، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٩) من طريق الحسن بن قتيبة، عن يونس، عن أبيه به مثله، ولفظها: «.. عن علقمة قال: قال أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم..».

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه ابن مروان في «حديثه» (٧٧/أ) ـ ومن طريقه ابن الطيوري (٨٥٦) ـ والدارقطني في «العلل» (١/ ٢١٠) من طريق محمد بن محمد بن عقبة، عن جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ، عن عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَرَّازِ، عنه به مثله.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

أخرجه أبو الشيخ في «جزء فيه أحاديثه» (٧٤) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٢/ ٢٤١) ـ عن محمد بن الليث الجوهري.

والدارقطني في «العلل» (١/ ٢٠٩) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وعلي بن سعيد.

ثلاثتهم (الجوهري، ومحمد، وعلي) عن جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ، عن عبد الكريم الخَزَّازِ، عنه به مثله.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد رضي الله عنه، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني في «العلل» (١/٢١٠) عن ابن عقدة، [عن رجل ذكره، عن جُبَارَةَ][1]، عن أبي شيبة يزيد بن معاوية النَّخَعِيِّ، عنه به، ولم يسق متنه، ولم يُجاوز به سعداً رضي الله عنه.

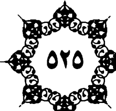
الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٢٥/ح١٠٠٩١) ـ ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٢/٢٤١) ـ والدارقطني في «العلل» (١/٢١٠) من طريق عمرو بن ثابت، عنه به مختصراً.

الوجه الثالث عشر: أبو إسحاق، عن عكرمة قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) سياق هذا الوجه في «العلل» (١/٢١٠) ليس جيداً، كما أن الزبيدي في الجزء الذي أفرده لهذا الحديث ـ وأكثره نقله من «العلل» ـ لم يسق هذا الوجه بتمامه، انظر: (ص٣٢)، وأثبت ما بين المعقوفين من طبعة الدباسي (١/٣٤).



أخرجه ابن سعد (٤٣٥/١) عن أبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، عن مسعود بن سعد، عن أبي إسحاق به مختصراً[1].

الوجه الرابع عشر: أبو إسحاق، عن النبي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق (٥٩٩٧) عن معمر، عنه به، بمثله وفيها زيادة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ، تقدم أنه ثقة قديم السماع من جده على الصحيح، فرواه عنه على الوجه الأول:

---

(١) وقع عند الترمذي في «الجامع» (٣٧٦/٥) تخريج لرواية عن هاشم بن الوليد الهروي، عن أبي بكر بن عياش نحو رواية شيبان، عن أبي إسحاق السابقة في الوجه الثاني لكن دون ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا موجود في طبعات «الجامع» الأخرى عدا طبعة الدكتور بشار عواد؛ وقد تعقب الدكتور (٣٢٥/٥ـ٣٢٦) وجوده بكلام جيد فلعل بعض النساخ نقله، وقد راجعت نسخ الترمذي التي عندي ووصفتها في كتابي: «الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً» (٢١/١ـ٢٤) فلم أجد هذه الزيادة، فالذي أبداه الدكتور بشار في نظري وجيه، فرأيت الرجوع عن إثبات تخريج هذه الرواية في الأصل مع الاكتفاء بهذا التنبيه، أما الاعتداد بهذه الرواية فمتوقف على معرفة راويها عن هاشم بن الوليد فلم أقف عليها في شيء من الكتب، وهاشم ثقة ترجمه الخطيب (٦٦/١٤).

ـ عبيد الله بن موسى العَبْسِيُّ، ثقة وهو أثبت من روي عن إسرائيل، وقد اختلف عليه، فرواه عن الوجه الأول: محمد بن سعد كاتب الواقدي، ثقة[1]، ورواه عن عبيد الله على الوجه الثاني: يعقوب بن شيبة وهو ثقة حافظ، ورواية يعقوب أولى من رواية ابن سعد لأمرين:

الأول: أنه أحفظ من ابن سعد.

الثاني: ساق ابن سعد رواية عبيد الله عن إسرائيل وشيبان بن عبد الرحمن مقرونين، والظاهر أنه حمل رواية عبيد الله عن إسرائيل على رواية عبيد الله عن شيبان فمن هنا وصل رواية إسرائيل والأصح عنه الإرسال كما سيأتي.

ـ سعيد بن عثمان الكوفي القرشي الخَرّاز، يكنى أبا عثمان[2]، قال ابن القطان: «لا أعرفه، وفي طبقته من يتسمّى هكذا من يشبِهُ أن يكونَهُ ولا أُحقِّقُهُ»[3]، وقد تتبعت مواضع الرواية عنه فرأيتُ مشيخته وأصحابه كوفيين[4]،

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٥٥/ت٥٢٣٧).

(٢) ضبطه وكناه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٣٠٢)، ونسبه الدارقطني في كلامه على الحديث كوفياً، ونسبه ابن حجر قرشياً في ترجمة تلميذه علي بن الحسين بن عبيد من «اللسان» (٥/٢٢٢).

(٣) «بيان الوهم» (٣/١٠٤).

(٤) انظر الأمثلة التالية: سنن الدارقطني (١/٣٣٩/ح٤، ٣٥٥/ح٣، ٤، ٤/٤٥/ح١٣٣)، =



لكني لم أقف على ما يشفي في حاله[١]، وقد توبع[٢].

- إسماعيل بن صبيح الكوفي، ثقة[٣].

- النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ المَازِنِيُّ، ثقة[٤]، رواه عنه خلاد بن أسلم - وهو ثقة[٥] - واختلف عليه:

فرواه عنه على هذا الوجه: عبد الله بن محمد بن ناجِيَة - وهو ثقة[٦].

=مسند الشاشي (٩٩).

(١) وللحاكم في «المستدرك» (١/٢٩٩) مقولة قد يفهم منها أن سعيداً لا جرح فيه، ولم تَسْلم مقولته من النقد، فلا يصلح البناء عليها في حال سعيد بن عثمان، فانظر: تعقب الذهبي عليه في «التلخيص»، والزيلعي في «نصب الراية» (٢/٢٢٣).

(٢) تلميذه في إسناد الدارقطني هو: أبو العباس الفضل بن يوسف بن يعقوب بن حمزة الجعفي الكوفي، من شيوخ ابن الأعرابي، ويغلب على ظني أنه الذي ترجمه المزي (٢٣/٢٦٤)، وابن حجر (٨/٢٨٩) تمييزاً وقال في «التقريب» (٥٤٢٤): «صدوق» إلا أنهما أسقطا اسم يوسف ونَسَبَاهُ إلى الجَدِّ وقد استفاداه من «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، ولم أجد ترجمته في القطعتين الموجودتين من الكتاب لأنظر كيف ذكر اسمه، ولست أوافق محقق معجم ابن الأعرابي حيث جعل الجعفيَّ أبا العباس القَصَباني، فهذا مشهور بالنسبة للقصب بخلاف الأول، فإنه لا ينسب في الروايات إلا جعفياً، على أن كليهما من شيوخ ابن عقدة شيخ الدارقطني في الرواية هنا، والله أعلم بالصواب.

(٣) «تهذيب الكمال» (٣/١١٠/ت٤٥٣)، «الكاشف» (١/٢٤٦/ت٣٨٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٧٩/ت٦٤٢١).

(٥) المصدر السابق (٨/٣٥١/ت١٧٣٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/١٠٤)، «السير» (١٤/١٦٤).

ورواه عن خلاد على الوجه الثاني: أحمد بن محمد بن المغلِّس ـ وهو ثقة[1] ـ لكن عندي أن رواية ابن ناجية عن خلاد وهم؛ لأنه قرن في روايته بين يونس وابنه إسرائيل، فلا يبعد أن يحمل رواية النضر، عن إسرائيل، على رواية النضر عن يونس، بخلاف ابن المغلِّس، فالظاهر أن المحفوظ عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ هو الوجه الثاني.

ورواه عن إسرائيل على الوجه الثاني:

ـ عبيد الله بن موسى العَبْسِيُّ، وتقدم أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

ـ أبو أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري، ثقة[2].

ـ النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ تقدم أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه.

ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[3].

ـ عبد الله بن رجاء البصري، ثقة في إسرائيل، صدوق يهم في غيره[4].

ـ مخول بن إبراهيم بن مخول النَّهْدِيُّ الكوفي، صدوق رافضي؛ أكثر عن إسرائيل فقد يُعد ممن اختص به[5].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٥/١٠٤)، «السير» (١٤/٥٢٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦/ت٥٣٤٣).

(٣) السابق (٣٠/٤٦٢/ت٦٦٩٥).

(٤) السابق (١٤/٤٩٥/ت٣٢٦٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٨/٣٩٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٦٢)، «الكامل» (٦/٤٣٩)، =

والدارقطني رحمه الله ذهب إلى أن الصواب عن إسرائيل الوجه الثاني لكنه نص عليه متأخراً عند إسناده بعض روايات الحديث[١]، وهو ظاهر لأمرين:

الأول: الوجه الأول عن إسرائيل لا تثبت روايته إلا عن سعيد بن عثمان، وإسماعيل بن صبيح، وسبق بيان حالهما فسعيد ليس له مدخل في مثل هذا، وإسماعيل خالفه عددٌ أثبت وأحفظ منه، وفيهم من له مزيد اختصاص بإسرائيل كعبيد الله ـ في المحفوظ عنه ـ وعبد الله بن رجاء.

الثاني: رواية إسماعيل موافقة للجادة في رواية عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بخلاف هؤلاء الحفاظ فإنهم خالفوا الجادة فلم يذكروا ابن عباس رضي الله عنهما، والإسناد الذي يأتي على خلاف الجادة يحتاج إلى مزيد حفظ وضبط.

٢ـ أبو الأحوص سلام بن سليم، تقدم أنه ثقة، فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ بقية بن الوليد، ثقة إلا أنه مكثر من تدليس التسوية[٢]، والراوي عنه وهو: محمد بن المُصَفّى صدوق لكنه كان يدلس التسوية[٣] وكلاهما لم أقف

=«اللسان» (٧/٧٠).

(١) «العلل» (١/٢٠٣).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤/١٩٢/ت٧٣٨).

(٣) «المجروحين» (١/٧٩)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٦٥/ت٥٦١٣).

على تصريحهما بالسماع.

ـ مسدد بن مسرهد ـ ثقة[١]، إلا أن في روايته إشكالاً، فقد أخرجه في «مسنده» كما في «إتحاف المهرة» (٦/٢١٩/ح٥٧٢٧/١) على الوجه المرسل، لكن رواية الحاكم من طريقه موصولة، ومَنْ دون مسدد عنده حفاظ، ولا أدري من أين وقع الخطأ، فإن قيل: لعل الإسناد في «إتحاف المهرة» وقع فيه سقط، فهذا يدفعه قول البوصيري في «مختصر الإتحاف» (٨/٣٨٠/ح٦٤٤٦): «رواه مسدد، وأبو يعلى بسند منقطع»، وكأن الذي في «المسند» هو الصحيح إن شاء الله، فإن جادلَ أحدٌ في هذا فقوله عن أبي الأحوص مرجوح لمخالفته عدداً من الأثبات.

ورواه عن أبي الأحوص على الوجه الثاني:

ـ سعيد بن منصور، ثقة حافظ[٢].

ـ مسدد بن مسرهد، تقدم أن هذا هو الأصح من روايته.

ـ عفان بن مسلم، ثقة ثبت[٣].

ـ إسحاق بن عيسى البغدادي، صدوق[٤].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٤٣/ت٥٨٩٩).

(٢) السابق (١١/٧٧/ت٢٣٦١).

(٣) السابق (٢٠/١٦٠/ت٣٩٦٤).

(٤) السابق (٢/٤٦٢/ت٣٧٤).



- أبو بكر بن أبي شيبة، ثقة حافظ[1].

- عثمان بن أبي شيبة، ثقة حافظ له أوهام[2].

- خلف بن هشام البزار، ثقة[3].

- العباس بن الوليد النَّرْسي، ثقة[4].

- عمرو بن عون الواسطي، ثقة حجة[5].

- عبد الله بن الجراح التميمي، ثقة يخطىء[6].

وهذا الوجه أرجح عن أبي الأحوص، لكثرة من رواه عنه من الثقات المتثبتين، وسئل أبو حاتم الرازي رحمه الله عن رواية بقية، عن أبي الأحوص بالوصل فقال: «هذا خطأ، ليس فيه ابن عباس»[7].

٣ـ أبو بكر بن عياش، تقدم أنه ضعيف إن حدث من حفظه، أما إذا حدث من كتابه فثقة، فرواه عنه على الوجه الأول:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٤/ت٣٥٢٦).

(٢) السابق (١٩/٤٧٨/ت٣٨٥٧).

(٣) السابق (٨/٢٩٩/ت١٧١٣).

(٤) السابق (١٤/٢٥٩/ت٣١٤٥).

(٥) السابق (٢٢/١٧٧/ت٤٤٢٣).

(٦) السابق (١٤/٣٦١/ت٣١٩٩).

(٧) «العلل» (٢/١١٠/رقم ١٨٢٦).



ـ طاهر ابنُ الثقةِ المعروفِ أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير الزُّبَيْري، ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه[1]، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»[2]، وقد اختلف عليه:

فرواه عنه على الوجه الأول: عبد الكريم بن الهيثم الدير عاقولي وهو ثقة[3].

ورواه عنه على الوجه الثاني: إبراهيم بن إسحاق الصواف، أبو إسحاق الكوفي ذكره ابن حبان في «الثقات»[4]، ووثقه الدارقطني[5]، وهو من المتكلمين في الرجال[6]، وكلا الوجهين محفوظ عن طاهر لثقة الرواة، وكأنه كان يتردد فيه.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٤٩٩)، وانظر: «غنية الملتمس» للخطيب البغدادي (٢١٧/ت٢٣٩).

(٢) (٨/٣٢٨).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/٧٨).

(٤) (٨/٨٥).

(٥) سؤالات الحاكم (ت٥٠)، وانظر: «غنية الملتبس» (٧٥/ت٧٥).

(٦) له أقوال في الرواة الكوفيين خاصة ينقلها ابن عقدة، وأبو علي الدقاق، فانظر: «الكامل» لابن عدي (٢/٩٩)، «تاريخ بغداد» (١/٢٣٧، ٢/٢٢٩، ٣/٤٥)، «المتفق والمفترق» (٢/٥٧)، «تهذيب الكمال» (١/٢٧١، ٤٢٩) وغيرها، وكنت أظنه الإمام الحافظ أبا إسحاق الحربي لما رأيت ما ينقل عنه من الكلام في الرواة، ثم تبين لي خطأ هذا، فصاحبنا كوفي مشهور بلقبه، أما الإمام الحربي فبغدادي لا يعرف بالصواف.



ورواه عن أبي بكر على الوجه الثاني:

ـ أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، صدوق لكنه روى عن أبي بكر أحاديث منكره[1].

ـ طاهر بن أبي أحمد، تقدم أنه محفوظ عنه.

ـ أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي، له عن أبي بكر بن عياش مناكير، ثم هو بعد متهم بسرقة الحديث[2].

والأقرب ترجيح الوجه الثاني عن أبي بكر لأمرين:

الأول: انفراد طاهر بن أبي أحمد بالوجه الأول عنه، ثم هو بعد متردد فيه كما سبق تفصيل الاختلاف عليه، فالقول الذي توبع عليه أولى مما انفرد به.

الثاني: المعروف عن أبي بكر هو الوجه الثاني، ويشهد لهذا عبارة الإمام الدارقطني بأن أصحاب أبي بكر خالفوا من رواه عنه على الوجه الأول.

أما الوجه الذي سبقت الإشارة إليه[3] من رواية هاشم بن الوليد الهروي، عن أبي بكر فقد ذكرت وجه التوقف في الاعتداد به.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/٤٣٣/ت٩٣)، «التهذيب» (١/٧١).

(٢) «الكامل» (٦/٢٧٤)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٤/ت٥٧٠٣).

(٣) (ص٥٢٦).

٤- يونس بن أبي إسحاق، تقدم أنه صدوق إلا أن حديثه عن أبيه ليس بالقوي، واختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الأول:

- النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ، تقدم أنه ثقة، وهذا الوجه محفوظ عن يونس.

ورواه عن يونس على الوجه الثاني:

- القاسم بن الحكم العُرَني، ثقة[1]، وهذا الوجه محفوظ أيضاً.

ورواه عن يونس على الوجه الثامن:

- الحسن بن قتيبة الخُزَاعِيُّ، متروك الحديث[2]، والراوي عنه: محمد بن عيسى المَدائِني، متروك أيضاً[3]، فهذا الوجه لا يصح عن يونس.

والمحفوظ عنه هو الوجه الأول والثاني فقط، ولعل الاختلاف من يونس فإنه غير قوي في حديث أبيه.

٥- زهير بن معاوية الجُعْفِيُّ، تقدم أنه ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول:

- الحسن بن محمد بن أعين الحَرَّانِيُّ، صدوق، وإنما خرج البخاري له

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٤٢/ت٤٧٨٥).

(٢) «اللسان» (٣/٦٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/٣٩٨)، «اللسان» (٦/٣٩٠).



حديثاً واحداً متابعة[1]، والراوي عنه وهو: أبو مروان أبان بن عبد الله بن كردوس القرشي الحَرَّانِيُّ كما نسبه الدارقطني في روايته عنه في «العلل»؛ لم أقف على ترجمته إلا أن الذهبي ذكره في «المقتنى» فيمن كنيته أبو مروان[2]، وعلق الدارقطني له متابعة من رواية حسين ابن أبي السري، وهو - إن صحت الرواية عنه - ضعيف وبعضهم كذبه[3].

ورواه عن زهير على الوجه الثاني:

- أحمد بن عبد الملك الحَرَّانِيُّ، ثقة وليس على تليينه حجة[4].

- أبو بلال بن محمد الأشعري، اسمُهُ كنيتُهُ على الأرجح كما نقله الإمام أبو حاتم، وبعضهم سماه مرداساً، وبه تَرْجَمَهُ غيرُ واحد، وأبو بلال ضعفه الدارقطني[5].

والوجه الثاني أرجح، لأن أحمد أوثق من ابن أعين - إن حفظت الرواية عنه - ثم إن أحمد لم ينفرد به وإن كان المُتابع ضعيفاً.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/٣٠٦/ت١٢٦٨)، صحيح البخاري (٤١٥١).

(٢) (ت٥٦٨٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٦/٤٦٨/ت١٣٣١).

(٤) السابق (١/٣٩١/ت٧٠)، «الهدي» (٣٨٦).

(٥) «الجرح والتعديل» (٩/٣٥٠)، «السنن» للدارقطني (١/٢٢٠/ح٧١)، «اللسان» (٧/٧٣، ٨/٢٥).

٦ـ مسعود بن سعد الجُعْفِيُّ، تقدم أنه ثقة، لكن اختلف على الراوي عنه: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، فروى الوجه الأول عنه:

ـ أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأَوْدِيُّ، لم أقف على ترجمته[1].

وروى الوجه الثاني عن أبي نعيم:

ـ علي بن عبد العزيزالبغوي، ثقة[2].

ـ محمد بن الحسين الحُنَيْني، ثقة حافظ[3].

ـ السَّرِي بن يحيى التميمي الكوفي، صدوق[4].

ـ الهيثم بن خالد بن يزيد، وراق أبي نعيم، ثقة[5].

---

(١) هذا رأيت له رواية عند الدارقطني في «السنن» (١/٣٥/ح٦)، وروايات في «تاريخ دمشق» منها: (١٤/٢٣٦، ٤١/٣٦٥، ٤٢/٤١، ٢٨٥، ٤٢٢) وكلها من طريق ابن عقدة عنه، وأظنه أقدم من أحمد بن الحسين بن عبد الملك القَصْري الضرير أبي الشَّمَقْمَق شيخ الطبراني، المنسوب إلى قصر ابن هبيرة، قال الدارقطني كما في سؤالات الحاكم (ت٣١): «لا بأس به»، وتصحف فيه إلى: القسري، وانظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٤/٩٧)، وينتبه إلى شيخ آخر للطبراني هو: أحمد بن الحسين بن مدرك القَصْري، وقد ميز بينهما الطبراني في «المعجم الصغير» (١/٥٩/ح٦٢، ٦٣)، وله ثالث أصبهاني (١/١١٨/ح١٧٤).

(٢) «السير» (١٣/٣٤٨).

(٣) «الجرح» (٧/٢٣٠)، سؤالات الحاكم (ت١٦٥)، «تاريخ بغداد» (٢/٢٢٥)، «السير» (١٣/٢٤٣).

(٤) «الجرح» (٤/٢٨٥)، «الثقات» (٨/٣٠٢).

(٥) «التهذيب» (١١/٩٥)، «التقريب» (٧٤١٧).



وروى الوجه الثالث عشر عن أبي نعيم:

ـ محمد بن سعد كاتب الواقدي، تقدم أنه ثقة.

والوجه الثاني هو الصحيح عن أبي نعيم لأنه من رواية الجماعة، وأما الأول فمرجوح وإِنْ تبيّنت ثقة أحمد الأَوْدِيِّ.

وأما رواية ابن سعد فشأنها أيسر فغاية ما فيها ابهام القائل فليس فيها ما ينكر كالوصل في رواية الأَوْدِيِّ إلا أن الجماعة ضبطوه عن أبي نعيم[1].

٧ـ علي بن صالح بن صالح بن حَيّ الهَمْدَانِيُّ، وتقدم أنه ثقة، واختلف عليه في هذا الحديث، فرواه عنه على الوجه الثالث:

ـ محمد بن بشر بن الفرافصة العَبْدِيُّ، متفق على توثيقه[2]، إلا أن الإمام أحمد، وعثمان بن أبي شيبة أشارا إلى تقييد ذلك بتحديثه من كتابه، فقال الإمام أحمد: «محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدث من حفظه»، وقال عثمان: «ثقة ثبت إذا كان يحدث من كتابه»[3]، وقد اختلف عليه، فرواه على هذا الوجه:

---

(١) ينتبه إلا ما سبق (ص٥٢٦) عن رواية هاشم بن الوليد، عن أبي بكر بن عياش.

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٢٠/ت٥٠٨٨).

(٣) «الثقات» لابن شاهين (ت١٢٦٩)، «التهذيب» (٩/٧٤).



ـ محمد بن مهاجر القاضي، متروك الحديث[1].

ـ شهاب بن عباد العَبْدِيُّ، ثقة[2]، إلا أنه من رواية القاسم بن محمد بن حماد الدلال الكوفي، وهذا ذكره ابن حبان في «الثقات»[3] لكن حافظ عصره الدارقطني عدّه في «الضعفاء»[4]، بل صرحَ بضعفه فيما نقله الحاكم عنه[5]، فقوله مقدم.

وتابع محمد بن بشر على هذا الوجه عن علي بن صالح: عباد بن ثابت القَطَوَاني، ولم أقف على ترجمته، فهذا الوجه غير محفوظ عن محمد بن بشر.

ورواه عن محمد بن بشر، عن علي بن صالح على الوجه الرابع:

ـ محمد بن عبد الله بن نُمير، ثقة حافظ[6].

ـ سفيان بن وكيع بن الجراح، ضعيف[7].

ـ حُميد بن الربيع الكوفي، متهم بالكذب وكان يسرق الحديث[8].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣٠٢/٣)، «اللسان» (١٤/٧).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/٥٧٥/ت٢٧٧٨).

(٣) (١٩/٩).

(٤) (ت٤٤١).

(٥) (ت١٦٠)، وانظر: «الميزان» (٣٧٨/٣)، «المغني» (١١٦/٢)، «اللسان» (٤٦٥/٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٦٦/ت٥٣٧٩).

(٧) السابق (١١/٢٠٠/ت٢٤١٨).

(٨) «الكامل» (٢٨٠/٢)، «اللسان» (١٩٧/٣).



وتابع محمد بن بشر على هذا الوجه: عبد الله بن نُمير، إلا أنه من طريق حُميد بن الربيع المتقدم، فهذه المتابعة غير محفوظة.

وهاهنا نص عن الإمام أحمد رحمه الله يحسن نقله قبل بيان الراجح عن محمد بن بشر، قال أبو داود رحمه الله: «محمد بن بشر كان صحيح الكتاب، وربما حدث من حفظه، فذكرت له أنه حُدث عنه بحديث علي بن صالح، عن أبي بكر ـ أعني ـ حديث علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه: قال أبو بكر رضي الله عنه: أراك قد شِبْتَ يا رسول الله ﷺ، فقال: «شَيَّبَتْني هود وأخواتها»، فقال: قد كتبته ـ يعني ـ عن ابن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه، وليس فيه: عن أبي بكر رضي الله عنه، وهو عندي وهم، إنما هو: أبو إسحاق، عن عكرمة»[1].

وهذا النص فيه فائدتان:

الأولى: أن الوجه الثاني أرجح عن محمد بن بشر، فالطرق التي وقفت عليها أقواها ما رواه ابن نُمير، فهو أحفظ وأوثق مَنْ روى الحديث عن ابن بشر، فإذا ضممت إليه موافقتَ ذلك لما في كتاب محمد بن بشر كما كتبه الإمام أحمد عنه، صار ما سبق دليلاً على أن ابنَ بشرٍ حين رواه على الوجه الأول كانت الرواية من حفظه، فوهم فيه.

---

(١) مسائل أبي داود (١٨٧٨).

الثانية: أن الحديث من رواية محمد بن بشر ـ على الوجه الثاني ـ هو المحفوظ عن علي بن صالح، ومع هذا هو أيضاً وهم كما نص عليه الإمام رحمه الله سواء كان الواهمُ ابنَ بشر أو شيخَهُ، فالإمام أحمد رحمه الله لم يعينه، ولعله ذهب إلى أن هذا الوجه وهم لأن علي بن صالح قد خالف جمعاً من الثقات الذين اتفقوا على روايته عن أبي إسحاق، عن عكرمة.

٨ـ زكريا بن أبي زائدة، وتقدم أنه ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق متأخر ويدلس عن الضعفاء، وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الخامس:

ـ عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني، ثقة(١).

ورواه عن زكريا على الوجه السادس:

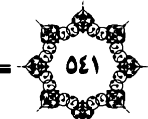
ـ أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، ثقة ثبت في الأعمش، ويخطئ في حديث غيره وربما أتى بما ينكر(٢).

فالوجه الأول أرجح عنه، فإن أبا معاوية ربما أتى بما ينكر عن غير الأعمش، وقد تفرد بهذا الوجه كما نص عليه الطبراني، ثم هو بعد لم يضبطه؛ فتارة رواه هكذا عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق، ومرة

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٣٦/ت٣٤٠٧).

(٢) السابق (٢٥/١٢٣/ت٥١٧٣)، «تهذيب التهذيب» (٩/١٣٧).



رواه عن زكريا، عن الشَّعْبِيِّ، عن مسروق أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٤/١٧٣) من طريق أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، عن هشام بن عمار، عن أبي معاوية، عن زكريا به، وسبق قول الدارقطني بعد ذكره هذا الوجه: «وذِكْرُ الشَّعْبِيِّ وهم، وإنما هو أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ»[1]، فالإمام رحمه الله لم يعين الواهم، فيحتمل أن يكون من أبي يوسف وهو: يعقوب بن إسحاق بن أبي عبد الرحمن العطار البصري نزيل أنطاكية، ولم يتبين لي شيء من حاله[2]، ويحتمل أن يكون من هشام، أو من أبي معاوية.

وأما الرواية من طريق مسروق فقد قال الإمام أحمد رحمه الله: «حديث أبي بكر في الشَّيْبِ، ليس هو من حديث مسروق»[3]، وهذا كالصريح في أنه على هذا الوجه منكر، ويشبه عندي أن الوهم فيه ممن دون زكريا، فإما الوهم من هشام أو أبي معاوية، وسيأتي عن الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله حكايته لهذا الوجه عن زكريا بالتضعيف فقال: «يُروى عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق: أن أبا بكر»[4]، لكن إن صح ما علقه الدارقطني رحمه الله

---

(١) (١/١٩٨).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» (٤١/٣٥١)، «تاريخ الإسلام» (سنة ٢٩٠/٣٣٧).

(٣) «المسائل ـ رواية ابن هانئ» (١/٢١٢/رقم ٢١٥٤).

(٤) انظر النص بتمامه: (ص٥٤٩).

عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، وعن نصر ابن علي، عن أشعث بن عبد الله الخراساني، كلاهما عن زكريا كما رواه أبو معاوية فقد رجع الأمر إلى تغليط زكريا.

٩ـ عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَزَّازُ، وتقدم أنه ممن لا يحتج بحديثه، والراوي عنه: جُبَارَةُ بنُ المُغَلِّسِ الحِمَّانِيُّ، ضعيف جداً لما في حديثه من المناكير والاضطراب، وقد اضطرب هنا في هذا الحديث على ثلاثة أوجه، فروى الوجه التاسع عنه:

ـ محمد بن محمد بن عقبة الشَّيْبَانِيُّ، شيخ الكوفة في وقته، وثقه الذهبي وأثنى عليه[1].

وروى عن جُبَارَةَ الوجه العاشر:

ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة، صدوق[2].

ـ محمد بن الليث الجوهري، ثقة[3].

ـ علي بن سعيد بن بَشير الرازي، لا بأس به إذا لم ينفرد[4].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (وفيات ٣٠٩/٢٦١)، «السير» (٢٢٠/١٤)، «الوافي بالوفيات» (٩٩/١).

(٢) «الكامل» (٢٩٥/٦)، «السير» (٢١/١٤)، «اللسان» (٣٤٢/٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٩٦/٣).

(٤) سؤالات السهمي (ت٣٤٨)، «السير» (١٤٥/١٤)، «اللسان» (٢٢٨/٥).



وروى عن جُبَارَةَ الوجه الحادي عشر:

رجل مبهم.

وهذه الأوجه غير محفوظة والاضطراب فيه من جبارة لما تقدم من حاله، وعلى هذا فالوجه التاسع عن أبي إسحاق غير محفوظ.

وبعدُ؛ فما سبق تفصيل الاختلاف الواقع على بعض أصحاب أبي إسحاق، وإذا فرغتُ منه ـ والحمد لله ـ فأعود إلى تفصيل الاختلاف على أبي إسحاق والله المستعان:

فالوجه الأول رواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعِيِّ:

١ـ شيبان بن عبد الرحمن شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النَّحْوِيُّ، أبو معاوية البصري، متفق على توثيقه في كل مشايخه خلافاً للساجي، وكان صاحب كتاب[1].

٢ـ يونس بن أبي إسحاق.

وروي من طريق إسرائيل بن يونس، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وزهير بن معاوية، ومسعود بن سعد الجُعْفِيِّ، وتبين أنه غير محفوظ عنهم.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٢/ت٢٧٨٤)، «التهذيب» (٤/٣٧٣/ت٦٢٨).

وروى عن أبي إسحاق الوجه الثاني:

إسرائيل بن يونس، وأبي بكر بن عياش، وأبي الأحوص، وزهير، ومسعود بن سعد، ويونس بن أبي إسحاق في المحفوظ عنهم.

وروي من طريق حمزة بن حبيب الزيات ـ وتقدم أنه ثقة ـ إلا أن الراوي عنه: بكرَ بنَ بكار القَيْسي؛ ضعيف لسوء حفظه وروايته المناكير[1]، والراوي عن بكرٍ: عثمانَ بن عمير الأصبهاني، من شيوخ أبي بكر ابن أبي داود السِّجِسْتاني، ويونس بن حبيب راوية مسند الطيالسي ونحوهم من الأصبهانيين، ولم أقف على شيء في حاله[2]، فهذا الوجه غير محفوظ عن حمزة.

وروى الوجه الثالث، والرابع عن أبي إسحاق:

ـ علي بن صالح بن صالح بن حَيّ الهَمْدَانِيُّ، وكلاهما من رواية محمد ابن بشر العَبْدِيِّ عن علي، وتقدم أن المحفوظ عنه هو الوجه الرابع على أنه وهم كما نص عليه الإمام أحمد.

وقد سئل البخاري رحمه الله عن الاختلاف بين رواية شيبان على الوجه الأول، ورواية علي بن صالح عنه على الوجه الرابع فلم يقض فيه بشيء[3].

---

(١) «التهذيب» (١/٤٧٩/ت٨٨٢).

(٢) «ذكر أخبار أصبهان» (١/٤٢٢).

(٣) «العلل الكبير» (٢/٨٩٩).



وروى الوجه الخامس، والسادس عن أبي إسحاق:

زكريا بن أبي زائدة، وتقدم في دراسة الاختلاف عليه أن الوجه الخامس أرجح عن زكريا.

وروى الوجه السابع عن أبي إسحاق:

ـ محمد بن سلمة النَّصِيْبِيُّ، تقدم أنه منكر الحديث، والراوي عنه: عبد الملك بن زياد النَّصِيْبِيُّ، قال ابن حبان فيه: «مستقيم الحديث، يُغرب عن مالك»[1]، وقال أبو الفتح الأَزْدِيُّ: «غير ثقة، منكر الحديث»[2]، ويظهر أنه ليس بالقوي، لأن إغرابه عن مالك ـ في إمامته وكثرة أصحابه ـ يدل على نكارة حديثه، وأما الراوي عن عبد الملك: إبراهيم بن إسماعيل ابن عبد الله بن زرارة؛ فقد قال الأَزْدِيُّ فيه: «ليس بحجة»[3]، فهذا الوجه لا يصح إسناده إليه، ولو صح فإن محمداً منكر الحديث، وقد تفرد بهذا الوجه ولم يتابعه أحد، وهذا مما يزيد الدلالة على نكارة حديثه، ويزيدها أيضاً أن الحديث لا يصح من رواية مسروق كما سبق عن الإمام أحمد رحمه الله، فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

---

(١) «الثقات» (٨/٣٩٠).

(٢) «اللسان» (١/٦٧).

(٣) السابق (١/١١٩).

وروى الوجه الثامن عن أبي إسحاق:

- يونس بن أبي إسحاق، وتقدم في دراسة الاختلاف عليه أنه لا يصح؛ لأنه من رواية محمد بن عيسى المَدائِني، عن الحسن بن قتيبة، وكلاهما متروك.

وروى الوجه التاسع، والعاشر، والحادي عشر عن أبي إسحاق:

عبد الكريم بن عبد الرحمن الخَرَّازُ، وتقدم أنها من رواية جُبَارَةَ بنِ المُغَلِّسِ الحِمَّانِيِّ، وقد اضطرب جبارة فيها، فهي غير محفوظة.

وروى الوجه الثاني عشر عن أبي إسحاق:

- عمرو بن ثابت الكوفي، متفق على ضعفه، والراوي عنه: أحمد بن طارق الوابشي، نسبه هكذا الطبراني في روايته للحديث، ولم أقف على ترجمته، ولو كان ممن يحتج بحديثه فإن شيخه ليس كذلك، فهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق.

وروى الوجه الثالث عشر عن أبي إسحاق:

مسعود بن سعد الجُعْفِيُّ، رواه أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ عنه، وذكرت في الاختلاف عليه أن الأثبت عن أبي نعيم الرواية على الوجه الثاني عن أبي إسحاق، وأما رواية ابن سعد عن أبي نعيم فليست بالمتقنة لكن أمرها قريب، وعليه فيمكن القول بأن هذا الوجه عن أبي إسحاق مرجوح.

وروى الوجه الرابع عشر عن أبي إسحاق:

معمر بن راشد الحُدَانِيُّ الأَزْدِيُّ، تقدم أنه ثقة متفق عليه، إلا أن روايته عن العراقيين وقعت فيها نكارة وهو في الجملة لا يضبط حديثهم، فلعله لم يضبط من فوق أبي إسحاق فلم يجاوزه، وعلى كل فهو مرجوح، وقد ضبط أصحاب أبي إسحاق إسناده فيه.

فتلخص مما سبق أن أقوى الوجوه اثنان هما:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وهذا محفوظ من رواية شيبان بن عبد الرحمن، ويونس بن أبي إسحاق عنه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عكرمة مرسلاً عن أبي بكر رضي الله عنه.

وهذا محفوظ من رواية إسرائيل، وأبي الأحوص، ويونس، وزهير بن معاوية، ومسعود بن سعد عنه.

وأما الراجح عن أبي إسحاق فقد اختلف أهل العلم فيه، فذهب إلى تصحيح الوجه الأول عن أبي إسحاق:

الحاكم، فصححه على شرط البخاري ولم يتعقبه الذهبي، وذكره ابن دقيق العيد في أحاديث القسم الخامس من أقسام الصحيح وهي أحاديث

رواها قوم خرَّج عنهم البخاري في الصحيح، ولم يخرِّج عنهم مسلم أو خرَّج لهم مع الاقتران بالغير، ثم ساق الحديث من طريق شيبان[1]، ولهذا قال السخاوي: «وقال ابن دقيق العيد في أواخر «الاقتراح» إسناده على شرط البخاري»[2].

وذهب إلى ترجيح الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

١ـ أبو حاتم رحمه الله، فقال ابنه: «وسئل أبي عن حديث: أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس: قال أبو بكر للنبي ﷺ: ما شيبك؟ قال: شَيَّبَتْني هود الحديث متصلاً أصح كما رواه شيبان؟ أو: مرسلاً كما رواه أبو الأحوص مرسلاً؟ قال: مرسل أصح»[3].

وسئل أيضاً عن رواية هشام بن عمار، عن أبي معاوية على الوجه السادس فقال: «يُروى عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن مسروق: أن أبا بكر، ورواه محمد بن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ، ورواه شيبان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة: أن أبا بكر قال للنبي ﷺ[4]،

---

(١) «الاقتراح» (١٠٥).

(٢) «المقاصد الحسنة» (٣٠٥).

(٣) «العلل» (٢/١١٠/رقم ١٨٢٦).

(٤) هكذا في المطبوع والمخطوط (١٨٣/ب) وكذا في الطبعات الجديدة للكتاب، فظاهر هذا أن رواية شيبان مرسلة، وهذا خلاف ما في الموضع الأول عنه، إذ لم يتعقب حكاية رواية=

وهذا أشبههما بالصواب»[1]، وهذا يفيد أن وجه الإرسال أصح.

٢ـ الدارقطني رحمه الله، فسبق نصه على أن الوجه المرسل عن إسرائيل خاصة أصح.

وقد يُفهم ترجيح المرسل من قول الإمام أحمد رحمه الله السابق في الاختلاف على محمد بن بشر: «إنما هو أبو إسحاق، عن عكرمة»[2].

وكذلك قد يُفهم من استغراب الترمذي رحمه الله الوجه الموصول فقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه».

وما ذهب إليه الأئمة من ترجيح المرسل هو الصواب ـ إن شاء الله ـ لما يلي:

١ـ مخالفة شيبان بن عبد الرحمن، ويونس بن أبي إسحاق لجمع من الثقات، لاسيما إسرائيل، فقد سبق أنه مقدم عليهما، ولو انفرد إسرائيل لكان ذا كافياً في ترجيحه، كيف وقد تابعه أثبات؟

٢ـ الموصول جاء على الجادة، والرواية على ما يوافقها تسبق إلى ذهن الراوي.

=شيبان الموصولة، وهو الذي وقفت عليه من الطرق عن شيبان، وكذلك ظاهر كلام الدارقطني فإنه لم يحك عن شيبان اختلافاً.

(١) «العلل» (٢/١٣٣ـ١٣٤/رقم ١٨٩٤).

(٢) انظر: (ص٥٤٠).

وعليه فالراجح عن أبي إسحاق هو الوجه الثاني المرسلُ.

والحديث مشهورٌ التمثيلُ به للحديث المضطرب في كتب المصطلح، وأول من رأيته وصفه بالاضطراب هو البزار ﵀ فقال: «والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق، وأكثرها: أن أبا بكر قال للنبي ﷺ، فصارت عن الناقلين لا عن أبي بكر؛ إذ كان أبو بكر هو المخاطب»[1]، والحكم بالاضطراب له مستند قوي لكثرة الاختلاف على أبي إسحاق فيه، ولا يعترض عليه بإمكان الترجيح بينها، فالوصف بالاضطراب عند الأئمة يقصد به في الغالب كثرة الاختلاف سواء أمكن فيه الترجيح أو لم يمكن.

وأما قول الدارقطني: «شَيَّبَتْني هود والواقعة معتلة كلها»[2] ـ وهو حكم على الطرق كلها ـ والوجه الراجح المرسل داخل فيه فالإرسال علة.

وشيخ أبي إسحاق هو عكرمة مولى ابن عباس ﵄، ولم أقف على سماعه منه في طرق هذا الحديث، ولم أقف على من نفى سماعه منه مع اشتهار الحديث وكلام الأئمة في تعليله، والأقرب أنه سمع منه وإلا لأعلوه بعدم السماع والله أعلم.

---

(١) (١/ ١٧١) ولاحظ التعليق التالي المتعلق بنقل الحكم بالاضطراب عن الدارقطني.

(٢) سؤالات السهمي (٧٦)، ونقل السيوطي في «التدريب» (١/ ٣١٢) عن ابن حجر في «النكت» أن الدارقطني قال في الحديث: «هذا مضطرب»، وهذا النص ليس في «النكت» المطبوع، كما أنه ليس في «العلل» وهو الذي نقل منه ابن حجر أوجه الحديث، فالله أعلم بصحته.

وقد جاء الحديث من رواية صحابة آخرين، وهذا ما وقفت عليه منها:

أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٨٦/ح٧٩٠) قال: حدثنا محمد بن محمد التمار البصري، ثنا أبو الوليد ـ هو الطيالسي ـ ثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر ﵁ أن رجلاً قال: يا رسول الله شبت؟ قال ﷺ: «شَيَّبَتْني هود وأخواتها».

وهذا الإسناد قال الهيثمي، والسخاوي عنه: «رجاله رجال الصحيح»[1]، وحسّن بعض المعاصرين الحديث اعتماداً عليه، وليس الأمر كذلك، فإن شيخ الطبراني: محمد بن محمد التمار البصري، قال الدارقطني فيه: «لا بأس به»، وقال ابن حبان: «من أهل البصرة، يروي عن أبي الوليد والبصريين، ربما أخطأ»[2]، فتفرده بهذا الإسناد مظنة النكارة، فأين أصحاب أبي الوليد الطيالسي عن هذا الحديث؟، وأين أصحاب الليث؟ وأصحاب يزيد بن أبي حبيب؟ ومع هذا أيضاً عموم قول الدارقطني: «شَيَّبَتْني هود والواقعة معتلة كلها»، والظاهر أنه حديث منكر لما سبق.

ومن طرقه أيضاً: ما أخرجه ابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/١٤٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/١٤٥)، وفي

---

(١) «مجمع الزوائد» (٧/٣٧)، «المقاصد الحسنة» (٣٠٥).

(٢) انظر: سؤالات الحاكم (ت١٩٢)، «الثقات» (٩/١٥٣)، «اللسان» (٦/٤١٤).

«تلخيص المتشابه» (١/٥٥٤) من طريق محمد بن غالب بن حرب البصري المعروف بتمتام، نا محمد بن جعفر الوَرْكاني، نا حماد بن يحيى الأَبحُّ، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «شَيَّبَتْني هود وأخواتها».

وهذا الحديث أنكره موسى بن هارون الحمال والدارقطني وغيرهما على تمتام، وبينوا أنه غلط فيه على الوَرْكاني كما في سؤالات السَّهْمِيِّ (ت٩)، وتاريخ الخطيب وغيرها من مصارد ترجمته[1].

ومن طرقه أيضاً: ما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١٤٨/ح٥٨٠٤) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنهما، وفيه سعيد بن سلام العطار ـ كذبه ابن نُمير، والإمام أحمد[2] ـ وشيخه عمر بن محمد الأسلمي المعروف بعمر ابن صُهْبان، متروك[3].

ومن طرقه ما أخرجه ابن سعد (١/٤٣٦)، وابن عدي (٢/٢٤٧)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (١١٥/ب) و(١٤١/أ)، والخطيب في «المتفق»

---

(١) هذا الحديث من رواية عمران بن حصين رضي الله عنهما خاصة هو الذي أنكره موسى بن هارون الحمال، وليس كما يفهم من كلام المناوي في «فيض القدير» (٤/١٦٨)، والغماري في «المداوي» (٤/٢٩٧) أنه عن الحديث بطرقه كلها فإنهم لم يعينوا أن كلامه وقع بخصوص رواية معينة.

(٢) «اللسان» (٤/٣٤)، «الجامع في الجرح والتعديل» (١/٢٩٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢١/٣٩٨/ت٤٢٦٠).



(١٦٦٥/٣/ح١١٥٦) من طريق يزيد بن أبان الرَّقَاشي، عن أنس رضي الله عنه، ويزيد الرَّقَاشي متفق على ضعفه، وله عن أنس رضي الله عنه مناكير[1]، وهذا الحديث لا يعرف عن أنس رضي الله عنه إلا من طريقه فهو منكر.

وروي من طريق محمد بن أيوب بن يحيى بن الضُّرَيْس الرازي، عن الحسن بن محمد الطَّنَافِسِيِّ، ثنا أبو بكر بن عياش، ثنا ربيعة الرأي، عن أنس رضي الله عنه، أخرجه الدارقطني في «العلل» (٢١٠/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٣/٤)، والحسن الطَّنَافِسِيُّ ذكره البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه شيئاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»[2]، وقد خالف فيه أصحاب أبي بكر بن عياش وقد سبق تفصيل الرواية عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلٌ، وصحح ابن حجر في «المطالب» (١٢٥/٤) إسناده إلى عكرمة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦٤/٣٢/ت٦٩٥٨)، وقال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (ح٣٤٨٧) بعد ذكر رواية حماد بن يحيى الأبح، عن يزيد الرَّقَاشي: «ولعله مما انفرد به»، وقد توبع حماد كما يراه من راجع المصادر السابقة.

(٢) «التاريخ» (٣٠٦/٢)، «الجرح» (٣٥/٣)، «الثقات» (١٧٣/٨).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ (فصلت:٣٠)(الأحقاف:١٣)، قال: قد قالها الناس فمن مات عليها فهو ممن استقام.

فقال: «حَدَّث به سفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وتابعه عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

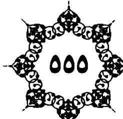
ورواه أبو الأحوص، ويحيى بن أبي بُكير، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن نِمْران؛ لم يذكرا فيه: عامر بن سعد.

وقول الثَّوْري أصح»[(١)].

---

(١) «العلل» (١/٢٧٣/س٦٥).

تنبيه: الخلاف الذي ساق الدارقطني رحمه الله أوجهه ليس للفظ المذكور في السؤال، فاللفظ الذي في السؤال لم أقف عليه في شيء من طرق الحديث، وإنما جاء في حديث مرفوع من رواية أنس رضي الله عنه؛ كذا أخرجه الترمذي (٣٢٥٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٧٠)، أبو يعلى (٣٤٩٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠)، والطبري (٢١/٤٦٤)، وابن عدي (٣/٤٥٠) من طريق سهيل ابن أبي حَزْمٍ القَطِيْعِيِّ، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾ (فصلت: ٣٠) (الأحقاف: ١٣)، قال صلى الله عليه وسلم: «قد قال الناس ثم كفر أكثرهم، فمن مات عليها فهو ممن=



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن رجل قال: قال رجل: يا خليفة رسول الله ﷺ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٢٦) ـ ومن طريقه الثَّعْلَبِيُّ في «الكشف والبيان» (١٠/٥٢/أ) ـ.

وعبد الرزاق في «التفسير» (٢/١٨٧).

=استقام»، وهذا لفظ الترمذي وقال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، والحديث فيه سهيل ـ وهو ضعيف ـ وله عن ثابت البُناني خاصة مناكير، فالحديث من روايته منكر، وانظر ترجمة سهيل في: «تهذيب الكمال» (١٢/٢١٧/ت٢٦٢٦)، ولفظ حديث أبي بكر رضي الله عنه سأذكره في التخريج.

ومسدد كما في «المطالب العالية» (٣٧١٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٩/٧) ـ عن يحيى بن سعيد القطان.

وابن سعد (٨٤/٦) عن أبي داود الحَفَرِيِّ.

وأبو داود في «الزهد» (٣٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥٩/٧) ـ والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٦٤٥/٢) من طريق محمد بن كثير.

والطبري في «جامع البيان» (٤٦٤/٢١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح.

سبعتهم (ابن المبارك، وعبد الرزاق، والقطان، والحَفَرِيُّ، ومحمد، وابن مهدي، ووكيع) عن سفيان الثَّوْري.

وأخرجه الواحدي في «الوسيط» (٣٢/٤) من طريق زهير بن معاوية.

كلاهما (الثَّوْري، وزهير) عنه به، ولفظ ابن المبارك: «عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: لم يشركوا بالله شيئاً»، والباقون عن الثَّوْري مثله، ولفظ زهير نحوه.

وفي رواية ابن مهدي، عن الثَّوْري: عن سعيد بن عمران قال: قد قُرئت عند أبي بكر.. الحديث، ونحوه رواية ابن كثير، عن الثَّوْري: قُرئت[1]

---

(١) في الكتب المُخرِّجة لرواية ابن كثير عن الثَّوْري طُبعت هذه الكلمة هكذا: قرأتُ، وشكلوا=

عند أبي بكر، وكذا رواية زهير، عن أبي إسحاق: عن سعيد بن عمران أنه قال: قرأ أبو بكر أو قرأ عليه رجل.. الحديث.

وعلقه الدارقطني عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، ولم أقف على روايته.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر ﷺ.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٥٢٤/ح١٥٩٠) من طريق شريك ابن عبد الله النَّخَعِيِّ، عنه به، ولفظه: «على لا إله إلا الله».

وعلقه الدارقطني عن أبي الأحوص، ويحيى بن أبي بكير عن إسرائيل ولم أقف على روايتهما.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن رجل قال: قال رجل: يا خليفة رسول الله ﷺ....

أخرجه أبو محمد إسحاق بن إبراهيم البستي[1] في «التفسير» (١٥٦/ب)

=التاء بالضم، وهذا وهم فاحش لا تَسنده روايات الحديث فمقتضاه أن سعيداً قرأ الآية على أبي بكر ﷺ، عدا أنه غلط في قراءة النص، وذلك أن الرواية بالبناء للمجهول كما هو ظاهر من تاريخ دمشق فالكلمة في مخطوطه رسمت بالياء، أما مطبوعه فكالكتب الأخرى وأثر هذا سأبينه في الدراسة لاحقاً بإذن الله تعالى.

(١) حافظ رحال له ترجمة مجودة في «تاريخ دمشق» (١٠١/٨).

عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، عن سفيان بن عيينة، عنه به، بمثل لفظ الطبراني.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه، **فروى عنه الوجه الأول:** سفيان الثَّوْري، وزهير بن معاوية.

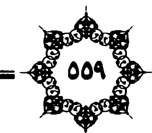
وعلقه الدارقطني عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، ولم أقف عليه مسنداً، وعلقه في الوجه الثاني عن يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، فإن صحّا إليهما، فإن عبيد الله بن موسى أرجح في إسرائيل من يحيى، قال أبو حاتم: «وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل»[1].

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، وحديثه حسن إذا كان قبل القضاء، أو من رواية جملة معينة من الرواة، وما سوى ذلك فضعيف، والراوي عن شريك هنا هو: مالك بن إسماعيل، أبو غسان الكوفي متفق على ثقته، لكني لم أقف على أنه قديم السماع من شريك.

---

(١) «الجرح» (٣٣٥/٥).



وتابعه على هذا الوجه فيما علقه الدارقطني: يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، وأبو الأحوص، ولم أقف عليها مسندة، وسبق أن الوجه الأول عن إسرائيل ـ إن حفظ ـ أصح.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

سفيان بن عيينة الهلالي، تقدم أنه ثقة باتفاق إلا أن سماعه من أبي إسحاق بعد الاختلاط، فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق لثقة راويه لكنه ليس من صحيح حديثه فقد ظهر من السياق نسيان أبي إسحاق لإسناده؛ فأسقط واسطة، وأبهم الأخرى، أما لفظ المتن فمثل رواية شريك.

ورجح الدارقطني رحمه الله الوجه الأول، وهو الأظهر لما يلي:

١ـ أنه من رواية الثَّوْري، وسبق أنه مقدم في الرواية عن أبي إسحاق، وهو مقدم على شريك النَّخَعِيِّ، وأبي الأحوص، وبعض الأئمة يعده أوثق من روى عنه، وتابعه عليه زهير بن معاوية.

٢ـ ليس في طرق هذا الحديث ولا غيره ـ فيما وقفتُ عليه ـ سماع أبي إسحاق من سعيد بن نِمْران، فغاية ما في الوجه الثاني أنه رواته لم يحفظوا الواسطة فصار الحديث منقطعاً، فالذين حفظوا الواسطة أضبطُ له، والراوي إذا روى عمن عاصره مرة بواسطة، ومرة بدون واسطة فلا شك أن

الرواية التي أثبت فيها الواسطة مقدمة[1].

وليس الإسقاط من جهة أبي إسحاق لتغير حفظه، لأن الثَّوْري قديم السماع، وزهير متأخِرُهُ، وكلاهما أثبت الواسطة، ولا من جهة التدليس لأني لم أقف عليه من رواية يعتمد عليها، اللهم إلا إن صحت الرواية عن أبي الأحوص فيحتمل أن يكون أبو إسحاق يسقط عامراً أحياناً تدليساً.

وأما الوجه الثالث فليس من صحيح حديثه كما تقدم شرحه.

والحديث على الوجه الأول في إسناده: عامر بن سعد البَجَلِيُّ، صحح له مسلم، والترمذي حديثاً واحداً[2]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، وقال ابن حجر: «مقبول»[4]، وفيه نظر، فالأقرب أنه لا بأس به لتصحيح مسلم، والترمذي له، وما وقفت على أحد نقل فيه جَرْحَةً، فليس على تليينه حجة، ولأبي إسحاق سماع منه.

وأما شيخه سعيد بن نِمْران الهَمْدانِيُّ النَّاعِطِيُّ، وبعض الرواة سمى أباه: عمران كما مرَّ في بعض الروايات، فذكره البخاري في «التاريخ» وقال: «سمع

(١) انظر: «شرح العلل» (٢/٥٩٥).

(٢) صحيح مسلم (٢٣٥٢)، جامع الترمذي (٣٦٥٣) وقال: «حسن صحيح».

(٣) «تهذيب الكمال» (١٤/٢٣/ت٣٠٣٩)، «التهذيب» (٥/٦٤).

(٤) «التقريب» (٣١٠٧).



أبا بكر قولَهُ» وسكت عنه، وذكر ابنُ معين أيضاً سماعه من أبي بكر ﷺ، وترجمه ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي، وابن حجر: «مجهول»، وقال الذهبي في المغني: «لا يعرف»[1].

وفي الحكم بالجهالة نظر، فسعيدٌ مذكور في جملة أخبار، فترجمه غير واحد في كتب الصحابة لأن له إدراكاً، وهو أحد من شهد اليرموك، وولاه سعد بن أبي وقاص ﷺ أيام ولايته العراق ـ مع آخرين ـ تقسيم الناس إلى أسباع، وكان كاتباً لعلي بن أبي طالب ﷺ، وبعثه زياد بن أبيه إلى معاوية ابن أبي سفيان ﷺ صحبة حُجْر بن عدي ﷺ وأصحابه لما ظَفِرَ بهم زيادٌ، فاستوهبه أحد بني عمومته من معاوية ﷺ فكان ممن لم يقتل مع حُجْرٍ ﷺ، فرجع واستوطن جرجان وبنى بها، وإليه تنسب ضياع شعب همدان، ثم رجع إلى الكوفة فولي القضاء مدة في ولاية مصعب بن الزبير، ثم عزل ومات في حدود السبعين[2]، فمثل هذا لا يحسن أن يقال فيه: مجهول، فهو

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/٥١٧)، «الثقات» (٤/٢٨٩)، «الميزان» (٢/١٦١)، «اللسان» (٤/٤٩)، «المغني» (١/٣٤٨)، وكذلك قال البوصيري في «الإتحاف» (٦/٢٦٤) وضعف الحديث لأجله.

(٢) تاريخ خليفة (٢٦٩، ٢٠٠)، تاريخ الطبري (٣/٥٥٢، ٤/٤٨، ٥/٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٥٨٢، ٦/١٨٠)، «تاريخ جرجان» (٢١٥/ت٣٣٥)، «تاريخ دمشق» (٧/٣٥٩)، «الإصابة» (٣/٢٥٧) وغيرها.

معروف العين، وأما الحال فهذه الطبقة من التابعين لا يعرف فيهم سوء الحفظ، ولم يذكر سعيد بشيء من الأهواء أو الكذب، وتوليه القضاء يدل على أنه من أهل العلم، فالذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن روايته لا بأس بها.

أما سماعه من أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقد ذكره ابن معين، والبخاري، والأصل حمل مروياته على الاتصال إلا إن دلَّ أمرٌ ما على الانقطاع في بعض مَرويِّهِ عن أبي بكر رضي الله عنه، على أنه ينبغي التنبه إلى أن الأئمة قد يذكرون مثل هذا يريدون حكاية صورة ما وقع في بعض الأسانيد ثم لا يقضون بمثل هذا السماع المذكور، ولا يحكمون بالاتصال لوقوع مثله، وعليه فتخرج مثل هذه الحال عن الأصل.

ثم إن سماع الراوي من شيخه إن دلت قرينة في حديث بعينه على انقطاعه قُدم الحكم بالانقطاع في هذا الحديث الُمعين ولم نُجْرِ الرواية على أصل السماع، وهذا مقرر ـ والحمد لله ـ عند أهل العلم، وهذا الحديث من ذلك، فسبق أن في رواية ابن مهدي، عن الثَّوْري: عن سعيد بن نِمْران قال: قد قُرئت عند أبي بكر.. الحديث، وفي رواية ابن كثير، عن الثَّوْري: قُرئت عند أبي بكر، وكذا رواية زهير، عن أبي إسحاق: عن سعيد بن نِمْران أنه قال: قَرَأَ أبو بكر أو قَرَأَ عليه رجل.. الحديث، وليس في شيء من الطرق تصريح سعيد بالسماع من أبي بكر رضي الله عنه في هذا الحديث، ومقتضى ما ذكرته

من رواية ابن مهدي، وابن كثير، عن الثَّوْري، ورواية زهير كلاهما عن أبي إسحاق: أن سعيداً لم يسمع الحديث فهو مرسل، ومنه تعلم وجه الغلط الذي سبق التنبيه عليه في تصحيف بعض الطابعين كلمة: قرأت؛ وإنما هي: قرئت[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عامر، عن سعيد، عن أبي بكر رضي الله عنه منقطعٌ كما مرَّ تفصيله، وأما لفظ المتن فالأصح لفظ الرواية التي سقتها من كتاب «الزهد» لابن المبارك.



---

(١) انظر: (ص٥٥٧).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث زيد بن يُثَيْعٍ، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث معه ببراءة.

فقال: «رواه أبو إسحاق، واختلف عنه:

فرواه إسرائيل، عن أبي إسحاق:

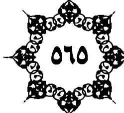
فقال خلف بن الوليد: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد ابن يُثَيْعٍ مرسلاً: أن النبي ﷺ بعث براءة مع أبي بكر رضي الله عنه.

وقال وكيع: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ[1]، عن أبي بكر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث معه براءة.

وقال ابن عيينة، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ قال: سألنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: بأي شيء بُعثت؟ فقال رضي الله عنه: بعثني النبي ﷺ بأربع.

---

(١) بعده في الأصل: «عن أبي بكر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعث معه براءة، وقال ابن عيينة: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع قال: سألنا»، كذا في المطبوع، ولم يُشر المحقق رحمه الله إلى وجود اختلاف في النسخ في هذا الموضع، وذكر الشيخ الدباسي تعليقاً على هذا الموضع في طبعته (٧٥/١): «وقد عُلِّمَ بعد أبي بكر من فوق بـ: لا، وفوق يثيع بـ: إلى؛ إشارة إلى الحذف، وقد أثبتت في المطبوع وليست في (هـ) وهي محض انتقال نظر».
ويقوي هذا جواب الدارقطني في السؤال الآخر، وأنه رجح قول ابن عيينة فلا يستقيم أنه يرجح قوله وله قولان محكيان على ما كتبه الناسخ بسبب انتقال بصره، وكنت استفدت هذا من شيخي الدكتور إبراهيم اللاحم أثناء إشرافه على الرسالة جزاه الله خيراً.



وقول ابن عيينة أشبه بالصواب والله أعلم.

وكذلك قال أبو بكر بن عياش، وأبو شيبة إبراهيم بن عثمان، عن أبي إسحاق»[1].

وسئل أيضاً: عن حديث الحارث، عن علي رضي الله عنه: «أُمرت بأربع: أن لا يقرب البيت بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة».

فقال: «هو حديث رواه معمر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

ورواه الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، عن علي رضي الله عنه.

ورواه ابن عيينة، وأبو شيبة، وغيرهما، عن أبي إسحاق، عن زيد ابن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه، وهو المحفوظ..»[2].

تخريج الحديث:

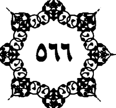
هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على خمسة أوجه:

١ ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً: أن النبي ﷺ بعث براءة مع

---

(١) «العلل» (١/٢٧٤/س٦٧).

(٢) السابق (٣/١٦٢/س٣٢٩).



أبي بكر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن بعض أصحابه، عن علي رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ مرسلاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث براءة مع أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٤٥٧) ـ وعنه البلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٣٨٤) ـ عن قرادٍ أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، عن يونس بن أبي إسحاق.

وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٦٧٤) عن عبيد الله بن موسى.

والطبري في «جامع البيان» (١٦٣٧٢) من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري.

كلاهما (عبيد الله، وأبو أحمد) عن إسرائيل.

كلاهما (يونس، وإسرائيل) عن أبي إسحاق به، ولفظ عبيد الله: عن زيد بن يُثَيْعٍ قال: لما نزلت براءة بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر رضي الله عنه، ثم بعث علياً رضي الله عنه على إثره، فقال صلى الله عليه وسلم: «بَلِّغْهُمْ أنتَ، ورُدَّ عليَّ أبا بكر»، فرجع أبو بكر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، أَنَزَلَ في شيء؟ قال صلى الله عليه وسلم: «لا إلا



خير، ولكن أُمرت أن أُبَلِّغَهُمْ أنا أو رجلٌ من أهلي»، فأتى عليٌّ ﷺ أهلَ مكة فنادى بأربع: أن لا يدخل مكة مشرك بعد عامه، ولا يطوف بالكعبة عُريان، ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعهده إلى مدته.

وعلقه الدارقطني عن خلف بن الوليد، عن إسرائيل ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن أبي بكر ﷺ.

أخرجه الإمام أحمد (٤) ـ ومن طريقه الجورقاني (١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤٧/٤٢) ـ، والمروزي في «مسند أبي بكر» (١٣٢)، وأبو يعلى (١٠٤) من طريق وكيع، عن إسرائيل، عنه به، بنحوه وفيه زيادة.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن علي ﷺ.

أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢٦٥/١) ـ ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (١٦٣٧٩)، وابن النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (٥٦٦) ـ.

والبزار (٧٨٥) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي.

كلاهما (عبد الرزاق، وعبد الأعلى) عن معمر بن راشد.

والحميدي (٤٨) ـ ومن طريقه الحاكم (٥٢/٣) وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢٩٧/٥) ـ والأزرقي في «أخبار مكة» (١٣٨/١)، وسعيد ابن منصور في «السنن» (١٠٠٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢٠٧/٩)، وفي «المعرفة» (٥٥٤٦) ـ والإمام أحمد (٥٩٤)، والدارمي (١٩٢٥)، والترمذي (٨٧١، ٨٧٢، ٣٠٩٢)، والفاكهي في «تاريخ مكة» (١٧٥٢)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٦٦٩)، وأبو يعلى (٤٥٢) ـ ومن طريقه الضياء (٤٦٢) ـ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٦/٩)، والضياء (٤٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/١١٦ـ١١٧) من طريق سفيان بن عيينة.

وابن أبي شيبة في «المصنف ـ الجزء المفقود» (٢٦٥)، والطبري في «جامع البيان» (١٦٣٧٣)، وأبو عمرو ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (ج٩٦/٢/أ)، والحسن بن شاذان الأَزْجي في «الفوائد المنتقاة» (١٠٥/أ، ١١١/أ) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٦١) ـ وعنه الطحاوي في «المشكل» (٣٥٨٤) عن العباس الدوري، عن قرادٍ أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، عن يونس بن أبي إسحاق.

والدارقطني كما في «أطراف الأفراد» (٢٩١) من طريق البُهلول بن



عبيد[1]، عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان.

والحاكم في «المستدرك» (٤/١٧٨) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود، عن سفيان الثَّوْري.

والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٢٠٦-٢٠٧) من طريق زهير بن معاوية.

سبعتهم (معمر، وابن عيينة، وزكريا، ويونس، وأبو شيبة، والثَّوْري، وزهير) عن أبي إسحاق به، ولفظ عبد الرزاق، عن معمر: «أُمرت بأربع: ألا يقرب البيت بعد هذا العام مشرك، ولا يطوف رجل بالبيت عُريان، ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، وأَنْ أُتم إلى كل ذي عهد عهدَهُ»، والباقون نحوه إلا رواية زكريا عند الأَزْجي، وابن السَّمَّاك فمختصرة، وزاد ابن عيينة: «عن زيد بن يُثَيْعٍ قال: سألنا علياً».

وعلقه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش، ولم أقف عليه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

أخرجه خليفة بن خياط في «التاريخ» (٩٣)، والطبري في «جامع البيان» (١٦٣٧٤) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى،

---

(١) في المطبوع: البُهلول بن عتبة، والتصويب من النسخة المغربية (١٨/ب).

والطبري أيضاً (١٦٣٧١) من طريق محمد بن ثور،
كلاهما (عبد الأعلى، ومحمد) عن معمر، عنه به، بنحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن بعض أصحابه، عن علي رضي الله عنه.
أخرجه الدارقطني في «العلل» (٣/١٦٤) من طريق عبيد الله بن موسى، عن الثَّوْري، عنه به، بنحوه.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ يونس بن أبي إسحاق، تقدم أن حديثه عن أبيه ليس بالقوي، لكن اختلف على الراوي عنه وهو: أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان المعروف بـ: قراد، وهو: ثقة له أفراد[1]؛ فرواه عنه على الوجه الأول:

ـ أبو عبيد القاسم بن سلام، متفق على توثيقه[2].

ورواه عن أبي نوح على الوجه الثالث:

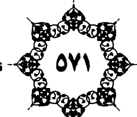
العباس بن محمد الدوري، متفق على توثيقه[3].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٧/٣٣٥/ت٣٩٢٧).

(٢) السابق (٢٣/٣٥٤/ت٤٧٩٢).

(٣) السابق (١٤/٢٤٥/ت٣١٤١).



فهذان الوجهان محفوظان عن أبي نوح لثقة رواتهما، فهما محفوظان أيضاً عن شيخه يونس.

٢ـ إسرائيل بن يونس، تقدم أنه ثقة، فروى عنه الوجه الأول:

ـ عبيد الله بن موسى، تقدم أنه أثبت من روى عن إسرائيل.

ـ أبو أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري، ثقة[1].

ورواه عن إسرائيل على الوجه الثاني:

وكيع بن الجراح، ثقة حافظ[2].

والراجح عن إسرائيل هو الوجه الأول، وذلك لأمرين:

الأول: مخالفة وكيع لاثنين من الثقات لا سيما عبيد الله بن موسى، وهو أثبت من روى عن إسرائيل.

الثاني: ذكر الإمام أحمد وغيره أن وكيعاً ربما وهم في بعض ما يحدث به، وذلك لأنه يعتمد على حفظه، ولم يكن له كتاب[3]، فلعله استبدل الرواية بعَنْ من باب رواية قصة أبي بكر رضي الله عنه.

(١) «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٧٦/ت٥٣٤٣).

(٢) السابق (٣٠/٤٦٢/ت٦٦٩٥).

(٣) «المعرفة» للفسوي (٢/١٩٧)، «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٠).

٣ـ معمر بن راشد، تقدم أنه غير قوي في حديث العراقيين، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ثقة، وهو أثبت من البصريين في معمر[١].

ورواه عن معمر على الوجه الرابع:

ـ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي البصري، ثقة[٢].

ـ محمد بن ثور الصنعاني، ثقة[٣].

وهذان الوجهان محفوظان عنه لثقة رواتهما، والاختلاف من معمر فيما يظهر.

٤ـ سفيان الثَّوْري، إمام حافظ، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ أبو حذيفة موسى بن مسعود النَّهْدِيُّ، صدوق إلا أن حديثه عن الثَّوْري ليس بالقوي[٤].

ورواه عن الثَّوْري الوجه الخامس:

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٨/٥٢/ت٣٤١٥).

(٢) السابق (١٦/٣٥٩/ت٣٦٨٧).

(٣) السابق (٢٤/٥٦١/ت٥١٠٨).

(٤) السابق (٢٩/١٤٥/ت٦٣٠٠).



ـ عبيد الله بن موسى العَبْسِيُّ، ثقة[1].

والوجه الخامس من رواية عبيد الله أرجح ؛ لأنه أوثق من أبي حذيفة.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي :

الوجه الأول رواه عنه :

يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل بن يونس في المحفوظ عنهما.

الوجه الثالث رواه عن أبي إسحاق :

معمر بن راشد، ويونس ـ في المحفوظ عنهما ـ وسفيان بن عيينة، وزكريا ابن أبي زائدة، وزهير بن معاوية.

وسماع ابن عيينة من أبي إسحاق بعد اختلاطه، وسماع زكريا، وزهير منه متأخر.

وتقدم أنه خلاف المحفوظ عن سفيان الثَّوْري.

وروي من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، إلا أن الراوي عنه : البُهلول بن عبيد الكوفي متفق على ضعفه، وترك بعض الأئمة حديثه[2]، فهذا غير محفوظ عن أبي شيبة.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٩/١٦٤/ت٣٦٨٩).

(٢) انظر : «الجرح» (٢/٤٢٩)، سؤالات البرذعي (٢/٦٨٧)، «اللسان» (٢/٢٦٠).

الوجه الرابع رواه عن أبي إسحاق:

معمر بن راشد، وهذا الوجه غير محفوظٍ عن أبي إسحاق لانفراد معمر به وهو غير قوي في حديث العراقيين.

الوجه الخامس رواه عن أبي إسحاق:

سفيان الثَّوْري في المحفوظ عنه.

فالدارقطني ﷺ ذهب إلى ترجيح الوجه الثالث فقال: «وقول ابن عيينة أشبه بالصواب»، ولم أفهم سبب اقتصاره ﷺ على تسمية ابن عيينة دون باقي من رواه عن أبي إسحاق مع شهرة رواياتهم بحيث يبعد عدم اطلاعه عليها، ورواية سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق ليست قوية، لأن سماعه من أبي إسحاق بعد الاختلاط باتفاق، فلو تفرد بذا الوجه عن أبي إسحاق لم يكن من صحيح حديثه، وقد أشكل عليَّ توجيه ترجيحه أيضاً لذلك.

أما من خلال ما ظهر لي - والله أعلم - فالأول، والثالث، والخامس محفوظة لما يلي:

١- أما الوجه الثالث والخامس فهما سواء، فالراوي المبهم في رواية الثَّوْري قد جاء مصرحاً به في رواية غيره، وهذا الاختلاف لا يعد قادحاً، فإذا حَفِظَ ثقةٌ تسميةَ راوٍ أُبهم في طريق آخر فهذه زيادة ثقة مقبولة[1]، وقد

---

(١) انظر: «العلل» للرازي (٦٧٥)، «العلل» للدراقطني (١٤٩/٤/س٤٧٨).



اتفقوا على أنه عن علي رضي الله عنه وقد تابعهم الثَّوْري عليه وإن كان أبهم شيخ أبي إسحاق.

٢ـ الوجه الأول حديث آخر يختلف عن حديث علي رضي الله عنه الذي في الوجه الثالث، بدليل أن في المرسل زيادةً ليست في حديث علي رضي الله عنه وهي قصة بعث أبي بكر رضي الله عنه وأَمْرِ علي رضي الله عنه باللحاق به ورَدِّهِ، ووجود الزيادة في أحد المتنين قرينة يستدل بها على حفظ الوجهين كما تقدم الكلام عليه في مباحث الدراسة.

٣ـ الوجه الأول رواه إسرائيل، وقوله عن جدِّه أبي إسحاق قوي غير مدفوع؛ لتقدم سماعه منه، وضبطه لحديثه، وتابعه أبوه يونس.

والحديث على الوجه الثالث في إسناده: زيد بن يُثَيْعٍ الهَمْدَانِيُّ، وهو ثقة قليل الحديث[1].

الحكم على الحديث:

الحديث على الوجه الأول مرسل، وعلى الوجه الثالث صحيح.



---

(١) تهذيب الكمال (١٠/١١٥/ت٢١٣٢).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (يونس:٢٦)، قال: النظر إلى وجه الله تعالى.

فقال: «هو حديث رواه إسرائيل بن يونس، وأبوه يونس بن أبي إسحاق، وشريك، وزكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وقال بعضهم: عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

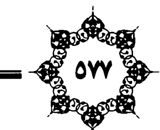
وقال الثَّوْري: عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ قولَهُ؛ لم يَذْكُرْ فوقَهُ أحداً.

والمحفوظ من ذلك قول إسرائيل ومن تابعه عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر رضي الله عنه»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق على ستة أوجه :

(١) «العلل» (١/٢٨٢/س٧٣).



١ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عامر بن سعد قوله.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٤ـ أبو إسحاق، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

٥ـ أبو إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة رضي الله عنه.

٦ـ أبو إسحاق قوله.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد البَجَلِيِّ، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه إسحاق بن راهويه (١٤٢٤) ـ ومن طريقه اللالكائي (٧٨٣) ـ وهناد في «الزهد» (١٧٠) ـ ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (ح٥٩١أ) ـ وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣٤٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٤)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٦٤)، وابن الأعرابي في «الرؤية» (١٧) ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٦/٧)، والخِلَعِي في «الفوائد المنتقاة» (١٦٦/أ) والذهبي في «معجم الشيوخ» (٢١٠/٢) ـ وابن أخي ميمي في «الفوائد» (١٩٢)، والدارقطني في «الرؤية» (١٩٣)، وأحمد بن طلحة في «جزء من حديثه»

(١٦٢/ب) من طريق وكيع بن الجراح.

والطبري (١٧٦١٠)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٠١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وابن الأعرابي في «الرؤية» (١٧)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٨٤) من طريق عثمان بن عمر العَبْدِيِّ.

والآجري في «الشريعة» (٥٩٠) من طريق عبيد الله بن موسى.

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٦) من طريق عبد الله بن رجاء.

خمستهم (وكيع، وابن مهدي، وعثمان، وعبيد الله، وعبد الله) عن إسرائيل.

وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٠، ١١٢٦)، والدارقطني في «الرؤية» (١٩٢) من طريق يحيى بن زكريا.

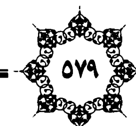
والآجري (٥٨٩) من طريق حماد بن أسامة.

والدارقطني (١٩٤) من طريق المسيب بن شريك.

ثلاثتهم (يحيى، وحماد، والمسيب) عن زكريا بن أبي زائدة.

وابن الأعرابي في «الرؤية» (١٨)، وابن السَّمَّاك في جزء من حديثه (٤٩)، والدارقطني (١٩٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق.

والدارقطني (١٩٨) من طريق شبابة بن سَوَّار.



والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣٤/٩) من طريق سلمة بن عاصم النَّحْوِيِّ، عن يحيى بن زياد الفراء.

كلاهما (شبابة، والفراء) عن قيس بن الربيع.

والدارقطني (١٩٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» (١٣١) من طريق عمر ابن يونس.

والدارقطني (١٩٦) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل.

كلاهما (عمر، وإسحاق) عن محمد بن جابر.

والفراء في «معاني القرآن» (٤٦١/١) رواية محمد بن الجهم، عن الفراء، ومن طريق محمد بن الجهم أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (١٣١).

والخطيب (١٣٤/٩) من طريق سلمة بن عاصم النَّحْوِيِّ.

كلاهما (محمد، وسلمة) عن الفراء، عن أبي الأحوص سلام بن سليم.

ستتهم (إسرائيل، وزكريا، ويونس، وقيس، ومحمد، وأبو الأحوص) عنه به، ولفظ ابن راهويه: قال أبو بكر ﵁: «الزيادةُ: النظرُ إلى وجه الله ﷻ»، والباقون نحوه، وزاد المسيب عن زكريا تفسير الحسنى، ولم يسق ابن عبد البر لفظ رواية وكيع عن إسرائيل.

وفي رواية محمد بن الجهم، عن الفراء، عن أبي الأحوص أبهم شيخ أبي إسحاق، وأما رواية سلمة بن عاصم، عن الفراء، عن أبي الأحوص

فكرواية الجماعة إلا أن سلمة قَرَنَ في روايته عن الفراء بين أبي الأحوص، وقيس بن الربيع.

وعلقه الدارقطني عن شريك ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٥٣-٤٥٤) من طريق أشعث بن سعيد السَّمَّان.

والطبري (١٧٦١١) من طريق حميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسِيِّ.

وابن الأعرابي في «الرؤية» (١٨) من طريق أسد بن موسى.

والدارقطني في «الرؤية» (١٩٧، ٢٠٠) من طريق أبي داود الطيالسي، ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ.

أربعتهم (حميد، وأسد، وأبو داود، ويحيى) عن قيس بن الربيع.

كلاهما (أشعث، وقيس) عن أبي إسحاق به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عامر بن سعد قوله.

أخرجه نعيم بن حماد في زوائد «الزهد» (٤٢٠) عن ابن المبارك.

وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٩٤) من طريق فضيل بن عياض.



والـدارمي في «الـرد علـى الجهميـة» (١٩١)، وفي «الـرد علـى بـشر» (٧١٩/٢)[1]، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥٢/١)، والدارقطني في «الرؤية» (٢١٤)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٧٩٣) من طريق وكيع ابن الجراح.

والطبري (١٧٦١٢)، والـدارقطني (٢١٥)، واللالكـائي (٧٩٢) مـن طريق عبد الرحمن بن مهدي.

أربعتهم (ابن المبارك، وفضيل، ووكيع، وابن مهدي) عن سفيان الثَّوْري.

وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٢، ١١٤٥)، والطبري (١٧٦١٣) من طريق شعبة بن الحجاج.

والطبري (١٧٦٢٨) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن شريك النَّخَعِيِّ.

ثلاثتهم (الثَّوْري، وشعبة، وشريك) عن أبي إسحاق به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن سعيد بن نِمْران، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٩٠)، وفي «الرد على بشر» (٧١٣/٢)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيِّ، وأبي بكر بن أبي شيبة.

---

(١) جمع الدرامي في روايته في الموضعين بين طريقين فقال: عن وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن مسلم بن يزيد، عن حذيفة رضي الله عنه، وصوابه هكذا: عن عامر، وعن مسلم...

والطبري (١٧٦٢٧)، والدارقطني (١٩٩) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ.

كلاهما (يحيى، وأبو بكر) عن شريك النَّخَعِيِّ عنه به، بنحوه.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة ﵁.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/٣٨١/ح١٦٦٥٦) - ومن طريقه الدارمي في «الرد على بشر» (٢/٧١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٣)، وابن أخي ميمي في «الفوائد» (١٩٢)، والدارقطني (٢٠٦)[1] - عن وكيع، عن سفيان الثَّوْري.

وإسحاق بن راهويه (١٤٢٤) - ومن طريقه اللالكائي (٧٨٣) - وهناد في «الزهد» (١٧٠) - ومن طريقه الآجري (٥٩١ب) - وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣٤٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/٤٥١)، والدارقطني (٢٠٢، ٢٠٣) من طريق وكيع بن الجراح.

والطبري (١٧٦١٤)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٠٢، ٢٠٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٦) من طريق عبد الله بن رجاء.

---

(١) ذكر ابنُ أخي ميمي، والدارقطنيُّ عن شيخهما البغوي أن ابن أبي شيبة شك هل هو عن الثَّوْري أو إسرائيل، وخرجته هنا لأنه لما خرجه في «المصنف» عن وكيع عن الثَّوْري دون شك.



ثلاثتهم (وكيع، وابن مهدي، وعبد الله) عن إسرائيل.

وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٦٥) من طريق أسد بن موسى.

والدارقطني (٢٠٥) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ.

كلاهما (أسد، ويحيى) عن قيس بن الربيع.

والدارقطني (٢٠٥) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن شريك.

أربعتهم (الثَّوْري، وإسرائيل، وقيس، وشريك) عن أبي إسحاق به، بنحوه إلا أن ابن أبي الدنيا لم يسق لفظ وكيع، عن إسرائيل.

الوجه السادس: أبو إسحاق قوله.

أخرجه الطبري (١٧٦١٥) عن يحيى بن طلحة اليَرْبُوعي.

والدارقطني (٢٢٣)، واللالكائي (٧٩٤) من طريق إسماعيل بن موسى الفَزَاري.

كلاهما (يحيى، وإسماعيل) عن شريك عنه، بنحوه، وزاد عند الدارقطني تفسير الحسنى بالجنة.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١- إسرائيل بن يونس، تقدم أنه ثقة قديم السماع، فروى عنه الوجه الأول:

ـ وكيع بن الجراح، ثقة حافظ، تقدم مراراً.

ـ عثمان بن عمر العَبْدِيُّ، ثقة[1].

ـ عبد الرحمن بن مهدي، ثقة حافظ[2].

ـ عبيد الله بن موسى العَبْسِيُّ، ثقة وهو أثبت من روى عن إسرائيل.

ـ عبد الله بن رجاء البصري، ثقة في إسرائيل.

فهذا الوجه محفوظ عن إسرائيل لثقة رواته.

ورواه عن إسرائيل على الوجه الخامس:

وكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن رجاء، تقدم أنهم ثقات، فهذا أيضاً محفوظ عن إسرائيل.

٢ـ قيس بن الربيع الأَسَدِيُّ، تقدم التفصيل في حاله، وروايته هنا ضعيفة إلا أنه توبع، فروى عنه الوجه الأول:

ـ شبابة بن سَوَّار الفَزَاري، ثقة[3].

ـ يحيى بن زياد الفراء، ثقة[4].

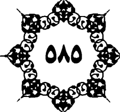
---

(١) «تهذيب الكمال» (١٩/٤٦١/ت٣٨٤٨).

(٢) السابق (١٧/٤٣٠/ت٣٩٦٩).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/٣٤٣/ت٢٦٨٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١١/٢١٢/ت٣٥٣)، وسيأتي التنبيه على الاختلاف عليه عند الكلام=



ورواه عن قيس على الوجه الثاني:

ـ حميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسِيُّ، ثقة[1].

ـ أسد بن موسى القرشي، ثقة[2].

ـ أبو داود سليمان الطيالسي، ثقة حافظ[3].

ـ يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، حافظ اتهم بسرقة الحديث[4].

ورواه عن قيس على الوجه الخامس:

ـ أسد بن موسى، ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ تقدم حالهما.

وهذه الأوجه محفوظة عن قيس فقد رواها ثقات عنه.

٣ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري، فروى عنه الوجه الثالث:

ـ عبد الله بن المبارك، إمام حافظ[5].

ـ فضيل بن عياض اليَرْبُوعي، ثقة[6].

=على رواية الفراء عن أبي الأحوص (ص٥٨٩).

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٣٧٥/ت١٥٣١).

(٢) السابق (٢/٥١٢/ت٤٠٠).

(٣) السابق (١١/٤٠١/ت٢٥٠٧).

(٤) السابق (٣١/٤١٩/ت٦٨٦٨).

(٥) السابق (١٦/٥/ت٣٥٢٠).

(٦) السابق (٢٣/٢٨١/ت٤٧٦٣).

ـ وكيع بن الجراح ـ في الصحيح عنه كما سيأتي ـ وعبد الرحمن بن مهدي تقدما، وهذا الوجه محفوظ عن الثَّوْري فرواته ثقات.

ورواه عن الثَّوْري على الوجه الخامس:

وكيع بن الجراح، لكن في هذه الرواية علة، فإنها غلط من أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع وليست بالمحفوظ عنه لثلاثة أسباب:

الأول: انفراد ابن أبي شيبة به.

الثاني: مخالفته للجماعة من أصحاب وكيع، فقد رواه سبعة فيهم الأئمة: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وهناد بن السَّرِي فقالوا: عن وكيع، عن إسرائيل لا عن الثَّوْري(١).

الثالث: الرواية من طريق الثَّوْري سببها شك ابن أبي شيبة في شيخ وكيع هل هو الثَّوْري أو إسرائيل، وقد حفظ هذا الشك عنه: البغويُّ كما في رواية الدقاق والدارقطني، وكان يجزم أحياناً بذكر الثَّوْري كما رواه عنه ابن أبي عاصم، والدارمي.

وظاهر لمن تأمل ما سبق أن الراجح قول الجماعة عن وكيع لا ما انفرد

---

(١) يشبه ـ والله أعلم ـ أن الرواية التي خرجها المَحَامِلِيُّ في «الأمالي ـ رواية ابن البيع» (٤١٥) وسقط فيها اسم شيخ وكيع أنها عن إسرائيل كما هي رواية الجماعة عنه، وإلا فإنها محل توقف حتى يعرف الساقط منها.



به ابن أبي شيبة عنه مع شكه فيه، وأما الرواية من طريق الثَّوْري فإنما رواها وكيع عنه على الوجه الثالث، وهذا هو المحفوظ عن الثَّوْري أيضاً من رواية ابن المبارك، وابن مهدي، وعليه فهذا الوجه من طريق الثَّوْري لا يثبت، فلم يبق عنه إلا الوجه الثالث.

٤ـ شريك بن عبد الله النَّخَعِيُّ، تقدم التفصيل في حاله، فروى عنه الوجه الثالث، والخامس:

يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيُّ، تقدم أنه متهم بسرقة الحديث، فهذان الوجهان غير محفوظين فَمَعَ حال الحِمَّانِيِّ فإنه لم يتابعه أحد.

ورواه عن شريك على الوجه الرابع:

ـ يحيى الحِمَّانِيُّ، تقدم.

ـ أبو بكر بن أبي شيبة، تقدم أنه ثقة حافظ، فهذا الوجه محفوظ عنه.

ورواه عن شريك على الوجه السادس:

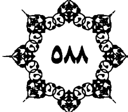
ـ يحيى بن طلحة اليَرْبُوعي، لَيِّنُ الحديث لإغرابه[١].

ـ إسماعيل بن موسى الفَزَاري، صدوق يغرب[٢].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/٣٨٨/ت٦٨٥١).

(٢) السابق (٣/٢١٠/ت٤٩١).



وقد تفردا بهذا الوجه عن شريك، وهما ممن يُغرب بالرواية، فليس بالمحفوظ عنه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق فبقي منه ما يلي:

الوجه الأول رواه عنه:

إسرائيل بن يونس، وقيس بن الربيع - في المحفوظ عنهما - وزكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق، ومحمد بن جابر السُّحَيْمِيُّ.

وأما رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عامر فهي وَهْمٌ من سلمة بن عاصم النَّحْوِيِّ[1] إذ رواه عن الفراء، عن أبي الأحوص وقيس عن أبي إسحاق، عن عامر، أما محمد بن الجهم السِّمَّرِيِّ[2] فرواه عن الفراء، عن أبي الأحوص وحده، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن أبي بكر رضي الله عنه، فدلت روايته على حَمْلِ سَلَمَةَ روايةَ أبي الأحوص على روايةِ قيس، ثم وإن كان كل منهما روى عن الفراء تصانيفه، وعُرفا بصحبته، لكن الجمع بين اثنين في الراوية مظنةُ غلطٍ كما يعرفه أهل هذا الشأن.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق من رواية من تقدم ذكرهم، أما

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (١٤٣/٩) وغيره.

(٢) السابق (١٦١/٢) وغيره.



قول أبي الأحوص ـ في الأرجح عنه ـ فيحتمل أن الإبهام من أبي إسحاق لتغير حفظه، أو لم يتيقنه أبو الأحوص فأبهمه؛ وعلى كلٍّ فالعمدة على قول من تقدم سماعه وضبط الاسم.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

١ـ أشعث بن سعيد أبو الربيع السَّمَّان، ضعيف لروايته المناكير.

٢ـ قيس بن الربيع، تقدم وروايته هنا ضعيفة.

وهذا الوجه غير محفوظ عن أبي إسحاق؛ لأنه لم يأت من طريق ثبتٍ عن أبي إسحاق، ولذا رجح ابن خزيمة رحمه الله بعد سياقه رواية إسرائيل، ثم رواية أشعث: «إسرائيل أولى بهذا الإسناد من أبي الربيع»[1]، وقول قيس مثله.

وروى الوجه الثالث عن أبي إسحاق:

سفيان بن سعيد الثَّوْري ـ في المحفوظ عنه ـ وشعبة بن الحجاج.

فهذا محفوظ عن أبي إسحاق.

وروي من طريق شريك النَّخَعِيِّ، وتقدم أنه غير محفوظ عنه.

وروى الوجه الرابع عن أبي إسحاق:

شريك النَّخَعِيُّ، تقدم أن هذا الوجه محفوظ عنه، إلا أنه ليس محفوظاً عن أبي إسحاق، وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة ليس في طبقة قدماء أصحاب

---

(١) «التوحيد» (١/٤٥٤).



شريك، فروايته عنه ليست من صحيح حديثه كما تقدم في ترجمته، ولعل شريكاً اشتبه عليه هذا الحديث بحديث أبي بكر رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ ﴾[1]؛ فنقل ذكر سعيد بن نِمْران إلى هذا الحديث وأسقط عامر ابن سعد.

وروى الوجه الخامس عن أبي إسحاق:

إسرائيل بن يونس، وقيس بن الربيع في المحفوظ عنهما.

وروي من طريق سفيان الثَّوْريِّ، وشريك النَّخَعِيِّ، وتقدم أنه غير محفوظ عنهما.

فالدارقطني رحمه الله رجح رواية إسرائيل ومن تابعه للوجه الأول، وهو دال على منزلة إسرائيل في حديث جدّه لأنه رجح قوله على قول الثَّوْريِّ، ولعل سبب ترجيح الدارقطني ما يلي:

١ـ اختصاص إسرائيل بجده أبي إسحاق.

٢ـ زيادته في الإسناد، وهو يقبل زيادة الثقة إذا لم يدل الدليل على وهمه كما هو منهج أئمة الحديث[2].

---

(١) انظر: دراسة الحديث (٣).

(٢) «العلل» (١/١٦٧، ٢/٧٥، ١٦٨، ١٨٣، ٢٢٥، ٣/٩٨، ٥/٣٠، ٩/٢٨١) وغيرها، وانظر: «العلل» للرازي (١/١٣١/س٣٦١)، (١/٣٦٨/س١٠٩٢)، (١/٤٦٥/س١٣٩٧)،=



أما الوجه الثالث عن أبي إسحاق فالذي يظهر أنه محفوظ لثقة رواته وتثبتهم وتقدمهم في معرفة حديث أبي إسحاق، لكنهم قصروا به، ولم أرَ في الروايات ما يدل على تردد أبي إسحاق فيه فيقال: يقتصر في إسناده على الأدنى، ولذا ملتُ إلى أن رواته قصروا به، والله أعلم.

وأما الوجه الخامس من حديث حذيفة ﷺ فلم أقف له على تعليل، ويظهر أنه محفوظ أيضاً، ولا يُنكر لإسرائيل مع الملازمة والقرابة أن ينفرد عن أبي إسحاق بحديث؛ هذا مع أنه قد توبع ـ وإن كان المتابع ليس حافظاً ـ لكنها متابعة تدفع التفرد والنكارة كما يذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله[1]، وقد يدل على حفظه لهما: جمعه الوجهين في الرواية، كما في رواية وكيع، وعبد الله ابن رجاء[2] لكن يحتمل هنا خاصة أن يكون الجمع ممن دونه فلا يصلح الاحتجاج بها.

أما بالنسبة لأبي إسحاق رحمه الله فإن تصحيح حفظ الوجه الأول والخامس عنه فمحمول على اتساعه في الرواية، فلا ينكر أن يكون للحديث عنده أكثر من وجه.

والحديث على الوجه الأول فيه عامر بن سعد البَجَلِيُّ وتقدم أنه لا

=(١/٤٨٢/س١٣٤٢)، (٢/٣٠٢/س٢٤١٦)، «العلل» لابن عمار (٧٠-٧٢)، «التمييز» (١٨٩).

(١) «شرح العلل» (٢/٦٣٢).

(٢) وهذه قرينة يستدل بها على حفظ الوجهين، انظر: جامع الترمذي (٣/٤١٣).



بأس به، ولا يعرف له سماع من أبي بكر رضي الله عنه بل لا يدركه[1]، وأما سماع أبي إسحاق منه فمعروف.

وأما على الوجه الخامس ففي إسناده: مسلم بن نُذَير أو يزيد السعدي، قال أبو حاتم: «لا بأس بحديثه»[2]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، وسماع أبي إسحاق منه معروف.

أما سماع مسلم من حذيفة رضي الله عنه فقد صحح الترمذي رحمه الله حديثه عن حذيفة رضي الله عنه في الإزار[4]، وطبقته تحتمله، ولم أقف على من نفاه، ولم يوصف بتدليس، فالأقرب ـ والله أعلم ـ ثبوت السماع.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عامر، عن أبي بكر رضي الله عنه منقطع، ومن حديثه عن مسلم، عن حذيفة رضي الله عنه حسن.

---

(١) انظر: (ص٥٦١)، «تحفة التحصيل» (١٦٣)، وللحديث عن أبي بكر رضي الله عنه طريق آخر منكر في «العلل» للرازي (١٧٨٠).

(٢) «الجرح» (١٩٨/٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (٥٤٦/٢٧/ت٥٩٤٦).

(٤) (ح١٧٨٣)، وانظر: دراسة الحديث (٨٦).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه قال: «لما نزل تحريم الخمر قال: اللّهُمَّ بين لنا بياناً شفاءً فنزل قوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ ﴾ ...الآية (البقرة:٢١٩)، فقال عمر رضي الله عنه: اللّهُمَّ بين لنا بياناً؛ فنزل قوله: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ...الآية (النساء:٤٣) ...الحديث».

فقال: «رواه إسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثَّوْري، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه القصة بطولها، وذكر الآيات في تحريم الخمر.

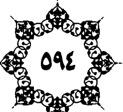
وخالفهم حمزة الزيات، فرواه عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن عمر رضي الله عنه...

وقال إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، والفِرْيابي، عن الثَّوْري، وقيس: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون الأَوْدِيِّ، عن عمر رضي الله عنه.

والصواب قول من قال: عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ، عن عمر رضي الله عنه، والله أعلم»[1].

---

(١) «العلل» (٢/١٨٤/س٢٠٧).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه.

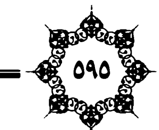
أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٤٥٢) ـ ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/٣٢٣، ٢/٢٠١) ـ وابن أبي حاتم في «التفسير» (٦٧٦٩)، والدارقطني في «العلل» (٢/١٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٤٥) من طريق الثَّوْري.

وعلي بن المديني كما في «مسند الفاروق» (٢/٥٦٧)،

والبزار (٣٣٤) عن الفضل بن سهل،

والطبري في «التهذيب ـ مسند عمر رضي الله عنه» (٥٠) عن عبد الله بن محمد الرازي،

والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٣٨٩) من طريق يحيى بن أبي طالب،



أربعتهم (علي، والفضل، والرازي، ويحيى) عن إسحاق بن منصور السَّلُولِيِّ.

وعلي بن المديني كما في «مسند الفاروق» (٢/٥٦٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/١١٢/ح٣٨٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٠٤٩)، وفي «السنن» (٥٥٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٢٧٨، ٤/١٤٣) - وعنه في الموضع الأول البيهقي في «السنن» (٨/٢٨٥)، وفي «المعرفة» (١٧٢٨٨) - من طريق عبيد الله بن موسى.

والإمام أحمد (٣٧٨) - ومن طريقه الواحدي في «أسباب النزول» (١) - وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٤٤) من طريق خلف بن الوليد.

وأبو داود (٣٦٦٢) - ومن طريقه البيهقي (٨/٢٨٥) - من طريق إسماعيل بن جعفر.

والترمذي (٣٠٤٩)، وابن النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (١٢٧) من طريق محمد بن يوسف الفِرْيابي.

والترمذي (٥/٢٣٧) عن أبي كريب محمد بن العلاء.

والطبري في «جامع البيان» (١٢٥١٢) عن هناد بن السري.

وفي (١٢٥١٥) عن سفيان بن وكيع.

ثلاثتهم (أبو كريب، وهناد، وسفيان) عن وكيع بن الجراح.



والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤٩٣) من طريق أسد بن موسى.

وأبو نعيم (٤/ ١٤٤) من طريق عبد الله بن رجاء.

والضياء (٢٥٦) من طريق يحيى بن أبي بكير.

تسعتهم (إسحاق، وعبيد الله، وخلف، وإسماعيل، ومحمد، ووكيع، وأسد، وعبد الله، ويحيى) عن إسرائيل.

والطبري (١٢٥١٣، ١٢٥١٤، ١٢٥١٦) من طريق يحيى بن زكريا، وأبي أسامة حماد بن أسامة، ويونس بن بكير.

والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٢٢٢) من طريق عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني؛

أربعتهم (يحيى، وحماد، ويونس، والكِنَاني) عن زكريا بن أبي زائدة.

والطبري (١٢٥١٥) عن سفيان بن وكيع بن الجراح، عن أبيه، عن جده.

وأبو بكر محمد الشافعي في «الفوائد» (ج٧٣/ ٢٦١/أ)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٤٥) من طريق يحيى الحِمَّانِيِّ، عن قيس بن الربيع.

خمستهم (الثَّوْري، وإسرائيل، وزكريا، والجراح، وقيس) عنه به، ولفظ إسرائيل عند الإمام أحمد: عن أبي مَيْسَرَةَ، عن عمر رضي الله عنه قال: «لما نزل تحريم الخمر قال: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، قال: فنزلت هذه



الآية التي في سورة البقرة ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩)، قال: فدُعي عمر فقُرِئَتْ عليه، فقال رضي الله عنه: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في سورة النساء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾ (النساء: ٤٣)، فكان منادي رسول الله ﷺ إذا أقام الصلاة نادى: أن لا يقربن الصلاة سكران، فدُعي عمر رضي الله عنه فقُرِئَتْ عليه، فقال رضي الله عنه: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، قال: فنزلت الآية التي في المائدة، فدُعي عمر رضي الله عنه فقُرِئَتْ عليه فلما بلغ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (المائدة: ٩١)، قال: فقال عمر رضي الله عنه: انتهينا، انتهينا»، والباقون بنحو هذا اللفظ إلا رواية سفيان عند ابن أبي حاتم، وعبيد الله، عن إسرائيل عند ابن أبي شيبة، والحاكم، وإسحاق بن منصور، عنه عند البزار، والطبري، والبيهقي فمختصرة، ووقع في رواية أبي عبيد تقديم وتأخير في ترتيب نزول الآيات، ولم يسق الترمذي لفظ أبي كريب، وأحال الطبري برواية زكريا بن أبي زائدة، والجراح بن مليح على رواية إسرائيل، وأحال أبو نعيم أيضاً برواية قيس على لفظ إسرائيل، لم يسق ابن كثير لفظ ابن المديني عن إسحاق، وعبيد الله، وأحال على لفظ خلف بن الوليد.

واتفق وكيع ـ من رواية ابنه سفيان ـ وعامّة الرواة عن إسرائيل، ويونس عن زكريا، والجراح على روايته موصولاً عن أبي إسحاق، عن

أبي مَيْسَرَةَ، عن عمر رضي الله عنه كما حكاه الدارقطني.

ورواه مرسلاً: الثَّوْري، وقيس، وإسرائيل - من رواية هناد، وأبي كريب، عن وكيع، وابن أبي طالب، عن إسحاق السَّلُولِيِّ عنه - وباقي الرواة عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ: أن عمر رضي الله عنه، أو عن أبي مَيْسَرَةَ قال: قال عمر رضي الله عنه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٤٦٤)، والدارقطني في «العلل» (٢/١٨٥)، والحاكم (٤/١٤٣) من طريق حميد بن حماد[1]، عن حمزة الزيات، عن أبي إسحاق، عن حارثة قال: قال عمر رضي الله عنه، هكذا مرسلاً لا كما حكاه الدارقطني موصولاً.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤٩٤) عن علي بن معبد، عن إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق به مختصراً.

وعلقه الدارقطني عن الفِرْيابي، عن الثَّوْري، وعن قيس بن الربيع ولم أقف عليها مسندة.

---

(١) تصحف في «المستدرك»، والتصحيح من «الإتحاف» لابن حجر (١٢/١٣٠/ح١٥٢٤٠).



دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على بعض أصحاب أبي إسحاق وهم:

١ـ إسرائيل بن يونس، فروى عنه الوجه الأول موصولاً:

ـ إسحاق بن منصور السَّلُولِيُّ، صدوق(١)، واختلف عليه، فرواه عنه على هذا الوجه:

ـ علي بن المديني الإمام المعروف.

ـ الفضل بن سهل البغدادي، ثقة(٢).

ـ عبد الله بن محمد الرازي، الأقرب أنه المعروف بابن داهر الأحمري، رافضي ليس بشيء(٣).

ـ يحيى بن أبي طالب البغدادي، لا بأس به(٤).

ورواه عن إسحاق بن منصور، عن إسرائيل على الوجه الثالث:

علي بن معبد بن نوح البغدادي نزيل مصر، صدوق(٥).

فيظهر من هذا أن إسحاق بن منصور إما أنه لم يضبط الرواية، فتارة

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢/٤٧٨/ت٣٨٤).

(٢) السابق (٢٣/٢٢٣/ت٤٧٣٤).

(٣) «اللسان» (٤/٢٨٥)، «معجم شيوخ الطبري» (ت١٨٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/٢٢٠)، «اللسان» (٧/٣٣٠).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢١/١٤٢/ت٤١٣٩).

يوافق الجماعة عن إسرائيل وتارة يخالفهم، وإما أن علي بن معبد غلط فيه؛ إذ لم أقف على رواية الوجه الثالث عن إسرائيل إلا من طريق ابن معبد، عن إسحاق، ولعله رأى في الرواية: عن عمرو؛ فسبق إلى ذهنه عمرو بن ميمون لشهرته بدل عمرو بن شُرَحْبيل.

واتفق ابن المديني، والفضل، وابن داهر على روايته عن إسحاق بن منصور موصولاً، وخالفهم يحيى بن أبي طالب فرواه مرسلاً، والأول أرجح لأن رواته أكثر وأحفظ.

وممن رواه عن إسرائيل على الوجه الأول موصولاً:

- عبيد الله بن موسى، تقدم أنه أثبت من روى عن إسرائيل.
- خلف بن الوليد العَتَكي، ثقة[1].
- إسماعيل بن جعفر المدني، ثقة[2].
- محمد بن يوسف الفِرْيابي، ثقة تكلم في حديثه عن الثَّوْري خاصة[3].
- أسد بن موسى، تقدم أنه ثقة.
- عبد الله بن رجاء، تقدم أنه ثقة في إسرائيل خاصة.

(١) «تعجيل المنفعة» (١/٥٠١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/٥٦/ت٤٣٣).

(٣) السابق (٢٧/٥٢/ت٥٧١٦).



ـ يحيى بن أبي بكير العَبْدِيُّ، ثقة[1].

ـ وكيع بن الجراح، تقدم أنه ثقة حافظ، واختلف عليه، فروى عن وكيع هذا الوجه موصولاً:

ابنه سفيان بن وكيع، وتقدم أنه ضعيف.

ورواه عن وكيع مرسلاً:

ـ أبو كريب محمد بن العلاء، وهو ثقة حافظ[2].

ـ هناد بن السري، وهو ثقة[3].

والمحفوظ عن وكيع هو الوجه المرسل، وإنما غلط سفيان بن وكيع لأنه حمل رواية أبيه عن إسرائيل، على رواية أبيه عن جدّه الجراح، وذلك أنه جمعهما حال الرواية كما أخرجه الطبري، فغلط في ذلك.

وروى عن إسرائيل الوجه الثالث:

إسحاق بن منصور السَّلُولِيُّ وسبق أن الرواية غير محفوظة عنه.

فالراجح عن إسرائيل ـ إن شاء الله ـ هو الوجه الأول، وأما رواية وكيع عن إسرائيل على الوجه المرسل فإنه لم يتابع عليه وقد قصر وكيع بالإسناد.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣١/٢٤٥/ت٦٧٩٧).

(٢) السابق (٢٦/٢٤٣/ت٥٥٢٩).

(٣) السابق (٣٠/٣١١/ت٦٦٠٣).



وأما ما ذهب إليه الترمذي رحمه الله من تصحيح الوجه المرسل فلعله من جهة أن وكيعاً أحفظ من الفِرْيابي لأنه ذكر روايتيهما فقط، وفيه نظر، إذ لم ينفرد الفِرْيابي بالوصل كما تقدم.

٢ـ زكريا بن أبي زائدة، فروى عنه الوجه الأول موصولاً:

ـ يونس بن بكير الشَّيْبَانِيُّ، ثقة وفي حديثه عن ابن إسحاق شيء[١].

وروى عن زكريا الوجه الأول مرسلاً:

ـ يحيى بن زكريا، ثقة حافظ[٢].

ـ أبو أسامة حماد بن أسامة، ثقة حافظ[٣].

ـ عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني، ثقة[٤].

والإرسال عن زكريا أصح لاتفاق ثلاثة من الثقات الحفاظ عليه، وفيهم ابنه يحيى.

٣ـ سفيان الثَّوْري، فروى عنه الوجه الأول:

ـ عبد الرحمن بن مهدي، تقدم أنه ثقة حافظ.

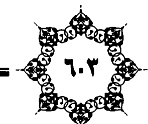
---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٩٣/ت٧١٧١).

(٢) السابق (٣١/٣٠٥/ت٦٨٢٦).

(٣) السابق (٧/٢١٧/ت١٤٧١).

(٤) السابق (١٨/٣٦/ت٣٤٠٧).



وعلق الدارقطني عن محمد بن يوسف الفِرْيابي عن الثَّوْري الوجه الثالث ولم أقف عليه، وتقدم أن الفِرْيابي ثقة تكلم في حديثه عن الثَّوْري خاصة، ولو صح الإسناد إليه فابن مهدي مقدم عليه، فالمحفوظ عن الثَّوْري رواية ابن مهدي.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فروى الوجه الأول عنه موصولاً:**

إسرائيل بن يونس في المحفوظ عنه.

وروي من حديث الجراح بن مليح الرُّؤاسِيِّ، ولا يصح عنه لانفراد حفيده سفيان بن وكيع بها، ولم يتابعه عليها أحد.

وروي من حديث زكريا وهو خلاف المحفوظ عنه.

ورواه عن أبي إسحاق على هذا الوجه لكن مرسلاً:

سفيان الثَّوْري، وزكريا بن أبي زائدة في المحفوظ عنهما.

وتقدم أنه خلاف المحفوظ عن إسرائيل.

وروي من حديث قيس بن الربيع، ولا يصح عنه؛ لأنه من رواية يحيى الحِمَّانِيِّ، وتقدم أنه حافظ متهم بسرقة الحديث.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

حمزة بن حبيب الزيات، وتقدم أنه ثقة، إلا أن الراوي عنه وهو:

حميد بن حماد ضعيف له مناكير[1]، وتفرد به حميد عن حمزة كما نص عليه الطبراني، فالظاهر أنه من مناكيره.

وأما الوجه الثالث عن أبي إسحاق فتقدم أنه غير محفوظ عن إسرائيل، والثَّوْري.

وعلقه الدارقطني عن قيس بن الربيع ولم أقف عليه، وقيس ـ إن صح عنه ـ ليس ممن يعترض بروايته عن أبي إسحاق.

فالراجح عن أبي إسحاق كما ذكر الدارقطني رحمه الله الوجه الأول، ولاشك أنه المحفوظ عن أبي إسحاق بالنسبة للأوجه الباقية كما سبق بيانه، لكن يبقى الإشكال في عدم تفصيله للخلاف في وصله وإرساله.

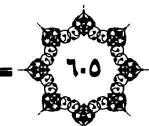
فرواه إسرائيل موصولاً: عن أبي مَيْسَرَةَ، عن عمر رضي الله عنه.

ورواه الثَّوْري، وزكريا مرسلاً: عن أبي مَيْسَرَةَ: أن عمر رضي الله عنه.

وقبل النظر في الترجيح بينهما يحسنُ ذكر عبارة لعلي بن المديني رحمه الله نقلها ابن كثير رحمه الله فيها إشكال لتعلقها بالترجيح بين الوصل والإرسال، فقد نقل ابن كثير رواية الإمام أحمد رحمه الله عن خلف بن الوليد، عن إسرائيل من «المسند» ثم قال: «وهكذا رواه علي بن المديني، عن عبيد الله بن موسى،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٥٢/٧/ت١٥٢٤).



وإسحاق بن منصور، كلاهما عن إسرائيل به، وعن ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق به، وقال: هذا حديث كوفي صالح الإسناد، ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي من طرق عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبِيْعِيِّ، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل الهَمْدَانِيِّ، عن عمر به، وليس له عنه سواه، قال أبو زرعة: وروايته عنه مرسلة، وهكذا صحح ذلك الترمذي»[(١)].

وذكر عبارة ابن المديني في موضعين من تفسيره مع اختلافٍ، ففي تفسير سورة البقرة قال: «وقال علي بن المديني: هذا إسناد صالح [صحيح]، وصححه الترمذي»[(٢)]، وفي تفسير سورة المائدة قال: «وصحح هذا الحديث علي بن المديني، والترمذي»[(٣)].

والإشكال في كلام ابن كثير من وجهين:

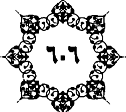
الأول: عبارة التصحيح المنقولة في تفسير البقرة موضع نظر، فأكثر

---

(١) «مسند الفاروق» (٢/٥٦٦-٥٦٧).

(٢) كذا في طبعة دار المعرفة (١/٢٥٥)، وطبعة مؤسسة قرطبة (٢/٢٩١)، وما بين المعقوفين ليس في طبعة البنا (٢/٥٣٧)، وطبعة دار طيبة (١/٥٧٨)، وحذفها هو الموافق لما نقله عنه في «مسند الفاروق».

(٣) طبعة دار المعرفة (٢/٩٣)، طبعة البنا (٣/١٢٢٩)، دار طيبة (٣/١٨٠)، مؤسسة قرطبة (٥/٣٣٥).



الطبعات لا تثبتها، ويتأيد حذفها بموافقتها لما نقله عنه في «مسند الفاروق»، ويؤيد إثباتها نسبة ابن كثير التصحيح إلى ابن المديني في تفسير المائدة، ولم أقف على اختلاف بين طبعات التفسير في الموضع الأخير، كما يؤيده أن ابن حجر نسب التصحيح أيضاً إلى ابن المديني[1].

الثاني: أحال ابن كثير برواية علي بن المديني، عن عبيد الله بن موسى، وإسحاق بن منصور عن إسرائيل، على رواية الإمام أحمد، عن خلف بن الوليد، عن إسرائيل، وروايته جاءت على الوجه الموصول، وعليه فالتصحيح المنقول عن عليٍّ إن كان صحيحاً أو لم يكن فهو مفيد في الكلام على سماع عمرو بن شُرَحْبيل من عمر رضي الله عنه كما سيأتي بحثه.

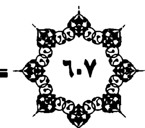
وبقي هنا معرفة أن سماع أبي إسحاق من عمرو بن شُرَحْبيل مشهور، لكن ينبغي قبل استكمال النظر في الترجيح معرفة اختلاف أهل العلم في سماع أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل ـ وهو ثقة باتفاق[2] ـ من عمر رضي الله عنه، فذهب البخاري رحمه الله إلى تصحيح سماعه[3]، ويلتحق به تصحيح ابن المديني إن ثبت، وأما قوله: «صالح» حسبُ فلعله يُنَزَّلُ على معنى صالحٍ للاعتبار،

---

(١) «الفتح» (٨/٢٧٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢/٦٠/ت٤٣٨٣).

(٣) «التاريخ» (٦/٣٤١)، «العلل الكبير» (١/٣٤٧، ٢/٩٦٥).



فلا يعارض رأي أبي زرعة إذ عنده انه إسناد «مرسل»(١).

فإن صح سماع أبي مَيْسَرَةَ في الجملة من عمر رضي الله عنه، ففيما حفظه الثَّوْري في هذا الحديث من الإرسال قرينةُ على عدم سماعه هذا الحديث من عمر رضي الله عنه، وحكم الأئمة بسماع راوٍ من آخر لا يلزم منه صحة سماعه في كل حديثٍ حديثٍ، وهذا ظاهر والحمد لله، وقد تحمل رواية أبي مَيْسَرَةَ بالعنعنة على أنه أراد التحديث بالقصة، وللرواة عادة في هذا حيث يقولون: عن فلان، ويريدون: عن قصة فلان(٢).

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي مَيْسَرَةَ، عن عمر رضي الله عنه مرسل.



---

(١) «جامع التحصيل» (٢٤٤)، «تحفة التحصيل» (٢٤٣)، وهو في «المراسيل» للرازي (١٢٠) ولم يسم أبا زرعة.

(٢) انظر: «شرح العلل» (٢/٦٠٣)، «النكت» لابن حجر (٢/٥٩٠)، «الاتصال والانقطاع» (٣١).

وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله ﷺ، ألا نتخذ مقام إبراهيم مصلى، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ (البقرة:١٢٥).

فقال: «هو حديث رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، واختلف عنه:

فرواه علي بن مسهر، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

وخالفه أبو أسامة، فرواه عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ - واسمه عمرو بن شُرَحْبيل - عن عمر رضي الله عنه، والله أعلم بالصواب.

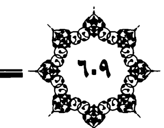
ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ مرسلاً عن عمر رضي الله عنه.

ويشبه أن يكون قول زهير هو المحفوظ، لأن [زهيراً][1] أثبت من زكريا في أبي إسحاق»[2].

---

(١) ما بين المعقوفين من طبعة الدباسي (١/ ٢١٣).

(٢) «العلل» (١/ ١٨٦/س٢٠٨).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ مرسلاً عن عمر رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه ابن مردويه كما في «التفسير» لابن كثير (١/٣٩٠) من طريق علان[1] بن عبد الصمد، عن مسروق بن المَرْزُبان، عن زكريا، عنه به، ولفظه: عن عمر رضي الله عنه: «أنه مر بمقام إبراهيم، قال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أليس نقوم مقام خليل ربنا؟ قال صلى الله عليه وسلم: (بلى)، قال رضي الله عنه: أفلا نتخذه مصلى؟ فلم يلبث إلا يسيراً حتى نزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)».

وعلقه الدارقطني عن علي بن مسهر ولم أقف عليه مسنداً.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن أبي مَيْسَرَةَ عمرو بن شُرَحْبيل، عن عمر رضي الله عنه.

---

(١) وقع في التفسير: غَيْلان، والصواب: علان لقب لعلي بن عبد الصمد، انظر: «السير» (١٣/٤٢٩).

أخرجه ابن أبي شيبة كما في «إتحاف المهرة» للبوصيري (٥٦٢١)[١] - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٤٥) - وعثمان بن أبي شيبة كما في «التفسير» لابن كثير (١/٣٩٠) عن أبي أسامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عنه به، نحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ مرسلاً عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه البغوي في «الجعديات» (٢٥٥٦) - وعنه القَطِيْعي في زوائده على «فضائل الصحابة» (٦٩٦) - من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق قال: حدثني غير واحد فذكر طلحة بن مُصَرِّفٍ قال: قال عمر رضي الله عنه.. الحديث بنحوه.

دراسة الاختلاف:

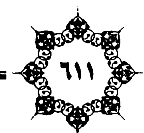
اختلف في هذا الحديث على زكريا بن أبي زائدة، فروى عنه الوجه الأول:

مسروق بن المَرْزُبان الكِنْدِيُّ، وهو صدوق له أوهام[٢].

---

(١) وقع الحديث في «المطالب» (٣٥٤٢) هكذا: عن زكريا، عن الشعبي، عن أبي مَيْسَرَةَ، والصواب ما في «الإتحاف» و«الحلية»، فلعل الناسخ انتقل ذهنه إلى الشعبي لأن زكريا مشهور بكثرة الرواية عن الشعبي.

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٧/٤٥٨/ت٥٩٠٤).



وروى الوجه الثاني عن زكريا :

ـ أبو أسامة حماد بن أسامة ، وهو ثقة حافظ[1] .

ووقفت لزكريا على إسناد ثالث في الحديث ، أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٩٨٥) ، والسمرقندي في تفسيره «بحر العلوم» (١/١٥٧) من طريق ابن عيينة ، عن زكريا ، عمّن حدثه ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهذا يدل على أن زكريا لم يجود الإسناد كما ينبغي فاضطرب فيه.

وتوقف الدارقطني رحمه الله في الاختلاف على زكريا ، ووازن بين رواية زكريا ، وزهير ، فأيّاً كان المحفوظ عن زكريا فرواية زهير أرجح ، هذا الذي يظهر من عمله رحمه الله ، ونص على وجه الترجيح بكون زهير أثبت من زكريا في حديث أبي إسحاق ، وتقدم بيان ذلك في ترجمة زهير.

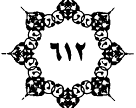
ويقوي اختيار أبي الحسن رحمه الله اضطراب زكريا في الرواية ، واختلاف قوله في تسمية شيخ أبي إسحاق ، ثم إنه لم يتابع كما ذكره الدارقطني[2] ، فإذا ضممت إلى التفرد مخالفته من هو أثبت منه في حديث أبي إسحاق بان لك ما في روايته من الوَهَن.

ولو قال قائل : زهير تفرد أيضاً فلم يظهر له متابع كما تقدم من

---

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٢١٧/ت١٤٧١).

(٢) أطراف الأفراد (١٩٤).



التخريج، فجوابه أن الأمر لو تردد بين تفرد زهير، وتفرد زكريا؛ فزهير أرجح، ثم إن الحكم بتفرد زهير بناءً على عدم الوقوف له على مُتابِعٍ محل نظر، بل ينبغي للباحث أن ينفي وقوفه على المُتابِع، بخلاف من نص الحافظُ المُطّلِعُ على تفرده، فلا شك أن هذا أشد.

فإن قيل: ألا تدل رواية زهير وفيها: «عن طلحة بن مُصَرِّفٍ وغيره» على أن أبا إسحاق حمل الحديث عن عدّةٍ ربما كان منهم أبو مَيْسَرَةَ، وعمرو ابن ميمون، فيكون هذا مرجحاً حفظ رواية زكريا؟

فالجواب: أبو مَيْسَرَةَ، وعمرو بن ميمون أكبر من طلحة بن مُصَرِّفٍ، فالرواية عنهما أقرب إلى الاتصال من الرواية عن طلحة، فلو كان الحديث عند أبي إسحاق عنهما ما نزل في الرواية إلى طلحة مع أن أبا إسحاق أسن من طلحة[1]، ثم إن تركه الرواية عن شيوخه الكبار ـ لو وجدت ـ إلى الرواية عمن هو أصغر منه خلاف الجادة، فقول من خالفها أرجح.

فالمحفوظ عن أبي إسحاق ـ إن شاء الله ـ رواية زهير عنه، لأنه أرجح الأوجه عن أبي إسحاق، وفي روايته بيان سماع أبي إسحاق من طلحة، وطلحة بن مُصَرِّفٍ اليامي الكوفي ثقة فاضل من قراء الكوفة وأئمتها[2].

---

(١) انظر ترجمة طلحة في: «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٣/ت٢٩٨٢).

(٢) المصدر السابق.



وللحديث عن عمر رضي الله عنه طرق أخرى من أصحها ما أخرجه البخاري في «الصحيح» (١/٥٠٤/ح٤٠٢) وغيره من حديث أنس رضي الله عنه قال: «قال عمر رضي الله عنه: وافقت ربي في ثلاث: فقلت يا رسول الله ﷺ؛ لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ (البقرة: ١٢٥)..» الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الراجح عن أبي إسحاق مرسل، وقد صحت القصة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يتعوذ من البخل، والجبن، وسوء العمر، وفتنة الصدر، وعذاب القبر، وإن أهل الجاهلية كانوا لا ينفرون من جمع حتى يروا الشمس على ثبير فخالفهم رسول الله».

فقال: «رواه يونس بن أبي إسحاق، وابنه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه.

وخالفهما شعبة، والثَّوْري، ومسعر فرووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ.

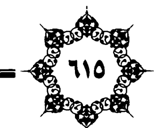
والمتصل صحيح»[(١)].

تخريج الحديث:

سئل الدارقطني هنا عن حديثين، وظاهر جوابه أن الاختلاف كما حكاه وقع فيهما.

فالحديث الأول: أن النبي ﷺ كان يتعوذ من البخل والجبن.. فإن أبا إسحاق اختلف عليه فيه على أربعة أوجه:

(١) «العلل» (٢/١٨٧/س٢٠٩).



١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر ﵁، عن النبي ﷺ.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود ﵁.

٤ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أصحاب النبي ﷺ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر ﵁، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٧٤، ٩/٩٩/ح٦٦٦٥، ١٠/١٨٩/ح٩١٨٢)، والإمام أحمد (٣٨٨)، وابن ماجه (٣٨٤٤)، وأبو داود (١٥٣٤) من طريق وكيع بن الجراح،

والإمام أحمد (١٤٥) عن أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله البصري، وحسين بن محمد المروزي ـ ومن طريق أحمد أخرجه الضياء (٢٥٧) ـ،

والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٧١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٧٩، ٧٩١٥)، وفي «المجتبى» (٥٤٨٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٨٤٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥١٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/٥٣٠) من طريق عبيد الله بن موسى.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٦٢) من طريق يحيى بن آدم،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥١٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٠/٤) من طريق مالك بن إسماعيل،

والضياء (٢٥٨) من طريق مصعب بن المقدام،

سبعتهم (وكيع، وأبو سعيد، وحسين، وعبيد الله، ويحيى، ومالك، ومصعب) عن إسرائيل.

وابن أبي شيبة (١٠/١٨٩/ح٩١٨٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٨٤٩)، وابن حبان (١٠٢٤) من طريق شبابة بن سَوَّار،

والبزار (٣٢٤)، والبيهقي في «الدعوات» (٣١٠)، وفي «إثبات عذاب القبر» (١٨٥) - من طريق خلاد بن يحيى.

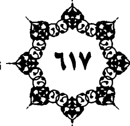
والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩١٧)، وفي «المجتبى» (٥٤٨١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٨٥٠) من طريق النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ،

والنسائي في «المجتبى» (٥٤٩٧) من طريق أحمد بن خالد،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥١٨٢)، وأبو سعد الماليني الهروي في «جزء من حديثه» (١٧١/ب) من طريق علي بن قادم،

والضياء (٢٥٩) من طريق عمرو بن محمد العَنْقَزي،

ستتهم (شبابة، وخلاد، والنضر، وأحمد، وعلي، وعمرو) عن



يونس بن أبي إسحاق.

والدارقطني في «الأفراد» (ج٢/ح٤٤)، وأبو سعد الماليني الهروي في «جزء من حديثه» (١٧١/ب) من طريق علي بن قادم، عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ.

ثلاثتهم (إسرائيل، ويونس، ومسعر) عن أبي إسحاق به، ولفظ ابن أبي شيبة: عن عمر رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ من الجبن، والبخل، وعذاب القبر، وأرذل العمر، وفتنة الصدر»، والباقون نحو هذا اللفظ وفي بعضها تقديم وتأخير، وزاد خلاد بن يحيى، عن يونس عند الفاكهي حديث النفر من جَمْعٍ، فإنه جمع الحديثين وساقهما سياقاً واحداً، ولم يذكر ابن أبي شيبة لفظ شبابة، عن يونس.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ.

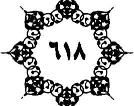
أخرجه البزار (١٨٥٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٨٥١) من طريق محمد بن جعفر،

والطبري (٨٥٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي،

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥١٨٣) من طريق وهب بن جرير،

ثلاثتهم (محمد، وابن مهدي، ووهب) عن شعبة.

والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩١٩)، وفي «المجتبى» (٥٤٨٣) من طريق أبي داود الطيالسي،



والطبري (٨٥٢) من طريق ابن مهدي،

كلاهما (أبو داود، وابن مهدي) عن سفيان الثَّوْري.

كلاهما (شعبة، والثَّوْري) عن أبي إسحاق به، بنحوه، ولم يسق الطحاوي لفظ وهب، ولا ساق النسائي لفظ أبي داود.

وعلقه الدارقطني عن مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ ولم أقف على إسناده.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٨٢، ٧٩١٦، ٩٩٦١)، وفي «المجتبى» (٥٤٤٦) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٩٩/ح١٠٣٢٢) عن محمد بن زكريا الغَلابي، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل.

كلاهما (زكريا، وإسرائيل) عن أبي إسحاق به، نحوه[1].

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) هذا الوجه أخرجه البزار (٥/٢٤٦) من طريق عبيد الله بن موسى، عن أبي إسحاق به، وهذا الإسناد وقع فيه سقط ولابد، لأن عبيد الله لم يدرك أبا إسحاق، وإنما يروي عن إسرائيل ويونس ونحوهما عنه، ولم أستطع تقويمه إلا أني لا أُبعد أن يكون عن إسرائيل.



أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٧٨، ٧٩١٨، ٩٩٦٣)، وفي «المجتبى» (٥٤٨٢) من طريق زهير بن معاوية عنه به، نحوه وليس فيه التعوذ من سوء العمر.

وأما الحديث الثاني: «إن أهل الجاهلية كانوا لا ينفرون من جَمْعٍ حتى يروا الشمس على ثَبِيْرٍ، فخالفهم رسول الله ﷺ»، فظاهر قول الدارقطني رحمه الله أن أبا إسحاق اختلف عليه على وجهين:

١ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ـ أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون مرسلاً عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري (١٦٨٤)، والطيالسي (٦٣) ـ ومن طريقه الإمام أحمد (٣٥٨)، والترمذي (٨٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٢٤) ـ والإمام أحمد (٨٤، ٣٥٨)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٤٩٥)، والبزار (٣٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٠٥٤)، وفي «المجتبى» (٣٠٤٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٤٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢١٨) من طريق شعبة بن الحجاج.

والبخاري في «الصحيح» (٣٨٣٨)، والإمام أحمد (٢٠٠، ٢٧٥، ٢٩٥، ٣٨٨)، وأبو داود (١٩٣٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٣٨، ٣٩)، وابن خزيمة (٢٨٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢١٨)، وابن حبان (٣٨٦٠) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

ويونس بن بكير في زياداته على «السيرة» لابن إسحاق (٩٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٤١) من طريق زكريا بن أبي زائدة.

والدارمي (١٨٩٧)، والطبري (٤٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/٢١٨) من طريق إسرائيل.

وابن ماجه في (٣٠٢٢) من طريق حجاج بن أرطأة.

والفاكهي في «حديث ابن أبي مسرة» (٥٤) من طريق يونس.

وأبو عمرو محمد بن أحمد الحِيْرِيُّ في «فوائد الحاج» (ج٤/٦٦/أ) من طريق إبراهيم بن طَهْمَان.

سبعتهم (شعبة، والثَّوْري، وزكريا، وإسرائيل، وحجاج، ويونس، وإبراهيم) عن أبي إسحاق به، ولفظ الطيالسي: عن أبي إسحاق قال: سمعت عمرو بن ميمون يقول: «شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بجمع بعدما صلى الصبح وقف فقال: إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون أشرق ثبير، وإن رسول الله ﷺ خالفهم، فأفاض عمر رضي الله عنه قبل

طلوع الشمس»، والباقون بنحو هذا اللفظ إلا رواية زكريا بن أبي زائدة عند يونس بن بكير، ورواية إبراهيم بن طَهْمَان ففيها زيادة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن النبي ﷺ مرسلاً.

هذا الوجه لم أقف عليه مسنداً.

دراسة الاختلاف:

مما تقدم من تخريج الحديث يظهر أن الاختلاف الذي ساقه الدارقطني إنما هو للحديث الأول؛ حديثِ التعوذ، ولم يقع على أبي إسحاق اختلاف بالنسبة للحديث الثاني بعد جمع الطرق، ولعل الدارقطني ساق الاختلاف وعنى به الحديث الأول ولم يتكلم عن الثاني أصلاً، أو أنه تكلم عليه وسقط من النسخ، ويدل لذلك أن الرواة الذين سماهم الدارقطني في الوجه المرسل وهم: شعبة، والثَّوْري اتفق الرواة عنهم على وصل الحديث الثاني، وكذلك رواه إسرائيل وقد سماه في رواة الوجه الموصول، ولم يختلف الرواة عن شعبة، والثَّوْري في إرسال حديث التعوذ.

وعلى هذا **فحديث التعوذ** اختلف فيه على أبي إسحاق، **فرواه عنه على الوجه الأول:**

إسرائيل بن يونس، وأبوه يونس بن أبي إسحاق.

وروي من حديث مِسْعَرِ بنِ كِدَامٍ ـ وهو ثقة ثبت ـ إلا أن هذا الوجه غريب عن مسعر، فقد انفرد به علي بن قادم ـ وهو صدوق تكلم في حديثه عن الثَّوْري[1] ـ وقد استغرب الدارقطني الوجه المرسل من روايته[2]؛ فالموصول أكثر غرابة لأمرين:

أ ـ علي بن قادم لا يُحتمل تفرده عن مثل مسعر.

ب ـ ساق عليٌّ الحديث من رواية يونس بن أبي إسحاق، ومسعر جميعاً عن أبي إسحاق، فكأنه حمل رواية مسعر على رواية يونس، ويقويه أن الدارقطني لم يسم مسعراً في رواة الموصول وإنما ذكره في المرسل مع استغرابه له في كتابه الآخر.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق من رواية إسرائيل، ويونس.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

شعبة بن الحجاج، وسفيان الثَّوْري.

فهذا الوجه محفوظ عن أبي إسحاق.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢١/١٠٦/ت٤١٢٢).

(٢) «أطراف الأفراد» (١٦٤) وينظر طبعة التدمرية (١٦٨).



ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

زكريا بن أبي زائدة.

وروي من طريق إسرائيل، ولا يصح الإسناد إليه، فإن الغَلابي شيخ الطبراني في الحديث ضعيف وبعضهم يتهمه بالكذب[1].

فهذا الوجه محفوظ من حديث زكريا، وسيأتي بيان ما فيه.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الرابع:

زهير بن معاوية، وهذا محفوظ عن أبي إسحاق، وسيأتي أيضاً بيان ما فيه.

فيتلخص مما سبق أن الأوجه الأربعة محفوظة عن أبي إسحاق، وقد قال الإمام الدارمي: «أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ مضطرب في هذا الحديث، يقول: عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، ويقول عن غيره، ويضطرب فيه»[2]؛ وهذا الحديث من الأحاديث التي تَبيّن فيها أثر التقدّمِ في السِّنِّ على رواية أبي إسحاق، فالمعول على القديم من روايته، وعليه فالوجه الثالث غير معتبر لأنه من متأخر حديثه، فزكريا متأخر السماع.

---

(١) «الإرشاد» (٥٢٨/٢)، «الضعفاء» للدارقطني (٣٥٠/ت٤٨٣)، سؤالات الحاكم (١٤٨/ت٢٠٦)، «الميزان» (٥٥٠/٣)، «اللسان» (٢٣٦/٦).

(٢) جامع الترمذي (٥٢٥/٥).

وأما الوجه الرابع فشأنه قريب فليس فيه إلا إبهام الصحابي، فلعل أبا إسحاق لما كبر كان يشك في الصحابي فيُبْهمه.

فبقي من الوجوه في الحديث الوجه الأول، والثاني، فالدارقطني رأى الموصول صحيحاً، ولم يجعل المرسل معلاً له.

وذهب الإمامان أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان إلى ترجيح المرسل، ويحسن نقل السؤال بتمامه ثم أذكر الملحظ فيه، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة، وزهير، فقال أحدهما: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وقال الآخر: عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه كان.. فأيهما أصح؟

فقالا: لا هذا، ولا هذا، روى هذا الحديث الثَّوْري فقال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: كان النبي ﷺ يتعوذ، مرسل، والثَّوْري أحفظهم، وقال أبي: أبو إسحاق كبر وساء حفظه بأَخَرَةٍ، فسماع الثَّوْري منه قديماً، وقال أبو زرعة: تأخر سماع زهير، وزكريا من أبي إسحاق»[1].

(١) «العلل» (١٩٩٠، ٢٠٥٦).



والملحظ حول هذا النص ما يلي:

١ـ لم يعين الإمامان أحداً من رواة الوجهين، وسبق أن الوجه الذي رواه زكريا هو الثالث ـ أعني ـ الذي من مسند ابن مسعود رضي الله عنه، وقد سبقت الإشارة إليه، فخرج من ذلك أن زهيراً روى الوجه الذي من مسند عمر رضي الله عنه، فإن صح هذا من رواية زهير ـ ولم أقف عليه ـ فقد تابعه إسرائيل، وأبوه يونس، ولم ينفرد زهير به، وإن لم يصح عن زهير فقد صح عن إسرائيل، وأبيه.

٢ـ سبق من التخريج أن رواية زهير على الوجه الرابع الذي فيه إبهام الصحابي، فإن صح ما علقوه عن زهير فكأن لزهير روايتان، فمرة يصرح باسم الصحابي، ومرة يبهمه.

٣ـ عمدة الإمامين في الترجيح حفظُ الثَّوْري وتقدمُ سماعه.

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن ما ذهب إليه الدارقطني من كون الموصول صحيح أرجح لما يلي:

١ـ الوجه المتصل رواه إسرائيل وهو ثقة، وله مزيد اختصاص، وقد زاد فيه وزيادته مقبولة، وتابعه أبوه يونس.

٢ـ اعتمد الأئمة الرازيون في ترجيح الإرسال على حفظ الثَّوْري وتقدم سماعه، فإذا أغفلنا أن الموصول قد رواه إسرائيل فإنه ظاهر مُسلم، أما وقد

رواه إسرائيل فإنه محل بحث، وذلك أن الثَّوْري، وإسرائيل سواء في قدم السماع، وأما من حيث الثقة والضبط لحديث أبي إسحاق فقد تقدم الاختلاف في المفاضلة بينهما، وإلى الآن لم أقف على نص في تقديم الثَّوْري على إسرائيل وإنما العكس، وهو منصوص عبد الرحمن بن مهدي، وذكر أبو حاتم نفسه أن إسرائيل من أوثق أصحاب أبي إسحاق.

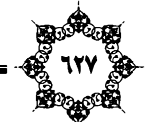
ولا أدري لِمَ أُغفل ذكر إسرائيل في رواة الموصول عن عمر رضي الله عنه لا في السؤال، ولا في الجواب؟ ويبعد أن لا يكونوا اطلعوا على رواية إسرائيل وهي مستفيضة كما سبق في التخريج، فلعل كلام الرازيين بخصوص رواية الثلاثة المذكورين في السؤال.

وأما توجيه الوصل والإرسال في الحديث فيمكن حمله على نشاط أبي إسحاق فإذا نشط وصله وإلا أرسله.

وهنا أمر مهم يحسن التنبيه عليه، وهو أن هذا الترجيح قد يعارضه قاعدة عند أهل الحديث وهي: أن الراوي إذا جمع حديثين وساقهما سياقاً واحداً، وكان أحدهما مرسلاً، والآخر موصولاً، فالحكم لمن مَيَّز المرسل من الموصول، فهذا يدل على ضبطه للرواية، وأما إذا وصل الجميع فهذا دال على عدم ضبطه الرواية[1].

---

(١) انظر: جامع الترمذي (١٨)، «الفصل للوصل» (٦٢٥/٢).



لكن يمنع في نظري من تطبيق هذه القاعدة هنا أن أبا إسحاق لم يجمع بين الحديثين فيما وقفت عليه من الطرق اللهم إلا في رواية خلاد بن يحيى، عن يونس بن أبي إسحاق، ولعل هذا منه، أو من يونس، وأما باقي الطرق فكل حديث على حده.

الحكم على الحديث:

الحديث من رواية أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر رضي الله عنه موصولاً صحيح محفوظ.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث عمير مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل الجنابة، ومباشرة الحائض، والصلاة في البيوت.

فقال: «هو حديث رواه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ..، عن عاصم بن عمرو البَجَلِيّ فاختلفوا عليه:

فأما أبو إسحاق، فرواه عنه زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ورَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، وأبو حمزة السُّكَّري، فقالوا: عن عاصم بن عمرو، عن عمير أو ابن عمير.

ورواه زهير، ويونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وأبو بكر بن عياش، وعبد الكبير بن دينار وغيرهم، فرووه عن أبي إسحاق، عن عاصم ابن عمرو، عن نَفَرٍ لم يُسمهم، عن عمر رضي الله عنه، إلا أن يوسف بن أبي إسحاق، وأبا بكر[1] بن عياش لم يذكرا بين عاصم، وعمر رضي الله عنه أحداً.

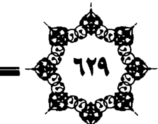
ورواه ابن عجلان، عن أبي إسحاق، فأرسله عن عمر رضي الله عنه...

والحديث حديث زيد بن أبي أُنَيْسَةَ ومن تابعه»[2].

---

(١) في الأصل: وأبي.

(٢) «العلل» (٢/١٩٦/س٢١٦).



تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على أربعة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن عمير أو ابن عمير، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن نفر لم يسمهم، عن عمر رضي الله عنه.

٣ـ أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن عمر رضي الله عنه.

٤ـ أبو إسحاق، عن عمر رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن عمير أو ابن عمير، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه ابن ماجه (١/٤٣٨)[1]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٣٧)[2]، والبيهقي (١/٣١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٦٦٠)، والضياء (٢٦٠، ٢٦١)، وابن حجر في «الأمالي الحلبية» (١٤)

---

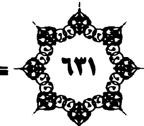
(١) هذا الحديث جاء خلواً من الترقيم، وليس من زيادات أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان كما في «التحفة» (٨/٩٧).

(٢) تحرف الإسناد فيه هكذا: عن عاصم، عن ابن عمرو، عن عمير مولى لعمر، عن عمر، صوابه: عن عاصم ابن عمرو، عن عمير..، كما في «الإتحاف» (١٢/٤٢٩).

من طريق زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، عنه به، ولفظ البيهقي: عن عمير قال: «جاء نفر من أهل العراق إلى عمر رضي الله عنه، فقال لهم عمر رضي الله عنه: أبإذن جئتم؟ قالوا: نعم، قال رضي الله عنه: فما جاء بكم، قالوا: جئنا نسأل عن ثلاث، قال رضي الله عنه: وما هن؟ قالوا: صلاة الرجل في بيته تطوعاً ما هي؟ وما يصلح للرجل من امرأته وهي حائض؟ وعن الغسل من الجنابة، فقال عمر رضي الله عنه: أَسَحَرَةٌ أنتم؟! قالوا: لا يا أمير المؤمنين، ما نحن بسحرة، قال رضي الله عنه: لقد سألتموني عن ثلاثة أشياء ما سألني عنهن أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن قبلكم، أما صلاة الرجل في بيته نور، فنوِّر بيتك ما استطعت، وأما الحائض فما فوق الإزار، وليس له ما تحته، وأما الغسل من الجنابة فتفرغ بيمينك على يسارك، ثم تدخل يدك في الإناء فتغسل فرجك وما أصابك، ثم توضأ وضوءك للصلاة، ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات، تدلك رأسك كل مرة، ثم تغسل سائر جسدك».

ولم يسق ابن ماجه، ولا الطحاوي لفظه، واتفقوا على أن شيخ عاصم هو: عمير مولى عمر، فلعل قول الدارقطني: «أو ابن عمير» وقع في رواية رَقَبَةَ بنَ مَصْقَلَةَ أو أبي حمزة السُّكَّري، ولم أقف على روايتهما مسندة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن نفر لم يسمهم، عن عمر رضي الله عنه.



أخرجه البغوي في «مسند ابن الجعد» (٢٥٧٩) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٦٦٠) - من طريق زهير بن معاوية، عنه به، نحوه، واقتصر الطحاوي على ذكر إتيان الحائض.

وعلقه الدارقطني عن يونس، وإسرائيل، وعبد الكبير بن دينار ولم أقف عليها.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عاصم بن عمرو، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه عبد الرزاق (٩٨٧، ١٢٣٨) - ومن طريقه ابن المنذر (٧٩١) - عن معمر بن راشد.

وعبد الرزاق (٩٨٨)،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٣٧)،

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٦٥٩) من طريق عبيد الله بن موسى،

ثلاثتهم (عبد الرزاق، وأبي غسان، وعبيد الله) عن إسرائيل.

كلاهما (معمر، وإسرائيل) عنه، عن عاصم: أن نفراً أتوا عمر.. وأحال عبد الرزاق بلفظ إسرائيل على رواية معمر، ولم يسق الطحاوي لفظ إسرائيل.

وعلقه الدارقطني عن يوسف بن إسحاق، وأبي بكر بن عياش، ولم

أقف عليهما.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن عمر ﵁.

علقه الدارقطني عن ابن عجلان، ولم أقف عليه.

دراسة الاختلاف:

روى الوجه الأول عن أبي إسحاق:

زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، ثقة ربما انفرد.

ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثاني:

زهير بن معاوية.

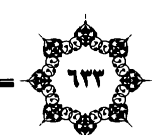
ورواه عن أبي إسحاق على الوجه الثالث:

معمر بن راشد، وإسرائيل بن يونس.

فذهب الدارقطني ﵀ إلى ترجيح قول زيد ومن تابعه، ولعل وجه الترجيح أن زيداً حفظ تسمية الراوي - أعني شيخ عاصم بن عمرو - فهذه زيادة ثقة.

والذي يظهر لي أن حديث زيد، عن أبي إسحاق غريب، وقد ذُكر زيدٌ بأنه ذو أفراد، وبعضها مناكير كما قاله الإمام أحمد[1]، ولم أقف على

(١) «شرح العلل» (٢/٦٥٧).



من تابعه من وجه مسند.

والأرجح عن أبي إسحاق رواية إسرائيل، ومعمر، لأن إسرائيل أوثق في جدّه، وأخص به، وتابعه معمر.

وأما الوجه الثاني من رواية زهير فيشبه - والله أعلم - أن الحكاية عن النفر انتقلت من المتن إلى الإسناد، وهذا لعله من أبي إسحاق بعد تغير حفظه.

وممن رجح الإرسال في هذا الحديث: ابن المديني فقال: «هذا حديث مرسل، وعاصم بن عمرو لم يلق عمر بن الخطاب»[1].

وقريب منه ما نقله أبو بكر بن أبي خيثمة قال: «سئل يحيى بن معين عن حديث ابن مهدي، عن مالك بن مِغْوَلٍ، عن ابن عمرو - يعني: عاصم ابن عمرو -: أن عمر رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ: ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فكتب يحيى بن معين بيده على ابن عمرو: أن عمر: مرسلٌ»[2].

---

(١) «مسند الفاروق» (١/١٢٨-١٢٩)، وانظر الطبعة الأخرى بتحقيق إمام علي بن إمام (١/١٤٣) ففيها بحث مهم حول رواية شعبة المخرجة في مسند الإمام أحمد، وكذلك التعليق على طبعة المكنز للمسند (ح٨٧).

(٢) «تاريخ دمشق» (٨/٦٦١).

والحديث في إسناده عاصم بن عمرو البَجَلِيُّ، كوفي الأصل نزل الشام، ثم قدم العراق زمن خالد بن عبد الله القسري فسمع منه الكوفيون والبصريون[1]، قال أبو حاتم: «صدوق»[2]، وذِكْرُ البخاري له في «الضعفاء»[3] إنما هو لعدم ثبوت حديثٍ له عن أبي أمامة ﵁ لا تضعيفاً له، وهو أمر معروف من مذهب البخاري في هذا الكتاب.

وأما على الوجه الذي رجحه أبو الحسن ﵀ ففي الإسناد عميرٌ أو ابن عميرٍ مولى عمر ﵁، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر: «مقبول»[4]، فهو كما ترى ليس فيه توثيق معتبر، ثم إني لم أقف على سماع عاصم منه، فالإسناد ضعيف لما ذكرتُ.

ولكن ثبت ما اشتمل عليه من وجوه أُخرَ، فوَصْفُ الصلاة بالنور خرجه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري ﵁: أن النبي ﷺ قال: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله

(١) تاريخ الدوري (٤/٣٠٣)، «الثقات» لابن حبان (٦/٢٣٦).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/٣٤٨).

(٣) (ت٢٨٠)، وذكرَ مغلطاي (٧/١١٧) أن العقيليَّ ترجمَهُ، ولم أجده في طبعتي الكتاب.

(٤) «التاريخ الكبير» (٦/٥٤٤)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٨٠)، «الثقات» (٥/٢٣٦)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٩٥/ت٤٥٢٥)، «التقريب» (٥١٩٣).



تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبايع نفسه فمعتقها أو موبقها».

وفي معنى الحث على التطوع في البيت ما خرجه البخاري (٧٣١) من حديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة».

وأما مباشرة الحائض فوق الإزار فأخرج مسلم (٢٩٤) من حديث ميمونة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض»، وفي الباب أيضاً ما خرجه البخاري (٣٠٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتزر في فور حيضتها ثم يباشرها».

وأما الغُسْل فيشهد له ما أخرجه البخاري أيضاً (٢٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه، ثم يفيض على جلده كله».

وعنده أيضاً (٢٤٩) من حديث ميمونة رضي الله عنها في صفة الغسل وفيه قالت: «وغسل فرجه وما أصابه من الأذى» الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من طريق أبي إسحاق، عن عاصم، عن عمر رضي الله عنه، مرسل، وقد ثبت معناه من وجوهٍ أخرى.



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث مصعب بن سعد، عن عمر رضي الله عنه: أنه فرض لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف، عشرة آلاف.

فقال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه:

فرواه مُطَرِّفٌ، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عمر رضي الله عنه، وتابعه إسرائيل.

ورواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابه، عن عمر رضي الله عنه، ولم يُسَمِّ أحداً.

وقول مُطَرِّفٌ، وإسرائيل صحيح إن شاء الله تعالى»[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن بعض أصحابه، عن عمر رضي الله عنه.

ومما لم يذكره الدارقطني:

٣ـ أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه سعد رضي الله عنه.

---

(١) «العلل» (٢/٢٠٩/س٢٢٦).



الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٥٥٤، ٦٠٢) ـ وعنه البلاذري في «فتوح البلدان» (١٠٣٦) ـ وابن سعد (٣/٣٠٤، ٨/٦٧، ٢٥٣، ٢٨٤، ٢٨٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٩/٣٨٤) ـ والبلاذري في «فتوح البلدان» (١٠٣٦) من طريق زهير بن معاوية.

وابن سعد (٨/٦٧)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (٢٥)، والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (٢٤٢)، والحاكم (٤/٧)، والخطيب في «التاريخ» (٤/٦٢) من طريق مُطَرِّفِ بنِ طَرِيْفٍ.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٣٠٢/ح١٢٩١٢)، والبلاذري في «فتوح البلدان» (١٠٣١)، وفي «أنساب الأشراف» (٢/٨٠)، والمَحَامِلِيُّ (٣٠٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٩/٣٨٤) ـ من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ.

وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٨٠٣، ٨٧٦) عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل.

أربعتهم (زهير، ومُطَرِّفٌ، وسفيان، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، ولفظ أبي عبيد: عن مصعب: «أن عمر رضي الله عنه أول ما فرض الأعطية؛ فرض لأهل بدر من المهاجرين والأنصار ستة آلاف، ستة آلاف، وفرض لنساء النبي صلى الله عليه وسلم فَفَضَّلَ عليهن عائشة، وفرض لها اثني عشر ألفًا ولسائرهن عشرة

آلاف، عشرة آلاف غير جويرية، وصفية، وفرض لهما ستة آلاف، وفرض للمهاجرات الأُوَلِ: أسماء بنت عميس، وأسماء بنت أبي بكر، وأم عبد أم عبد الله بن مسعود ألفًا ألفًا»، والباقون نحو هذا اللفظ، واقتصر بعضهم على عطاء المهاجرات أو بعضهن، وانفرد إسرائيل فذكر عطاء جويرية وصفية ﵄ سبعة آلاف.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن بعض أصحابه، عن عمر ﵁.

علقه الدارقطني عن الأعمش عنه، ولم أقف عليه مسندًا.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه سعد ﵁.

أخرجه الحاكم (٤/ ٨) من طريق سعيد بن مسعود[1]، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عنه به، نحوه إلا عطاء صفية وجويرة ﵄ فكما تقدم.

دراسة الاختلاف:

اختلف في هذا الحديث على عبيد الله بن موسى راوية إسرائيل، فروى عنه الوجه الأول:

---

(١) تصحف: سعيد في «المستدرك» إلى: سفيان، وبالتتبع ظهر لي أن الصواب: سعيد، يروي الحاكم من طريقه، عن عبيد الله، عن إسرائيل في مواضع منها: (١/ ١٤٨، ١٥٨، ١٨٥).

- حميد بن زنجويه النسائي، إمام حافظ[1].

وروى الحديث عن عبيد الله على الوجه الثالث:

- سعيد بن مسعود العَامِرِيُّ المروزي، ثقة[2]، لكني أستظهرُ وقوع الغلط في إسناده، فقد تتبعت مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من «إتحاف المهرة» لابن حجر فلم أجد الحديث فيه، وأظن - والله أعلم - أنه كرواية الجماعة عن أبي إسحاق، عن مصعب مرسلاً، لكن على فرض ثبوته ففيه نظرٌ لأمور:

١- غرابة هذا الحديث من رواية أبي إسحاق، ثم من رواية إسرائيل عنه، وقد تفرد سعيد به.

٢- يظهر من استقراء ترجمة حميد وسعيد أن حميد بن زنجويه أرفعُ مرتبةً، وأحفظُ.

٣- قول سعيد في هذا الإسناد: عن مصعب بن سعد، عن أبيه؛ لا شك أنها جادة يسبق إليها الذهن.

فالمحفوظ قول حميد بن زنجويه.

وأما الاختلاف على أبي إسحاق، **فالوجه الأول رواه عنه:**

زهير بن معاوية، ومُطَرِّفُ بنُ طَرِيْفٍ الكوفي، وسفيان الثَّوْري،

---

(١) «السير» (١٢/١٩).

(٢) «الثقات» (٨/٢٧١)، «الإرشاد» (٣/٨٩٧)، «السير» (١٢/٥٠٤).



وإسرائيل بن يونس.

وعلق الدارقطني **الوجه الثاني** عن الأعمش، ولو صح إليه فإن الأعمش خالف من هو أثبت منه في أبي إسحاق، على أن الأعمش يخطئ في حديث أبي إسحاق كما تقدم، فهذا - إن صح عنه - غايته أنه الأعمش لم يضبط اسم شيخ أبي إسحاق فأبهمه، وقد حفظه غيره وهم جماعة ثقات.

فالمحفوظ هو الوجه الأول عن أبي إسحاق وهو الذي رجحه الإمام الدارقطني رحمه الله.

وشيخ أبي إسحاق: مصعب بن سعد بن أبي وقاص - ثقة باتفاق[1] - ولأبي إسحاق سماع منه معروف، لكن مصعباً لم يدرك عمر بن الخطاب، فقد نص أبو زرعة على أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فأولى أنه لم يسمع عمر رضي الله عنه.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح إلى مصعب بن سعد، ثم هو بعد مرسل.



(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/٢٤/ت٥٩٨٢).



وسئل الإمام الدارقطني رحمه الله عن:

حديث يَرْفَأَ مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه قال: «إذا رأيتني حلفت على يمين فأطعم عني عشرة مساكين».

فقال: «هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّبِيْعِيُّ، واختلف عنه:

فرواه أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن يَرْفَأَ، عن عمر رضي الله عنه.

ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأَ، وهو الصحيح»[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه أبو إسحاق، واختلف عليه على وجهين:

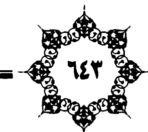
١ـ أبو إسحاق، عن يَرْفَأَ مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه.

٢ـ أبو إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأَ، عن عمر رضي الله عنه.

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن يَرْفَأَ مولى عمر، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه سعيد بن منصور (١٥٣٨/٤/ح٧٨٨) ـ ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٦)، وابن عساكر في «التاريخ» (٢١٩/١٨) ـ ومحمد بن

(١) «العلل» (٢٢٤/٢/س٢٣٧).



الحسن الشَّيْبَانِيُّ في «الموطأ» (٧٤٠)، وابن النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (١٤٧/٢) من طريق أبي الأحوص، عنه به، ولفظه: عن عمر رضي الله عنه قال: «إني أنزلت نفسي من مال الله عز وجل بمنزلة ولي اليتيم، إن احتجتُ أخذتُ منه، فإذا أيسرتُ رَدَدْتُهُ، وإن استغنيتُ استعففتُ، وإني وَلِيْتُ من أمر المسلمين أمراً عظيماً، فإذا أنتَ سَمِعْتني حلفتُ على يمين فلم أُمضها، فأطعم عني عشرة مساكين؛ خمسةَ آصع بر، بين كل مسكينين صاع»، واقتصر ابن النحاس، والبيهقي على القطعة الأولى فقط.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأ، عن عمر رضي الله عنه.

أخرجه محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ في «الموطأ» (٧٤١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٢١٩/١٨) ـ عن يونس بن أبي إسحاق، عنه به، نحوه.

دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على أبي إسحاق، **فروى عنه الوجه الأول:**

أبو الأحوص سلام بن سليم، وتقدم أنه ثقة، لكن سماعه من أبي إسحاق متأخر.

وروى الوجه الثاني عن أبي إسحاق:

يونس بن أبي إسحاق، وتقدم أنه ليس بالقوي في حديث أبيه وإن كان

قديم السماع، ومع هذا فالإسناد إليه لا يصح؛ فالراوي عن يونس هو: محمد بن الحسن الشَّيْبَانِيُّ الفقيه، وهو ضعيف، واحتمل الأئمة روايته في «الموطأ» خاصة[1].

وقد وازن أبو الحسن رحمه الله بين هذين الوجهين، فرأى الصحيح قول يونس، ويمكن أن يعلل ترجيحه بما يلي:

١ـ يونس أقدم سماعاً لحديث أبي إسحاق من أبي الأحوص.

٢ـ زاد يونس في الإسناد، وزيادته مع تقدم السماع أولى من رواية من نقص في الإسناد مع تأخر سماعه.

٣ـ غلط أبي الأحوص في سياقه الحديث عن أبي إسحاق، وذلك أن اللفظ الذي ساقه أبو الأحوص قد اشتمل على حديثين هما: حديث حق عمر رضي الله عنه من مال الله عز وجل، وحديث كفارة اليمين.

وقد خولف أبو الأحوص في كلا الحديثين، أما حديث الكفارة فخالفه يونس كما تقدم.

وأما حديث الحق من بيت المال فقد خولف فيه أيضاً، ويظهر أنه دخل

---

(١) انظر: «الكامل» (٦/١٧٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٢١٧)، «تاريخ بغداد» (٢/١٧٢)، «اللسان» (٦/١٩٢) وغيرها، والدارقطني يرى في محمد ضعفاً، وأنه مع هذا لا يستحق الترك، انظر: سؤالات البَرْقَانِي (٥٦٧، ٤٦٨)، سؤالات السلمي (٣٠٢).

عليه حديث في حديث، ودليل ذلك ما أخرجه ابن سعد (٢٧٦/٣)، وابن أبي شيبة (١٢/٣٢٤/ح١٢٩٦٠)، والطبري (٥٨٢/٧/ح٨٥٩٧)، وابن المنذر كما في حاشية «التفسير» لابن أبي حاتم (١٠٨/أ) من طريق الثَّوْري.

وابن سعد (٢٧٦/٣) من طريق زكريا.

وابن جرير (٥٨٢/٧/ح٨٥٩٧) من طريق إسرائيل.

ثلاثتهم (الثَّوْري، وزكريا، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن حارثة ابن مُضَرِّبٍ، عمر رضي الله عنه.

والثَّوْري، وإسرائيل أرجح في أبي إسحاق من أبي الأحوص، وبهذا يتبين أن أبا الأحوص لم يضبط كلا الحديثين الذَيْن رواهما.

بقي في هذا الحديث أن الدارقطني رحمه الله رجح قول يونس، وتقدم ما في إسناده، ففي تصحيح الحديث عن أبي إسحاق، عن يسار بن نُمير، عن يَرْفَأَ، نظرٌ.

والمحفوظ عن يسار بن نُمير من الطرق الأخرى أنه يرويه عن عمر رضي الله عنه دون ذكر يَرْفَأَ مولى عمر رضي الله عنه، فأخرج عبد الرزاق (١٦٠٧٥، ١٦٠٧٦)، وسعيد بن منصور (٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف - الجزء المفقود» (٧)، وابن جرير (١٠/٥٣٥/ح١٢٣٩٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢١/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٥٥)

كلهم من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة.

وابن أبي شيبة في «المصنف - الجزء المفقود» (٨)، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ج٧٣/٢٦١/أ) من طريق ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ.

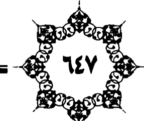
كلاهما (أبو وائل، وطلحة) عن يسار بن نُمير، عن عمر رضي الله عنه به، وفي لفظ أبي وائل، عن يسار: قال لي عمر، فليس فيه ذكرٌ لِيَرْفَأَ، وهذا أصح من قول يونس، عن أبي إسحاق على ما في إسناده من النظر، وقد كان يسارٌ خازناً لعمر رضي الله عنه، فالذي يظهر أن يَرْفَأَ ليس له مدخل في هذا الحديث، وأن ذكره غلط ليس بمحفوظ من أي وجه.

وأما القطعة الأولى التي في حق الوالي من مال الله فقد سبق تخرجها من طريق أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضَرِّبٍ، عن عمر رضي الله عنه، وتابع حارثة عليه: أسلم مولى عمر رضي الله عنه، أخرجه ابن جرير (٥٩٢/٧/ح٨٦٤١).

ولم أقف للأئمة على كلام في سماع حارثة من عمر رضي الله عنه[(١)]، وقد تتبعتُ حديثه عنه فرأيتُهُ كلَّهُ مراسيلَ، ويروي أيضاً عن كتاب عمر رضي الله عنه، ولم أجد إلا حديثاً واحداً رواه زهير، عن أبي إسحاق، عن حارثة أنه حج مع عمر رضي الله عنه فجاءه ناس من الشام يسألونه عن صدقة الخيل[(٢)]، وقد خولف

(١) انظر ترجمة حارثة في: «تهذيب الكمال» (٣١٧/٥/ت١٠٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٨).



زهير في ذكره حَجِّ حارثة مع عمر رضي الله عنه فرواه الثَّوْري، وإسرائيل فلم يذكرا ما قاله زهير[1].

وروى الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن حارثة قال: حججتُ مع عمر أو في خلافة عمر فلم يُشَكَّ أن الخليفة بعده عثمان بن عفان[2]، فهذا فيه شك كما ترى، ورواه ابن إدريس عن شعبة فقال: حججت في إمارة عمر[3]، وقول من لم يشك أولى، ولو لم يكن في رواية الطيالسي شك فليس فيه ولا سابقه تصريح بسماعه من عمر رضي الله عنه.

والمقصود أن حديثه عن عمر رضي الله عنه مرسل، فإن جاء تصريح صحيح بالسماع فليس ببعيد فقد أدركه ولاشك.

وأما القطعة الثانية المتعلقة بالكفارة فقد تقدم تخريجها من طريق يسار بن نُمير، عن عمر رضي الله عنه، ويسارٌ ثقةٌ كان خازناً لعمر رضي الله عنه، وهو مدني نزل الكوفة[4]، ولأبي إسحاق سماع منه[5].

---

(١) أخرجه الدارقطني (٢/١٢٦/ح٢، ٣)، (٢/١٣٧/ح١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١١٨) إلا أن في رواية إسرائيل أنهم من أهل مصر.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «تثبيت الإمامة» (١٠٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٥٨٨/ح١٨٩٢٢).

(٤) «الطبقات» ابن سعد (٦/١٤٥)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٩٧/ت٧٠٧٤)، وانظر ما سيأتي: (ص١٣٠٥) في قصة له مع مسروق رحمه الله.

(٥) «الأوسط» لابن المنذر (١/٣٤٦/ث ٢٩٨).

الحكم على الحديث:

الحديث محفوظ عن أبي إسحاق، عن حارثة ثم هو بعد مرسلٌ عن عمر رضي الله عنه، وأما حديث يسار بن نُمير، عن عمر رضي الله عنه فصحيح.

